

# الأسرة في مقاطع التشريع

قراءة في قضايا الزواج والطلاق في أمريكا



زينب العلواني

# الأسرة في مقاصد الشريعة

قراءة في قضايا الزواج والطلاق في أمريكا



# الأسرة في مقاصد الشريعة

## قراءة في قضايا الزواج والطلاق في أمريكا

زينب طه العلواني



المعهد العالمي للفكر الإسلامي



© المعهد العالمي للفكر الإسلامي - هرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

الطبعة الأولى 1434هـ / 2013م

## الأسرة في مقاصد الشريعة: قراءة في قضايا الزواج والطلاق في أمريكا

تأليف: زينب طه العلواني

- |                               |                           |
|-------------------------------|---------------------------|
| 1- مقاصد الشريعة              | 2- الفقه الإسلامي         |
| 3- الجاليات والأقليات المسلمة | 4- نظام الأسرة في الإسلام |
| 5- فقه الأقليات               | 6- الزواج والطلاق         |

ردمك (ISBN) : 978-1-56564-476-2

جميع الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي،  
ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله  
بأي شكل أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواءً أكانت  
إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو  
التخزين والاسترجاع، دون إذن خطى مسبق من الناشر.

### المعهد العالمي للفكر الإسلامي

The International Institute of Islamic Thought  
P.O.Box: 669, Herndon, VA 20172 - USA  
Tel: (1-703) 471 1133, Fax: (1-703) 471 3922  
[www.iiit.org](http://www.iiit.org) / [iiit@iiit.org](mailto:iiit@iiit.org)

مكتب التوزيع في العالم العربي  
بيروت - لبنان

هاتف: 009611707361 - فاكس: 009611311183  
[www.eiit.org](http://www.eiit.org) / [info@eiit.org](mailto:info@eiit.org)

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد لا تعبّر  
بالضرورة عن رأيه وإنما عن آراء واجتهادات مؤلفيها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## إهداء

إلى من ربانني ورعاني صغيرة، وتابعني وعلمني كبيرة، إلى من هو لي خير سند  
وذرخ، إلى من هو لي خير أستاذ وشيخ، إلى من لا يفوت لحظة في تشجيعي  
على الاستزادة من طلب العلم  
والدي... حفظه الله ورعاه...

وإلى من حملتني وهناً على وهن، وربتني على حب الإتقان والتفوق، إلى من  
شجعني على حب الخير وأهله  
والدتي الحنون... حفظها الله ورعاها...

إلى من شاركني همّي وألام متابعي في طلب العلم، إلى من قاسمني مسؤولياتي  
ليهون عليّ عناء البحث والدراسة  
زوجي... شكرأً وامتناناً

إلى قرة عيني، وفلذات كبدی  
أولادی وبناتی... حبًّا وحناناً

إلى من أمدوني بالحب والدعم اللامحدود وتحملوا معی هم البحث ومشاقه  
إخوتي وأقاربي وأصدقائي... حبًّا واعترافاً بالجميل...  
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.



# المحتويات

11 .....	تصدير.....
17 .....	مقدمة.....
33 .....	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاصد</b>
34 .....	المفهوم العام للمقاصد.....
49 .....	المقاصد بين مصطلحي التعليل والتعتد.....
71 .....	<b>الفصل الثاني: تطور العمل بالمقاصد الأسرية.....</b>
71 .....	مفهوم الأسرة في القرآن الكريم وقيم بنائها.....
82 .....	المقاصد الأسرية في عصر الرسالة وتطبيقاتها.....
129 .....	تطور العمل بالمقاصد الأسرية في عصر الخلافة الراشدة.....
134 .....	تطور العمل بالمقاصد الأسرية في عصر الفقهاء المجتهدين.....
141 .....	تطور العمل بالمقاصد الأسرية عند المعاصرین.....
147 .....	<b>الفصل الثالث: منهج تفعيل المقاصد في الولايات المتحدة الأمريكية.....</b>
147 .....	وضع الأسرة المسلمة.....
220.....	نماذج تطبيقية على الأسرة المسلمة.....
303 .....	<b>الفصل الرابع: ضوابط الكشف عن المقاصد الأسرية وتفعيتها</b>
304.....	حاكمية النصوص.....
328.....	فقه تفعيل المقاصد في الواقع المعاش.....
338 .....	اعتبار مآلات الأفعال.....
355 .....	الخاتمة .....
359 .....	<b>المراجع .....</b>
381 .....	<b>الكشف .....</b>



## تصدير

بعلم

أ. د. طه جابر العلواني

ليس من السهل على المرء أن يقدم كتاباً لابنته وتلميذته، لكن أخي الدكتور جمال البرزنجي -نائب رئيس المعهد- كلفني بكتابة هذا التصدير فلم أجد للاعتذار سبيلاً، فأرجو الله تعالى العون والسداد.

عرفت زينب الطالبة "طلعة" منذ طفولتها، تطلع بشغف عجيب إلى سائر أنواع المعرفة، وتحاول الإلمام بكل ما تستطيع منها بالقدر الذي يسمح لها به سنها وطاقاتها. وحين آنست ذلك منها، بدأت أنمي قدراتها بتنقيتها، ويتكلفها بعض المهام البحثية المساعدة، فأظهرت قدرة فائقة على الاستيعاب والتقد والتحليل. وقد كان بإمكان زينب دراسة أيّ تخصص تريده -حيث كانت من أوائل الثانوية العامة- إلا أنها اختارت أن تخُصّص في الدراسات الإسلامية والشرعية، فجَمِعَت بين الدراسة التقليدية على أيدي علماء أفضَل منهم الدكتور عماد الدين خليل، وهو مفكِّر وأستاذ تاريخ وحضارة إسلامية، والعالم الجليل الشيخ الدكتور مصطفى البنجوبيني، وهو عالم جمع بين الدراسة التقليدية في المساجد والدراسة الأكاديمية المعاصرة في جامعة الأزهر، فنهَلت من علم هذين الأستاذين الجليلين وفَكَرَهما ما استطاعت. ثم واصلت دراساتها في

مرحلتي الماجستير والدكتوراه -في الولايات المتحدة وماليزيا- في المجال نفسه، واشتغلت -في الولايات المتحدة الأمريكية- بالدعوة، والبحث العلمي، وبالتدريس في حلقات العلم، وكذا التدريس في الجامعات الأمريكية.

لقد تعمدت أن أبدأ بنبذة تعريفية عن المؤلفة، ليعرف من سيقرأ جهدها في هذه الدراسة أنه جهد قد ابتدأ واتحمر وتكامل عبر رحلة طويلة، وخبرة متنوعة تشهد للكاتبة بأهليتها، وتشهد للعمل بأنه عمل يستحق الدراسة والتقدير.

طوال الثمانية عشر عاماً التي قضيتها رئيساً للمجلس الفقهي في أمريكا الشمالية، كانت قضايا الزوجية، ومسائل ووقائع النكاح والطلاق من أخطر المسائل التي عرضت لنا. وكانت -وما تزال- تشكل تحدياً للوجود الإسلامي فيها. وكثير من تلك المسائل والواقع حين تعالج في إطار فقهنا الموروث تعود على الوجود الإسلامي بأخطر النتائج، وقد تشكل تهديداً للوجود الإسلامي كله. وليدرك القارئ حقيقة ذلك أود أن أعرض شيئاً جرى النقاش فيه قبل ما يقرب من عشرين عاماً في نيويورك، في مؤتمر عن "وحدة الأديان" عقد بمباركة الأمانة العامة للأمم المتحدة. شاركتُ في هذا المؤتمر ممثلاً للمسلمين في أمريكا، وكان هناك ممثلون عما يزيد على أربعين ديناً من الأديان الموجودة فيها. وأثير نقاش في أهم ما يمكن أن يقدّمه كل دين من الأديان الموجودة على الساحة الأمريكية للمجتمع الأمريكي، مما يساعده على تدعيم قيمه ووحدته وفضائله.

فتحت نافذة على الفوائد التي يمكن للمجتمع الأمريكي أن يجنيها من الإسلام، فإذا بعدد كبير من أساتذة الأديان من النصارى واليهود ينبرون للحديث عن أن "نظام الأسرة في الإسلام" ما يزال صالحًا لأن ينقذ الأسرة الأمريكية من الضياع، فلو أن المجتمع المسلم قدّم نفسه للمجتمع الأمريكي من خلال "نظام الأسرة" لاقتنع الشعب الأمريكي بأن الوجود الإسلامي ضروري لهذه البلاد، وأن المجتمع الأمريكي سيكون هو المستفيد الأول من الوجود الإسلامي بين ظهرانيه. ثنيتُ على ذلك وأكّدته، وشعرتُ أنّ القوم لا يرغبون في التطرق إلى سواه.

كانت الأسرة المسلمة نموذجاً يمثل الأفضل من بين سائر النماذج قبل أن تصاب بما أصبت به من أمراض بدأت في الداخل وفي العمق الإسلامي، ومنها انتشرت وشاعت بين الأقليات المسلمة في الخارج.

إن أهم ما يعجب أولئك الذين ينظرون إلى الإسلام والمسلمين نظرة إيجابية هو تضامن الأسرة المسلمة وتكافلها وقوتها ببنائها وتنظيم كل شيء فيها، بدءاً بالتفكير في تأسيسها وبنائها حتى الموت المفرق بين الزوجين، الذي لا تنتهي الأمور به، بل يتناول التنظيم ما بعد الموت من عدد ونفقات ومواريث وما إليها. أما أصحاب النظرة السلبية للإسلام، فهم يرون أن "الأسرة المسلمة"، آخر معاقل "الأمة الإسلامية" وأن اختراقها وتفكيكها كفيلان بالقضاء على كل أمل في إعادة بناء الأمة المسلمة، ولذلك فقد اشتلت محاولات النيل من هذا النظام الإلهي المعجز، ومحاولات تدميره.

إن الدعاة المسلمين وأئمة المساجد والمراكز الإسلامية، والمتصدرين للفتووى في الولايات المتحدة وأوروبا لم يدركوا بالقدر الكافي العلاقة الوثيقة بين نجاح الدعوة وتقديم المجتمع المسلم نموذجاً لبقية عناصر المجتمع الأمريكي - الأوروبي، ولم يقدموا دراسات وضوابط للمسلمين تبيّن الفرق بين "المسلم الفتنة" الذي جعل من نفسه "فتنة للقوم الظالمين" والمسلم النموذج والقدوة الذي يعرف أن أي مخالفة يقع فيها أو عمل أو شيء يرتكبه، لن يقتصر ضرره وآثاره السلبية عليه وحده بل سوف يتعداه ويتجاوزه إلى المسلمين كافة، وخاصة أولئك الذين يقطنون تلك البلاد. فالمسلم أو المسلمة في الغرب مطالبان بأن يسأل كل منهما نفسه عندما يهم بعمل: "ما أثر ذلك في سمعة المسلمين والإسلام"؟ فقد يخيّل إلى بعضهم أن تقديمهم لمصالحهم الخاصة لا ضرر منه ما لم يرتكبوا إثماً أو يفرطوا في واجب إسلامي فردي، لكن الحكيم لا يخفى عليه أنّ الضرر الذي يصيب سمعة المسلمين يعم الجميع. وقد أثبتت الأحداث في أمريكا وأوروبا وغيرهما أن الخطأ الفردي يضر بسمعة المجموع، والأمثلة

على ذلك لا تحصى. وقد نبهنا القرآن المجيد لضرورة اتقاء الفتن التي لا يقتصر ضررها على الظالمين منا، قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَرِيكٌ لِلْعَقَابِ ﴾ [الأفال: 25].

إنّ موضوعي الأسرة المسلمة ونظمها الإسلامي لم يعودا جاذبين كما كانا للإنسان العربي بعد ما رأى أنّ كثيراً من المسلمين يمارسون من أنواع السلوك في حياتهم الأسرية ما يمارسه أيّ إنسان آخر، وبهذا سقطت من أيدي الدعاة وسيلة "نموذجية الأسرة المسلمة" التي كانت تُعدّ من أكثر الوسائل فاعلية وتتأثيراً في الدعوة إلى الله تعالى. إنّ فقهنا الموروث قد صاغت الكثير من أحكامه الأعراف والتقاليد في البلدان التي عاش فيها الفقهاء المولدون لذلك الفقه والكتابون له.

وقد تعرضت الأسرة المسلمة في الغرب لمشكلات الأسرة المسلمة في العالم الإسلامي وزيادة. فإلى الغرب صدر بعض العلماء أو الفقهاء في الشرق كثيراً من المشكلات، منها إضافة إلى "المتعة" ونكاح المتعة، فكرة "النكاح المؤقت" وإباحته للرجال، فأباح أولئك الفقهاء هذا النوع منه للطلاب والتجار والساسة المسلمين وغيرهم، ثمّ ابتدعوا "النكاح بنية الطلاق" و"نكاح المسيار" وما سماه بعضهم: زواج الصدقة "زوج فريند". فالأسرة المسلمة وإن كانت ما تزال تتمتع بكثير من عناصر القوة والمتانة والمنعة التي منحها إليها القرآن المجيد، إلا أنها هبطت نتيجة انحراف نظامها عن سبيل القرآن ومناهجه إلى مستوى تعذر فيه أن تقدم نموذجاً ومثلاً للأسرة الآمنة المستقرة، التي تسود عناصرها المودة والرحمة والتكافل والتضامن، وتشكل وحدة صغرى متينة يقوم عليها مجتمع متماسك متين بحيث يتسمى للبشرية أن تتخذ منها أسوة وقدوة ومثلاً. والفقه الموروث بما شابه من شوائب الأعراف والعادات والتقاليد لم يعد قادرًا -بوضعه الحالي- على إعادة بناء "نظام الأسرة"، لذا كان لزاماً العودة إلى القرآن المجيد -المصدر المنشئ- بروح ووعي مقاصديّ، وذلك ما حاولت المؤلفة تقديمها في هذه الدراسة وتأكيده.

إنّ الأمر ما يزال قابلاً للمعالجة إن شاء الله، فلو اجتمعت الكلمة المنظمات والمؤسسات الإسلامية في أمريكا وكبار الأئمة والدعاة، وأعادوا بناء "نظام الأسرة" بناءً قرآنياً يستهدف تحقيق مقاصد القرآن في بناء الأسرة من السكن والمودة والرحمة والنسب والصهر مع ربط مناهي فقه الأسرة كلها بتلك المقاصد القرآنية، إضافة إلى ربطها بالقيم القرآنية ومقاصد القرآن الحاكمة من "التوحيد والتزكية والعمran"، لأمكن -بعد جهود غير قليلة- إعادة بناء ذلك النظام الإلهي الفريد، وبذلك يقدم المجتمع المسلم في أمريكا إلى الشعب الأمريكي ما يجعله مدركاً أهمية، بل ضرورة وجود المسلمين فيه.

إنّ هذه الدراسة تصلح -بإذن الله- أن تكون ورقة عمل مهمة لسلسلة من الجهود المتصلة في إطار خطة خمسية، هدفها إعادة بناء "نظام الأسرة في القرآن" وتقديمه نموذجاً للأئمة الأمريكية، وإعادة بناء جسور الحب والمودة والاحترام بين المجتمع المسلم وبقية شرائح المجتمع الأمريكي. وفقنا الله والمولفة لمزيد من العطاء، وجعل هذا الجهد المبارك في ميزان حسناتها. ووفق المعهد العالمي للفكر الإسلامي لتبني المزيد من البحوث والدراسات الجادة. والله ولـي التوفيق.



## مقدمة

للأسرة دور رسالي، ومهمة حضارية تاريخية ودور استخلاصي، في مختلف المجتمعات الإنسانية على تعدد نحلها واختلاف أديانها ومللها. وثمة مجتمعات إنسانية يتعايش فيها أفراد وجماعات، تختلف فيما بينها في العرق والدين، والأعراف والعادات الاجتماعية، والطبائع والسلوكيات الإنسانية.

ومما لا شك فيه أنّ هذا التعدد والتنوع يفرض على تلك الجماعات أشكالاً وصوراً متعددة من التحديات المختلفة. ومن أبرز هذه الجماعات اليوم، الجاليات المسلمة التي انتشرت -ولا تزال- في مختلف أصقاع الأرض، وخاصة في دول أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

ويؤدي الاختلاف والتبابن الذي تواجهه تلك الجاليات في الدين والأعراف الاجتماعية، دوراً بارزاً في تصعيد التحديات والصعوبات التي تعانيها تلك الجاليات، وخاصة فيما يتعلق بمجال الأسرة، التي تُعدّ اللبنة الأولى والأساس في تنشئة أجيال الجالية المسلمة هناك.

وقد برزت إشكاليات خطيرة واجهت الجالية المسلمة، تحدث نموذجها المعرفي في كل جوانبه، فقد اختلط المسلمون هناك بالنماذج المعرفية والخلفيات التاريخية والاجتماعية، ما أدى إلى تعقد بنية الجاليات المسلمة، فطرح على العلماء هناك عشرات التساؤلات لمواجهة التحديات.

ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم والسنّة النبوية هما المصادران الأساسيان اللذان يشكلان بنية مؤسسة الأسرة المسلمة، بعض النظر عن طبيعة البيئة التي

تعيش فيها، أو تعدد مشاربها. وقد وضعت نصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية مقاصد لبناء الأسرة، والحفظ عليها وحمايتها من الأخطار التي يمكن أن تعصف بها. فرسالة الإسلام رسالة عالمية صالحة للتطبيق في كل زمان وبيئة، لا تطالها عوارض النقص أو الخلل، فهي شريعة خالدة أنزلها الله سبحانه على نبيه الكريم ﷺ، وختم بها الشرائع والرسالات.

ومن هنا، فإن الكشف عن مقاصد الشريعة في مؤسسة الأسرة أمر ضروري وملحّ، تزداد الحاجة إليه في ظل التحديات الهائلة، التي تعيشها المجتمعات المسلمة قاطبة، والجاليات والأقليات المسلمة بخاصة.

وتُعد هذه الدراسة من أوائل المحاولات التي تحاول الكشف عن المقاصد الأسرية وكيفية تفعيلها، من خلال تقديم نماذج تطبيقية عملية، تهمّ الجاليات المسلمة، التي تعيش في بيئات غربية، تزخر بالتحديات الداخلية والخارجية، على مختلف الأصعدة.

وتقدم الدراسة ضوابط لتفعيل المقاصد الأسرية، وضمان تحقيقها، عن طريق الرجوع إلى كتاب الله وسنة النبي ﷺ، وتدبرهما مع دراسة الواقع المعاش الذي تواجهه الأسرة الأمريكية المسلمة، المهاجرة منها والمقيمة خاصة، فيما يتعلق بأحكام الزواج والطلاق، وما يلحق بهما من قضايا تتصل بمقاصد التشريع في القضايا الأسرية. والفكر المقاصدي يساعد في التنظير الكلي لتلك القضايا المتشعبية في البيئات المختلفة، وبخاصة البيئة الأمريكية. وكذلك المدى الذي تستطيع الجالية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تبلغه في تفعيل المقاصد الأسرية في معالجة المشاكل التي تواجهها، في ظل التحديات المتراكمة والظرفية التاريخية التي تحياها، وأثر تفعيل هذه المقاصد في ما يخصّ معالجة قضايا الأسرة التي تواجهها الجالية هناك، فضلاً عن الضوابط التي ينبغي للمجتهددين والفقهاء المعاصرين الوقوف عليها؛ بغية ضبط عملية التفعيل المقاصدي في البيئة الأمريكية، لضمان الالتزام بشرع الله.

وكل ذلك في إطار يؤكد الكليات وتنظيم الجزئيات، من خلال مراعاة مالات الأفعال، وتكامل مناهج التنظير مع التنزيل، وتوسيع فضاء الفقه وأدواته، وتكامله مع العلوم الأخرى لتفعيل مقاصد التشريع.

وقد اقتصر البحث هنا في ما يخص بعض قضايا الزواج والطلاق في الأسرة المسلمة على الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج، غير غافل عن الإشارة إلى أهم الظواهر الاجتماعية والمشكلات التي تواجهها الأسرة المسلمة الأمريكية اليوم.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم إضافات نوعية، تُعد الأولى من نوعها -حسب علمي المتواضع- في مجال تفعيل المقاصد في قضايا الأسرة، وتمثل هذه الإضافات في معالجة مشروع تفعيل المقاصد الأسرية، عن طريق تقديم نماذج تطبيقية تتعلق بقضايا الأسرة المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وضبط التفعيل المقاصدي لأحكام التشريع في مجال الأسرة خاصة، وذلك بتقديم ضوابط لتفعيل المقاصد الأسرية في البيئات المختلفة.

وتقوم الدراسة على توظيف المنهج الاستقرائي التحليلي في جمع المادة العلمية، ومن ثم القيام بالتحليل والاستنباط. وليس من الضرورة هنا الترجيح بين الآراء الفقهية المختلفة في ثانياً عرض القضايا المختلفة وآراء الفقهاء فيها، فالدراسة في بعض جوانبها دراسة ميدانية، تتبع المشاكل الأسرية في المجتمع الأمريكي.

لقد حظيت مؤسسة الأسرة في الإسلام باهتمام العديد من العلماء والباحثين والمفكرين قديماً وحديثاً، فالأحكام التنظيمية المتعلقة بالكيان الأسري في الإسلام جاءت مفصّلة تفصيلاً دقيقاً، أكدته سلوكيات النبي الكريم ﷺ وأقواله وممارساته، في عشرات الحوادث والواقع المختلفة، الأمر الذي ظهر في تراكم معرفي هائل تمثل في كم هائل من الدراسات والبحوث ذات المناهج والتوجهات المتعددة.

وتقف هذه الدراسة على العديد من الدراسات القديمة والحديثة التي تناولت قضايا الأسرة ومقاصد التشريع الإسلامي في أحکامها. وتشكل أمهات كتب الفقه -بجميع مذاهبها ومدارسها- مادة خصبة مهمة لأحكام الأسرة وقوانينها ومقاصدها في الماضي والحاضر. ونظرًا لسعة خارطة المراجع الفقهية والأصولية، وخشية الإطالة فيها؛ فقد اقتصرت الدراسة على مراجعة بعض من تلك المؤلفات المتعلقة بدراسة أنظمة الأسرة وعلاقتها بالمقاصد، التي ظهر الاهتمام بها جليًّا في كتابات بعض علماء القرنين الخامس والسادس الهجرين، كالإمام الراغب الأصفهاني (توفي 502هـ) في كتابيه المتميزين: "الذریعة إلى مكارم الشريعة"<sup>(1)</sup>، و"تفصیل النشأتین وتحصیل السعادتین"<sup>(2)</sup>.

أما كتابه "المفردات في غريب القرآن"<sup>(3)</sup> فقد تضمن منهجاً تجدیدیاً مثَّلت فيه المفردات القرآنية مفاهيم عميقه تعكس فلسفة القرآن الكريم ومعانیه، من خلال تتبعه الواسع للغة القرآنية في استعمالات القرآن الكريم لها. بالإضافة إلى تتبعه للمعاني اللغوية على نحو يفتح آفاق اللغة القرآنية ويتوسّع فضاءاتها، دون أن يجعل قوانين اللغة قيداً عليها. وقد كان لمفردات أنظمة الأسرة نصيباً وافياً في "المفردات"؛ إذ حاول الأصفهاني أن يحدد بعض المعالم المقصدية عن طريق تناوله بعض المفاهيم، كالإحسان والمودة والرحمة والزواج والميراث وغيرها، مما يعكس رؤيته في تتبع أسرار الشريعة.

وقد برزت هذه الرؤية واضحة في كتابيه: "الذریعة إلى مكارم الشريعة"، و"تفصیل النشأتین وتحصیل السعادتین"؛ إذ ركز فيها على دور الأسرة وأهميتها

(1) الأصفهاني، أبو الراغب. *الذریعة إلى مكارم الشريعة*، تحقيق: أبو اليزيد العجمي، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1987م.

(2) الأصفهاني، أبو الراغب. *تفصیل النشأتین وتحصیل السعادتین*، تحقيق: عبد المجيد النجار، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987م.

(3) الأصفهاني، أبو الراغب. *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت.).

في بناء الإنسان المستخلف في الأرض، وحاجته إلى محضن أنسنه واضحة المعالم وقوية البناء، كي تؤهله لأداء الأمانة وهي الاستخلاف. ولذلك فقد فصل -رحمه الله- خصائص الأسرة في القرآن، وربطها بتربية إنسان الخلافة، وبين أن التقصير في تكوين تلك المؤسسة التربوية على أساس صحيح سيؤدي إلى غير مقاصد الخالق. وربط المعاني المعنوية والروحية بالأحكام الشرعية في أنظمة الأسرة.

إلا أن هذا المشروع لم يتطور من بعده، إلا فيما ظهر مؤخراً من اهتمام بالمفاهيم القرآنية التي رجع العديد من الباحثين في تأصيلها إلى ما كتبه الأصفهاني.

أما الإمام الغزالى (توفي 505هـ) -رحمه الله- فقد عالج في كتابه "إحياء علوم الدين" ما وصلت إليه بعض الكتابات الفقهية من بعض الجمود والركود، الأمر الذي أدى إلى تجريد الأحكام الشرعية أحياناً من روح التشريع.

وعلى هذا قدم الإمام الغزالى مشروعه التجديدي في البحث عن أسرار التشريعات، وتنقى بعض معانيها الكامنة، سواء في العبادات أو المعاملات. ومن ذلك ما تناوله في باب آداب النكاح، وكذلك ما جاء في تحديده بعض الضوابط التربوية في تربية الأولاد. فقد بين مقاصد النكاح في تحصيل الولد، واعتبره الأصل، وبين أنه قربة من أربعة أوجه: موافقة محبة الله بالسعى إلى تحصيل الولد لإبقاء جنس الإنسان، وطلب محبة رسول الله ﷺ في التكثير من مباراته، وطلب التبرك بدعاء الولد الصالح، وطلب الشفاعة بموت الولد الصغير. وأوضح تحقيق الزواج لمقصد ترويح النفس بالمجالسة والملاعبة، وتفریغ القلب عن تدبیر المنزل.

ولم تظهر محاولة الإمام الغزالى بصورة متكاملة في باب الكشف عن مقاصد التشريع في الأسرة؛ إذ جاءت متفرقة موزعة على أبواب، في سياق حديثه عن المعاملات والعلاقات بين الوالدين والولد وصلة الرحم وغيرها.

إلا أنّ أهمية محاولته تكمن في منهجه في البحث عن أسرار التشريعات، ووضعه البذور الأولى في تتبع مقاصد الشريعة في الأحكام والتشريعات المتعلقة بالأسرة. وعلى هذا فقد تابع الأصوليون الإمام الغزالى فيما كتب، واعتبروا تحصيل الولد هو المقصد الأصلي للنكاح.

وتبرز أهمية مساهمات ابن تيمية (توفي 728هـ) -رحمه الله- في مجال تفعيل المقاصد الأسرية، من خلال تناوله عدداً من القضايا الأسرية المتعلقة بالطلاق في مجتمعه وب بيته آنذاك. فقد لاحظ خطورة تعامل الناس مع الطلاق، وتلاعيبهم بأحكامه، واستخفاف بعضهم بإطلاق ألفاظ الطلاق. فجاءت فتاواه المشهورة متتبعة لمقاصد التشريع في الأسرة، وتفعيلاً عملياً لها في الواقع، مع مخالفته في الرأي كثيراً من علماء عصره، كما في مسألة منع طلاق الثلاثة في مجلس واحد. ويعُد كتاب "مجموع الفتاوى الكبرى" لابن تيمية<sup>(4)</sup> مرجعاً يمكن الاستفادة من منهجه في التعامل مع النصوص عند تقديم فتاواه بناء على ملاحظة قصد الشارع من تشريع هذا الحكم أو ذاك، خاصة في مسائل الزواج والطلاق والميراث.

أما مساهمات الإمام الشاطبى (توفي 790هـ) في مقاصد الشريعة في الأسرة فقد اتضحت في كتابه "الموافقات"، حين وقف عند بعض مقاصد النكاح، وبين أنه مشروع للتنازل على القصد الأول. وأشار إلى مقصد طلب السكن والازدواج والتعاون على المصالح الدنيوية والأخروية، من الاستمتاع بالحلال، والنظر إلى ما خلق الله من المحسنات في النساء، والتجمل بمال المرأة، أو قيامها عليه وعلى أولاده، والتحفظ من الوقوع في المحظور من شهوة الفرج ونظر العين، والازدياد من الشكر بمزيد النعم من الله على العبد، وما أشبه ذلك. وكانت مساهمته -رحمه الله- في توسيع دائرة المقاصد التبعية، مع إيقائه على المقصد الأصلي في الضروريات، وهو حفظ النسل.

---

(4) ابن تيمية، أحمد عبد الحليم. مجموع الفتاوى الكبرى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الرياض: مطابع الرياض، 1381هـ.

وَثِمَةُ كِتَابَاتٍ حَدِيثَةٍ انْطَبَعَتْ بِالظَّرْفِ التَّارِيْخِيِّ وَالْفَكَرِيِّ وَالاجْتِمَاعِيِّ التِّي  
كَانَ يَعِيشُهَا الْعَالَمُ الإِسْلَامِيُّ مِنْذَ مِنْتَصِفِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ المِيَلَادِيِّ. فَقَدْ وَاجَهَ  
الْعَالَمُ الإِسْلَامِيُّ عِنْفَ الْمُسْتَعْمِرِ الْغَرْبِيِّ وَمَحَاوِلَاتَهُ الْغَادِرَةِ لِتَحْطِيمِ أَهْمَ الأَسْسِ  
التَّكَوينِيَّةِ لِلْمَجَمُوعِ الْمُسْلِمِ، وَخَاصَّةً الْمَرْأَةِ.

مِنْ هَنَا رَكَزَ مَصْلُحَوْ تَلْكَ الْفَتَرَةِ عَلَى الْأَسْرَةِ بِوَصْفِهَا لِبَنَةِ مَهْمَةٍ فِي الإِصْلَاحِ  
الاجْتِمَاعِيِّ. وَنَلْحَظُ هَذَا الْأَمْرَ فِي كِتَابِ الشَّيْخِ الْذَّهَبِيِّ "الْتَّفَسِيرُ وَالْمُفَسِّرُونَ"،  
الَّذِي تَبَعَّ فِيهِ أَطْوَارُ التَّفَسِيرِ، فَسُمِّيَ تَفْسِيرُ الْعَصْرِ الْحَدِيثِ بـ"الْتَّفَسِيرُ الاجْتِمَاعِيِّ".  
وَظَهَرَ هَذَا الْإِتْجَاهُ وَاضْحَى فِي تَفْسِيرَاتِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدِهِ، الَّتِي خَرَجَهَا تَلْمِيذُهُ  
مُحَمَّدُ رَشِيدُ رَضَا فِيمَا عَرَفَ بـ"تَفْسِيرِ الْمَنَارِ" أَوْ "تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ"<sup>(5)</sup>.  
وَكَذَلِكَ مَا كَتَبَهُ سَيِّدُ قَطْبٍ فِي تَفْسِيرِهِ "فِي ظَلَالِ الْقُرْآنِ" وَكَتَبَهُ الْأُخْرَى الَّتِي أَكَدَ  
فِيهَا أَهْمَيَّةَ دُورِ الْأَسْرَةِ فِي التَّكَافِلِ الاجْتِمَاعِيِّ وَالْاِقْصَادِيِّ وَالْبَعْثِ الْحَضَارِيِّ.  
وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ دَرَازِ "دُسْتُورُ الْأَخْلَاقِ فِي الْقُرْآنِ" الَّذِي  
أَصْلَى لِمَنْظُومَةِ الْقِيمِ فِي التَّشْرِيعَاتِ تَأْصِيلًا عَلَمِيًّا، أَخْرَجَهَا مِنْ دَائِرَةِ الْفَضَائِلِ  
إِلَى الدَّوَائِرِ الْمَنْهَجِيَّةِ.

وَمِنْ الْوَجْهَةِ الْقَانُونِيَّةِ، ظَهَرَ كِتَابُ مَصْطَفَى السَّبَاعِيِّ "الْمَرْأَةُ بَيْنَ الْفَقَهِ  
وَالْقَانُونِ"<sup>(6)</sup>، الَّذِي جَابَ فِيهِ فِي مُخْتَلِفِ الْأَحْكَامِ الْفَقِيهِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ الْمُتَعَلِّمَةِ  
بِالْمَرْأَةِ وَالْأَسْرَةِ، هَادِفًا لِلْدِفَاعِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالرَّدِّ عَلَى اتِّهَامَاتِ أَتَابَعِ الْمُنْظَرِ  
الْغَرْبِيِّ، وَلَمْ تَكُنْ غَايَتِهِ التَّأْصِيلُ.

أَمَّا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةٍ فَقَدْ كَتَبَ فِي الْأَحْوَالِ الْشَّخْصِيَّةِ، وَتَبَعَّ قَوْانِينِ  
الْأَسْرَةِ جَمِيعَهَا فِي مُخْتَلِفِ الْمَذاهِبِ الْفَقِيهِيَّةِ، مَقَارِنًا بَيْنَ الْمَذاهِبِ.

وَمِنْ الْكِتَابَاتِ الْمُهِمَّةِ أَيْضًا، مَا كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بَدْر؛ أَسْتَاذُ فَلْسَفَةِ الْقَانُونِ فِي  
جَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ، الَّذِي نَشَرَ الْعَدِيدَ مِنَ الْكِتَابَاتِ وَالْمَقَالَاتِ الَّتِي تَنَوَّلُ فِيهَا قَضَائِيَا

(5) رَضَا، مُحَمَّدُ رَشِيدُ. تَفْسِيرُ الْمَنَارِ، بَيْرُوت: دَارُ الْفَكَرِ لِلطبَاعَةِ وَالنَّسْرِ وَالتَّوزِيعِ، طِّ2، 1971م.

(6) السَّبَاعِيُّ، مَصْطَفَى. الْمَرْأَةُ بَيْنَ الْفَقَهِ وَالْقَانُونِ، بَيْرُوت: الْمَكَتبُ الإِسْلَامِيُّ، طِّ6، 1984م.

الأسرة المختلفة، مثل: "قانون الزواج"، و"تعدد الزوجات"، وغيرهما. وتمتاز كتاباته بعقد مقارنات واسعة بين الأحكام والقوانين الإسلامية والقوانين الإغريقية والرومانية والفرعونية، وغيرها من التشريعات اليهودية والمسيحية بلغاتها.

ويقع في هذا السياق ما كتبه محمد عزة دروزة في كتابيه: "الدستور القرآني في شؤون الحياة"<sup>(7)</sup>، و"المرأة في القرآن والسنة"<sup>(8)</sup>، وفيهما مؤشرات منهجية في التعامل مع القرآن والسنة.

وتلتقي هذه الكتابات في تعاdeerها مع ما كتبه علماء الهند منذ زمن أحمد شاه ولی الله الدهلوی مؤلف كتاب "حجۃ اللہ البالغة"<sup>(9)</sup> وغيره من العلماء، الذين ساهموا في محاولات التأصیل لمقاصد الشريعة في أنظمة الأسرة. ومنها محاولات أبي الأعلى المودودي -رحمه الله- معالجة مختلف الإشكاليات الاجتماعية عن طريق تفسيره للقرآن الكريم. فقد خصّ في كتاباته الأسرة في الإسلام، وبين حقوق المرأة وواجباتها دورها الفعال في الأسرة، وتابعه في ذلك الكثير من علماء الهند، ومنهم من ترجم القرآن الكريم إلى اللغتين الإنجليزية والأردية، في محاولة تأكيد معاني الإصلاح الاجتماعي، والتنويه بأنّها لن تتم من غير التركيز على الأسرة.

أما في المغرب العربي فواصل هذا الاتجاه الطاهر بن عاشور في كتابه: "تفسير التحرير والتنوير"<sup>(10)</sup>، و"مقاصد الشريعة الإسلامية"<sup>(11)</sup>، و"أصول النظام

(7) دروزة، محمد عزة. الدستور القرآني في شؤون الحياة، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1956م.

(8) دروزة، محمد عزة. المرأة في القرآن والسنة، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1980م.

(9) الدهلوی، أحمد شاه ولی الله. حجۃ اللہ البالغة. تحقيق ومراجعة: سید سابق، القاهرة: دار الكتب الحدیثة، (د.ت.).

(10) ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير، تونس - الجزائر: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

(11) ابن عاشور، محمد الطاهر. مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي، عمان: دار النفائس - دار الفجر، 1999م.

الاجتماعي في الإسلام<sup>(12)</sup>. وتُعد قراءة ابن عاشور لمقاصد أحكام العائلة متميزة في المجال الأصولي والفقهي؛ إذ يتضح في هذه القراءة استيعابه أهم محاور الدراسات السابقة عليه، وهو ما مكّنه من تحليل مفرداتها لتقديم قراءة منهجية متميزة، متباوzaً بذلك القراءات السابقة، ومتحدياً من يأتي بعده في استكمال البنى المنهجية التي فتح مداريات تناولها بأسلوب فعال، قابلة للتطوير والبناء عليه في جميع المحاور، خاصة للباحثين في مناهج التعامل مع المقاصد، أو مناهج التعامل مع الأسرة، لإضافة لبنات منهجية تعلي البناء وتطوره وتطوره، إذا استواعت تلك المؤشرات، إيجابياً. فقد ضمّ الجزئيات المتعددة والمترفرقة ليقول بها بوضوح وتميز، من خلال تأطيره مقاصد العائلة، وإخراجها من مجال التقنين الضيق إلى أطر التأصيل المقصدي الواسع.

وقد ركز -رحمه الله- على تحديد المبادئ العامة في أصل تشريعات الأسرة، وهو كما قال: إحكام وضبط العلاقات الإنسانية بحصرها في ثلاثة مناطق أساسية؛ آصرة النكاح، وآصرة القرابة، وآصرة الصهر. وكأنه من خلالها تمكّن من تحديد الأولويات المقصدية العليا، التي -بدورها- تستبطن مؤشرات منهجية في أن أهم مقاصد أحكام العائلة، توسيع شبكة العلاقات التي تحدد بدورها الحقوق والواجبات المتبادلة بين البشر في تلك العلاقات، التي صدرت كتنظيمات تشريعية، والتي لا يبالغ إذا قلنا إنها تُعد من أهم القضايا التي تفتقد لها جميع النماذج التشريعية والاجتماعية اليوم سواء الغربية أو الشرقية. وهذا يرجع إلى خصائص الشريعة التي تمتاز بالتكاملية، بحيث لا يطغى بعضها على بعض، بل تتفاعل وتتكامل بانضباط يصعب وجوده في أي تنظيمات بشرية أو دينية أخرى<sup>(13)</sup>.

(12) ابن عاشور، محمد الطاهر. *أصول النظام الاجتماعي في الإسلام*، تونس - الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م.

(13) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 155-183.

ولقد تناول هذه المسألة من قبل بعض السابقين، لكنّها لم تتبلور بالصورة التي قدّمت في تحليلات ابن عاشور.

وتتابعت الدراسات في قضايا الأسرة، وتعددت مداخلها، لافتتاح العالم الإسلامي على الغربي، واختلاط المرجعيات عند بعضهم. وقد اختلفت مناهج تناول قضايا الأسرة في الأدبيات المعاصرة، الأمر الذي أدى إلى اختلاف طبيعة تناولها من حقل إلى آخر. فمناهج الدراسات التربوية تختلف عن القانونية أو الدراسات الاجتماعية أو الإثربولوجية، أو الخدمة الاجتماعية، أو الصحبية، وغيرها.

ومن جهة أخرى، ظهرت موسوعات حديثة تناولت أحكام الأسرة بالتفصيل، متّعة أسلوب الفقهاء الأوائل، إلا أنّها كانت بلغة العصر، من مثل ما كتبه عبد الكريم زيدان في كتاب "المفصل في أحكام المرأة"<sup>(14)</sup>، وكذلك ظهرت موسوعة "تحرير المرأة في عصر الرسالة" لعبد الحليم أبي شقة<sup>(15)</sup>، وهي محاولة منهجية أخرى لتأصيل قضايا المرأة والأسرة وتناولها المباشر من مصادرها الرئيسية: القرآن والسنّة النبوية الصحيحة، وقد اعتمد فيها على تخريجات الشّيدين: البخاري ومسلم.

وبرز في كتابات بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي العقدين الآخرين اتجاهٌ يمثل النموذج المعرفي الإسلامي، إلا أنّ تمثيل موضوع قضايا الأسرة فيه ما يزال في بداياته. ويدعو هذا النموذج إلى بناء مناهج قادرة على مراجعة المسلمات النظرية والمناهج التحليلية السائدة في المدارس الغربية، التي تمثل المنظور العلماني، وتدرس في الجامعات العربية والإسلامية؛ من غير مراجعة أو نقد. يدعو هذا الاتجاه أيضاً إلى دراسة العلوم الشرعية والتشريعية ومراجعتها، للخروج من الدوائر الضيقة للنظريات الاجتماعية الغربية، والسعى إلى تطوير منظور إسلامي قادر على تقديم إطار تحليلي أكثر تفسيراً للظواهر

---

(14) زيدان، عبد الكريم. *المفصل في أحكام المرأة*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1993م.

(15) أبو شقة، عبد الحليم. *تحرير المرأة في عصر الرسالة: دراسة جامعية لنصوص القرآن الكريم وصحيحا البخاري ومسلم*، الكويت: دار القلم، 1990م.

الاجتماعية ضمن السياق التاريخي والحضاري الإسلامي، بل والعالمي. وقد ظهرت في هذا المجال محاولات جادة تؤمن بفاعلية دور الأسرة وإسهامها في حل كثير من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع، بل والأمة.

كما ظهرت دراسات أخرى في صورة رسائل جامعية، منها: "المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية"<sup>(16)</sup> لهبة رئوف عزت، تناولت فيها دور الأسرة تناولاً منهجياً، قدّمت من خلاله إضافة منهجية مهمة، إلا أنها ركزت على إبراز دور الأسرة بعامة، وليس الأسرة المسلمة في أمريكا خاصة. من جانب آخر، تعرض أحمد الريسوبي لنظرية المقاصد عند الشاطبي، وتناولها إسماعيل الحسني في كتابه "نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور"<sup>(17)</sup>. وكذلك فعل جمال الدين عطية، خاصة في كتابه "نحو تفعيل مقاصد الشريعة"<sup>(18)</sup>، الذي حاول فيه أن يبني على ما بدأه ابن عاشور في البنية الكلية في مقاصد العائلة، إلا أن أسس البنية لديه كانت غير مكتملة؛ نظراً لتحوله عنها إلى الجزئيات. وقد دعا في آخر كتابه إلى ضرورة توافر العديد من الأبحاث في هذا المجال.

وقد اهتمت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بفقه المقاصد عبر مؤتمراتها، فعقدت الجامعة في صيف عام 2006م مؤتمراً عالمياً ناقش فيه العلماء والمفكرون موضوع المقاصد من جوانب متعددة. وانعكس هذا الاهتمام على كتابات عدد من أساتذتها وطلبتها أمثل قطب سانو، الذي اهتم في مقالاته وبحوثه العلمية بتناول الجانب التأصيلي للمقاصد، وكذلك فعل محمد طاهر الميساوي حين قام بتحقيق كتاب ابن عاشور: "مقاصد الشريعة". وكتب العديد من طلبة الجامعة

---

(16) عزت، هبة رئوف. المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م.

(17) الحسني، إسماعيل. نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م.

(18) عطية، جمال الدين. نحو تفعيل مقاصد الشريعة، عمان - دمشق: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، 2001م.

في موضوع المقاصد، خاصة المقاصد الأسرية، بما في ذلك التركيز على مقصود حفظ النسل، والتطورات الطبية والتكنولوجية لعلم الجينات وأطفال الأنابيب والأرحام المستأجرة، وإشكالية الاستنساخ والإجهاض وغيرها من التحديات التي تتعرض للعلماء والفقهاء المسلمين الذين لا يألون جهداً في مواجهتها وإيجاد الحلول الناجعة لها.

بالإضافة إلى ذلك، اهتمت بعض المراكز بتطوير الدراسات في المقاصد، ومواصلة البحث والتحليل فيها، حتى تصل إلى كمالها المنهجي والعلمي، من مثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي يُعدّ من أوائل المراكز الفكرية التي دعت طلبة الدراسات العليا إلى التركيز على دراسة المقاصد والكتابة فيها، ونشره تلك الأبحاث لتفتح بوابة النقاش بين الباحثين. وكذلك فعل مركز دراسات المقاصد الشرعية في لندن، الذي حرص على أن يضم كوكبة من العلماء المهتمين بدراسة المقاصد بإدارة جاسر عودة، ليثيري حقل المقاصد بمناقشات العلماء وتحليلاتهم. وما زال المراكز العلمية المهمة بالمناهج والمنهجية في الجامعات وغيرها تشي هذا الحقل بمساهماتها العلمية.

ونظراً لأهمية الموضوع وخطورته، وجدية الباحثين في التعامل معه، وعظم التحديات التي تواجه الأسرة اليوم، خاصة في الغرب؛ فقد أخذت العديد من المجالات العلمية والثقافية - التي تناولت الأسرة المسلمة في العالم الإسلامي أو الغربي - تسلط الضوء على هذا الجانب<sup>(19)</sup>، فأصبحت تقدم أفلاماً تعرض قضايا المرأة والأسرة على نحو يؤكد الضياع وفقدان التوازن في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب بذل جهود أكبر وأدق في ما يخص تحرير المقاصد الأسرية واستنباطها، ثم العمل على تفعيلها في مختلف البيانات والمجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية. ومن هنا بدأ التفكير في موضوع هذا الكتاب.

---

(19) يوجد العديد من المجالات - في الولايات المتحدة - التي تعامل مع قضايا المسلمين، مثل: "مجلة الزواج والأسرة" (the Journal of Marriage and Family) التي ينشرها المجلس الوطني للعلاقات الأسرية. وقد تواصل نشرها مدة 60 عاماً. وتدرس المجلة تاريخ الأسرة وتطورها.

أما الدراسات التي ظهرت في الغرب فقد بدأت منذ سنوات بالكتابات التأصيلية التي قام بها إسماعيل الفاروقى في كتابه "التوحيد"<sup>(20)</sup>، وإسماعيل الفاروقى وزوجته لويس الفاروقى في كتاب "أطلس الحضارة الإسلامية"<sup>(21)</sup> وكتابات فضل الرحمن، وعلي مزروعي، وأمينة دود وغيرهم الكثير. ومن جهة أخرى، قدّمت دراسات قانونية امترجت بالشرعية، أمثال كتابات عزيزة الهبرى وغيرها من الباحثين والباحثات في المجال القانوني بجامعتي هارفرد وريتشموند وغيرهما، قدمت رؤى عدّة في قضايا الزواج والطلاق من الناحية القانونية، محاولة الإلقاء من ذلك في تقاضي المسلمين في المحاكم الأمريكية. إلا أن هذه الدراسات ينقصها البعد التأصيلي الخالي من التحيز، خاصة أنَّ الكثير من أصحابها يتعمون إلى حركات نسوية، أو نشاؤا في أحضان العلمانية، وهذا قد يشكّل بحد ذاته تحدياً للمشرعين والفقهاء، ويدفعهم إلى صياغة ضوابط تحمي النصوص من إسقاطات ليست منها.

وقد حاول بعض المفكرين التأصيل والتنظير لما يُسمى بـ"فقه الأقليات"؛ وهو فقه واسع المساحة، يتناول مختلف أمور الحياة العقائدية والعملية على حد سواء، وهو ما دعا بعض المفكرين إلى تناول هذا الموضوع تأصيلاً وتنظيراً على غرار "الفقه الأكبر". ومن أوائل المنظرين لهذا الفقه الشیخان يوسف القرضاوى، وطه جابر العلوانى، اللذان حاولا إيجاد حلول للتحديات المستشرية التي تواجه الأقليات المسلمة اليوم، وثمة كتاب في الموضوع نفسه لخالد عبد القادر بعنوان "فقه الأقليات المسلمة"<sup>(22)</sup>. وظهر في الغرب باحثون ومفكرون تناولوا منهجهية هذا الفقه، محاولين تفعيلها لمعالجة التحديات العنيفة التي تواجه المسلمين، ومنهم طارق رمضان. ومن أقرب الدراسات إلى هذه الدراسة ما كتبته الأستاذة الفاضلة

(20) Al-Faruqi, Ismail Raji. *Al-Tawhid: Its Implications for Life and Thought*. Herndon, VA: International Institute of Islamic Thought, 2000.

(21) الفاروقى، إسماعيل راجي. ولويس لمياء. *أطلس الحضارة الإسلامية*. ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، هيرندن، الرياض: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة العبيكان، ط1، 1998م.

(22) عبد القادر، خالد. *فقه الأقليات المسلمة*. بيروت: دار الإيمان، 1998م.

آن صوفيا روالد في كتابها "النساء في الإسلام: تجربة غربية"<sup>(23)</sup>؛ إذ راجعت فيه مقولات بعض العلماء والأساتذة المسلمين في الآونة الأخيرة، واستطاعت مدى استيعابهم وفهمهم لمفاهيم قرآنية تتعلق بموقع المرأة في الإسلام، كما تناولت أهم الإشكاليات التي أثارها الغرب ضد النموذج الإسلامي، ومنها: الدرجة، والقوامة، والنشوز، وعلاقة الرجل بالمرأة في الزواج والتعدد والطلاق، وحجاب المرأة. ولقد بذلت الباحثة جهداً في استقراء آراء كثير من علماء المسلمين ودعاتهم، سواء في البلاد العربية والإسلامية أو في بلاد الغرب، واختارت عناصر وشخصيات من حركات وتيارات إسلامية متنوعة ومنتشرة في العالم الإسلامي والغربي، وأجرت معها مقابلات شخصية. وتبين عملاً هذا مدى سعة التغيير والاختلاف في تفسير معاني المفاهيم والأنظمة القرآنية المختلفة، كالقوامة والنشوز والزواج والطلاق، وعلاقة الرجل بالمرأة على العموم، فضلاً عن عمق تأثير البيئة والأعراف المختلفة في فهم العلماء خاصة، والمجتمع عامة.

وبطبيعة الحال، فإن التأثر بالطرح الغربي ومقولاته التي تربط تغيير وضع الرجل في الأسرة بتغيير الظروف دعا الباحثة وغيرها إلى طرح تساؤلات عدّة تتعلق بمسائل الزواج والطلاق والقوامة، مثل: هل تسقط قوامة الرجل إذا قيل إنّها "مرتبطة بفكرة الإنفاق ومسؤولياته" في حال شاركت المرأة الرجل في النفقه بالقدر نفسه؟ فإن قيل إنّها لا تسقط، فما معنى القوامة إذن؟

ولقد تبّين من المراجعة خطورة تحويل الأحاديث إلى مجرد أدلة توافق رأي القائل أو تخالفه، وهو ما يؤكّد أهمية بذل الجهد بالتعاون العلمي الجاد بين فقهاء العصر ومحدثيهم؛ وصولاً إلى منهج فعال في التعامل مع النصوص، يتطلّب من القارئ عدم الإقبال على النص بفرضيات مسبقة لإثبات رأيه أو منهجه، وإنّما يقدم القارئ للقرآن أو السنة طلباً للهداية في إيجاد الحقيقة.

---

(23) Roald, Anne Sofie. *Women in Islam: The Western Experience*, London: Routledge, 2001.

ونشرت الباحثان زينب طه العلواني، وسلمي أبو جديري كتاباً عن الأسرة المسلمة في أمريكا سنة 2003م، ثم أعيدت طباعته سنة 2007م، وكذلك نشرت الباحثة العلواني فصلاً بعنوان "النموذج القرآني للأسرة" في كتاب: "التغيير من الداخل: رؤى متعددة حول العنف الأسري"<sup>(24)</sup>، صدر باللغة الإنجليزية.

ومع كل ما سبق، فإنّ موضوع تفعيل المقاصل الأسرية في الولايات المتحدة الأميركيّة، لم يستقلّ بدراسة تفرد الحديث عنه -حسب علمي المتواضع-، الأمر الذي تطلب عمل هذه الدراسة.

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. خصص الفصل الأول للحديث عن "الإطار المفاهيمي للمقاصل". وتعرض الفصل الثاني لـ"تطور العمل بالمقاصد الأسرية". أما الفصل الثالث فتناول "منهج تفعيل المقاصل الأسرية في الولايات المتحدة الأميركيّة". في حين تناول الفصل الرابع "ضوابط الكشف عن المقاصل الأسرية وتفعيتها".

---

(24) Alwani, Zainab. "The Qur'anic Model for Harmony in Family Relations." In *Change from Within: Diverse Perspectives on Domestic Violence in Muslim Communities*, edited by Maha B. Alkhateeb and Salma Elkadi Abugideiri, 33–64. VA: Peaceful Families Project, 2007.



## الفصل الأول

### الإطار المفاهيمي للمقاصد

شكلت اجتهادات الأجيال الأولى إجابات جادة عالجت إشكاليات البيئة التي تعاملت معها. ومن الطبيعي أن تختلف تحديات كل جيل عن غيره، مع استمرارية كل جيل في طرح السؤال المتعلق بكيفية تنزيل تعاليم الوحي على أرض الواقع الإنساني. ولذلك اهتم علماء كل جيل بصياغة مناهج علمية، تساعد على ضبط فهم النصوص، وإجراءات فهمها، ثم تحويلها إلى واقع عملي، ليتم بعد ذلك اختبار مدى قابليتها لتحقيق مقاصد الشارع واقعياً، وإثبات صلاحية أحكام الشريعة الخاتمة لكل زمان ومكان.

وقد تعددت وتنوعت المباحث التي تناولها العلماء عبر العصور، من حيث الطرح المنهجي، وأسلوب الخطاب. ولهذا تبانت الأطروحات الإنسانية التي حاول فيها العقل فهم النص في البحث عن مناهج التعامل مع النصوص في استنباط الأحكام والمعانٍ، التي تساعد الإنسان على تحقيق مهمته الاستخلافية بالالتزام بشرع الله تعالى. وظهرت تلك المحاولات على هيئة مداخل منهجية، تم طرحها ومناقشتها أصولياً عبر القرون الأولى. ومن هذه المداخل المنهجية ما يعرف بالأدلة التبعية، كالقياس والتعميل والمصلحة والاستحسان والعرف وسد الذرائع وغيرها. وبما أنَّ الكثير من تلك المناهج تتسم بالظننة لا القطعية، قد استمرَّ العلماء في البحث عن مناهج تقترب بمفرداتها من القطعية، كي تصبح مناهج ضبط وتقدير، تمَّحَض على أساسها الأطروحات الفقهية والعلمية بدقة.

من هنا كانت أهمية البحث في المقاصد، بوصفه منهجاً علمياً له القدرة على تقييم عملية استنباط الأحكام الشرعية من النصوص، بالإضافة إلى قدرته على تقييم الفعل والواقع الإنساني. ويكمّن التحدي الذي يواجه الفقهاء والمجتهدون المعاصرین في كيفية البناء على ما قدّمه علماؤنا المجتهدون الأوائل، وتفعيل دور المقاصد، والخروج بها من الدائرة الظنية إلى القطعية، ومن القراءة التجزيئية إلى الكلية، القادرة على أن تكون منهجية عملية منضبطة، مستمدّة من استقراء نصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية الصحيحة، ليتم من خلالها الإجابة عن أسئلة الواقع المعاصر، بالإضافة إلى تمحيص الاجتهادات، وتنقيتها من كل ما يخالف الشرع. فكيف نقرأ تلك المداخل التي تركها لنا الأوائل قراءةً تمكّنا من البناء على ما تركوا، وتطوّيره على نحو علمي جاد، يجيز عن تعقيّدات المجتمع المعاصر، والتحديات التي تواجه الأسرة المسلمة في المجتمع الأميركيكي المركب؟

يناقش هذا الفصل المباحث التي تناولت الجانب التأصيلي للمقاصد بمفهومها العام، عند كل من الأوائل والمعاصرين، وذلك وفق منهج تحليلي، خاصة أنّ هدف هذه الدراسة ومدارها هو عرض أطروحتات العلماء في موضوع المقاصد، سواء على مستوى التأصيل أو التطبيق، وليس الترجيح بين الآراء أو المدارس المختلفة في ذلك.

## أولاً: المفهوم العام للمقاصد

### 1 - تعريف مفهوم المقاصد

يُعدّ التعريف بالمفاهيم إحدى الوسائل المنهجية التي توّضح المعنى وتبيّن المقصد؛ الذي يُعرف بأنه عملية فلسفية مركبة تتطلب جهداً يجمع بين التنظير العقلي والتطبيق الواقعي، وهذا ما بيّنه الدكتور طه العلواني بقوله: "المفهوم يمثل خلاصة الأفكار والنظريات والفلسفات المعرفية، بالإضافة إلى نتائج

خبرات وتجارب العمل فيه، في النسق المعرفي الذي يعود إليه ويتنمي إلى بنائه الفكري. ولذلك فإن تحليل المفاهيم في أي حقل معرفي، يعتبر المدخل الأول لتحديد مبادئه ومداخله، فهي ليست مجرد ألفاظ تفهم بمرادفاتها، وإنما هي مستودعات كبرى للمعاني، تعكس كوانن فلسفة الأمة وقيمها، وتراكمات فكرها ومعرفتها. ولذلك علّم الله تعالى آدم الأسماء كلها تعليماً يساعد في مهمته الخلافية العمرانية، لأن أول ما تصاب به الأمم في أطوار تراجعها الفكري والمعرفي والثقافي مفاهيمها، كما أنّ أول ما يتأثر بعمليات الصراع الفكري هي مفاهيم الأمة، خاصة عندما تعيّرها الميوعة ثم الغموض، فتساهم باستعارة المفاهيم من غيرها حتى تفقد خصوصيتها، ثم تدخل دائرة الغموض، فتتعدد الكلمات التي تستعمل للتعبير عن مضمون ومعانٍ واحدة في ظاهر الأمر، وما هي بوحدة في الحقيقة والواقع".<sup>(25)</sup>

وتُعدّ المقاصد -اليوم- مفهوماً ومنهجاً فكريّاً مهمّاً، وليس مصطلحاً يصطدح عليه جماعة من الناس، تجمعهم حرفة أو سواها، على إطلاق لفظ يزيء معنى أو ذات، لا ينزعون في ما اصطدحوا عليه حيث لا مشاحة في الاصطلاح كما هو معروف في تراثنا. ولهذا لا بدّ من بناء مفهوم المقاصد بناء معرفياً له خصائص الكائن الحي في ولادته وسيرورته وتطوره الدلالي والتاريخي ومتابعة تطوره بالتحليل والتقييم الممنهج على نحو مستمر<sup>(26)</sup>.

**المقاصد لغة:** جمع مقصد، وهو مشتق من الفعل قصد يقصد قصداً. والقصد في اللغة يعني الاعتزام والتوجّه والنهوض نحو الشيء.

(25) انظر المقدمة التي كتبها طه جابر العلواني لكتاب:

- عارف، نصر محمد. **الحضارة - الثقافة - المدنية: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم**،

هيرندن: المعهد العالمي للتفكير الإسلامي، 1994م، ص 9-7.

(26) المرجع السابق، ص 7. انظر أيضاً:

- العلواني، طه جابر. **لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،

.2006م، ص 67

ومن معانيه: استقامة الطريق<sup>(27)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَصَدُّ الْسَّكِيلِ﴾ [النحل:9]. ومن معاني القصد: العدل والتوسط وعدم الإفراط، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِدُ فِي مَشِيكَ﴾ [لقمان:19] وقوله ﷺ: "القصد القصد تبلغوا"<sup>(28)</sup>. قوله ﷺ (والقصد القصد) بالنصب على الإغراء أي الزموا الطريق الوسط المعتدل<sup>(29)</sup>. وكذلك يقال: قصدت الطريق؛ أي نحوه. ومن معانيه أيضاً الأم، يقال: قصده يقصده قصداً؛ أي سار تجاهه ونحوه.

والمهم في قراءة الدلالة اللغوية لمعنى المقصد هو ما تستبطنه من تأكيد معنى الهدف والغرض وأهميته في توجيه الفعل الإنساني. وبما أنّ من معاني القصد العدل والتوسط، فإنّه من الواجب على الإنسان المستخلف أن يصوغ أهدافه الباطنة والظاهرة بما يؤدي به إلى إقامة العدل والتوسط في الأمور كلها.

ولذلك اهتم التشريع الإسلامي بنية المكلف وإرادته الباطنة، وجعل استحضار النية والقصد ركناً أساسياً من أركان اعتبار الفعل، وما يتربّ عليه من نتائج، فالنية تحدد وجهة فعل الإنسان، ما إذا كان صادراً عن إيمان ويقين أو اتباع للهوى، كما روی "عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ الْلَّيْثِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ

(27) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. القاهرة: دار المعرفة، ج 3، ص 96. انظر أيضاً:

- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، بيروت: مطبعة الرسالة، 1987م، ص 396.

(28) البخاري، محمد إسماعيل. صحيح البخاري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الجليل، باب الرفاق، 1981م، حديث رقم 5982. والنص الكامل للحديث كما أورده البخاري هو: "حَدَّثَنَا أَدْمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلًا، قَالُوا وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَعْمَلَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ. سَدَّدُوا وَقَارِبُوا وَأَعْدُوا وَرُوْحُوا وَشَيْءٌ مِنْ الدُّلُجَةِ، وَالْقُصْدُ الْقُصْدُ تَبْلُغُوا".

(29) العسقلاني، ابن حجر. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز عبد الله بن باز، الرياض: المطبعة السلفية، 1382هـ، حديث رقم 5982.

**الخطاب يقول:** قال: رسول الله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهو هجرة إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيّبها أو امرأة يتزوجها، فهو هجرة إلى ما هاجر إليه<sup>(30)</sup>. ولذلك، فشمولية المقاصد وواقعيتها وأخلاقيتها تدرأ شكلية الناحية القانونية الظاهرية، التي تقف عند الظواهر، فتضيق الحقوق، وتتشّرّع لعقلية قضائية وسياسية تقوم على تزيين الظاهر وتعمد إلى التحايل. فالمقاصد تؤكّد تخلص النيات والقصود من شوائب التغريب والغشن، والإيقاع والظلم والغلو. ويشرط العلماء تطابق القصد مع ظاهر العمل حتى يكون ذلك العمل صحيحاً ديانة وقضاء؛ أي محققاً لمرضاة الله ومصالح الناس. ولذلك منعت كثير من المعاملات الفردية والجماعية لقيامها على التحايل، كزواج المتعة، وتطليق الزوجة لحرمانها من الميراث، وهبة المال قبل الزكاة.

ويساعد المعنى اللغوي للمقاصد الشرعية مفهوماً ومنهجاً على استنباط مقاصد الشارع وإرادته، وفي الوقت ذاته، تبرز أهمية نية الإنسان في عملية تقييم فعله وسلوكاته، فتوظف بذلك منهجية المقاصد، لكي يصبح قصد المرأة من العمل موافقاً لقصد الشارع من التشريع. ولتنوع الفعل الإنساني وتعقدّه ما بين القلبي والعقلي والوجداني والبدني، لا بدّ من صياغة قواعد عامة، وقوانين كلية، تساعد على ربط الجزئيات بالكليات، وليهتدى الإنسان بكليته بهداية الله. ولذلك قال القرافي (توفي 685هـ): "ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية، تناقضت عليه الفروع، واختلفت وتزلزلت خواتره فيها واضطربت... ومن ضبط الفقه بقواعديه، استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لأندرجها في الكليات".<sup>(31)</sup>

(30) روى هذا الحديث في الصحيحين وكتب السنن واللفظ هنا لأبي داود، أنظر: - السجستاني، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 1995م، باب الطلاق، حديث رقم 1882.

(31) القرافي، أحمد بن إدريس. الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق)، القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، 1344هـ، ج 1، ص 3-2.

وبناء على ذلك صاغ الفقهاء العديد من القواعد الفقهية التي تؤكد هذا المعنى<sup>(32)</sup>، كقاعدة "الأمور بمقاصدها"<sup>(33)</sup>، و"المقصاد معتبرة في التصرفات"<sup>(34)</sup> و"المقصاد تغير أحكام التصرفات" التي جعلها ابن القيم فصلاً يوضح فيه أهمية نية المكلف، وأثرها في تصرفات الإنسان كمستخلف مسؤول<sup>(35)</sup>.

## 2 - تعريف المقصاد عبر السياق التاريخي

### أ - المقصاد في حوارات الأصوليين الأوائل

يصعب الإمام بمعاني المقصاد من خلال رسم منطقي، أو حد على الطريقة الأرسطية، كما ظهرت في مرحلة تعريفات المفاهيم، وإطلاق المصطلحات، وتقنين الحدود بشكل منطقي في عصر التدوين وظهور الفقهاء المجتهدين، ولذلك اهتم الفقهاء والأصوليون في ذلك العصر بوضع تعريف لغوي واصطلاحي للمفاهيم والمصطلحات المختلفة التي استعملوها في الأصول والفروع.

(32) تظهر أهمية اعتبار نية المكلف وقصده عند المقارنة بين المذاهب في قضية معينة، فعلى سبيل المثال فإن المذهب المالكي يأخذ بالحسبان نية المكلف في الأنكحة التي يظهر فيها القصد الفاسد، فيبطل نكاح المحلل، خلافاً للحقيقة والشافعية؛ لأن القصد في نكاح المحلل قصد فاسد ليس من مقاصد النكاح الصحيح في شيء. قال ابن تيمية: "وأما المناكح فلا ريب أن مذهب أهل المدينة في بطلان نكاح المحلل، ونكاح الشugar أتبع للسنة منهن لم يبطل ذلك من أهل العراق، فإنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه لعن المحلل والمحلل له... وثبت عن أصحابه أنهم نهوا عنه، ولم يعرف عن أحد منهم الرخصة في ذلك. وهذا موافق لأصول أهل المدينة، فإن من أصولهم أن القصود في العقود معتبرة...". انظر:-

- الريسوني، أحمد. نظرية المقصاد عند الإمام الشاطبي، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992م، ص 101.

(33) ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم. الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ/1985م، ص 8.

(34) الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي. المواقفات في أصول الشريعة، تحقيق: محمد عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط 2، 1975م، ج 2، ص 323.

(35) ابن القيم، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الكليات الأزهرية، 1388هـ/1968م، 98/3. وانظر أيضاً:-

- ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، مرجع سابق، ص 8.

وتکاد تجمع قراءات الباحثين المعاصرین علی غیاب تعريف اصطلاحی جامع مانع محدد الألفاظ لمعنى المقاصد، لدى غالبية العلماء المتقدمين. فقد أدرج العلماء الأوائل الحديث عن المقاصد تحت مباحث العلة والقياس والمصالح المرسلة لدى القائلين بها. وقد جاءت تعبيرات الأصوليين عن المقاصد بمصطلحات متعددة، تفاوتت في المسمى وتقربت في المعنى، مثل: المناسب<sup>(36)</sup>، والمصلحة والحكمة<sup>(37)</sup>، والعلة<sup>(38)</sup>.

وفي القرن الثالث الهجري، عنون الحکیم الترمذی -علی سبیل المثال- کتابه

- (36) الغزالی، أبو حامد. شفاء الغليل، تحقيق: أحمد الكبيسي عراق: إحياء التراث الإسلامي، 1970م، ص 144. انظر أيضاً:
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. المحسول في علم الأصول، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 2، 1992م، ج 5، ص 158-175.
  - الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد. الإحکام في أصول الأحكام، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م، ج 3، ص 270.
  - الفتازانی، سعد الدين مسعود بن عمر. التلویح على التوضیح على التنقیح، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت.)، ج 2، ص 69.
  - الزركشي، بدر الدين. البحر المحيط، الكويت: وزارة الأوقاف، ط 1، 1988م، ج 5، ص 206.
- (37) الريسوني. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطئي، مرجع سابق، ص 21. انظر أيضاً:
- الكيلاني، عبد الرحمن. قواعد المقاصد عند الإمام الشاطئي: عرضاً ودراسةً وتحليلاً، دمشق: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، ط 1، 1421هـ/2000م، ص 44-53.
  - الحسني، نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، ص 113-120.
  - الوشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى. المعيار المغرب والعاجم المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف محمد حجي، الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981م، ج 1، ص 349.
  - الربيعة، عبد العزيز. السبب عند الأصوليين، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1980م، ج 2، ص 17-18.
- (38) شلبي، محمد مصطفى. تعلیل الأحكام: عرض وتحليل لطريقة التعلیل وتطوراتها في عصور الاجتہاد والتقلید، بيروت: دار النہضة العربية للطباعة والنشر، 1981م، ص 112. انظر أيضاً:
- النجار، عبد المجید. فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1992م، ص 141-143.

"الصلة ومقاصدها"<sup>(39)</sup>، ووردت لمحات في الكتابات المدونة بعد القرن الثالث تشير إلى فكرة المقاصد، فقد طرح الإمام الجويني في القرن الخامس أساساً نظرياً للمقاصد، صنف فيه الأحكام بين ضروري يجب الحفاظ عليه، وحاجي يوفر متطلبات الإنسان، فعبر عنها بـ"المصالح العامة"<sup>(40)</sup>. ثم جاء تلميذه أبو حامد الغزالى ليراجع هذا التصنيف، ويقوم بتأصيل قضية المقاصد من خلال تنظيمها في مستويات، محاولاً تسهيل تفعيلها، واعتبر المقاصد بمستوياتها الثلاثة: الضروريات وال حاجيات والتحسينيات، ضمن المصالح المرسلة، فقال: "أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضر، ولسنا نعني بها ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضر مقاصد الخلق، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، ولكننا نعني بالمصلحة، المحافظة على مقصود الشارع. ومقصود الشرع من الخلق خمسة؛ هو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسليهم، وما لهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعه مصلحة"<sup>(41)</sup>. وكان الغزالى هنا يجعل المقاصد الشرعية شرطاً في اعتبار المصلحة، ولا يُعد مجرد حكم العقل في رجوعها إلى المقاصد ضابطاً كافياً في تعرّف المصالح، وإلا أصبحت أهواء ألسنتها العادات والتقاليد ثوب المصالح.

أما الطوفى فعرف المصلحة بأنّها "السبب المؤدي إلى مقصود الشارع عبادة لا عادة".<sup>(42)</sup> وجاء في قواعد الأحكام عن العز بن عبد السلام: "ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو

(39) الترمذى، محمد بن علي. *الصلة ومقاصدها*، تحقيق: حسنى نصر زيدان، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1965م.

(40) الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله. *البرهان في أصول الفقه*، تحقيق: عبد العظيم الدبيب، القاهرة: دار الأنصار، ط2، 1400هـ، ج2، ص923-964.

(41) الغزالى، أبو حامد. *المستصفى في علم الأصول*، ترتيب: محمد عبد السلام الشافى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م، ج1، ص286-287.

(42) الطوفى، نجم الدين سليمان بن عبد القوى الحنبلى. *التعين في شرح الأربعين*، بيروت: مؤسسة الريان، 1419هـ، ص478.

عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك. ومثل ذلك من عاشر إنساناً من الفضلاء والحكماء العقلاة، وفهم ما يؤثره ويكرره في كل ورد وصدر، ثم ستحت له مصلحة أو مفسدة لم يعرف قوله [فيها]، فإنه يعرف بمجموع ما عهده من طريقة، وألفه من عادته أنه يؤثر تلك المصلحة ويكرره تلك المفسدة".<sup>(43)</sup> فإذا كان فهم الشريعة يخلق الملكة المتميزة في معرفة المصالح والمفاسد المقصودة للشارع عند المجتهد أو الباحث فإنها لا تتم إلا باستقراء تصرفات الشارع في الجزئيات، لنصل إلى المقصود الكلي للشارع في قضية ما.

### **ب - المقاصد في حوارات الأصوليين المعاصرین**

وما أن فُتح باب الحوار بين الباحثين والعلماء المعاصرين حول المقاصد، ومراجعة معطيات السابقين، منذ بدايات القرن العشرين، عندما حقّق محمد عبد الله دراز كتاب "المواقف" للشاطبي، وتتابعت الدراسات الجادة في تحليل هذا الكتاب ودراسته، حتى ظهر الاستغراب من عدم اهتمام العلماء المتقدمين بتقديم تعريف جامع شامل للمقاصد، واكتفائهم بإدراجها ضمن مصطلحات أخرى، مثل: المناسب، والمصلحة، والحكمة، والعلة. وقد أشار الخادمي إلى ذلك بقوله: "إنّها ألفاظ ومصطلحات مختلفة عَبْر عنها المتقدمون، وعنوا بها المقاصد على الرغم من اختلافها عن مفهوم المقاصد"<sup>(44)</sup>، في حين أنّ مفهوم المقاصد أكثر اتساعاً وشمولاً مما تعنيه تلك المفاهيم والمصطلحات الأصولية المحددة في باب القياس والتعليق.

(43) ابن عبد السلام، عز الدين. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ضبط: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1999م، ج2، ص189.

(44) الخادمي، نور الدين بن مختار. الاجتئاد المقاصدي: حجيتها، ضوابطه، مجالاته، الدوحة: دار الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1998م، ج1، ص47-52.

أما الباحثون المهتمون بدراسة كتاب "المواقفات" للشاطبي، فقد استغربوا غياب تعريف المقاصد لديه، وهو الذي تناول المقاصد بتفصيل دقيق تميز عنّ سبقه في هذا الحقل، في تقديميه المقاصد منهجاً ودليلًا أصولياً يساعد على الإجابة عن العديد من التحديات المنهجية، فوضّح الريسوني محاولاً تخمين سبب غياب تعريف المقاصد قائلاً: "لعله اعتبر الأمر واضحًا... وأنه يزداد وضوحاً بقراءة كتابه المخصص للمقاصد (المواقفات)... أو لأنّه كان يخاطب العلماء المتخصصين"<sup>(45)</sup>. ولكنّ الريسوني أدرك أهمية تقديم تعريف للمقاصد فعرفها بأنّها: "الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد".<sup>(46)</sup>

أما الكيلاني الذي استخلص قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي فأشار إلى أنّ وضوح المعنى يكمن في مطابقته للمعنى اللغوي، وفي ذلك يقول: "فإنّ السابقين من الأصوليين والفقهاء إذا استعملوا هذا اللفظ، لم يحددوا له معنى بحيث يتميّز عن الألفاظ ذات الصلة، أو القريبة من معانيه. وظهر من خلال استعمالهم لهذا اللفظ -المقصد- في الغالب، أن المراد به عين المعنى اللغوي، مثل قاعدة: "الأمور بمقاصدها" أي ما يتغيّر المكلّف ويضمّره في نيته، ويسيّر نحوه في عمله".<sup>(47)</sup>

وأصرّ الحسني على مواصلة المحاولة في استنباط تعريف الشاطبي للمقاصد من خلال قراءة وتحليل دقيقين لكتابه "المواقفات"، فعرفها بقوله: "المقاصد هي المعاني المصلحية المقصودة من شرع الأحكام، والمعاني الدلالية المقصودة من الخطاب، والتي تترتب عن تحقق نتيجة امتحال المكلّف لأوامر ونواهي الشريعة".<sup>(48)</sup> أما قراءة العلواني لغياب تعريف المقاصد وتوضيحها عند الأوائل فجاءت على هيئة تحليل شمولي للمنهج الأصولي ونظرياته، فقال موضحاً: "بالرغم من بروز

(45) الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 17.

(46) المرجع السابق، ص 19.

(47) الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي: عرضاً ودراسةً وتحليلاً، مرجع سابق، ص 45.

(48) الحسني، نظرية المقاصد عند الإمام محمد الظاهر بن عاشور، مرجع سابق، ص 115.

قضية "تعليق الأحكام" في القرآن الكريم، وظهورها في تصرفات رسول ﷺ في إن التفات العقل الأصولي والفقهي إلى "مقاصد الشريعة" قد جاء متأخراً. كما أن بلورتها وصياغتها في شكل دليل أصولي تأخرت أكثر من ذلك. أما استعمال ذلك الدليل، فقد أحيل إلى القياس والمصلحة، حتى بدت لون "المقاصد" باعتبارها دليلاً، وذلك لسيطرة وهيمنة نظرية وخطاب التكليف عليها، فحتى تلك القواعد التي أصلها إمام الحرمين ومن بعده الغزالى وغيرهما، مروراً بالعز بن عبد السلام، ثم الشاطبى، جاءت متناشرة، تحيط بها جزئيات كثيرة، جعلت من السهل احتواها في ثنايا القياس أو المصلحة، أو إلحاها بفضائل الشريعة ومناقبها. فليس كل ما لاحت فيه حكمة أو علة، أو ظهرت له مناسبة أو مصلحة عدّ مقصدًا. كما أن انقسام علماء الأمة وأئمتها إلى أهل رأي وحديث، أو عقل ونقل، جعل البحث في المقاصد يدور في دائرة بيان فضائل الشريعة، وعقلانية أحكامها القائمة على النقل، في محاولة جمع بين الفريقين، ورأت للتصديع بينهما، والله تعالى أعلم<sup>(49)</sup>.

وقد حاول العلماء المعاصرن المهتمون بالمقاصد استنباط مناهج، وأعادوا تنسيق هذه المناهج، وكشفوا عن مناهج جديدة تساهم في ضبط حركة التعامل مع النصوص، للكشف عن مقاصدتها، خاصة في العقود الأخيرة، وذلك من خلال التركيز على استخلاص كليات القرآن الكريم وقيمته العليا ومقاصده، ومراعاة منهج الوحدة البنائية في القرآن<sup>(50)</sup>.

ولقد تبلور هذا المنهج في كتاب "النبا العظيم: نظرات جديدة في القرآن"<sup>(51)</sup> لمحمد عبد الله دراز، الذي أصل مفراته، وطبقه على أطول سورة في القرآن

(49) العلواني، طه. مقاصد الشريعة، بيروت: دار الهادى للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م، ص 138-139.

(50) انظر على سبيل المثال: العلواني، طه. الوحدة البنائية للقرآن المجيد، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006م.

(51) دراز، محمد عبد الله. النبا العظيم: نظرات جديدة في القرآن، تحقيق: عبد الحميد أحمد الدخاخنى، القاهرة: دار المراطين، دار طيبة، 1997م. والشيخ دراز هو الذي حقق كتاب المواقف للشاطبى وعلق عليه، ويعنى كتاب الشاطبى هذا ركيزة علم المقاصد.

وأغناها تنوعاً في الموضوعات؛ "سورة البقرة"، فيَّنَ التَّنَاسُبُ وَالتَّرَابُطُ وَالْإِتَّلَافُ بين آيات الكتاب المجيد وأجزائه.

إنَّ اهتمام العلماء المعاصرین بالتعامل مع القرآن الكريم، للكشف عن مقاصد التشريع من منظور اجتماعي، أدى بهم إلى طرح أهم التحديات والإشكاليات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، مستنتذرين القرآن الكريم للإجابة عنها، كالفقر والظلم والاستبداد وغياب دور المرأة وغيرها، ضمن إطار مقاصدي كلي.

وبدأت تظهر بذور هذا المنهج في مناقشات جمال الدين الأفغاني وحواراته<sup>(52)</sup>. ثم جاء محمد عبد الذي أكد هذا المنهج وطوره، وبدأ يدعو إلى بناء فقه السنن القرآني في الأمم، وفي الحضارات الإنسانية. ثم تبعه تلميذه محمد رشيد رضا<sup>(53)</sup> الذي فصل مقاصد القرآن، وأكَّد فيها أهم المفاهيم الكلية (التوحيد، والوحى، والنبوة)، وأنَّ الإسلام دين الفطرة والعقل والوجدان والعلم، ودعا إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي السياسي، وإعطاء النساء حقوقهن. ثم جاء مالك بن نبي في كتابه "الظاهرة القرآنية"<sup>(54)</sup> ليؤكد هذه المعاني ويؤصلها فلسفياً، في ما كتبه عن الحضارة والثقافة والمدنية وغيرها، ثم حاول تنزيتها واقعياً من خلال صياغة تصوراته حول المجتمع الإنساني النموذج.

غير أنَّ المقاصد تبلورت بوضوح في كتابات الطاهر بن عاشور، خاصة في "تفسير التحرير والتنوير"<sup>(55)</sup> الذي يمثل استخلاص المقاصد القرآنية، ومعالجة

(52) انظر: الأفغاني، جمال الدين. *الأعمال الكاملة*، تحقيق: محمد عمارة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م. انظر أيضاً:

- الأفغاني، جمال الدين، وعبد، محمد. *العروة الوثقى*، بيروت: دار الكتاب العربي، 1980م.

(53) انظر: رضا، محمد رشيد. *الوحى المحمدي ثبوت النبوة بالقرآن*، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط2، 1352هـ.

(54) انظر: ابن نبي، مالك. *الظاهرة القرآنية*، ترجمة عبد الصبور شاهين، الكويت: الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، 1978م.

(55) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر. *تفسير التحرير والتنوير*، مرجع سابق.

الأوضاع الاجتماعية من خلالها. وقد بُرِزَت هذه المعاني كذلك في كتابه "أصول النظام الاجتماعي"، وكتاب "أليس الصبح بقريب"، وكتاب "مقاصد الشريعة الإسلامية" وغيرها.

عَرَفَ ابن عاشور المقاصد على نحو خرج فيه عن إطار الحد الأصولي الجامع المانع إلى الشرح والبيان، لأهمية تلك المرحلة التي انطوت على خلاصات جهوده التأسيسية في المقاصد، خاصة في ما يختص تقديمِه المقاصد علمًا مستقلًا؛ أي شاملًا الجانب التأصيلي والتطبيقي. ولذلك ركز على بيان معنى المقاصد، وقسمها إلى مقاصد عامة وخاصة، وعرف كلاً منها بقوله: "مقاصد التشريع العامة هي: المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة... فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع من ملاحظتها"<sup>(56)</sup>. وعرف المقاصد الخاصة بأنّها "الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة... ويدخل في ذلك كل حكمة روعيت في تشريع أحكام تصرفات الناس..."<sup>(57)</sup>. فاستطاع بذلك أن يقدم إضافات منهجية مهمة؛ إذ استقرأ الجزئيات، ثم تمكّن من تنسيقها وتأطيرها على نحو كلي، ثم أعاد قراءة الجزئيات في إطار الكليات في نظام الإسلام الاجتماعي والاقتصادي السياسي.

وحرص ابن عاشور على تقديم معلم منهجي آخر، لا يقل أهمية عن سابقه؛ هو إظهار القيم الإسلامية بوصفها مقاصد عليا، مثل السماحة والحرية والمساواة، فدعّوته إلى الاعتدال -على سبيل المثال- من خلال مفهوم السماحة<sup>(58)</sup>، تُعدّ اليوم من الضروريات، خاصة بعد أن ظهرت تيارات التعصب الديني والسياسي، وما

(56) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص.6. انظر أيضًا:- الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص.117.

(57) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص.51.

(58) المرجع السابق، ص-60.62

أفضت إليه من زيادة في نسبة الحروب والقتل والظلم بين البشر، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى الفوضى والخراب بكل أشكاله.

وقد توجهت أنظار الباحثين إلى المنظومة القيمية، وأهمية ربطها بالمقاصد العليا. فكما كشف علماؤنا الأصوليون كالشاطبي ومن سبقه عن مقاصد المكلفين، وأكّدوا أهمية تحقيق مقاصد المكلف من الضروريات وال حاجيات والتحسينيات، أصبح من المهم اليوم فتح حوار عن ربط المقاصد العليا بالمقاصد العائدة على المكلفين، وأهمها "القيم"، كما فعل ابن عاشور حين أدرج (الحرية) ضمن المقاصد، واعتبرها ناشئة عن الفطرة. أمّا علال الفاسي فاعتبرها ملازمة للمسؤولية والتكليف، وعَدَها جمِيعاً منبئقة عن التوحيد الذي يحرر الإنسان من العبودية لغير الله، وفرّع عن هذا المفهوم صور الحرية المختلفة من حرية الإيمان، والحرية الوطنية، والحرية الفردية، والحرية السياسية، وحرية البحث العلمي، وحرية العمل.<sup>(59)</sup> وهكذا واصل الباحثون حواراتهم عن القيم، فأدرج محمد الغزالى المساواة والعدالة وحقوق الإنسان في المقاصد<sup>(60)</sup>. وأكّد يوسف القرضاوى الحاجة إلى إعادة النظر في المقاصد من حيث مفرداتها، بالاهتمام بالمقاصد المتعلقة بالمجتمع، كالحرية والمساواة والعدالة، والإخاء والتكافل والكرامة<sup>(61)</sup>. كما قام الشیخان الغزالی والقرضاوى بالكشف عن مناهج تساعد

(59) الفاسي، علال. مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارها، بيروت: دار الغرب، 1993م، ص 244-258.  
انظر أيضاً:

- عطية. نحو تفعيل مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 104.

(60) عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 98. وقد ظهرت ملاحظة الشيخ الغزالى للمقاصد في كثير من مؤلفاته، خاصة في:

- الغزالى، محمد. كيف نتعامل مع القرآن، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991م.

- الغزالى، محمد. قضايا المرأة بين التقاليد الراكرة والوافدة، بيروت: دار الشروق، 1990م.

(61) القرضاوي، يوسف. مدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، القاهرة: مكتبة وهبة، ط 3، 1997م، ص 75.  
انظر أيضاً:

- عودة، جاسر. فقه المقاصد: إنارة الأحكام الشرعية بمقاصدها، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2006م، ص 23، 27.

الباحثين على تفعيل المقاصد، مثل: فقه الأولويات، وفقه الموازنات، وفقه السنن الحضاري وغيرها، وما يزال الحوار في هذا المجال مفتوحاً أمام الباحثين للتجديد والتطوير.

وبين يوسف العالم أنّ للشارع نوعين من المقاصد؛ مقاصد الخالق من الخلق، ومقاصده من التشريع. ويتمثل أولهما في عبادته سبحانه، في حين يتمثل الثاني في الغاية التي يرمي إليها التشريع، والأسرار التي وضعها الشارع الحكيم عند كل حكم من الأحكام. وبذلك تستهدف الشريعة تحقيق مقصد عام؛ هو إسعاد الأفراد والجماعة، وحفظ النظام، وتعمير الدنيا بكل ما يوصل إلى الخير والكمال الإنساني، حتى تصير الدنيا مزرعة الآخرة، فيحظى الإنسان بسعادة الدارين<sup>(62)</sup>.

أما العلواني فقد توصل في استقرائه إلى "المقاصد الشرعية العليا الحاكمة"؛ وهي: التوحيد والتزكية والعمان، وقد عرفها بأنّها: "كليات مطلقة قطعية، تحصر مصادرها في القرآن في كلية وقطعيته وكونيته وإن شائه للأحكام، أما السنة فهي المصدر المبين على سبيل الإلزام، وهي تشكل التطبيق العملي للقرآن في مقاصده العليا الحاكمة. وتتكامل السنة مع القرآن في وحدة بنائية تقرأ وتفهم في ضوئها آلاف الأحاديث الصحيحة، والأفعال والتصرفات النبوية الثابتة". ثم بينَ أنّ "المقاصد العليا لا تعد مقاصد كلية إذا لم ترد بها رسالات الأنبياء كافة، ذلك لأنّها تعبر عن وحدة الدين، ووحدة العقيدة، ووحدة المقاصد والغايات في جميع الرسالات، وإن تعددت بعض جوانب الشرائع وتنوعت، كما تتفق في تحديد القيم من عدالة ومساواة وحرية ونحوها من القيم المطلقة، بالإضافة إلى حفظ الضروريات، والعمل على تحصيل الحاجيات والتحسينيات في الحياة. وبذلك تكون المقاصد قادرة على ضبط الأحكام الجزئية وتوليدها -عند الحاجة- في سائر أنواع الفعل الإنساني القلبي منها والعقلي، والوجداني-

(62) العالم، يوسف. مقاصد الشريعة العامة، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، 1991م، ص.83

والبدني ليتحقق ربط الجزئيات بالكليات، ولتهتدي الكينونة الإنسانية بكليتها بهداية الله".<sup>(63)</sup>

وهكذا بدأ هذا التطور في الرؤية المنهجية يدفع الباحثين إلى أقصى معاني التحدي، وتقديم دراسات جادة، لا تقتصر في مراجعتها على التراث الإسلامي، وإنما تمتد لتراث بعض العلوم الغربية الحديثة، خاصة في مجال الفلسفة وتطوير المناهج، في محاولة لقراءتها في ضوء المقاصد، وتوظيفها بوصفها علوماً إنسانية قادرة على خدمة البشرية على نحو إيجابي. وجاءت دراسة جاسر عودة "مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومة"<sup>(64)</sup> نموذجاً جاداً إيجابياً في هذا المجال، وفيها يؤكّد أهمية بناء المقاصد وقراءتها بمنهج يركّز على الكلية والشمولية والتكامل والتوازن. فالمقاصد بأبعادها المختلفة، واعتمادها القرآن الكريم أصلاً، وسنة رسول الله ﷺ الصحيحة بياناً وتطبيقاً، تقدم منهجاً فكريّاً أصيلاً، بل وفلسفة تشريع وفلسفة أخلاق، يمكن أن تشكّل إطاراً منهجيّاً للتتجديد الإسلامي الشامل، سواء على مستوى مراجعة التراث الإسلامي والإنساني وتحليله وفهمه، أو على مستوى التطبيق والتفعيل ومعالجة مشكلات الواقع الإنساني في مختلف عصوره وأشكاله.

وما زالت الدراسات تتوالى، والجهود تتكاتف لتطوير المقاصد ضمن منهج فكري وعلمي عمراني، يساعد على بناء العقلية الإنسانية المبدعة، المراقبة للقيم القرآنية العليا.

لقد أخذت تعريفات المقاصد تعكس التطور المنهجي الحاصل في هذه المرحلة، وهو تطور ناتج من حوارات العلماء والباحثين الأصولية والفكريّة،

(63) العلواني، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 139-135.

(64) Auda, Jasser. *Maqasid Al-Shariah as Philosophy of Islamic law: A Systems Approach*. London, Washington: The International Institute of Islamic Thought, 2008.

صدرت الترجمة العربية للكتاب ضمن منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عام 2012م، بعنوان "مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومة".

في محاولة جادة للخروج بها من محدودية دائرة التشريع وجعلها منهجاً علمياً عمرانياً، قادراً على ترشيد اجتهد الممجتهدين، بربط المجتهد مباشرة بالقرآن والسنة، حتى يتمكن من التفريق بين الفتوى فقهاً والفتوى ديناً، مما يساعد على تحويل النص إلى واقع يمارسه الناس، فضلاً عن توسيع دائرة توظيف المقاصد في مختلف العلوم الأخرى الدينية منها والدنيوية، مما قد يساعد على إعادة تكوين عقلية المسلم على نحو مقاصدي غائي يؤدي به إلى الإبداع.

ومن هنا حرصت هذه الدراسة على تحديد معانى المقاصد، للكشف عن جذور استحضارها منهجاً يُسهم في تنزيل النص على أرض الواقع. فالمقاصد هي الكليات المستنبطة من القرآن والسنة النبوية الصحيحة بعد استقراء تام لها، ويمكن من خلالها تقسيم الفعل الإنساني والحكم الشرعي على السواء، ليتم تحقيق مهمة استخلاف الإنسان في إعمار الأرض، وإسعاد البشر في الدارين.

## ثانياً: المقاصد بين مصطلحِي التعليل والتَّبَدِّل

لم يحظ البحث في المقاصد عند متقدمي الأصوليين بما حظيت به المباحث الأصولية الأخرى من التأصيل والتنظير، وإنما اندرج ضمن مبحث العلة في باب القياس، ومبحث المصلحة المرسلة عند القائلين بها، ولهذا طاله الجدال الدائر حولهما، وأدرجت المقاصد مع مصطلحات الحكم والمناسب وغيرها، فأصبحت وسيلة لدعم القياس وتوسيع آفاقه، ولتعزيز دليل المصلحة والانتصار للتعليل مقابل تيار التَّبَدِّل في إطاره الجزئي، الذي كان دائراً حوله الجدل في ساحة الفكر الأصولي آنذاك. وهكذا أخذ التعليل والتَّبَدِّل دوراً مهماً في النقاش، ودرج الكثير من الأصوليين على ربط أحكام المعاملات بمفهوم التعليل، والأحكام المتعلقة بالعبادات بالتَّبَدِّل.

وبما أنّ الفكر المقاصدي اليوم هو في مرحلة إعادة البناء، فإنّه لا بدّ من إعادة قراءة أهم المصطلحات التي ارتبطت تاريخياً بهذا الفكر، وأثرت في سيرورته وتطوره الدلالي والتاريخي، فضلاً عن مراجعة هذه المصطلحات وتحليلها، مثل

مصطلحي: التعبد والتعليل، للتمكن من إعادة بناء المقاصد معرفياً ومنهجياً، ثم تفعيلها في الواقع الإنساني، ليتم بذلك تجاوز السلييات التي نتجت من الفقه الجزئي، وربط المجتهد بالقرآن والسنة مباشرة، فيتعزز النظر الكلي، ويتيسر ربط الأحكام الكلية والجزئية بالقيم والمقاصد العليا، واستنباطها منها، مع بيان كيفية القيام بها، فَيُعَمَّل الدليلُ النقليُّ والعلقيُّ، لتقييم الفعل الإنساني تقييماً منهجياً، مع الأخذ بالحسبان حقيقة الفعل في ضوء مهمة استخلاف الإنسان على الأرض، والأثار المترتبة على ذلك الفعل، إيجابية كانت أم سلبية، دنيوية أم أخرى، مادية أم معنوية، وكذلك مراعاة الإرادة الإنسانية وما يتعلّق بها من النية والقصد والعزم والقدرة وحسن الفعل أو قبحه<sup>(65)</sup>.

## 1 - دلالة التعبد

### أ - التعبد في الدلالة اللغوية والفقهية

جاء في لسان العرب: أصل العبودية: الخضوع والتذلل. وهو مأخوذ من التعبد مصدر من "تعبد فلان إذا صيره عبداً"، أو كالعبد في إذلاله وإخضاعه، كما جاء على لسان موسى في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ كَثِيرًا أَنْ عَبَدَتْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: 22]؛ أي أذلتهم وأخضعتهم<sup>(66)</sup>. وجاء في كتاب "المفردات في غريب القرآن": "العبودية إظهار التذلل، والعبادة أبلغ منها لأنها غاية التذلل ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال وهو الله تعالى، ولهذا قال: ﴿أَلَا تَقْبُدُونَ إِلَّا إِيَاهُ﴾ [يوسف: 40]<sup>(67)</sup>.

ومن تعريفات التعبد التي ارتبطت معانيها بالمعطيات الفقهية: "ما لا يعقل معناه على الخصوص، وإن فهمت حكمته إجمالاً، وهذا لا يمكنه التعديل والقياس، والثاني أعم وهو ما يكون لله فيه حق، إذا قصده المكلف بالفعل أثيب عليه، ويستحق العقاب على تركه. وهذا يستفاد من مجرد ورود الطلب من الشارع أمراً

(65) العلواني، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 177-184.

(66) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة "عبد".

(67) الأصفهاني، الراغب. المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص 319.

كان أو نهياً، وهذا المعنى لا ينافي القياس".<sup>(68)</sup>

## ب - التعبد في الدلالة القرآنية والتطبيق النبوى

انتشرت في الشرائع السابقة، وخاصة شريعة بنى إسرائيل، فكرة التعبد مقابل العبادة، في حين اهتم القرآن الكريم بتوضيح معنى العبودية الواسع، والتفريق بين عبودية الإنسان لله وعبوديته للعبد.

فقياس العبودية لله على عبودية العبد هو قياس مع الفارق الهائل، كما بيته آيات سورة النحل، قال تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَتَلِّعًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَ الرِّزْقَ حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ بِرَأْيَ وَجْهِهِ هَلْ يَسْتَوْنَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(69)</sup> وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كُلُّ عَلَى مَوْلَاهُ إِنَّمَا يُوجَهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: 75-76]. فعبودية الإنسان لله تحرير له، أما عبودية الإنسان للإنسان لفشل حركته، وتحوله إلى عالة على مولاه، وتضطره إلى تنفيذ ما يعقل وما لا يعقل، بضعف العبودية وذلها، وعبودية العبيد للعبيد تختلف عن عبادة الله التي تحرر العبد من قيوده المادية والنفسية.

إن قضية التعبيد من القضايا الخطيرة التي تركت أثراً كبيراً في تاريخ الإنسانية، وما يزال تأثيرها ممتدًا في المجتمعات الإنسانية حتى الآن. وقد حرص القرآن الكريم على توضيح معنى التعبيد، وأثاره، واختلافه عن معنى العبودية لله وحده، كما بيته آية سورة النحل الآنف ذكرها. ويرى العلواني "إن عبودية الإنسان للإنسان تجعله أبكم، وتسليه حرية التعبير، فسيده هو الناطق باسمه، المتصرف بكل شؤونه، فلا يمنحه الحق في أي تصرف، فهو كُلُّ على مولاه، فتضمر طاقاته وقدراته الإنسانية، فإذا حاول سيده تحريكه أو توجيهه فإنه لا يأتي بخير، بعد أن ضمرت طاقاته، بينما عبد الله يملك قدرات هائلة، لدرجة أنه لا يقتصر على معرفة العدل والالتزام به، بل يأمر به ويدعو إليه".<sup>(69)</sup>

(68) شلبي، تعليل الأحكام: عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد، مرجع سابق، ص 299 وما بعدها.

(69) انظر مقدمة طه العلواني لكتاب: الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص 9.

وهذا ما بيّنه رسول الله ﷺ في تنزيل المعاني الإلهية على الواقع بقوله: "لا يقل أحدكم لمملوكيه عبدي وأمتي، وليلقى فتاي وفتاتي"<sup>(70)</sup>، والقول النبوّي يتناول بعدها مهماً في هذه المسألة؛ لأنّ نهي رسول الله ﷺ عن استعمال لفظي: عبدي وأمتي، لا يعني استبداله لفظ مكان لفظ فحسب، فالكلمات أداة للتعبير وإطار للمعاني، تحمل مدلولات مهمة تتعكس على ذهن السامع أو القارئ، فتؤثر في التكوين الفكري والمعرفي والوجداني، الذي يشكّل سلوكياته وحركته في الكون.

فعندما ينسب الإنسان عبودية إنسان آخر إلى نفسه بقوله "عبدي أو أمتي" فإنّ ذلك يختلف فيمضمونه وانعكاساته عن مناداته "فتاي وفتاتي"، التي تؤكد إنسانية الطرفين المستبطة لمعاني الأخوة الإنسانية، وما تدعو إليه من التعامل بالحسنى والرحمة والمعروف بين الطرفين، المستمدّة من مفهوم عبادة الإنسان لله الواحد، التي بها يتحرر من قيود العبودية لغيره<sup>(71)</sup>.

وهكذا يصحح الإسلام المفاهيم السائدة تجاه الرق والاستعباد والعبودية، التي تحمل معاني ملكية الإنسان لأخيه الإنسان جسداً وروحأً وعقلاً، لتسبدل بمعانٍ تهيء المجتمع الإنساني لإنها ظاهرة الاسترقاق والاستعباد بين البشر.

وقد ميز القرآن الكريم بين التعبيد بمعنى التسخير كما في سائر المخلوقات، وعبادة الإنسان الذي يعبد اختياراً دون إكراه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا يَأْتِي الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾ [مريم: 93].

فهو عبد الله بعبادته له وإخلاصه، وهنا يأخذ لفظ العبد معنى التشريف والتكرير، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ عَبْدًا شُكُورًا﴾ [الإسراء: 3]، وقال سبحانه: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِكُوْنَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 1]، وقال عزّ وجلّ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: 1]. وهؤلاء العباد يبلغ من شرفهم وقربهم منه سبحانه

(70) عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي، ولا يقولن الم المملوك ربّي وربّي، وليلقى المالك فتاي وفتاتي، وليلقى الم المملوك سيدتي وسيدتي، فإنكم الم المملوكون والربّ الله عزّ وجلّ". انظر:

- السجستاني، سنن أبي داود، مرجع سابق، كتاب الأدب، حديث رقم 4324.

(71) انظر مقدمة طه العلواني لكتاب: الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص 9.

أنه يضفي عليهم حمايته، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمُ سُلْطَنٌ﴾ [الإسراء: 65]،  
وقال سبحانه: ﴿وَعَبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْتَزُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُوَنَا﴾ [الفرقان: 63].<sup>(72)</sup>

ففي هذه الآيات وغيرها يظهر معنى التكريم والتشريف، لذا يرى علماء اللغة أنّ الكلمة عبد إذا جمعت، ولوحظ فيها معنى الإضافة إلى الله تعالى، فإنّها تجمع على عباد. أما إذا لوحظ فيها معنى التبعد لغيره جل شأنه، فتجمع على عبيد.<sup>(73)</sup> ويعُدّ هذا من الفروق الدقيقة التي تعكس أهمية مفهوم التوحيد وأثاره في تحرير الإنسانية داخلياً، لينعكس على سلوك الإنسان واندفاعه نحو التحرر من كل ما يؤدي إلى استعباده.

وتظهر الفروق الدقيقة بين أهمية عبادة الإنسان لربه أو لغيره في مسألة مهمة أخرى؛ هي "العدل والظلم"، وقد نبه لها الراغب الأصفهاني عند شرحه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِّلْكَبِيرِ﴾ [اق: 29]، فقال: "تدل على أنه جل شأنه لا يظلم من يعبدونه، ولا من يعبدون سواه أو يتسبون لغيره كبعد شمس،... وقوله ﷺ (تعس عبد الدرهم...) محمول على ذلك الذي ينصرف اهتمامه إلى جمع المال بالكلية حتى يهمل ما عداه".<sup>(74)</sup>

وتظهر أهمية توضيح مفهوم العبادة كما فصّلت معانيها في القرآن الكريم، خاصة في إطار مقارنة الشرائع الإبراهيمية، فمفهوم التبعد في الشرائع السابقة، خاصة شريعةبني إسرائيل، يختلف عنه في المفهوم الإسلامي. فالعبادة في الإسلام تحمل معاني الاختيار العقلي والقلبي القائم على إدراك واع لطبيعة العلاقة بين الإنسان العابد وخالقه<sup>(75)</sup>؛ أمّا في شريعةبني إسرائيل فإنّها تحمل معنى الإخضاع والإذلال، الأمر الذي أدى إلى اعتبار التبعد منهجاً فكريّاً لتلك الأمم، التي انتقلت من مرتبة الإنسان المختار المستخلف، إلى مرتبة المخلوق المسخر، الذي يفعل الشيء دون وعي حكمته.

(72) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص 319.

(73) المرجع السابق، ص 319-320.

(74) المرجع السابق، معنى "عبد"، ص 319.

(75) العلواني، طه. "مقاصد الشريعة"، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، ع 14، 1422هـ/2001م، ص 32.

وقد أفاض القرآن الكريم في توضيح هذه المسألة من خلال حوارات الرسل والأنبياء الذين أكدوا جمعياً عبادة الله وحده، بل وأظهرت تلك الحوارات أنَّ الله قد أخذ منبني إسرائيل العهود والمواثيق في هذا الشأن، قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَدَنَا مِيقَةَ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ لَا نَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَيَا مُولَاهُمْ إِنْ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَأَيْتَمَنَ وَالْمَسْكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَمَا تُؤْمِنُوا أَرْزَكُوهُمْ لَمْ يُؤْتُمُوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْضُوذُونَ﴾ [البقرة:83]، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَفَقَيَّنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّشْدِ وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَبْيَانِتَ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدْسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا يَهُوَ أَنْفُسُكُمْ أَسْتَكْبِرُمُ فَقَرِيبًا كَدَّبُمْ وَفَرِيقًا نَقْتُلُوكُمْ﴾ [البقرة:87]. وهذه الآيات وغيرها بيّنت ردود فعل تلك الأمم المتمثلة في رفض مفهوم العبادة بصورةه التي جاء بها الأنبياء، فتكبرت تلك الأمم، وتعالت على أنبيائها، وأنكرت المعجزات الحسية، مما أدى إلى تهربهم من تطبيق الشريعة الإلهية، كما بيّنها القرآن الكريم<sup>(76)</sup>، فحرّمت عليهم الطيبات وانتقلت الأحكام من الأخف إلى الأثقل، قال تعالى: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَبَبَتِ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبَصَدَّهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦﴾ وَأَخْذَهُمْ أَرْبَوْا وَدَنَّهُوْ عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَطْلَلِ وَأَعْنَدُنَا لِكُفَّارِنَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: 160-161].

وهكذا أصبح منطلق التشريع في تلك الأمم حسب الوصف القرآني قائماً على الزجر والتأديب والعقاب. وقد بيّن القرآن الكريم بعض أهم خصائص شريعةبني إسرائيل، من مثل: تمرّدتهم على التكليف، وبحثهم عن السبب، وتهديدهم بوجوب القبول، وهو الأمر الذي يعكس طبيعة علاقتهم بالله جل شأنه، التي يُخيّل أنها علاقة صراع وانتقام<sup>(77)</sup>. وبما أنَّ الزجر أصبح مقصداً أساسياً في تلك العلاقة، كان إخفاء المقاصد جزءاً من الزجر والتأديب لهم على تمرّدتهم في

(76) تأمل جانباً من تلك الحوارات في سورة الأعراف، خاصة الآيات: 127-178.

(77) وإذا كان أهل الديانات السابقة اعتبروا الفعل الطبيعي الإنساني في نكاح الإنسان وطعامه ومناته ضعفاً بشرياً ابتدلي به ابن الخطيئة، فإنَّ الرسالة الإسلامية الخاتمة علمت الناس أنَّ "في بعض أحدهم أجراً وثواباً"؛ لأنَّه جزء من التعبد بالعمران والاستجابة لخالق الإنسان والكون. والوعي على هذه الحقيقة يؤكّد أنَّه لا تبعية لشروع الإصر والأغلال التي قبلنا، لمعايرة الرسالة الخاتمة وشرعيتها لأية شريعة سابقة.

القيام بالأخف الذي لم يفعلوه، فيأتيهم بالأشغل، مع خفاء الحكمة، ليتقلل الإنسان بهذا من مرتبة الإنسان المستخلف إلى مرتبة الإنسان المسخّر<sup>(78)</sup>. وهي مسألة خطيرة تستبطن معانٍ فلسفية ونفسية وتربوية عميقة، وهي من ثمّ علاقة تختلف في جوهرها وطبيعتها عن علاقة الرحمن بالأمة الوسط، التي اتسمت خصائص شريعتها الخاتمة بالتحفيف والرحمة وبيان مقاصد الأحكام ومعانيها على نحو يعمّق فكر المؤمن ويزيده إيماناً.

ولذلك نلاحظ أنّ حركة الإصلاح اليهودية المعاصرة قامت، في محاولة منها للخروج على شريعة الإصر والتشديد، بتوظيف النزعة المقاصدية، إلا أنها أفرطت في توظيفها في فهم النصوص، فأخضعت الأوامر الإلهية للمصالح الإنسانية مطلقاً، واستبدلت الالتزام الاجتماعي العرفي القابل للتغيير المستمر بالالتزام الديني، ولم يقتصر ذلك على إطار المعاملات فحسب، بل امتد ليشمل العبادات. ثمّ تبعت انتهاكات الشريعة في اليهودية، وهي انتهاكات أدت إلى انقطاع الأخبار عن التعاليم التقليدية؛ نتيجة للبحث في روح التعاليم الدينية ومقاصدها، فتحولت مواعيد العبادة من يوم السبت إلى الأحد، واستبدلت اللغات المتداولة باللغة العبرية في الصلوات لكي تفهم هذه الصلوات، وانحصرت صحة الأحكام في نظرهم فيما يخدم فلسفة الفقه المقاصدي، مما أدى - فيما بعد - إلى انتشار فلسفة النسبة الأخلاقية، ثمّ الخضوع لمبادئ العلمانية المطلقة وتبني فلسفتها<sup>(79)</sup>.

أما الرسالة الإسلامية الخاتمة، فلم تُبق على الخوارق وقهر العقل الإنساني بما يجعله يستسلم للامعقول، بل قامت على المنهج والمنطق، وربط الأسباب بالأسباب، والنتائج بالمقدمات. فقلّما نجد من التشريعات الإلهية تشرعياً لم ينصّ على علته، ليستيقن الناس صلاح الشريعة فيقوموا بتطبيقاتها. كما تمتاز بأنّها رحمة للعالمين مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آلأنبياء: 107]. فلا تكليف بما لا يطاق، ولا حرج فيها، فقد أحلت الطيبات، وحرمت الخباث.

(78) انظر مقدمة طه العلواني لكتاب: الحسني، نظرية المقاصد عن ابن عاشور، مرجع سابق، ص 11.

(79) العلواني، رقية طه. أثر العرف في فهم النصوص: قضايا المرأة نموذجاً، دمشق: دار الفكر، 2003م.

وهكذا أضحت معاني العبادة تعكس مهمة الإنسان في الأرض، التي تمثل في تطبيق أوامر الله واجتناب نواهيه، بما يؤدي إلى الترقى الروحي، الذي يجتمع عند تحقيق الإنسان لمعاني العمران، عبر التفاعل مع الكون المادي باستثمار الكون في الأغراض المادية. وبهذا المعنى فإن الخلافة تتم بالعبادة جهاداً للنفس وجهاداً للتعمير، وبتحقق نفع الإنسان في الدنيا والآخرة، وهذا كله من محض الفضل الإلهي الذي هو مظهر الكمال المطلق<sup>(80)</sup>.

## 2 - التعليل في الدلالات اللغوية والاصطلاحية

التعليق لغة: مصدر علل، يقال: علل الرجل بسقي سقياً بعد سقيه، وعلل فلاناً المال؛ أي أحسن القيام به، وعلل الشيء: بين علته وأثبيته بالدليل. بمعنى أنه عملية يتم بها تبيين كون هذا الشيء علة، وإثبات وجاهة التعليل فيه بالدليل.

وفي الاصطلاح: عملية إظهار عليه الشيء<sup>(81)</sup>، فهو **تَبَيَّنَ عَلَةُ الشَّيْءِ**، ويطلق على ما يُستَدَّلُ فيه بالعلة على المعلول، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، وقيل إظهار عليه الشيء، سواء كانت تامة أو ناقصة.

وتعريف الأصوليين للعلة بأنها الوصف الظاهر المنضبط، الذي يلزم من ترتيب الحكم عليه مصلحة للمكلف من دفع مفسدة أو جلب منفعة<sup>(82)</sup>؛ جاء ليجعل التعليل ضبطاً وتقديراً، يؤمن الخطأ في الاستنباط والتخرير، فيصبح بذلك العقل المسلم عقلاً غائباً، يبحث عن السنن والتواتر، ويمارس العلل والأسباب في توازن فريد.

إلا أن بروز تيار الكلاميين وخوضهم في مسألة التعليل والتعبد، أثر في مناقشات الأصوليين والفقهاء حتى يومنا هذا. فإنكار التعليل في علم الكلام والاعتراف به في الممارسة الاستدلالية الفقهية سبب إشكالاً منهجاً، قسم العلماء

(80) الأصفهاني، تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، مرجع سابق، ص 104-114.

(81) الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي. التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي، ط 2، 1992م، ط 2، ص 86.

(82) الريسوبي، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 23.

إلى فريق قائل بتعليق الأحكام ومعقوليتها، وآخر مؤكّد على تعبيديتها، الأمر الذي أدى إلى تفسير معنى العبودية بما لا يعقله البشر، وألزمهم بتطبيقها كما وردت، في حين أنّ العبودية مفهوم أصيلٌ أنطّ به الله سبحانه الإنسان لعمارة الأرض. والعبادة شاملة لحركة الإنسان، ولا تقتصر على الشعائر، وهي تشمل "العبادات والمعاملات" من بيع وشراء وعلاقات وعقود وغيرها.

إنَّ استحضار مفهوم العبادة بمعناه القرآني يشكّل ضابطاً منهجياً في الاجتهاد المقصادي وتوجهه؛ إذ إنَّ العبادة معللة بالتركية، فهي بهذا مقاصدية ومعقولة المعنى، إن خفيت حكمتها في زمن ظهرت في غيره، وإن خفيت على بعض العلماء ظهرت لغيرهم. كما أنَّ بذل المجتهد الجهد في فهم المعاني والمقصاد واستنباطها يدخل في إطار العبادة.

وللغة دورٌ مهمٌ في ذلك الفهم، أدى إلى المبالغة أحياناً في ضبط الألفاظ على حساب الأحكام، فتعريف التعبد لغوياً: "تعبد فلان فلاناً إذا صيره عبداً أو كالعبد في إذلاله وإخضاعه" يختلف عن معنى العبد في القرآن، الذي يعني طاعة الإنسان ربه وعبادته اختياراً<sup>(83)</sup>، فيصيّر معنى العبودية تكريماً وتشريفاً يناسب التكليف بما هو معقول المعنى، كما عبر عنها الشاطبي بقوله: "المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد لله اضطراراً"<sup>(84)</sup>، كما أكد ابن عاشور أنَّ الخلاف بين المتكلمين في المسألة يكاد يكون لفظياً<sup>(85)</sup>.

وقد أكثر الأصوليون من استعمال لفظ "التعبد" في حكمهم على الأدلة والدلالة بوصفها أصولاً، كقولهم: نحن متبعون بخبر الواحد أو بالقياس.

(83) الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي. الاعتصام، تحقيق: محمد رشيد رضا، القاهرة: مطبعة المنار، 1332هـ، ج 3، ص 201-251. انظر أيضاً:

- الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 2، ص 92.

- العالم، مقاصد الشريعة العامة، مرجع سابق، ص 109.

(84) الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 2، ص 92.

(85) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 1، ص 379.

وأصطلاح الفقهاء على إطلاق لفظ "التعبدِي" على العبادات، وعلى ما هو نسُك، باعتبار أنَّ ذلك كله مما لا يبحث فيه عن علة، لأنَّه مما لا قياس فيه. وأطلق "التعبدِي" على كل حكم لا تظهر للمجتهد علة أو حكمة في تشريعه، عدا اختبار طاعة العبد ومدى خصوصه لخالقه<sup>(86)</sup>.

ولا يخرج هذا النوع من الأحكام عن كونه تعبدِياً أن تعلم فيه حكمة على وجه الإجمال، بل لا بد أن يعقل معناه على وجه الخصوص. فاعتبروا عدد أوقات الصلاة وعدد أشهر العدة في الطلاق والوفاة تعبدية<sup>(87)</sup>.

وبما أنَّ الأحكام توزَّعت بين عبادات ومعاملات، فقد ثار نقاش حولهما تمثُّل في السؤال الآتي: هل الأصل في كليتهما التعليل أم التعبد، أو التعليل في المعاملات دون العبادات، أو التعليل في أحكام المعاملات؟ فقال الكثير من الأصوليين بأنَّها معللة بمصالح العباد، ووقع اختلافهم في العبادات، فمنهم من أكَّد تعليلها، مثل: الحكيم الترمذى الذي أَلْفَ كتاباً في الصلاة ومقاصدها، والجويني، وابن القيم الذي انتدب نفسه لتعليق الكثير من الأحكام العبادية<sup>(88)</sup>.

وقد اشتملت آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة على علل ظاهرة، وأسباب منصوصة تبيَّن قصد الشارع مما شرع. وقلَّما نجد من التشريعات الإلهية تشرعياً لم يُنصَّ على علته.

فتعليق الأحكام هو مسلك القرآن والسنة، وقد يكون من أدق ما ذكر في هذا المجال ما ورد عن الإمام العز بن عبد السلام في رسالته: "مقاصد الصلاة"، و"مقاصد الصوم"؛ إذ افتتح الأولى بقوله: "مقصود العبادات كلها التقرب إلى الله عز وجل"، ثمَّ وضح معنى التقرب بأنَّه "القرب من وجوده، وإحسانه المختصين

(86) انظر مقدمة طه العلواني لكتاب:  
- الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص 11.

(87) المرجع السابق، ص 10.

(88) الجوزية، ابن القيم. إعلام الموقعين عن رب العالمين، مراجعة: طه عبد الرؤوف، بيروت: دار الجيل، 1973م، ج 2، ص 85 وما بعدها.

بعباده المؤمنين، وأن يعامل المتقرب إليه معاملة من تقرب إليه بالطاعة والتعظيم  
والخصوص والتفسخيم...".<sup>(89)</sup>

وقد سرد ابن القيم عشرات الأمثلة من تعليلات القرآن والسنة، وقال في كتابه "مفتاح دار السعادة": "القرآن وسنة رسول الله ﷺ مملوءان من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح، وتعليق الخلق بهما، والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام، وأجلها خلق تلك الأعيان. ولو كان هذا في القرآن والسنة نحو مائة موضع أو مائتين لسكنها، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة".<sup>(90)</sup>

أما الشاطبي فالأصل عنده في العبادات التعبد، وفي المعاملات التعليل، كما جاء عنه: "الأصل في العبادات بالنسبة إلى المكلف التعبد دون الالتفات إلى المعاني، وأصل العادات الالتفات إلى المعاني".<sup>(91)</sup>

والقول بتعليق أحكام الشريعة أمر انعقد عليه إجماع المسلمين منذ زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم. ولقد أكد العديد من العلماء انعقاد الإجماع في المسألة، ومنهم الآمدي (الأصولي، الشافعي، المتكلم)، فقد صرَّح بأنه لا يجوز القول بوجود حكم لا لعنة له "إذ هو خلاف إجماع الفقهاء على أن الحكم لا يخلو من علة".<sup>(92)</sup> وقد صرَّح بذلك ابن الحاجب بقوله: "إن الأحكام شرعت

(89) ابن عبد السلام، عز الدين. مقاصد الصلاة، تحقيق: إياد خالد الطباع، بيروت - دمشق: دار الفكر المعاصر، 1995م، ص.9. انظر أيضاً:

- ابن عبد السلام، عز الدين. مقاصد الصوم، تحقيق: إياد خالد الطباع، بيروت - دمشق: دار الفكر المعاصر، 1995م. ولقد ظهر عدد من المؤلفات في بيان أسرار الشريعة، وخاصة العبادات، منها: كتاب "محاسن الإسلام وشرائع الإسلام" لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن البخاري (ت546هـ)، وكتاب "حجۃ الله البالغة" للشيخ أحمد شاه ولی الله الدھلوی (ت1176هـ).

(90) الجوزية، ابن القيم. مفتاح السعادة ونشرور ولالية العلم والإرادة، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت.)، ج2، ص22. انظر أيضاً:

- الريسوبي، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص224-235.

(91) الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج2، ص300.

(92) الآمدي، الأحكام في أصول الأحكام، ج3، ص380. انظر أيضاً:

- الريسوبي، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص225.

لمصالح العباد، بدليل إجماع الأئمة...".<sup>(93)</sup>

وتتبع هذه المسألة تفصيلاً من المعاصرين محمد مصطفى شلبي، فقال: "وما كنت بحاجة إلى هذا البحث بعدما قدم من عرض نصوص التعليل في القرآن والسنة، وسلوك الصحابة والتابعين وتابعاتهم فيه، غير مخالفين ولا متنازعين، وفيه الحجة القاطعة على أن أحكام الله معللة بمصالح العباد. وقد وجد إجماع أو شبه إجماع على هذه الدعوى قبل أن يولد المتخصصون فيها".<sup>(94)</sup>.

وقد استعمل المسلمون الأوائل فكرة القياس والتعليق على نحو علمي متميز<sup>(95)</sup>، ولكن بروز تيار الكلاميين ومجادلاتهم، خاصة النظام من المعتزلة، أثار كثيراً من الجدل عن معقولية الشريعة وتبعديّة أحكامها.

وهذا ما دفع الأشاعرة إلى إنكار التعليل في علم الكلام، والاعتراف به في

---

وأهمية قول الآمدي تكمن في أنه من فريق المتكلمين الأصوليين الذين قالوا بعدم التعليل في علم الكلام، ثم عادوا واعترفوا به في علم الأصول، ولقد أكد الآمدي في موضع آخر أن "ائمة الفقه مجتمعون على أن أحكام الله تعالى لا تخلو من حكمة ومقصود". انظر:

- الآمدي. *الإحکام في أصول الأحكام*، مرجع سابق، ج 3، ص 411.

(93) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. *متھی الوصوی والأمل* في علمي الأصول والجدل، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م، ص 184.

(94) شلبي. *تعليق الأحكام: عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد*، مرجع سابق، ص 96.

(95) ومثال ذلك ما نجده عند الإمام الشافعي في كتابه "الرسالة": الشافعي، محمد بن إدريس. *الرسالة*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1321هـ. انظر أيضاً: مراجعة سالم يفوت التحليلية المتعلقة بأسباب علم الفقه ودعایه ونتائجہ ومراحله وتأسیسہ على ید الإمام الشافعی، وتطور هذا العلم، خاصة القياس والتعليق، وتدخله في علم الكلام، وتأثيره في تطور العلم فيما بعد، ثم تتبعه محاولات ابن حزم في تأسيس الاجتهاد واستنباط الأحكام على قواعد جديدة راسخة منضبطة لا تسمح بالانحراف عن النص؛ لأن قواعد القياس الفقهي ظنية ولا تؤدي إلى القطع، في حين أن الأساس المنطقية تؤدي إلى القطع:

- يفوت، سالم. *ابن حزم والفكر الفلسفی بالمغرب والأندلس*، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1986م، ص 167-208.

الممارسة الاستدلالية الفقهية، فسبب إشكالاً منهاجياً<sup>(96)</sup> تبأنت حوله مواقف العلماء - خاصة أهل السنة، بين مؤيد ومنكر، ليس بسبب جوهر التعليل، ولكن، كما يرى الشاطبي، لانتقال أثر الخلاف حوله إلى حيز الأصول بعد أن كان في إطار علم الكلام؛ لأن كثيراً من كبار المتكلمين كانوا أصوليين أيضاً. ولذلك يلاحظ في مسائل التعليل -أصولياً- كثرة التعريفات والشروط والمسالك والنزاع في الألفاظ. وبصرف النظر عن مجادلات علم الكلام فالتعليق ممارس على نحو واسع في الفقه وأصوله<sup>(97)</sup>.

وذهب ابن عاشور (من المعاصرين) إلى التعليل المطلق في المعاملات ووجوب استفراغ الجهد في تبيين العلة في العبادات؛ لأنّ الأصل عنده قبول الأحكام كلها للقياس ما قامت منها معانٍ ملحوظة<sup>(98)</sup>، وأنّ الأصل في الأحكام الشرعية هو التعليل برعاية المصالح؛ عبادات ومعاملات.

ولذلك، فلا يسلّم بتعبدية الأحكام إلا بعد استفراغ الفقيه جهده فيها، وكأنّها محاولة منه لضبط عملية الاجتهد، والتقليل من استخدام منهج التعبدية في الأحكام<sup>(99)</sup>.

فقدّر الفقيه على المعرفة بالمقاصد تقلّل من نسبة قوله بالتعبدية من الأحكام، فالأحكام محفوظة بالحكم والمصالح، وما عليه إلا بذل الجهد في استخراجها وتعريفها عن طريق المسالك المعتبرة، وليس بالطرق الوهمية التي قد تؤدي إلى

(96) حاول بعض العلماء حل إشكال التعليل في علم الكلام ثم الاعتراف به في الممارسة الاستدلالية للفقه وفي التنظير لها، لما فيها من إشكال، فجاء عن ابن الهمام قوله: "الأقرب إلى التحقيق أن الخلاف لفظي مبني على معنى الغرض، فمن فسره بالمنفعة العائدة إلى الفاعل قال: لا تعلل، ولا ينبغي أن ينماز في هذا. ومن فسره بالعائدة إلى العباد قال تعلل، وكذلك لا ينبغي أن ينماز فيه). انظر:

- ابن عاشور، *تفسير التحرير والتنوير*، مرجع سابق، ج 1، ص 380-381.

(97) الريضوني، *نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي*، مرجع سابق، ص 224.

(98) الحسني، *نظرية المقاصد عند ابن عاشور*، مرجع سابق، ص 320.

(99) المرجع السابق، ص 381.

الإفراط في محاولة عقلنة العبادات على نحو مفتوح غير منضبط، مما يؤدي إلى الاضطراب، أو تهميش بعض معالم العبادات، لعدم موافقتها لرؤى بعض الناس وتصوراتهم<sup>(100)</sup>.

أما المسألة المهمة الأخرى التي استأثرت بمناقشات الأصوليين والفقهاء، فهي تقسيم الأحكام الشرعية العملية إلى عبادات ومعاملات. فيظهر بالمراجعة أنها ما كانت إلا جزءاً من التقسيم الاصطلاحي الفني في التأليف العلمي آنذاك، وما كان هذا إلا اصطلاحاً منهم أرادوا به التفريق بين نوعين من الأحكام<sup>(101)</sup>. فال الأول يضم الصور والكيفيات المحددة التي شرعها الله تعالى، ليقرب إليه عباده بأدائها، فالشارع هو المنشئ لها والامر بها، وليس من حق غيره أن ينشئ أو يبتدع صوراً للعبادة من عند نفسه لم يأذن بها الله، وهي الشعائر التعبيدية. أما الثاني فيشمل الأحكام التي تنظم علاقات الناس ببعضهم بعضاً في حياتهم من أنكحة وطلاق وميراث ونحوها، فهذه العلاقات لم ينشئها الشرع بل أنشأها الناس، ومهمة الشرع تهذيبها وإقرار الصالح منها ومنع الفاسد والضار<sup>(102)</sup>.

غير أنَّ هذا التقسيم الاصطلاحي أفضى فيما بعد -حسب تحليل سيد قطب- إلى آثار سيئة في التصور، تبعته بعد فترة آثار سيئة في الحياة الإسلامية كلها؛ إذ جعل يترسب في تصورات الناس أنَّ صفة العبادة إنما هي خاصة بالنوع الأول من النشاط الذي يتناوله "فقه العبادات"، بينما أخذت الصفة تبهت بالقياس إلى النوع الثاني من النشاط، وهو فقه المعاملات؛ أي أنَّ الناس يملكون أن يكونوا مسلمين إذا أدوا العبادات وفق أحكام الإسلام، بينما يزاولون معاملاتهم وفق منهجه آخر<sup>(103)</sup>.

---

(100) المرجع السابق، ص 381-382.

(101) قطب، سيد. خصائص التصور الإسلامي، بيروت: دار القرآن الكريم، 1978م، ص 186-187.

(102) القرضاوي، يوسف. العبادة في الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبة، 1985م، ص 70-71.

(103) قطب، خصائص التصور الإسلامي، مرجع سابق، ص 186-187.

ويعاني المسلمون اليوم ظهور الانحرافات الفكرية؛ إذ اجترأ نفرٌ على اتهام الشريعة بالقصور والعجز عن تلبية متطلبات العصر وتحدياته، وخاصة في بلد أمريكا. وما يواجهه الجالية والأسرة المسلمة من تحديات داخلية وخارجية، أدى إلى إفراط أو تغريط بين انفلات في تأويل النصوص من غير علم إلا اتباع الهوى، أو تشديد يجعل أحکامها كالأغالل في أعناق متبعيها، مما جعل بعضهم يقرر أن صلاحية الشريعة الإسلامية مقتصرة على أمور الآخرة فحسب، وتناسوا أن الشرائع تأتي لتنظيم حياة الناس في هذه الدنيا، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا رُسُلًا إِلَيْنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنَّزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنَّزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْكِفٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مِنْ يَصْرُهُ وَرَسُلُهُ يَأْعَذِيهِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: 25]، فالآخرة دار جزاء لا عمل<sup>(104)</sup>، وجاءت الشريعة لرفع الحرج عن الناس ودفع الضرر، وتحقيق مصالح العباد، ولتحل لهم الطيبات وتحرم عليهم الخبائث، وتضع عنهم إصرهم والأغالل التي كانت عليهم، ولتصلح شؤونهم.

إنَّ معرفة مقاصد الشريعة تمكّن المسلمين من العيش في ظل الشريعة، وتنظيم شؤونهم وفقاً لتوجيهات الشارع، ليتمكن الإنسان من أداء دوره الاستخلافي في بناء العمران الكوني. ولذلك قد يكون من أهم أهداف الدراسات المقاصدية، القدرة على تطوير العقل المقاصدي التعليلي، القادر على البحث في ربط ما يخص الوحي بسنن الكون، وقوانين الخلق وسنن المجتمعات، وغايات الوجود دون إفراط أو تغريط، ليكون موضوع المقاصد من أهم الموضوعات التي يمكن أن تعيد للأمة ثقتها بنفسها وبفقه علمائها. فكيف يمكن لنا تحقيق التوازن وتطوير مناهجنا الأصولية في فهم النصوص وتنزيتها على الواقع؟

إنَّ تحديد المطلقات والثوابت في المنظور الإسلامي يشكّل صمامات أمان، تحمي البناء العام في حال تعرض لتحديات شرسة، فهي لبناء منهجية ثابتة،

---

(104) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 10.

ظاهرة، منضبطة، مطردة<sup>(105)</sup>، تمثل الأرضية المشتركة بين رسالات الأنبياء كافة، وهي تعيير عن وحدة الدين، ووحدة العقيدة، ووحدة المقاصد والغايات في جميع الرسالات، على الرغم من اختلاف بعض جوانب الشرائع، مما يجعلها قادرة على حفظ توازن نظام الحياة في كلّيتها.

وتظهر أهمية الانتباه الوعي إلى المفاهيم الإسلامية في تحليلها وفرزها، واعتبار المهم منها محددات منهاجية كالدين والعبادة والشريعة والإيمان، بوصفها مفاهيم عميقة وحقيقة المعنى، وُضِعَت لاستجواب الحاجة الرسالية الخاتمة في التعبير عن معانيها الجامعية، التي تجاوزت فيها الثنائيات، وجمعت بين الدنيا والآخرة، والوحي والعقل، لتصبح مفاهيم شاملة.

### 3 - علاقة المقاصد بمصطلح التعليل والتعبد

اتضح مما سبق مواضع الاتفاق والاختلاف حول التعليل والتعبد وأسبابها ونتائجها، إلا أنه من المهم النظر إلى علاقة هذين المصطلحين بالمقاصد.

اتفق جميع العلماء القائلين بالتعليل على أنّ الأصل في المعاملات هو التعليل والالتفات إلى المصالح. أمّا الاختلاف في التعليل فقد وقع في العبادات، وفي ما إذا كان الأصل فيها التعليل أم التعبد.

كان الحكيم الترمذى -الذى عاش فى القرن الثالث الهجرى- من أكثر العلماء عناية بتعليق أحكام الشريعة وكشف أسرارها، بل هو من أقدم العلماء

---

(105) لقد عَدَ ابن عاشور هذه الخصائص شروطاً للمقاصد، وهي تنطبق على المفاهيم العليا الضابطة للمقاصد، فعرف الثابتة بأنّها معانٍ قطعية مجزوم بتحققها، وعرف الظهور بأنّه وضوح يتبع للفقهاء الانفاق على تشخيص المعنى مثل حفظ النسب، وعرف الانضباط بأنّه وجود حد معتبر للمعنى لا يتجاوزه ولا يخرج عنه، وعرف الاطراد بأنّه عدم اختلاف المعنى باختلاف الزمان والمكان. انظر:

- ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 25 وما بعدها.

الذين استخدمو لفظ "المقاصد"، فألف كتاباً في "الصلاحة ومقاصدها"<sup>(106)</sup>، وله كتاب آخر عن "الحج وأسراره"<sup>(107)</sup>.

واهتم الإمام الغزالى بتعليق بعض العبادات في "إحياء علوم الدين"، فقال جازماً: "وأما الركوع والسجود، فالمقصود بهما التعظيم قطعاً"<sup>(108)</sup>.

وقد يكون من أدق ما ذكر في هذا المجال، ما ورد عن الإمام العز بن عبد السلام في رسالته: "مقاصد الصلاة"، و"مقاصد الصوم"؛ إذ حدد مقصود العبادات بقوله: "والمقصود من العبادات كلها: إجلال الإله وتعظيمه ومحابته، والتوكيل عليه والتفويض إليه"<sup>(109)</sup>.

ثم يوضح معنى التقرب بأنّه "القرب من وجود الله، وإحسانه المختصين بعباده المؤمنين، وأن يعامل المتقرب إليه معاملة من تقرب إليه بالطاعة والتعظيم والخصوص والتفخيم..."<sup>(110)</sup>. وكذلك قال فقيه الحنفية الكاساني في تعليمه لتفاصيل العبادات: "العبادات وجبت لحق العبودية، أو لحق شكر النعمة، إذ كُل ذلك لازم في العقول..."<sup>(111)</sup>.

(106) الترمذى، محمد بن علي. الصلاة ومقاصدها، تحقيق: حسني نصر زيدان، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1965م. انظر أيضاً:

- الريسونى، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبى، مرجع سابق، ص 14-04.

(107) الريسونى، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبى، مرجع سابق، ص 42. ولقد ذكر الأستاذ محمد على البجاوى، في مقدمة تحقيقه لكتاب الترمذى "الأمثال من الكتاب والسنة" (ص 13-12) أنه كان مخطوطة في المكتبة الوطنية بباريس، وأنّ صورة منها كانت في دار الكتب المصرية. أما كتابه "علم العبودية" الذى حاول فيه تعليل الفرائض تعليلاً عقلياً كما بيّنه محمد عثمان الشخت في مقدمة تحقيقه لكتاب "المنهجيات" للترمذى، (ص 13)، فقد أتلف، وسمّاه السكى "علم العبودية"، في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" ، (ج 2، ص 20). كما ظهر عدد من المؤلفات في بيان أسرار الشريعة، خاصة العبادات، منها: كتاب "محاسن الإسلام وشرائع الإسلام" ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن البخاري (ت 546هـ)، وكتاب "حجّة الله البالغة" للشيخ أحمد شاه ولی الله الدھلوي (ت 1176هـ).

(108) الغزالى، أبو حامد. إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة، (د.ت.)، ج 1، ص 160.

(109) ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مرجع سابق، ج 2، ص 72.

(110) ابن عبد السلام، مقاصد الصلاة، مرجع سابق، ص 9.

(111) الكاسانى، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، القاهرة: مطبعة الجمالية، 1328هـ.

أما ابن القيم فقد انتدب نفسه لتعليق الكثير من الأحكام العبادية، واتخذ التعليل أصلًا في العبادات والمعاملات، وعدم التعليل استثناء، وبين ذلك بأدلة وأمثلة كثيرة<sup>(112)</sup>، وأكّد ذلك بقوله: "ليس في الشريعة حكم واحد إلا وله معنى وحكمه، يعقله من عقله ويخفى على من خفي عليه"<sup>(113)</sup>. وكأنّ ابن القيم بهذا يريد أن يقول إنّ ما لم يكشف عنه في زمان أو جيل قد يكشف عنه في جيل آخر، وهكذا يصبح الأصل العام هو أنّ أحكام الشريعة معللة برعاية المصالح، بغض النظر عن التفريق بين العبادات وغيرها، وهو الأصل الذي اعتبره الشاطبي مسلمة قطعية.

فمع أنّ الأصل عند الشاطبي في العبادات التعبّد، وفي المعاملات التعليل، كما جاء عنه: "الأصل في العبادات بالنسبة إلى المكلف التعبّد دون الالتفات إلى المعاني وأصل العادات الالتفات إلى المعاني"<sup>(114)</sup>، إلا أنّه لا ينكر أنّ العبادات معللة في أصلها وجملتها، وإن كان يرى أن التفاصيل يغلب فيها عدم التعليل<sup>(115)</sup>، بل إنّه يناقض قوله عندما يعلّم مواقف الصلاة بدقة، فيقول: "وذلك أن الصلاة مثلاً، إذا تقدمتها الطهارة أشرعت بتائب لأمر عظيم، فإذا استقبلت القبلة أشعر التوجّه بحضور المتوجّه إليه، فإذا أحضر نية التعبّد أثمر الخضوع والسكنون..."<sup>(116)</sup>.

وذهب ابن عاشور إلى التعليل المطلق في المعاملات، ووجوب استفراغ الجهد في تبيين العلل في العبادات؛ لأنّ الأصل عنده قبول الأحكام كلها للقياس ما قامت منها معانٍ ملحوظة<sup>(117)</sup>، وأنّ الأصل في الأحكام الشرعية هو التعليل برعاية المصالح؛ عبادات ومعاملات.

(112) الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج 2، ص 85 وما بعدها.

(113) المرجع السابق، ج 2، ص 86.

(114) الشاطبي، المواقف في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 2، ص 300.

(115) المرجع السابق، ج 1، ص 201.

(116) المرجع السابق، ج 2، ص 24.

(117) الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص 320.

وكان موقف الريسوبي حازماً في ذلك، فقال: "إن جميع أحكام الشريعة معللة بمقاصدها ومصالحها، وإن خفاء الحكمة أو المقصد على البعض لا يمنع انقداحها وانكشافها لآخرين، كما أن البحث عن الحكم والمقاصد المختلف فيها لا يتوقف، ولا بد أن يستمر"<sup>(118)</sup>.

فالعبادات في أصولها وجملتها معللة ومعقوله المعناني والمقاصد، والإشكال قد يكون في تفاصيلها. وخفاء الحكمة في بعض التفاصيل من مواقف وأعداد لا ينهض سبباً لقلب المسألة من أساسها، واعتبار الأصل في العبادات هو التعبد وعدم التعليل؛ لأن أصول العبادات معللة نصاً وإجماعاً<sup>(119)</sup>.

وقد أشار سبحانه إلى الصلاة بقوله: ﴿إِنَّ أَنْصَافَهُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: 45]، وإلى الزكاة بقوله: ﴿حُذِّرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظَهِّرُهُمْ وَتُنْكِرُهُمْ بِهَا﴾ [التوبه: 103]، وإلى فريضة الحج بقوله: ﴿وَأَذْنَنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجَّ يَأْتُوكُمْ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَكُمْ مِنْ كُلِّ فَجَّ عَمِيقٍ ﴾٢٧﴿ لِيَشْهَدُوا مَنْفَعَ لَهُمْ وَلَا يَكُرُّوْا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: 27-28].

وحاول الريسوبي الإجابة عمّا عدّه بعض العلماء من عقبات التعليل المهمة في مجال "العبادات"، وذلك في ما يخصّ الهيئات والمقادير والأعداد، فأرجعها إلى "مقصد عام يكمن وراء ما في الأحكام من تعبيّنات وتحديّدات وتقديرات، وهو مقصد الضبط والحسن. ويعني به ضبط التكاليف والواجبات والحدود والعلاقات بكيفية تخرج الناس من الحيرة والاضطراب، ومن الاختلاف والنزاع، ومن الغموض ومن الإفراط والتفريط عند التقدير والتنفيذ. فيتم الخروج من كل هذا عن طريق التحديد بأعداد وأوصاف ومواقيت، فيعرف كل واحد حده وحقه، وما يلزمـه وما لا يلزمـه"<sup>(120)</sup>. وحقيقة الأمر أنّ العبادات معللة

(118) الريسوبي، أحمد. الفكر المقصادي: قواعده وفوائده، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1999م، ص42-43. انظر أيضاً:

- الريسوبي، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص812 وما بعدها.

(119) الريسوبي، الفكر المقصادي: قواعده وفوائده، مرجع سابق، ص42-43.

(120) المرجع السابق، ص54-55. انظر أيضاً:

- الريسوبي، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص122-022.

على العموم بالتزكية، فهي مقاصدية ومعقوله المعنى، إن خفيت حكمتها في زمن ظهرت في غيره.

ونخلص من كل ما سبق إلى أنّ الأصل في الأحكام الشرعية هو التعليل برعاية المصالح؛ عبادات ومعاملات. والله تعالى أعلم.

#### 4 - خلاصة في المنهج

لا بدّ من تحديد المفاهيم والمصطلحات وضبطها، لكيلا يقع العلماء في خلافات عقيمة، يغلب على العديد منها الجانب اللغوي، وهي خلافات تنتج من المجادلات الكلامية التي يمكن حدوثها في أيّ زمان ومكان ما لم تكن منضبطة بضوابط منهجية تفرز صحيحةها من باطلها.

ومن أوائل الخطوات المنهجية التي يجب مراعاتها في هذا المجال أن يكون القرآن الكريم هو الحكم الأول والأخير، فهو كلام الله المطلق المهيمن على مصادر العلم والمعرفة البشرية مهما أوتي البشر من قدرات عقلية وعلمية، قال تعالى: ﴿وَيَسْأُلُوكُمْ عَنِ الرُّوحِ فَلِلرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّيٍّ وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قِيلَّا﴾ [الإسراء: 85].

والتعامل مع القرآن الكريم له أصول وقواعد يجب مراعاتها، وفي ذلك يقول الإمام الرازي: "إن القرآن بما أنه معجز بسبب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه -هو أيضاً- معجز بسبب ترتيبه ونظم آياته" <sup>(121)</sup>. فلايات القرآن الكريم مستويات متعددة من الدلالة (دلالات لغوية وبلاغية مثلاً)، لذا فإنّ أيّ معانٍ أو تعريفات تصدر عن العرب وعلومهم في اللغة وما يتعلّق بها، أو عن أيّ علوم أو فنون بشرية أخرى، إنما تُحمل على أنها مصادر تابعة يستأنس بها في التعريف، بوصفها الجانب الذي يعكس الخبرة والممارسة البشرية في تنزيل معاني تلك المفاهيم.

(121) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. التفسير الكبير، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، القاهرة: المطبعة المصرية، ط1، 1933م. انظر أيضاً:

- العلواني، طه جابر. أزمة الإنسانية ودور القرآن الكريم في الخلاص منها، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 6002م، ص92.

وهناك دلالة السياق التي اهتم الأصوليون ببيانها ومناقشتها، فالسياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل... كما أنّ دلالة النصوص نوعان: حقيقة وإضافية؛ فالحقيقة تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف. أما الإضافية فهي تابعة لفهم السامع وإدراكه، وجودة فكره، وصفاء روحه، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها. وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبيناً بحسب تباين السامعين<sup>(122)</sup>.

وممّا لا شك فيه أنّ عملية تطبيق الأحكام الشرعية على واقع الأفعال وتكييف السلوك عليها، بحيث تصير حياة الإنسان جارية فيما يفعل ويترك وفق الأحكام الشرعية، تحريراً لمراد الله تعالى في أمره ونهيه؛ تتطلب فهماً صحيحاً منضبطاً للخطاب الشرعي ومقاصده، لتمثل المراد الإلهي منه<sup>(123)</sup>.

ومن هنا فإنّ القيام بإجراء عملية الاستنباط والكشف عن مقاصد أسرية كليّة منها أو جزئية، مع محاولة الكشف عن وسائل تفعيلها، يتطلب استقراء تاماً للقرآن الكريم وتطبيقات رسول الله ﷺ على نحو منهجي دقيق، مما يلزم النظر في الضوابط والمعايير التي ينبغي السير عليها في أثناء تفعيل المقاصد والكشف عنها<sup>(124)</sup>.

وتظهر أهمية استدعاء الضوابط والمعايير في التوجّه المقصادي، في إحداث نقلة منهجية، يتم من خلالها التحول من مرحلة التأصيل القائمة على التركيز على

(122) ابن القيم، إعلام الموقعين، مرجع سابق، ج 1، ص 350-351. انظر أيضاً:  
- العلواني، أثر العرف في فهم النصوص: قضايا المرأة أنموذجاً، مرجع سابق، ص 562-562.

(123) النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، مرجع سابق، ص 163-188.

(124) يبيّن ذلك النجار بقوله: "والفهم يقوم على أساس من الاستكشاف للمراد الإلهي المجرد فيما ينبغي على الإنسان فعله أو تركه مطلقاً من الزمان أو المكان، مترياً في ذلك مقتضيات الفهم من قانون اللسان العربي، ومناسبات النزول، والوضع التكاملي بين الأدلة في الإطلاق والتقييد والتعيم والتخصيص، وغيرها من سائر القواعد النصية. فمنهج الفهم يقوم على الاستكشاف والتجريد والتعيم. أما منهج التطبيق فيهدف إلى إجراء الأحكام المجردة على واقع الأوضاع والأحداث في سيرة الحياة. وهي أوضاع وأحداث جزئية مشخصة، منفعة بملابسات وعوامل لها منطقها الخاص، الذي لا ينضبط بالمنطق المجرد الثابت"، انظر:

- النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، مرجع سابق، ص 561.

أهمية المقاصد الأسرية، ودورها في معالجة الاجتهداد المتعلق بقضايا الزواج والطلاق ونحوها، إلى مرحلة بناء وتقوين ضوابط القبول أو الرفض لأي تأويل أو جهد يروم استحضار النهج المقاصدي. وسيجد القارئ في الصفحات اللاحقة بعض الضوابط التي لا بدّ من استحضارها في أثناء عملية الكشف عن المقاصد الأسرية وتفعيلها، لما يمكن أن يتربّى على غياب استحضارها من انفلات أو تضييع لمقاصد التشريع قاطبة. والدراسة إذ تقدّم هذه الضوابط، لا تنفي إمكانية وجود ضوابط أخرى مساندة لما ستأتي عليه.

## الفصل الثاني

### تطور العمل بالمقاصد الأسرية

أولاً: مفهوم الأسرة في القرآن الكريم وقيم بنائها  
أكملت نصوص القرآن الكريم وتطبيقات رسول الله ﷺ أنّ هدف الشريعة هو تحقيق المصلحة للبشر ودرء المفسدة عنهم.

والأسرة في المنظور الإسلامي هي أساس البنيان الاجتماعي، لذا فقد احتلت أحكامها، وتنظيم علاقاتها، مساحة واسعة في الشريعة الإسلامية.

وقد ارتبطت تلك الأحكام بمقاصد أساسية شرعت لأجلها، لتبقى تلك الأحكام مرتبطة بمقاصدها التي وضعت الشريعة أساسها، وأوضحت سبل الكشف عنها في عشرات النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والواقع الوارد في سيرة النبي ﷺ، لتأكد صلاحية تلك الأحكام والتشريعات لكل أسرة في كل زمان وبيئة ومكان.

وجاء ذكر العديد من هذه المقاصد المتعلقة بالأسرة صريحاً بيّناً في معظم النصوص المتعلقة بموضوعات الأسرة، التي اهتم القرآن الكريم بإيراد تفاصيلها بدقة ووضوح.

تمثلت مهمة رسول الله ﷺ في قيادة عملية التغيير بعزم وحكمة، متحرياً فيها كل ما يجلب النفع والخير للمجتمع بأفراده وجماعاته، ويدفع عنهم المفاسد

والشر، فوضع القواعد التشريعية الأساسية للأسرة، بدءاً بأحكام العلاقات، خاصة في الزواج والطلاق، في مرحلة التأسيس.

فقد حثّ رسول الله ﷺ على الزواج، وعلّمه بما يترتب عليه من المصالح الدينية والدنيوية، ومن ذلك ما رواه البخاري: "... قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودٍ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا لَا نَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ أَسْتَطَاعَ الْبَنَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَحْسَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ" <sup>(1)</sup>. وقال في موضع آخر مشجعاً: "... وَفِي بُضْعِ أَحَدُكُمْ صَدَقَةً. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيَّتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ؟ فَكَذَّلَكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ" <sup>(2)</sup>.

فأخرج بذلك الزواج من إطار اللذة الهمجية إلى بناء المؤسسة القائمة على تحقيق عبادة الله، وأبطل أي علاقة مخالفة للزواج الشرعي، سواء العلاقة المثلية (اللواط أو السحاق)، أو الاستبضاع، أو الزنا، أو غيرها من العلاقات الشاذة، لتصبح كلها علاقات باطلة ومحرمة بشرع الله. وبهذا فإن استنباط أي مقصد لا بد أن يتم فيه استقراء تام وتحليل تفصيلي للقرآن الكريم، بالإضافة إلى دراسة وتوصف اجتماعي للحالة. فتوصف الحال ليس بالأمر السهل، خاصة في المجتمعات اليوم المعقدة التركيب. كما أن قطعية المقاصد لا تتحقق ما لم تكن مستنبطة من القرآن الكريم بوصفه مصدراً أساساً، ثم العمل على توظيف السنة بوصفها تطبيقات عملية في واقع إنساني تدور في مدار القرآن الكريم.

تعد الأسرة في المجتمعات الإنسانية المختلفة الوحدة البنائية الأولى، التي يتلقى فيها الفرد القيم والمفاهيم الأولى التي تحكم سيره وحركته في المجتمع

(1) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب النكاح، حديث رقم 4678.

(2) النووي، يحيى بن شرف. صحيح مسلم بشرح النووي، بيروت: دار المعرفة، 1994م، كتاب الزكاة، حديث رقم 1674.

والكون. من هنا جاء اهتمام القرآن بالأسرة، بما يتواافق وطبيعة الدور البارز الذي تؤديه في حياة الأفراد، وتكوين المجتمعات والأمة؛ فكريًا وبنائياً.

فالأسرة هي التي تحفظ ما بناء النوع الإنساني في ماضيه، وهي التي تؤول به غداً إلى أعقابه وذراريه حقبةً بعد حقبةً وجيلاً بعد جيل. واليوم تقع الإنسانية في اختبار عظيم، يهز مسلماتها، ويجادل كبرى مقدماتها دون قيود، خاصة في مجال الأسرة، فهناك حاجة ماسة إلى اكتشاف النسق المفاهيمي القرآني في مجال الأسرة.

فما مفهوم الأسرة في الإسلام؟ وما أبرز القيم التي ينبغي عليها هذا المفهوم؟

تمثل الأسرة في الإسلام الوحدة الصغرى في المجتمع، وهي وحدة المعمار الكوني وبناءً أساسياً في المجتمع يتضادر مع الأبنية الأخرى في تحقيق مقاصد الاستخلاف. وهي فطرة كونية وسنة اجتماعية يؤدي الإعراض عن الالتزام بأحكامها الشرعية وأدابها الخلقية إلى انفراط عقد المجتمع وانهياره، وهي طبيعية تحكمها قيم التقوى والعفو والفضل وغيرها<sup>(3)</sup>.

والإسلام لم يفرض أو يحدّ بدقة نمط الأسرة (نووية، أو ممتدة)، بقدر حرصه على تحديد القيم التي تربط العلاقات الأسرية، ورسم دوائر محورية لشبكة العلاقات، سواء كان ذلك في نظام المحارم أو الزواج، من حيث جعل الرابطة الجنسية إطاراً محورياً لتحديد نوعية العلاقات في نظام تحديد المحارم، وتوضيح طبيعة العلاقة توضيحاً دقيقاً، إضافة إلى توضيح الحقوق والواجبات في كل علاقة.

وفي ما يأتي أبرز القيم التي يقوم عليها مفهوم الأسرة في الإسلام:

---

(3) عزت، هبة رؤوف. المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، هيرنندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص187، 1995م، وما بعدها.

## ١ - التوحيد

لا يُعد التوحيد قيمة عقائدية أو مفهوماً دينياً فحسب، وإنما هو رؤية تحدد الغاية من خلق الإنسان، وعلاقته بالكون والحياة، بحيث تعكس هذه الغاية من وجوده على منهج التفكير والممارسة العملية. وإذا كانت العقيدة ثابتة، فإن الفكر يظل غير قابل للتغيير بين الحق والباطل، والرشد والغبي، التزاماً بالقاعدة أو انحرافاً عنها. ومن ثبات العقيدة هذا استمد الفكر الإسلامي أصلاته بالرغم من الانحرافات<sup>(٤)</sup> التي قد يتعرض لها أحياناً.

وتوضح أهمية التوحيد في فهم دور الأسرة بوصفها نموذجاً للتغيير والإصلاح والبناء. فأحكام الشريعة الإسلامية تتمركز حول التوحيد بوصفه جوهرًا للعقيدة، وأساساً لبناء تشريعاتها، فهو بهذا يشمل كليات ومقاصد وقواعد ذات صفة دائمة شاملة، غير خاضعة للتغيرات الزمان والمكان؛ إذ تُعد المقاصد فيه قيماً حاكمة، تصدر عنها سائر المقولات والمفاهيم والرؤى والأحكام<sup>(٥)</sup>.

وفي ضوء المقاصد، يمكن ترتيب أولويات المجتمع في ضوء ظروفه المكانية والزمانية، انطلاقاً من قواعد ثابتة، تفرق بين الضروري لوجود الإنسان واستمرار عيته، والحاجي، والكمالي أو التحسيني الذي يمكن الاستغناء عنه أو تأجيله.

(٤) المرجع السابق، ص 47.

(٥) القرضاوي، يوسف. *الحل الإسلامي فريضة وضرورة*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٤م، ص ١٢١ وما بعدها. انظر أيضاً:

- الميلاد، زكي. *الفكر الإسلامي بين التجديد والأصالة*، بيروت: دار الصحوة، ط ١، ١٩٩٤م، ص ٨٧ وما بعدها.

- الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣١ وما بعدها.

- الترابي، حسن. *تجديد الفكر الإسلامي*، جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨٧م، ص ٣٦ وما بعدها.

- دراز، محمد عبد الله. *دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن*، تعرّيف وتحقيق وتعليق: عبد الصبور شاهين، مراجعة: السيد محمد بدوي، الكويت - بيروت: دار البحوث العلمية، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٧٣م، ص ٨٧ وما بعدها.

ويتم تحقيق هذه المقاصد في ظل معيار يوحد الحق وي الخضع لكتلاته ولا يخضع للمصلحة المتغيرة، وإنما تحدّده الشريعة الحاكمة العادلة النابعة من التوحيد، بحيث تكون فيه المصلحة قرین الحق ومحكمة به<sup>(6)</sup>، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا فَوَّمِينَ بِالْقَسْطِ شَهَدَاهُ اللَّهُ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوْ الْوَلَدِينَ وَالآَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَشْيَعُوا الْمَوْتَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوْا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ [النساء: 135]. أمّا في حالة فقدان المعيار الإلهي للعلم والمعرفة والتشريع فإنّ المصلحة تفقد تحديدها بالحق ويصبح الهوى حاكماً<sup>(7)</sup>.

## 2 - الاستخلاف

يُضيّط مفهوم الاستخلاف حركة الإنسان من خلال التعريف بمهمته وغايات وجوده، فهو كائن مكلف مستصلاح للدارين<sup>(8)</sup> لما يتحلى به من خصائص وصفات تؤهله لأن يحمل الأمانة التي كلف بها. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِ كَمَّ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيقَةً قَالُوا أَجَعَّلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَخَنَّسْبِحُ بِهِمْدِكَ وَنَفْدِسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30]. والله سبحانه وتعالى قد تولى بنفسه إيجاده وتعليمه، كما بيّنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَمَ إِدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31].

خلق الإنسان ليعبد الله، ويُستخلف في الأرض، ويعمرها ملتزماً تنفيذ أوامر الله، مجتنباً نواهيه، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ لِجَنَاحَ وَالْإِنْسَانَ إِلَّا لِيَعْدُونِ﴾ [الذاريات: 56]. فهو سيد هذه الأرض؛ صلاحها وفسادها منوط بصلاحه وفساده<sup>(9)</sup>. وهذا يعني أهمية دور المؤسسة التي تُشرف على تنشئته وتربيتها وتعليمه، وخطورتها.

(6) السلمي، عياض. استدلال الأصوليين بالكتاب والسنّة على القواعد الأصولية، الرياض: مطبع التقنية للأوفست، ط1، 1418هـ، ص51-53.

(7) عارف، نصر محمد. نظريات التنمية السياسية المعاصرة، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992م، ص206 وما بعدها.

(8) الأصفهاني، تفصيل الشأتين وتحصيل السعادتين، مرجع سابق، ص90 وما بعدها.

(9) رضا، محمد رشيد. تفسير المنار - تفسير القرآن الحكيم، القاهرة: مطبعة المنار، ط1، 1346هـ ج1، ص6.

فهذه الآيات تبيّن في مجموعها أنّ الإنسان خُلُق لغاية تمثّل في عبادة الله سبحانه من جهة، والخلافة في الأرض من جهة أخرى. وتفق معاني "العبادة" و"الخلافة" في أنها تقوم على أوامر الله واجتناب نواهيه، بما يؤدي إلى الترقي الروحي، وتحقيق الإنسان معاني العمران، عبر التفاعل مع الكون المادي، باستثمار الكون في الأغراض المادية. وبهذا المعنى فإنّ الخلافة تتم بالعبادة جهاداً للنفس وجهاداً للتعهير، ويتحقق نفع الإنسان بالدنيا والآخرة، وهذا كلّه من محض الفضل الإلهي الذي هو مظهر الكمال المطلّق<sup>(10)</sup>.

وأمّا التزكية في الإسلام فتعدّ من القيم العليا الحاكمة: التوحيد والتزكية والعمان، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَتَسْمِعُ وَمَا سَوَّهَا﴾<sup>٧</sup> ﴿فَأَلْمَهُمَا فُورَاهَا وَتَقْوَنَاهَا﴾<sup>٨</sup> قَدْ أَفَلَمْ يَرَى  
رَبُّهَا<sup>٩</sup> وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا<sup>١٠</sup> [الشمس: 7-10]. فوضع الإسلام للتزكية نظاماً متكاملاً  
معجزاً كسائر نظم الإسلام، كفياً بتحقيقها على أتم وجه وأكمله. فمن بوابات  
التزكية النفس الأساسية "العبدات"؛ فالعبدات في الإسلام تحمل عمقاً فلسفياً  
وروحياً، يجعل من كل عبادة أو شعيرة (الشهادتان، والصلة، والزكاة، والصيام،  
والحج...) نظاماً واسعاً قادراً على بناء النفس الإنسانية في كل جوانبها الجسدية  
والنفسية والروحية والعقلية. ومن العبدات تأسس اللبنات الأولى للتزكية التي  
تظهر آثارها وانعكاساتها على السلوك الإنساني.

فلا تقتصر التزكية في الإسلام على الروح فحسب، وإنما تمتد لتشمل  
تزكية الفكر والتصور، وتزكية المعتقد، وتزكية السلوك، وتزكية الفرد والأسرة  
والمجتمع، وتزكية العلاقات بشراً ونظمـاً.

أمّا تحقيقها من مختلف الجوانب فيكون بالتصور، لمعرفة كيفية تزكية الفكر  
والتصورات الإنسانية المختلفة، من خلال الرؤية الإسلامية المتكاملة للكون  
والحياة والإنسان وحالقهـا، في حين تتحقّق تزكية المعتقد عند تحرير الوجـدان  
الإنساني والضمير من سائر أنواع الضغوط التي قد يتعرض لها الإنسان، وهذا

---

(10) الأصفهاني، تفصيل الشأتين وتحصيل السعادتين، مرجع سابق، ص 104-114.

يتم بالكشف عن علاقة العقيدة بتحرير الوجدان الإنساني بعد تنقية تصوراته. ثم يتبع ذلك تزكية السلوك الفردي من خلال الكشف عن علاقة التوحيد والإيمان بتحرير الوجدان واستقامة الإنسان على السبيل الذي رسمه الخالق العظيم، فهناك العادات الفردية، والعبادات الجماعية، والواجبات العينية والواجبات الكفائية، والمحرمات على الأعيان، والمحرمات على الجماعة بوصفها جماعة وهكذا.

وبهذا يُعدّ مفهوم الاستخلاف في إطار الرؤية الإسلامية الكلية في بناء الأسرة مفهوماً حاكماً، لما يحمله من معانٍ تنظم ممارسات الإنسان ومسيرته. فمهمة الاستخلاف تشمل الرجال والنساء، ولا يقتصر إنجاز هذه المهمة على طرف دون الآخر. ولذلك يقوم هذا المفهوم على توحيد حركتهما في ظل علاقات محورية عامة، تساعد على بناء الأمة، ثم تنسحب مقومات هذه العلاقة لتكون لها خصوصيتها في الأسرة.

وعليه، فإن الخطاب القرآني يُسكن قضية الزواج -على سبيل المثال- في أكثر من مستوى من مستويات العمران الاجتماعي: مستوى خاص يتعلق بالعلاقة بين الرجل والمرأة، ومستوى أسري يتعلق بالزوجين بوصفهما مكلفين بأدوار اجتماعية مختلفة في إطار محيط القرابة، ومستوى عام يظهر فيه الزوجان جزءاً من جماعة المؤمنين، وخلية حية من خلاياها.

### 3 - الولاية

وَسَعَ القرآن الكريم معاني مفهوم الولاية في مجال العلاقة بين المؤمنين والمؤمنات، ليسع جميع مجالات التفاعل الإنساني، وليخرج به من إطار علاقة أفراد إلى تكوين أمة. قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَصُّمُّ أُولَئِكَ آتُنَّهُنَّ بَصِّرٌ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقْيِمُونَ أَصَّلَوَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوةَ وَيُطْبِعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيِّدُّهُمُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبه: 71].

والولاية في الآية تحمل معاني التعاون على تفعيل المعروف، ومعالجة

المنكر، والتناصح الصادق بين المؤمنين. وهذه المعاني تُعدّ أهم المحاور التي تؤسس لبنائها عالم الأمة الخيرة. قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرَجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِإِلَهٍ﴾ [آل عمران: 110]، علمًا بأنّ تعاون مجموعة من الناس على الخير والمعروف مشروط بتآلف القلوب، وتوحد الأهداف، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَعْصَمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا نَفَرُوا وَلَا كُرُوا يَعْمَلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلَّفَ بَيْنَ فُلُوْكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِعِمَّتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَاعَ حُرْفَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَدْتُمْ قَنْهَنَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ مَا يَتَبَيَّنُ لَكُمْ هَنَدُونَ ﴾١٢﴾ [آل عمران: 103-104].

وهذا ما يجب أن تكون عليه علاقة المؤمنين والمؤمنات في كل عصر ومكان، وإن خير أنموذج ومثال على ذلك كان مجتمع عصر النبوة، الذي تآلفت فيه القلوب<sup>(11)</sup>، حين سمع أفراده منادي ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنوا، وزهدوا في الحياة الجاهلية ومحامتها، ولم يسعهم إلا الإيمان بالله ورسوله، فدخلوا في السلم كافة بقلوبهم وجوارحهم وأرواحهم، وتعاونوا على البر والتقوى، وأصبحوا للناس القسطاس المستقيم، قوامين بالقسط شهداء الله ولو على أنفسهم أو الوالدين أو الأقربين، فسخر الله لهم الأرض، وأصبحوا عصمة للبشرية ووقاية للعالم<sup>(12)</sup>، وهذا النموذج الإنساني قادر على الظهور مرات ومرات، ما دامت مكوناته التأسيسية باقية إلى يوم القيمة، وما على البشر إلا إحياء روح الإيمان، لتظهر نماذج بشرية تستعيد صور عصر النبوة؛ لأنّ للخبرة البشرية بُعدًا عالميًّا في امتداد الظاهرة الاجتماعية، وللنشاط الاجتماعي امتدادًا أفقياً عبر المساحات المتنوعة، وعمودي عبر الأجيال المتعاقبة، وكذلك تتم الخبرة في إطار من الخصوصية أو الذاتية، انسجامًا مع مبدأ الزمنية والتنوع الأصليين، حيث يمكن

(11) كما جاء وصفه في:

- أبو شقة، عبد الحليم. تحرير المرأة في عصر الرسالة: دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم

وصحيحاً البخاري ومسلم، الكويت: دار القلم، 1990م، (الجزء الثاني من الكتاب).

(12) الندوى، أبو الحسن. ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، الكويت: دار القلم، 1994م، ص 92-93.

هذا في قدرة الإنسان على بعث الرسالة الأخلاقية، وإحياء الضمير الإنساني أينما كان<sup>(13)</sup>.

#### 4 - الزوجية

لقد بُرِزَ مفهوم الزوجية في القرآن في حقل مناقشته قضية الوجود في مقابلاته الثنائية بين الخالق والخلق، وذلك في مجال وحدانية الخالق، والتعددية النوعية لدى المخلوقات، لكي تتحقق من خلالها عمليات التلاقي أو التنااسل؛ حفظاً لأفراد النوع. قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلّهِ شُرَكَاءَ لِمَنْ وَحَقَّهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ، بَيْنَ وَبَيْنَتِ يَغْيَرُ عَلَيْهِ سُبْحَكَنَهُ، وَعَدَلَ عَمَّا يَصْفُونَ﴾ [١٠٠] بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّ يَكُونُ لَهُ، وَلَا وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَرْحَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [الأنعام: 100-101]، وقال سبحانه: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَرْوَاحًا وَمِنَ الْأَنْعَمِ أَرْوَاجًا يَدْرُؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

وقد يكون مفهوم الزوجية من أهم المنظومات المفاهيمية في إطار صياغة تصور عن علاقة الرجل بالمرأة في الإسلام؛ لأن لها بُعدان: بُعد كوني، وبُعد بشري<sup>(14)</sup>. قال تعالى: ﴿وَمَنْ كُلِّي شَيْءٍ خَلَقَنَا رَوَجَيْنَ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: 49]، وقال عزّ وجل: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ أَهْبَزَتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَ مِنْ كُلِّ رُوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [الحج: 5]، وقال سبحانه: ﴿فِيهِمَا مِنْ كُلِّ فَكِهَةٍ رَوْجَانٍ﴾ [الرحمن: 52]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ الْرَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [٤٥] مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تَنَعَّنَ [النجم: 45-46]، وقال جل وعلا: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَهُ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَمِ مَنِيَّةً أَرْوَاجَ يَحْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَيْنِكُمْ خَلَقَ مِنْ بَعْدِ خَلْقِي فِي ظُلْمَتِ ثَلَاثَةِ ذَالِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنَّ تُصْرَفُونَ﴾ [الزمر: 6]. وبذلك فإن إثبات الزوجية لسائر المخلوقات في الكون، فضلاً عن النظام الفيزيائي المادي للكون، يعبر عن انسجام بين الحياة البشرية والطبيعة بعامة، ويستبعد

(13) المرجع السابق، ص 92-95.

(14) صالح، أمانى. "قضية النوع في القرآن: منظومة الزوجية بين قطبي الجنس والقوامة"، المرأة والحضارة، ع3، شعبان/1423هـ، أكتوبر 2002م، ص 22-23.

بذلك التصورات التي تضع البشر في مواجهة الطبيعة، ويؤكّد ضبط معناها في الحدود الإنسانية، رغم وجود اختلاف يعكس وحدة الأصل، وتنوع الفروع.

قال تعالى: ﴿يَتَأَبَّلُهَا النَّاسُ أَتَقْوَى رِبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجْهَهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقْوَى اللَّهُ الَّذِي تَسْأَءُ لَوْنَيْهِ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَبِّيَا﴾ [النساء: 1]. وهذه الوحدة يعبر عنها القرآن الكريم في أكثر من موضع ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء: 25]، تأكيداً للوشائج الإنسانية التي تربط بين الجنسين، وتوطّر أيّ رباط قانوني أو اجتماعي مستحدث، وبذلك يصبح الاختلاف تكاملاً وتعاوناً.

ومن المقولات التحليلية اللطيفة التي وردت في توضيح معاني الاختلاف، قول الشيخ الشعراوي -رحمه الله تعالى- في تفسير سورة الليل: "إنهم كنوعين من الجنس، لهما مهام مشاركة كجنس، ومهمات مختلفة كنوعين، والحق سبحانه حينما عرض قضية الليل والنهار، وهي قضية كونية، لا يختلف فيها أحد ولا يمكن لأحد أن يعارض فيها لأننا جميعاً نجعل الليل للسكن والراحة، والنهار للدكح... يأتي على هذه القضية ليقدمها إليناً بالقضية التي يمكن أن يختلف فيها وهي قضية الرجل والمرأة، قال تعالى: ﴿وَاللَّذِي إِذَا يَشَاءُ ۖ ۝ وَالنَّهُ أَوْ إِذَا تَجَلَّ ۝ ۝ إِنَّ سَيِّئَكُمْ لِشَقَّ ۝﴾ [الليل: 1-4]... [فمّا] نوعان للزمن، نوعان يمكن أن يختلف فيهما. فكان للليل مهمة، وللنهر مهمة. وكان تبعاً لذلك، للرجل مهمة وللمرأة مهمة، قال تعالى: ﴿إِنَّ سَيِّئَكُمْ لِشَقَّ ۝﴾ [الليل: 4] ويأتي في القضية العامة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَمِّئُ مَا فَضَلَ اللَّهُ بِهِ، بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مَمَّا أَكَتَسَبُوا ۚ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا أَكَتَسَبْنَ ۚ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝﴾ [النساء: 32].

إذن لا يتمنى الرجل أن يكون امرأة، ولا المرأة أن تكون رجلاً. فلكل نوع من الجنس مهمة يؤديها، يجب أن يقف عندها دون تعارض، بل بتساوٍ وتعاطف، والذي يفسد الأمر أن نوعاً ي يريد أن يغير على حقوق نوع آخر أو على واجباته، فيحدث الفساد في نظام الكون".<sup>(15)</sup>.

(15) شعراوي، محمد متولي. القرآن الكريم معجزة ومنهاج، بيروت: دار الندوة الجديدة، 1987م، ص.535-536

فتُصبح الاختلافات الوظيفية بينهما لإتمام المهمة، ويصبح القول بضعف أحدهما وهي "المرأة" لحساب تقوية الآخر وهو "الرجل" داخلاً في دائرة اتباع الهوى.

وإن الاستعمال المتكرر لمصطلح "الزوجين" في القرآن الكريم، يفيد تأكيد الثنائيه بتحديد الذكر والأنثى تعريفاً لهم. قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَغَيْرُ مَنْ يَعْلَمُ إِذَا تَمَّنَ﴾ [الجم: 45-46]، وقال سبحانه: ﴿جَعَلَ مِنْهُ الْزَوْجَيْنِ الْذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [القيامة: 39]، وبذلك حدد المعنى بدقة دون فتح أي مجال لتعدد الأجناس، كما هو الحال في استخدام المنظور الغربي لمفهوم الجنس.

فما دامت الزوجية تعني وحدة الأصل وتعدد الفروع، فلا بد من التكامل الوظيفي، فلا يستغني أي من الجنسين عن الآخر. وبذلك يصبح للانقسام النوعي وظيفة؛ هي إيجاد وسيلة استمرار النوع البشري وبقائه، والتکاثر من خلال التزاوج بين الذكر والأنثى، لتحقيق التكاثر والإعمار المادي. قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُورًا وَبِالْأَيْمَانِ لِتَعْرُوْا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ﴾ [الحجرات: 13]، وهو عكس ما تزعمه وتدعوه إليه الحركات النسوية من التفرد الجنسي والصراع بين الاثنين<sup>(16)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، يطرح مفهوم الزوجية منظومة دلالية متباعدة ومختلفة تماماً للعلاقة بين الذكر والأنثى، تختلف عن أطروحات النوع في الكتابات النسوية التي قد تفتح احتمالات التعدد. أما النموذج الإسلامي فيطرح مصطلح الزوجين، لتأكيد الثنائيه المتكاملة بتحديد الذكر والأنثى، التي تتضح فيها وحدة الأصل وتعدد الفروع<sup>(17)</sup>.

فكل نوع محاسب على ما خلق من أجله، ومحاسب على الرسالة التي يحملها، والدور الذي يؤديه، ولهذا المعنى أشار رسول الله ﷺ بقوله: "لعن الله

(16) المرجع السابق، ص 25.

(17) Lois Lamya, Al-Faruqi. *Women, Muslim Society and Islam*. Plainfield, IN: American Trust Publications, 1988, P73.

المتشبهين من الرجال بالنساء...، وفي هذا إشارة إلى الفرادة في النوع، فلكل نوع خصوصيته ومميزاته التي لا تتوافر عند الآخر. وفي محاولة لإيجاد المساواة المطلقة، يفقد كل نوع أهم ما تميز به. فمحاولات تحديد مميزات كل من الرجل والمرأة، وجعلهما في حالة محايدة من دون اختلاف أو تنوع، بحيث يستويان فيها على نحو كامل؛ ستفضي حتماً إلى اختلال في التوازن.

وبذلك يتم تجسيد مفهوم الزوجية في الإسلام عملياً من خلال مؤسسة الأسرة، فتترجم الزوجية في ظلها من مفهوم عام إلى رابطة محددة بين أفراد معينين تجمعهم علاقة الزواج. وهناك تتجسد فعلياً مفاهيم التكامل الوظيفي، والعمaran، والتکاثر، وبقاء النوع الإنساني، فيتم توزيع الوظائف والأدوار بين الطرفين، عبر منظومة محددة وملزمة من الحقوق والواجبات المترتبة على الزواج. وقد تكفل الخالق بتوفير الدوافع الذاتية للارتباط بين الاثنين من خلال الرغبات الطبيعية، كرغبة الجنس، والأمومة، والأبوبة، وحب التملك، وحب الذرية...، ونحوها، لت تكون بذلك الأسرة الإنسانية. لذا فقد احتلت الأسرة في الأحكام الشرعية مساحة واسعة تأكيداً على أهميتها.

ومن هنا يدعو مفهوم الزوجية إلى التكامل والتعاون والمشاركة، وتبادل الخبرات وتنوعها الإيجابي، الذي يساعد على التكامالية لأداء المسؤوليات المختلفة، فإذا وجد أحدهما منفرداً أدى ذلك إلى اختلال في التوازن الوظيفي.

## ثانياً: المقاصد الأسرية في عصر الرسالة وتطبيقاتها

### 1 - مقصد الزواج الشرعي

#### أ - الزواج قبل الإسلام: توصيف اجتماعي

خضعت النساء قبل الإسلام لأوضاع قاسية انتهجها الرجال، فقدت فيها المرأة حريتها وكرامتها الإنسانية بمختلف معانيها، وقد صور عمر بن الخطاب ذلك تصويراً دقيقاً بقوله: "كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئاً، فلما جاء الإسلام

وذكرهن الله، رأينا لهن بذلك علينا حقاً من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا...<sup>(18)</sup>. ولقد انعكس هذا على كينونة الأسرة وبنيتها، فجاء الإسلام ليصلاح ما أفسد من أنظمة الأسرة وقيمها بدءاً بالزواج.

فقد وصفت السيدة عائشة رضي الله عنها بدقة حالة الزواج في المجتمع الجاهلي: "عن عروة ابن الزبير أنَّ عائشةَ زوجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ؛ فَنِكَاحٌ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ، يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلِتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ فَيُصْدِقُهَا ثُمَّ يَنْكُحُهَا. وَنِكَاحٌ آخَرُ كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِمَرْأَتِهِ إِذَا طَهَرَتْ مِنْ طَمْثَهَا أَرْسَلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ، وَيَعْتَزِلُهَا زَوْجُهَا وَلَا يَمْسِهَا أَبَدًا، حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا، أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَفْعُلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحُ الْإِسْتِبْضَاعِ . وَنِكَاحٌ آخَرُ يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ الْعَشَرَةِ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ كُلُّهُمْ، يُصِيبُهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيَالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنَعْ حَتَّى يَجْتَمِعُوا عَنْدَهَا، تَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ، وَقَدْ وَلَدْتُ، فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ، تُسَمِّي مِنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَيَلْحُقُ بِهِ وَلَدُهَا، لَا يَسْتَطِعُ أَنْ يَمْتَنَعْ بِهِ الرَّجُلُ . وَنِكَاحُ الرَّابِعِ يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ لَا تَمْتَنَعُ مِنْ جَاءَهَا، وَهُنَّ الْبَعَایَا، كُنَّ يَنْصِبُنَ عَلَى أَبْوَاهِهِنَ رَأِيَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا، وَدَعَوَا لَهُمُ الْقَافَةَ، ثُمَّ الْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ، فَالْتَّاطَ بِهِ وَدُعِيَ ابْنُهُ، لَا يَمْتَنَعُ مِنْ ذَلِكَ. فَلَمَّا بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ هَدَمْ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ"<sup>(19)</sup>.

إنَّ ممارسات الناس في الجahليَّة تجاوزت حدود العدل والرحمة، فحتى في حالة الزواج الصحيح الذي ذكرته السيدة عائشة كانت هناك مخالفات ظالمة

(18) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب اللباس، حديث رقم 5395. وتكميله وصف عمر تعكس صورة واضحة للتغيير الكبير الذي حصل لوضع النساء في الإسلام.

(19) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، باب النكاح، حديث رقم 4732

كالصدق مثلًا. فلم يكن من حق المرأة أن تستلم صداقها، وإنما هو حق الرجل "الولي" يتصرف فيه كيف يشاء، كما "جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن الشعقار. والشعقار أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ لَيْسَ بِيَنْهُمَا صَدَاقٌ" (20). وهذا يعكس نظرية المجتمع للمرأة آنذاك وكأنها سلعة تباع وتشترى.

وقد تعامل الرجال مع النساء في عصر ما قبل الإسلام على أنهن ملك لهم، فللرجل الزواج بهن أو طلاقهن وفق رغبته، كما وصف ذلك ابن عباس. "عن ابن عباس قال في معنى الآية: ﴿يَتَأْمِنُهَا الَّذِينَ أَمْتُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَنْصُولُوهُنَّ لِتَنْدَهُبُوا بِعَيْضٍ مَا أَتَيْمُوْهُنَّ﴾ [النساء: 19] قال: كانوا إذا مات الرجل كان أولياً له أحق بأمراته، إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاءوا زوجوها، وإن شاءوا لم يزوجوها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك" (21).

وكان للرجل الحق بممارسة التعدد المفتوح، ويضم إليه من يشاء من النساء دون تحديد لعدد أو حق، كما جاء في قصة غيلان الثقفي:

"عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحته عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ: اختر منها أربعاً. فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بناته، فبلغ ذلك عمر فقال: إني لأطن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بمورتك فقد فدي نفسك، ولعلك أن لا تمكث إلا قليلاً، وأئم الله لتراجعن نساءك، ولترجعن في مالك أو لا ورثهن منك، ولا مررن بغيرك فيرجم كما رجم قبر أبي رغال" (22).

(20) أحمد، المستند، مسنون المكثرين من الصحابة، بيروت: دار صادر، (د.ت.)، حديث رقم 4403.

(21) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، باب تفسير القرآن، حديث رقم 4213.

(22) كما روى الحديث الترمذى، وجاء فيه: "عن الزهرى عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفى أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يتخير أربعاً منها. قال: أبو عيسى هكذا رواه معاذ عن الزهرى عن سالم عن أبيه قال: وسيعثت محمد بن إسماعيل يقول هذا حديث غير ممحوظ، وال الصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهرى قال: حدثت عن محمد بن سعيد الثقفى أن غيلان بن سلمة أسلم وعندة عشر نسوة قال محمد،

ومن الملاحظ في هذه الحادثة أنه مع التغيير الكبير الذي أحدثه الإسلام في سلوكيات الناس وأعرافهم، إلا أن بعض جذور تلك العادات الجاهلية كان يصعب على نفر من الناس اجتنابها من النفس، ولذلك كان عمر بن الخطاب صارماً في تلك المواقف لتطهير المجتمع الإسلامي من تلك الممارسات.

## ب - الزواج في الإسلام

وقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان مجبولاً على العديد من الغرائز الفطرية المتصلة باحتياجاته الجسدية والنفسية. ولقد اعنى الإسلام بتنظيم تلك الغرائز، فوضعها في إطار معينة تجعلها إيجابية العاقبة، ومن هذه الغرائز وأخطرها غريزة الجنس، التي جعلت من أهم الدوافع الذاتية للارتباط بين الذكور والإناث. فوظائفها الإسلام في إطار مشروع تحكمه القيم والوظائف الاجتماعية، وجعل من الزواج الإطار الوحيد الذي يتحقق مفهوم الممارسة الجنسية المسئولة؛ اجتماعياً وقانونياً وأخلاقياً ومادياً، بما يناسب الدور الخلافي للإنسان ويتفق وكونيته. فلم يمنعها كما حصل في رهبانية المسيحية، ولم يطلقها ليتحول الإنسان إلى حيوان شهواناني كما حصل في ظل العلمانية الليبرالية، وإنما نظمها، فأنتجت علاقات امتدت بخيرها لبناء المجتمع.

وقد تضافت النصوص القرآنية على إثبات أن هيكلية العلاقة الزوجية الإنسانية السليمة تبني على أساس منظومة الزوجية، المتمثلة في علاقة زواج بين رجل وامرأة، يرتبطان معاً برباط شرعي قانوني. فجعل الزواج آية من آياته الكونية، التي تتحقق في إطاره الممارسة الجنسية المسئولة، في جو من السكينة

---

وَإِنَّمَا حَدِيثُ الرُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَقَ نِسَاءً فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَتُرَاجِعَنَّ نِسَاءَكَ أَوْ لَأَرْجُمَنَ قَبْرَكَ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ غَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ عِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَأَخْمَدُ. انظر:

- الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة. سنن الترمذى وهو الجامع الصحيح، تحقيق: عبد الوهاب عبد الطيف، عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر، ط2، 3891م، كتاب النكاح، حديث رقم 7401.

والمودة والرحمة، متناسبة مع الدور الاستخلافي للإنسان ومهمته الحضارية. قال تعالى: ﴿ وَمِنْ أَيْمَنِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَشْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِقَوْمٍ يَنْفَكِرُونَ ﴾ [الروم: 21]، فأخرجه بذلك من إطار اللذة إلى المؤسسة.

مفهوم الزواج لا يطلق إلا على علاقة شرعية بين رجل وامرأة اتفقا على مراعاة حدود الله، والالتزام بأداء المسؤوليات المنوطة بهما، والتمسك بالقيم التي أمر الله بها، للحفاظ على بنية المؤسسة الداخلية والخارجية من تقوى الله، وبث المودة والرحمة لتوفير السكن، والتعامل بالمعروف، والإحسان، والفضل، وإقامة العدل بالتشاور والتآلف.

وبذلك يكون قد تحدد مفهوم الأسرة بوصفها وحدة المجتمع الصغرى، والمؤسسة الاجتماعية الشرعية لعملية التكاثر؛ أي حفظ النسل، يؤسسها مكلفان مسؤولان في إطار منظم، تتضح فيه العلاقات والحقوق والالتزامات، وتتحدد في ظل معلوم من النسب والانتساب، خالٍ من العلاقات الزائفة.

وبذلك توفر الأسرة ضمانات معنوية ومادية لإتمام عملية التنشئة الصحيحة لصغار الجنس البشري، وكذلك تنظم توزيع المسؤوليات بين الزوجين (الرجل والمرأة) للقيام بوظيفة التكاثر على أساس ثنائية الدور البيولوجي والاقتصادي؛ إذ تتولى المرأة حمل صغار الجنس البشري ورعايتهم، في حين تعهد إلى الرجل إعالة أعضاء أسرته<sup>(23)</sup>.

وتندرج معاني الزواج في الإسلام ضمن ثلاثة مستويات: مستوى يتعلق بالعلاقة الخاصة بين الرجل والمرأة بجميع أبعادها، ومستوى يتعلق بالعلاقة السائدة داخل الأسرة (الممتدة)، ومستوى يتعلق بالأمة ويكون فيها الزوجان جزءاً

(23) صالح، "قضية النوع في القرآن: منظومة الزوجية بين قطبي الجندر والقومية"، مرجع سابق، ص. 29.

من الجماعة المؤمنة<sup>(24)</sup>.

فالزواج مؤسسة تتحقق أهدافها من خلال قيم ومفاهيم مهمة، فعلى المستوى الأول، مستوى العلاقة بين الزوجين، تمثل العلاقة في قيم قرانية، كاللباس، والمعروف، والمودة، والرحمة، والسكن، والإفضاء، والحرث<sup>(25)</sup>، الذي فيه تشبيه للمرأة بالأرض الطيبة التي هي أصل الإنسان ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا يُعْدَدُ كُمْ وَمِنْهَا خَرَجْتُمْ كُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [ط: 55]، فيتجاوز الجانب الحسي وينقلها إلى الجانب العمراني حينما يربط بين الأرض الطيبة وناتها، والمرأة وعطائها الصالح<sup>(26)</sup>.

والإفضاء هو الوصل ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ، وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخْذَكَ مِنْكُمْ مِّيقَاتاً غَلِيظًا﴾ [النساء: 21]، ولقد ذكرت مفردة الإفضاء مرة واحدة في القرآن، وهي كناية عن تفرد الاتصال الجسدي والنفسي بين الزوجين. أمّا المودة فهي الحب والألفة التي تتجاوز الجسد إلى أرقى درجات المحبة، في حين تُعدّ الرحمة المظللة التي تجمع أواصر العلاقة بين الزوجين، وتحميها وتحفظها بترابم أطرافها<sup>(27)</sup>.

وقد تناول القرآن العلاقة الجنسية بين الزوجين، وأوجب مراعاة الطرفين لمشاعر بعضهما بعضاً، فيّن طبيعة العلاقة بين الرجل وامرأته في زمن الحيض ﴿فَأَعْزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ ...﴾ [البقرة: 222]، فتح سبحانه وتعالى جمهور المؤمنين من الرجال على حسن المعاشرة التي تعلو إلى مستواها الإنساني، في مراعاة حالة المرأة النفسية والجسدية، لتظلل الرحمة علاقتهما، فلا تتحول إلى علاقة جبر وإرغام، كما يحصل في بعض العلاقات الزوجية،

(24) مصطفى، هند. "الفضاء المعنوي للزوجية في البيان القرآني: العلاقة بين الزوجين بين المنظور القرآني والقراءة الفقهية"، المرأة والحضارة، ع3، شعبان/1423هـ، أكتوبر2002م، ص68.

(25) الأصفهاني. المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص516-517.

(26) المرجع السابق، ص112-113.

(27) مصطفى، "الفضاء المعنوي للزوجية في البيان القرآني: العلاقة بين الزوجين بين المنظور القرآني والقراءة الفقهية"، مرجع سابق، ص57-58.

عندما تغيب معاني السكن والرحمة، فتنحصر العلاقة الجنسية بشكلها الحيواني، وستعمل أداة للتعذيب.

أما اللباس في القرآن فهو من المفاهيم المهمة، خاصة في مجال العلاقة الزوجية؛ إذ يظهر فيه التكامل والتوازن على مستوى الدمج بين الجانب المادي والمعنوي، والظاهري والباطني، وهذا ما بيته تعالى على وجه العموم في قوله: ﴿يَبْرُئُ إِدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِيَسَأُلُّوْرِي سَوَّاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِيَاسُ الْفَقَوْيَ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ أَيْمَنَتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 26]. أما على مستوى العلاقة الزوجية فقد وصف القرآن قرب الزوجين من بعضهما بقرب اللباس من الجسد، فقال تعالى: ﴿أُخْلِلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الْصِّيَامِ الرَّفِثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَاسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسُ لَهُنَّ...﴾ [البقرة: 187]، كما أنّ للباس صفات متعددة أخرى، كتوفير الدفء والجمال والستر وغيرها، وكأنّ هذا ما يتوقع من الزوجين أن يوفراه لبعضهما ببعضًا.

وهكذا استعملت كل تلك المفاهيم في رسم معالم علاقة تجمع كل معاني التكاملية في الإنسان (الحسية، والمعنوية)؛ علاقة تمتد بجذورها إلى أعماق النفس الإنسانية بنوعيها (الذكر، والأنتى)، لتشكل بترابطهما بنية الجماعة البشرية القائمة على المودة والمحبة والرحمة والسكن، فهي علاقة تتجاوز الحياة الدنيا إلى الآخرة، قال تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظَلَالٍ عَلَى الْأَرَأَيِكُمْ مُتَكَبِّرُونَ﴾ [يس: 56].

أما القوامة في ظل منظومة الزوجية فيصبح فيها الرجل قائماً على أمور المرأة، ورعايتها وحفظها تحت مظلة المعروف، ويأتي التخصيص ﴿بِمَا فَضَلَّ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: 34]، الذي لم يرد على صيغة (بما فضل الله بعضهم على بعضهم)، وكأنّ المعنى هنا بما فضل الله بعض الرجال على بعض، فمنهم من حاز فضل العلم، ومنهم من ملك القوة أو المال أو الأخلاق، فقام على رعاية زوجه بهذا الفضل الإلهي. فقد وصف سبحانه النساء في آية القوامة بأجمل الأوصاف التي يتوقعها منهاهن ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنِيتُ حَفَظَتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفَظَ اللَّهُ﴾، وجعل النشوز حالة استثنائية ترفع عند العلاج ﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُزُهُنَّ فَعَظُوْهُنَّ﴾

وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَصَابِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطْعَنَكُمْ فَلَا يَنْبُغِي عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴿النساء: 34﴾

وقد حض سبحانه المؤمنين على الارتباط بالمؤمنات اللاتي ورد ذكرهن في الصنف الأول ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُسْرِكَتَ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا مَهْمَةٌ مُؤْمِنَةٌ حَتَّى مُشْرِكَةٌ وَلَوْ أَعْجَبْتُمُّهُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُسْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعِبْدٌ مُؤْمِنٌ حَتَّى مُشْرِكٌ وَلَوْ أَعْجَبْتُمُّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ ...﴾ [البقرة: 221]، وأكد هذا المعنى رسول الله ﷺ في نصائحه للمؤمنين والمؤمنات لدى اختيار الشريك أو الشريكة؛ إذ الإيمان عاصم من الوقوع في الشبهات أو الاقتراب من الحرام.

ولقد ضرب القرآن الكريم مثلاً للصورة الأولى بمريم ابنة عمران، وأسيا زوجة فرعون، اللتين تحلى بالتقوى وخشية الله سبحانه. أما النموذج الآخر المباين للنموذج الأول فقد مثله زوجنا نوح ولوط. إلا أن ذلك لا يعفي الزوج من مسؤولية القوامة في النصح والتذكير، ولا يعفي المرأة من حفظ قيم الزواج في إيمانها وارتباطها المباشر بالله.

أما العلاقة الزوجية الإيمانية في مستواها الثاني فتنفتح فيه العلاقة إلى الأسرة الممتدة، وتبدأ منظومة المفاهيم تأخذ شكلاً آخر، وتفسح العاطفة مجالاً بجانبها لحضور أكبر لبعد العقل والمنطق، فتظهر مفاهيم التراضي والتشاور والإحسان والإصلاح والمعروف والفضل، في العديد من المواقف التي يبرز فيها الحض على الإحسان والعفو، بوصفها مرحلة أرقى للعلاقة، وللإنسان ذاته (الزوج، أو الزوجة) حينما يكشف عن فضائله ورقيّه بالتصحية والإيثار والعفو<sup>(28)</sup>.

(28) قال تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَنَّ أَجَهَنَّ فَلَا تَمْسِحُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحُنَّ إِذَا تَرَضُوا بِهِنَّ يَلْعُوبُ ذَلِكَ يُوَعِّظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْبَرِّ الْأَخِرِ ذَلِكُمْ أَكْرَى لَكُمْ وَأَهْمَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنَّمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 232]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فَصَالَا عَنْ رَاضٍ مَهْمَنَا وَتَشَوَّرَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْ لَدُكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَمْتُمْ مَا مَاءَتُمْ بِالْعُرُوفِ وَلَقَوْلَهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 233]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَضْتُمْ لَكُمْ فَأَتُؤْمِنُنَّ أَجْوَهُنَّ وَأَتُمْرُو بِيَكُمْ بِعُرُوفٍ﴾ [الطلاق: 6]، وقال تعالى: ﴿أَرْبَأَلَّ قَوْمَرَتْ عَلَى الْأَسَاءِ يَمَاسِكَلَ اللَّهُ بِعَصْمَهُ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْقَلَوْا مِنْ أَنْوَلَهُمْ﴾ [النساء: 34]، ﴿أَطْلَقْتُمْ مَرْتَانَ فَإِمْسَاكَهُ بِعُرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعَ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: 229]، وقال تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَنَّ أَجَهَنَّ فَأَنْسِكُوهُ﴾ يعُرفُ أو سِرْجُونَ يُعُرُوفُ وَلَا تُنْكِحُوهُنَّ ضَرِارًا لِتَعْنُدُوْا وَمَنْ يَقْعُدْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: 231]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَنْزَأَهُ خَافَتْ مِنْ بَعْلَهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بِهِمَا صُلْحًا وَالصَّاحِحُ حَسْبٌ﴾ [النساء: 128].

يكون الزوجان جزءاً من الجماعة المؤمنة (الجالية المسلمة) في المستوى الثالث، فنجد المعروف هو المفهوم المفتاح لفهم آلية العلاقة بين جمهور المؤمنين في شتى المواقف، مثل القصاص وحفظ الأمانات وأدائها، والتعاون والإفراط والمشاركة، فيكون الفضل والإحسان والعفو والمسامحة معاني قيمية تشير إلى الرابطة الأخلاقية، التي تربط الجماعة المؤمنة، وتظلل علاقتها الاجتماعية والقانونية.

## 2 - مقصد السكن والاستقرار الأسري

قال تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي أَيْلَلٍ وَأَنَّهَارٍ وَهُوَ أَسْمَاعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: 13]، وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِنْ بُوْتِكُمْ سَكَناً وَجَعَلَ لَكُم مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَمِ بُيوْتاً تَسْخَفُونَهَا يَوْمَ طَعْنِكُمْ يَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَنْتُمْ وَمَنْتَعًا إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: 80]، وقال عزّ وجلّ: ﴿فَالْأَنْلَابِ الْإِضْبَاجِ وَجَعَلَ أَيْلَلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْيِيرُ الْعَرِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: 96].

السكن: هو ثبوت الشيء بعد تحرك، ويستعمل في الاستيطان. ويرد السكن بمعنى السكون وما يسكن إليه، والسكنى بمعنى أن يجعل له السكون في دار بغیر أجرة، وقيل: السكينة هي الطمأنينة، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ أَسْنَوا وَطَمَّنُوا قُلُوبَهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا يُذْكِرُ اللَّهُ وَتَطْمَئِنُ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: 28]، وقيل: هو العقل، وقيل له سكينة: إذا سكن عن الشهوات، وقيل: هو زوال الرعب، قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ اللَّهُ كَيْنَةً فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(29)</sup> [الفتح: 4]. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَيْسَنَهُ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِيْتَ لِقَوْمٍ يَنْفَكُرُونَ﴾ [الروم: 21]، وقال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَنِسٍ وَجَدَهُ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيُسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا قَسَّمَهَا حَمَلَتْ حَمْلًا حَقِيقًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَنْقَلَتْ دَعَاهُ اللَّهُ رَبَّهُمَا لَمْ يَأْتِنَا صَلْحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّكِّرِتِ﴾ [الأعراف: 189].

وقد بيّن القرآن الكريم أهمية مرحلة المعاشرة، التي تُظهر الجوانب الخفية للإنسان أمام شريكه دون تخفّف، وهي التي وصفها القرآن الكريم بقوله تعالى:

(29) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص 236-237.

﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة:187]، فيكون كل واحد منهما لباساً لصاحبه؛ بمعنى سكونه إليه كالليل تسكن فيه الكائنات ﴿وَجَعَلْنَا أَيْلَلٍ لِيَاسًا﴾ [النَّبِيُّ:10] يعني: سكناً تسكون فيه، وكذلك زوجه سكته يسكن إليها وسكنها تسكن إليه، فاللباس أقرب ما يلامس الجسد، بالإضافة لما يتضمن معناه من ستر عيوب الجسد ومفاتنه، وتجميله وتحسينه، وكذلك يجب أن تكون علاقة الزوجين.

لقد تحولت العلاقة الزوجية في ظل تعاليم الوحي إلى نوع من أنواع العبادة، تتحقق في ظلها معاني الإحسان والاستغنان بالحلال الطيب، كما وصفها رسول الله ﷺ: "وفي بعض أحدكم صدقة. قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوة ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ قالوا: بل. قال فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له فيها أجر" <sup>(30)</sup>. وفي هذا رفع لمستوى العلاقة من الحيوانية إلى الإنسانية؛ إذ يتوجه المؤمن إلى الله بالدعاء قبل الممارسة، ويلتزم بالغسل بعدها، وقد جعلها الله من خصوصيات الإنسان، لا ينبغي لأحد الاطلاع على أسرارها. وكل هذا بخلاف ما تعرضه الحضارة الغربية من كشف للعورات، بل من ممارسة العملية أو مقدماتها عليناً على الملا دون استحياء، من خلال وسائل الإعلام، لتعيدها ممارسة في مستواها الحيواني، في حين اعتبر الإسلام الزواج آلية لتنظيم إشباع الغرائز. وبما أن الغريزة الجنسية من أهم العوامل الذاتية لارتباط الجنسين، فقد جاءت المنظومة القرآنية لترتبط بين إشباع الغريزة والعديد من القيم والوظائف الاجتماعية، ببناء وحدة تضمن حقوق كل الأطراف. وهكذا أصبح الزواج هو الإطار الوحيد المشروع لتحقيق مفهوم الممارسة الجنسية المسئولة، التي تناسب الدور الخلافي للإنسان.

وبهذا النوع من العلاقة بين الزوجين يتحقق (الإحسان). والحسانة معناها الحماية، بما توفره للزوجين من وقاية داخلية نفسية وأخلاقية، تمثل في تأمين جملة من الاحتياجات الغريزية والعاطفية والنفسية والمادية والاجتماعية لكليهما،

---

(30) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب اللباس، حديث رقم 5395

فتبني الثقة بين الزوجين، ويتحقق مقصد السكن الذي يؤدي إلى استقرار الأسرة، ثم المجتمع.

وينفرد الإسلام بتقديم خطوات عملية لتفعيل هذا المقصد، وتحويله إلى ممارسة عملية، من خلال مراعاة كلا الزوجين احتياجات الآخر، واهتماماته، ورصد ساعات رضاه وغضبه والتعامل معه وفق ما توجبه حالاته.

فقوامة الرجل تتطلب منه الرعاية والاهتمام، وقد كان ﷺ يستقصي مشاعر زوجاته كما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: "قال لي رسول الله ﷺ: إني لا أعلم إذا كنت عنِي راضية وإذا كنت على غضبِي. قالت: فقلت: من أين تعرف ذلك؟ فقال: أما إذا كنت عنِي راضية فإنك تقولين لا ورب محمد، وإذا كنت على غضبِي قلت لا ورب إبراهيم. قالت: قلت: أجل والله يا رسول الله، ما أهجر إلا اسمك" <sup>(31)</sup> ومن الطبيعي أن يختلف أسلوب التعامل مع الآخر في حال الغضب عنه في حال الرضا.

ويبيّن القرآن الكريم وجوب مراعاة الجانب المعنوي والنفسي للمرأة بوصف رائع، فقال تعالى: ﴿وَسَلُوْنَاکُ عَنِ الْمَحِیْضِ قُلْ هُوَ أَدَى فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِیْضِ وَلَا نَقْرُوْهُنَّ حَتَّیْ يَطْهُرُنَّ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُتْهُرْنَ مِنْ حِیْثُ أَمْرَکُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَبَيْنَ وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِيْنَ ﴾٢٢٣﴿ إِنَّا سَأَوْلُكُمْ حَرَثَ لَكُمْ فَأُتْهُرُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شَئْتُمْ وَقَوْمًا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْكُوْهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [البقرة 222].

لقد ربط سبحانه بين الآيتين على نحو يوضح فيه أهمية مراعاة الحالة النفسية والمعنوية للمرأة. وهنا يتجلّى تطبيق مفهوم الرحمة والمودة والمعروف، بمراعاة مشاعر المرأة، وما ينتابها في فترة الحيض من آلام ومشاعر مضطربة، وقد أشار سبحانه إلى ذلك بلفظة (أذى). و قوله (لا تقربوهن)؛ أي راعوا حالتهم النفسية، وتخيروا أفضل الأقوال والأفعال.

ثم تأتي الآية التالية لتقدم لنا مفهوماً قرآنياً واسعاً؛ هو الحرج. وقد قال فيه

(31) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب النكاح، حديث رقم 4827

الراغب الأصفهاني: "الحرث: إلقاء البذر في الأرض وتهيئها للزرع، ويسمى المحروث حرثاً، قال تعالى: ﴿أَنْ أَغْدِوُ عَلَىٰ حَرَثٍ كُنْتُمْ صَرِيعِينَ﴾ [القلم: 22] وكذلك تصور منه العمارة التي تحصل عنه في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ نِرِدَّهُ، فِي حَرَثٍ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الدُّنْيَا نُرِدَّهُ، مِنْهَا وَمَا لَهُ، فِي الْآخِرَةِ مِنْ تَصِيبٍ﴾ [الشورى: 20]<sup>(32)</sup>. فقد شبّهت الدنيا في الآية السابقة بأنّها حرث للناس وهم حراث فيها، كما بينت الآية كيفية الحرث، فأشارت إلى أنّ النساء هن حرث للرجال، بمعنى أنّهن الزرع الذي به يدوم بقاء الجنس البشري، كما أنّ في الأرض زرعاً يحيا به الإنسان.

ومن هنا يصحُّ تشبّه المرأة بالأرض الطيبة التي يُرغّب في زراعتها، ويرجى منها خير الشمار وأفضلها، فكما يتعيّن على المزارع حرث الأرض وسقيها بما يتّناسب وطبيعتها؛ فلا يزيد في السقي ولا ينقص، لكي يحصل على ما يبغى، ويوفّر لها ما تحتاج إليه من ضوء الشمس والهواء. فإنّ المرأة كذلك؛ إذ ينبغي للرجل أن يراعي نفسيتها في كل الأحوال، خاصة عند محاولة إشباع رغباته الجنسية، بحيث يراعي رغباتها أيضاً، كما كان يفعل رسول الله ﷺ مع زوجاته. وهذا ما يظهر في طريقة تناول القرآن لمفهوم الحرث الذي يوضح طبيعة العلاقة الجنسية بين الزوجين، بما في ذلك مراعاة الطرفين لمشاعر بعضهما بعضاً، خاصة في فترة الحيض، قال تعالى: ﴿فَاعْتَرِلُوا إِلَيْهَا فِي الْمَحِيطِ وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ﴾ [البقرة: 222].

وبتذبّر أقوال النبي ﷺ وأفعاله مع أزواجه في مثل هذه اللحظات نرى أنه كان يتوكّى أحسن الأوقات، وكان يهيء الزوجة نفسياً، ويلاحظ ذلك من خلال مداعبته وتقبيله، ثم ربطه بهذه اللحظات بإطار إيماني راق، فيقول: "إذا أتي أحدكم أهله فليسم وليدع اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا"<sup>(33)</sup>، فيجعلها بذلك لحظات عبادة للزوجين. وهذا ما أكدّه ﷺ: "عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ؛ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَنْصَدِّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ:

(32) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص 112.

(33) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب النكاح، حديث رقم 1434.

أَوْلَئِسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟ إِنَّ بُكْلَ تَسْبِيحةً صَدَقَةً، وَكُلَّ تَكْبِيرَةً صَدَقَةً، وَكُلَّ تَحْمِيدَةً صَدَقَةً، وَكُلَّ تَهْلِيلَةً صَدَقَةً، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةً، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرِ صَدَقَةً، وَفِي بُضُعِ أَحَدَكُمْ صَدَقَةً. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيَّا تَيِّبَ أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ، أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ<sup>(34)</sup>.

وهكذا تحول عملية قضاء الوطر أو اللذة إلى عملية بنائية عمرانية، تقوّي العلاقة بين الزوجين، وتحقق مقصد السكن النفسي والعاطفي، ثم تأتي ثمارها في إنجاب الذرية الطيبة، فيحفظ النوع الإنساني، بل وتتواصل هذه العلاقة حتى ترتبط بالآخرة<sup>(35)</sup>.

وهكذا تؤطر المنظومة المفاهيمية القرآنية مثل: اللباس والمودة والرحمة والمعروف والفضل في إطار مقاصدي كلي يضم جزئيات عديدة، ليتحقق من خلاله السكن النفسي.

ولتحقيق مقصد السكن، حرم الإسلام الزواج بين القرابات الوثيقة من الغروع والأصول، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُو مَا نَكَحَ أَبَاكُوكُمْ مِنَ الْإِنْسَاءِ إِلَّا مَا قَدَّ سَلَفَ إِلَيْهِ، كَانَ فِتْحَشَةً وَمَقْتَنًا وَسَاءَ سَكِيلًا ﴾<sup>(36)</sup> حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَتُكُمْ وَبَنَائُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْنَ وَبَنَاتُ الْأُخْنَ وَأَمَّهَتُكُمْ الَّتِي أَرَضَعْتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنْ أُرَضَعَةَ وَأَمَّهَتُ نِسَاءِكُمْ وَرَبِّيَّكُمْ الَّتِي فِي حُبُورِكُمْ مِنْ نِسَاءِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنَّ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَّ إِلَيْ أَبْنَاءِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْدِيقِكُمْ وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَنَ إِلَّا مَا قَدَّ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا<sup>(37)</sup> [النساء: 22-23] فحيثما انتفت حكم التقريب لوجودها الفعلي، انتفت حكم الزواج وقضى بتحريمها.

(34) النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، كتاب الزكاة، حديث رقم 1674.

(35) كما بين سبحانه في قوله: ﴿ جَنَّتُ عَلَيْنِ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ أَبَابِيهِمْ لَأَرْوَاهُمْ وَذُرَّتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَهَا لَهُمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴾<sup>(38)</sup> [الرعد: 23]، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَأَتَيْنَاهُمْ ذِرَّتِهِمْ بِإِيمَانِ الْفَقِيرِ بَيْمَ ذُرَّتِهِمْ وَمَا أَنْتُمْ مِنْ عَلَيْهِمْ فِنْ يُؤْمِنُونَ وَكُلُّ أَئْرِيفِي مَا كَبَبَ رَجَعَنَ ﴾<sup>(39)</sup> [الطور: 21].

وفي الإطار نفسه دعم الإسلام الترابط الاجتماعي، وحدّ من عوامل الصراع والتفكك، فحرّم أيّ علاقة تؤدي إلى الصراع، ومنها تحريم الزواج بالمحارم والمحرّمات، وتحريم الرجل أن يخطب على خطبة أخيه المسلم وهو يعلم مسبقاً<sup>(36)</sup>، وكذلك تحريم الخيانة الزوجية من الطرفين. واليوم في المجتمع الأميركي تكثر الخيانة الزوجية من الطرفين، دون مراعاة لمعاني السكن والإحسان، الذي من معانيه: الحماية والحسانة الداخلية النفسية والأخلاقية الموجبة للعفة لكلا الطرفين. ولكن، نتيجة للضعف الأخلاقي، وافتتاح المجتمع، واحتلاط الجنسين بلا حدود، وعدم السيطرة على الشهوات والنزوات، فقدان الثقة لغياب معاني المراقبة الأخلاقية؛ فقد اختل مفهوم السكن الذي هو أحد غaiات الزواج، فتهدمت الأسر، وتفكّكت علاقاتها.

ووفقاً لتحديد أطر هذا المقصود، فإنّ في قدرة المجهد أن يحدّد أيّ انحراف وقع، أو تطور في واقعنا الإنساني قد يسبّب خرقاً لهذا المقصود، وبالتالي يؤدي إلى انحراف في الفهم والممارسة، ويستوي في ذلك الغربي وقوانيه، أو الفقيه المسلم بفتاويه. وقد يكون من المناسب اختبار بعض المعالجات التي صدرت في السنوات الأخيرة في هذا المجال.

لقد طرح تساؤل على بعض الفقهاء يتعلق بتعرض الرجل لظروف طارئة، مثل السفر الطويل في بعثات دراسية أو دبلوماسية ونحوها من الحالات المشابهة، وما ينبغي له فعله في حال قرر عدم الارتباط بزوج دائم بإحدى نساء ذلك البلد؛ نظراً لزواجه في بلده، وعدم قدرته على اصطحاب زوجه معه، وعدم رغبته -في الوقت نفسه- الوقوع في الحرام بتأثير المثيرات المحركة للشهوة.

فجاءت إجابات بعض الفقهاء باللجوء إلى تخفيف معاني الزواج القرآني بالتنازل عن بعض شروطه، وتسميتها بسميات ما أنزل الله بها من سلطان،

---

(36) عن أبي هريرة قال: نهى ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ... ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ...". البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب البيوع، حديث رقم 1996.

وبذلك تم إباحة بعض الأشكال المنحرفة للعلاقات بين الرجل والمرأة التي سُمِّيت زواجاً<sup>(37)</sup>، بدلاً من معالجة أسباب المشكلة الاجتماعية؛ بمحاولة القيام بتوصيف دقيق يشمل الجانب الاجتماعي والنفسي للحالة. وكأنَّ حل الفقهاء جاء ليكرس معاني مفهوم الشهوة واللذة التي كرستها الحضارة الغربية، وذلك بافتراض عدم قدرة الرجل على الصبر أو السيطرة على شهوته، فتم التركيز على كيفية تفريغ شهوة الرجل دون اعتبار إلى مقاصد الزواج في الإسلام، بأن تحول عملية قضاء الوطر أو اللذة إلى عملية بنائية عمرانية تقوّي العلاقة بين الزوجين، وتحقق مقصد السكن النفسي والعاطفي. وبهذا أصبحت تتفق أذهان الناس عن أنواع من الزواج تخالف في جوهرها مقاصد الزواج الشرعي، وتقارب بذلك العلاقات غير الشرعية.

وما كان على الفقيه المجتهد فعله هو محاولة تقديم حلول لسد أبواب الشهوات التي عالجها القرآن الكريم في سورة النور،<sup>(38)</sup> مثل: غض النظر، وستر العورات، وحشمة لباس الرجل والمرأة، والاستئذان، ونحوها من التدابير الإجرائية لحماية الفرد والأسرة، والدعوة إلى الحفاظ على معاني الزواج الشرعي، أو ما يطلق عليه في الغرب اليوم اسم "الزواج التقليدي" من غير تفريط بأي شرط من شروطه.

(37) فأجاز "الزواج بنية الطلاق"، و"الزواج العرفي"، و"زوج الصدقة" ونحوها. ونجد هذه الفتوى على أعداد كبيرة في الواقع الإلكتروني، وكذلك في بعض الفضائيات ضمن البرامج التي تتناول أسئلة الناس الدينية والاجتماعية.

(38) قال تعالى: ﴿ يَكْتُبُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوْنَ بِيُؤْتَاهُمْ خَيْرٌ يُؤْتُونَ كُمْ حَتَّىٰ تَسْأَلُوْنَهُمْ وَسِمِّعُوْنَ عَلَىٰ أَهْلِهِمَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُوْنَ ﴿٢٧﴾ إِنَّ لَّهَ تَعَالَى مَنْدُوْفًا فِيهَا أَكْثَارًا فَلَا نَدْخُلُوْنَهَا حَتَّىٰ يُؤْتَكُ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ أَتَجْعَلُوْنَهُمْ هُوَ أَرْبَعُ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُوْنَ ﴿٢٨﴾ إِنَّهُ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوْنَ بِيُؤْتَاهُمْ خَيْرًا مَسْكُونَةً فِيهَا مَنْعَلٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَبْدُوْنَ وَمَا تَكْتُبُوْنَ ﴿٢٩﴾ قُلْ لِلْمُؤْمِنِيْنَ يَعْصُمُوْنَ مِنْ أَصْدِرِهِمْ وَيَخْفَظُلُوْنَ فِرْوَاهِمْ ذَلِكَ أَرْبَعُ لَكُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ يَعْلَمُ مَا يَصْنَعُوْنَ ﴿٣٠﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْصُمُنَّ مِنْ أَصْدِرِهِنَّ وَيَخْفَظُلُنَّ فُرُونِيَّهُنَّ لَا يُبَيِّنُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهُنَّ وَلَيَصْنُعُنَّ مِنْهُنَّ عَلَى جِهَنَّمِ وَلَا يُبَيِّنُنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِمَعْتَنِيَّهُنَّ أَوْ مَا يَأْتِيَهُنَّ أَوْ ابْنَتَهُنَّ أَوْ ابْنَتَاهُنَّ أَوْ بُنُوْتَهُنَّ أَوْ بُنُوْتَاهُنَّ أَوْ بَنِيَّ اغْرِيَهُنَّ أَوْ بَنِيَّ اغْرِيَهُنَّ أَرْبَعُهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ الْتَّيْعِيدُكَ عَيْرُ أُولَى الْإِرَادَةِ مِنَ الْيَمَالِ أَوِ الْأَطْفَلِ الَّذِيْنَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النَّسْلِ وَلَا يَضْرِبُنَّ يَأْتِيَهُنَّ مَا يَخْفَفِيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَقُبُوْنَ إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيْمَهُمُؤْتُرُكَ لَكُمْ شُفُّلُوْرُكَ ﴾ [النور: 27-31].

وكذلك الحال فيما طرح على الفقهاء من إشكالية اجتماعية تتطلب المعالجة الدقيقة، التي لا تقتصر على الفقهاء فحسب، بل يتزمنها تضافر جهود جميع المتخصصين في العلوم الاجتماعية المتعلقة بالقضية، لما قد ينجم عنها من آثار سلبية على بنية الأسرة ثم المجتمع. وتمثلت المشكلة في ارتفاع تكاليف الزواج التقليدي، سواء في المهرور، أو ما يليها من متطلبات مادية تعجيزية ترهق الشباب، مما أدى إلى عزوف الكثير منهم عن الزواج، بالإضافة إلى ترك الكثير من البنات دون زواج، حتى أصبحت القضية معضلة اجتماعية تعانيها العديد من المجتمعات. وجاء الحل من بعض الفقهاء بجواز تنازل المرأة عن بعض حقوقها وأهمها المادية، من مثل المسكن الزوجي، وبقاء الزوجة في بيتهما، ثم يأتيها الزوج زائراً، وذلك يتم بموافقة أهل الفتاة، وسمى هذا الزواج "بالمسيار".

وكان الأولى بالفقهاء لمعالجة هذه الإشكالية توعية الناس ودعوتهم إلى تخفيف الأعباء المادية عن الأزواج، وحضر أسرهم الممتدة على تقديم المساعدة المادية والمعنوية لهم، بل وتتطلب القضية مساهمة الدول والحكومات وأهل الخير من الأغنياء والمبادرات إلى مساعدة هؤلاء الشباب على تحمل أعباء مسؤولية بناء الأسرة، وتشجيعهم على ذلك. فبطراح زواج السيارة أو غيره بدليلاً عن الزواج الشرعي تتكرّس مسألة قضاء الوطر دون اعتبار لأهمية تكوين مؤسسة الأسرة المستقرة من كلا الطرفين، وبذلك يظهر واضحاً الإخلال بمقصد السكن بوصفه مقصداً كلياً، بل وبكل ما يتعلق من مقاصد كلية أو جزئية بمقصد الزواج الشرعي وقيمته ومفاهيمه القرآنية التي يتبناها سابقاً.

### 3 - مقصد ضبط العلاقة بين الرجل والمرأة

لا يتناول القرآن الكريم قضية العلاقة بين الجنسين على نحو مستقل، ولكنه يعرضها في إطار الرؤية الكلية لمисيرة الإنسان ورسالته: الأمانة والابتلاء. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال دور الانقسام الجنسي في تحقيق الاستمرار والتکاثر والعمران.

لقد شدد الشارع سبحانه في تحريم أي علاقة خارج إطار النكاح الشرعي، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفِظُونَ ﴾٥﴿ إِلَّا عَنِ اتِّبَاعِ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكُتَ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَمِّرُ مُؤْمِنِينَ ﴾٦﴿ فَمَنْ اتَّبَعَ وَرَأَهُ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون: 5-7]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا الزِّنَةِ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَيِّلًا ﴾ [الإسراء: 32].

ولذلك حرم الله سبحانه أي علاقة موازية للزواج مثل: الزنا، بوصفه نكاحاً خارج الإطار الشرعي، أو أي علاقة تقاربه أو تشابهه في مآلاتها، وذلك بما يحمل من وفاء غير مسؤول باحتياجات الغريزة، لتضييع معه حقوق أطراف مهمة (المرأة، والطفل) في علاقة النكاح، وبما ينطوي عليه من غياب البيئة الصالحة للتنشئة، وضياع الأنساب، وافتقاد الوظيفة الاجتماعية للعلاقة بين الرجل والمرأة في دعم التماسك الاجتماعي، من خلال علاقات النسب والصهر، بما يثيره من أسباب التفكك والهدم، قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَلْشَهَوَاتِ أَنْ يَمْلِئُوا مَيَّلًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 27]، ولذلك فرض القرآن عقوبات رادعة للزنا.

كما أقر العديد من الوسائل التشريعية الرادعة التي تحمي الأسرة من التفكك، بما في ذلك التصدي للشائعات وقدف المحسنات، فضلاً عن الإجراءات المشددة الخاصة بادعاء الزنا بين الزوجين، باتخاذ إجراءات الملاعنة<sup>(39)</sup>.

وعلى مستوى الآداب، نبه من السلوكيات التي تضمن حماية الأسرة من عوامل الهدم من خارجها وداخلها، مثل عذر البيوت من الحرمات التي لا يجوز انتهاكها، وكذلك تأكيد معايير التركية والفضيلة من خلال دمجها في آداب السلوك اليومي بين الرجال والنساء، مثل: غض البصر، وحفظ الفروج، وستر العورات، وبيان قواعد دخول البيوت، واستئذان الأبناء والخدم قبل الدخول على الآباء والأمهات.

وثمة وسائل لضبط العلاقات بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة، من أبرزها ما يأتي:

(39) انظر: سورة النور، الآيات: 1-10.

## أ - القوامة

يدور لفظ القوامة حول معاني النهوض والسعى، وبذل المشقة في سبيل أحد أو شيء، والعزم والجهد عليه، والرعاية، وتعهد الشيء والمثابرة والبقاء، وأداء الشيء على النحو المفترض، ودوام الالتزام بالأمر. وتدخل مجمل هذه المعاني في منظومة الزوجية، وما تنتهي عليه من توزيع وظائفي. وهكذا يكون سعي الرجال إلى الإنفاق على النساء مقابل قيامهن بوظيفتهن الطبيعية في الإعمار.

ولقد ذُكرت لفظة (قوامون/قوامين)، وهي صيغة مبالغة، في ثلاثة مواضع، هي: قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّمُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء: 34]، وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا قَوَّمِينَ يَأْقُسْطُ شَهَدَةَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبَيْنِ إِنْ يَكُنْ عَنِيَّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَنْهِيُّعُ أَهْمَوْيَةَ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعَرِّضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ يَمَا تَعْمَلُونَ حَسِيرًا﴾ [النساء: 135]، وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا قَوَّمِينَ لِلَّهِ شَهَدَةَ يَأْقُسْطُ وَلَا يَجْرِي مَنَّكُمْ شَيْئًا قَوْمٌ عَلَى أَلَا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 8]. وهنا يظهر واضحاً ارتباط القوامة مع الشهادة بالعدل، وقوله سبحانه: ﴿إِلَّا مَادُمْتَ عَلَيْهِ قَلِيمًا﴾ [آل عمران: 75]؛ أي ثابتًا على طلبه. ومن القيام الذي هو العزم، قال تعالى: ﴿يُقْيِمُونَ الْصَّلَاةَ وَيَنْوِونَ الرَّزْكَوَةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 55]؛ أي يديمون فعلها ويحافظون عليها، ومن معانيه القوام اسم لما يقوم به الشيء؛ أي يثبت كالعماد والسناد لما يعمد ويستند به، وقوله تعالى ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْحَكْمَةَ أَبْيَاتَ الْحَرَامِ قِنَاتِنَاس﴾ [المائدة: 97]؛ أي قواماً لهم، يقوم به معاشهم ومعادهم.

فمناط سعي الرجل ليس بالمال فحسب، وإنما بالرعاية المادية والمعنوية، قال تعالى: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: 34]؛ أي الرجال في التنافس بينهم والسعى إلى الفضيلة. إلا أن التطورات التي حدثت بعد وفاة النبي ﷺ كالفتورات، وما ترتب عليها من اختلاط بأعراف وتقالييد بيئات غير عربية، كل ذلك أسهم في عدم استيعاب بعض المفسرين والفقهاء مفهوم الاختلاف، وفهمه من منظور التمييز، ففسّرت (قوامون) بكونها ممارسة السلطة والهيمنة

والتأديب، وقرنت مع (الدرجة) التي وردت في سياق آيات الطلاق في سورة البقرة ﴿وَالْمُطَلَّقُتُ يَرْبَصُنَ إِنْفُسَهُنَّ تَلَثَّةٌ قُوْءٌ وَلَا يَحْلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمُنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْجَاهُنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَ بِاللَّهِ وَإِلَيْهِ الْأَخْرُ وَمَوْلَاهُنَّ أَحَقُّ بِرَوْهُنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مُشَدُّلُ أَذْنِي عَيْنَهُنَ بِالْعَوْفِ وَلِلرِّجَالِ عَيْنَهُنَ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِغَيْرِ حَرَكَمٍ﴾ [البقرة: 228]، والتي قد ترتبط -والله أعلم- بحق الرجل بالطلاق والمراجعة، بما أنها ذُكرت في سياق آيات الطلاق، كما أكد ذلك سيد قطب في تفسيره "في ظلال القرآن" <sup>(40)</sup>.

ولكن هناك عدداً من التفاسير كرست معنى (الدرجة) لتأكيد معاني السلطة والتعالي، ثم جمعت بين القوامة والدرجة، لتكرّس مفهوم تسلط الرجل على المرأة، والذي يعكس بالنسبة إليهم معنى التفضيل <sup>(41)</sup>. في حين خصّص القرآن الكريم ألفاظاً معينة للدلالة على السلطة، منها: وكيل، مهيمن، مسيطر، سلطان. ولكن تكرّيس هذه الأفكار في إطار العلاقة بين الرجل والمرأة أدى إلى غياب الوعي عن إدراك البُعد الوظيفي لتقسيم العمل تاريخياً واجتماعياً بين الزوجين، بوصفه أمراً يقوم لصالح العمران البشري، وفسّر التقسيم الوظيفي لصالح الرجل.

**أمّا القوامة في ظل منظومة الزوجية، فإنّ الرجل يصبح فيها قائماً على أمور**

(40) قال سيد قطب في كتابه "في ظلال القرآن" عند شرحه لقوله تعالى (وللرجال عليهن درجة): "أحسب أنها مقيدة في هذا السياق بحق الرجال في ردهن إلى عصمتهم في فترة العدة، وقد جعل هذا الحق في يد الرجل لأنّه هو الذي طلق، وليس من المعقول أن يطلق هو فيعطي حق المراجعة لها هي! فتذهب إليه وتتردّه إلى عصمتها، فهو حق تفرضه طبيعة الموقف، وهي درجة مقيدة في هذا الموضوع، وليس مطلقة الدلالة كما يفهمها الكثيرون، ويستشهدون بها في غير موضعها". انظر:

- قطب، سيد. في ظلال القرآن، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، 1971م، ج 1، ص 240.

(41) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. مفاتيح الغيب، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1289هـ، ج 2، ص 246 وما بعدها. انظر أيضاً:

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. مفاتيح الغيب، بيروت: دار الكتب، ج 6، ص 81 وما بعدها.

- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو. تفسير القرآن العظيم، تقديم: عبد القادر الأرناؤوط، دمشق، الرياض: مكتبة دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة دار السلام، ط 1، 1414هـ/1994م، ج 1، ص 398.

المرأة، ورعايتها وحفظها تحت مظلة المعروف. كما نجد مفهوم "المعروف" مفهوماً مفتاحياً يوظف لفهم آلية العلاقة الواحدة، ودورها مع العلاقات الأخرى. وهو من المفاهيم القرآنية العميقة المعنى، الواسعة المعطيات؛ إذ يمتد تعريفه من التأصيل النظري إلى الممارسة العملية، على نحو تكامل وتتداخل فيه مناهج الفهم والتطبيق على جميع المستويات.

وكان القرآن يترك تلك المساحة مفتوحة للإنسان، ليجتهد ويبذل في تحويل القيم القرآنية إلى واقع يعيشه. فالزوج يبذل أقصى جهده في حسن التعامل مع زوجته، وله الأسوة في رسول الله ﷺ. وهذا ما فهمه ابن عباس رضي الله عنه، عندما قال: "إنني لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تزين لي، لأن الله تعالى ذكره بعد قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مِثُلَ الَّذِي عَائِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾" [البقرة: 228]<sup>(42)</sup>. قال أبو جعفر الطبرى - وهو من أوائل من نقلوا مقوله ابن عباس، وفسروها إيجابياً: "والذى هو أولى بتأويل الآية عندي: أن الذى على كل واحدٍ منهما لصاحبه من ترك مضارته مثل الذى له على صاحبه من ذلك"<sup>(43)</sup>. كما نقل عنه الطبرى: وأولى الأقوال بتأويل الآية ما قاله ابن عباس، وهو الصفح من الرجل لامرأته عن بعض الواجب عليهما، وإرضاؤه لها عنه، وأداء كل الواجب لها عليه، لأن الله تعالى ذكر: وللرجال عليهن درجة عقب قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مِثُلَ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228]<sup>(44)</sup>.

أما رشيد رضا، فقد شرح مقوله ابن عباس: "إنني لأتزين لامرأتي كما تزين لي" بقوله: "وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبدلة، وأنهما أكفاء، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا للرجل

(42) الطبرى، ابن جرير. جامع البيان وتأويل القرآن، تقديم: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعرفة، 1950م، ج 4، ص 531-538.

(43) الطبرى، المرجع السابق، ج 4، ص 531-538. انظر أيضاً:

- القرطبي، أحمد بن أحمد بن أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الكتب المصرية، ودار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967م، ج 3، ص 124 وما بعدها.

(44) الطبرى. جامع البيان وتأويل القرآن، مرجع سابق، ج 4، ص 531-538.

عمل يقابلها لها، إن لم يكن مثله في شخصه، فهو مثله في جنسه، فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنها متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أي أن كلاً منها بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه، ... فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر، ويتخذه عبداً يستذله ويستخدمه في مصالحه، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين الآخر والقيام بحقوقه<sup>(45)</sup>. ويقول محمود شلتوت: "وبينت سورة "النساء" الدرجة التي جعلها الله على النساء، بعد أن سوى بينهما في الحقوق والواجبات، وأنها لا تعدو درجة الإشراف والرعاية، التي يمتاز بها الرجل على المرأة، وبحكم الكد والعمل في تحصيل المال، الذي ينفقه في سبيل القيام بحقوق الزوجة والأسرة. ولنست هذه الدرجة درجة الاستبعاد والتسخير كما يصورها المخادعون، واقرأ في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مِثُلَ الَّذِي عَيَّنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228]<sup>(46)</sup>.

وهكذا بين الله سبحانه في كتابه الكريم الخطوط العريضة للعلاقات بين البشر في جميع الأدوار، ففرض مبدأ التشاور الشامل، والتناصح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أساساً لكيان المجتمع وتضامنه ونظامه، ليجعل التشاور وتبادل الآراء قاعدة للتضامن في الفكر والرأي بين الأفراد والجماعات، فالشوري تكريماً للإنسانية وترشيد للجماعة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمَمَّا رَزَقَهُمْ يُفْعُلُونَ﴾ [الشورى: 38]، وقال سبحانه: ﴿وَلَئِنْ كُنْتُمْ أَمْةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104]، وهذه هي الخصائص العامة لأعضاء الأمة في أدوارهم المختلفة. أما تطبيق مبدأ الشوري في العلاقة الزوجية، فقد أكدته آية الرضاع في حالة الطلاق، فدعت إلى التشاور بين الوالدين لاختيار الأفضل لولدهما، فإذا كان التشاور مطلوباً في حالة الطلاق، فإنه في الزواج أولى، وكأنه من المتوقع أن الزوجين قد ألفا التشاور

(45) رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، ج2، ص375.

(46) شلتوت، محمود. تفسير القرآن العظيم، القاهرة: (د.ن)، ط5، 1973م، ص174. وانظر أيضاً: - شلتوت، محمود. الإسلام عقيدة وشريعة، القاهرة: دار الشروق، ط12، 1403هـ/1983م.

بينهما، فاستمرا في تطبيق مبدأ التشاور في حالة الطلاق، قال تعالى: ﴿وَالْوَلَدُ إِنْ يُرضِّعَنَ أَوْلَادُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَمِيلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الْصَّنَاعَةَ وَعَلَى الْمُؤْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تَكْفُنَ نَفْسٌ إِلَّا وَسَهَّا لَا تُضْكَارَ وَلَدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثَ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ افْصَالًا عَنْ تَرَاضِيهِمَا وَتَشَوُّرِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَلِنَأْرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرِضُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَمْتُمْ مَا إِلَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْقُوا اللَّهَ وَأَعْمَوْهُ أَنَّ اللَّهَ إِمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 233].

ولقد ضرب رسول الله ﷺ المثل الأعلى لأصحابه وللعالمين في هذا الأمر، فها هو عمر بن الخطاب يصف حالة التغيير، ويجعل من نفسه مثلاً على ذلك، فيقول: "...وَاللَّهُ إِنْ كَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعْدُ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ وَقَسْمَ لَهُنَّ مَا قَسْمٌ."<sup>(47)</sup> وفي رواية: "كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئاً، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله، رأينا لهن بذلك علينا حقاً، من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا"<sup>(48)</sup>، وفي رواية أخرى: "كنا معشر قريش نغلب النساء، فلما قدمنا على الأنصار إذا قوم تغلبهم نساوهم، فطفق نساوينا يأخذن من أدب نساء الأنصار". قال عمر: "فيينا أنا في أمر أئمره إذ قالت أمراً: لو صنعت كذا وكذا، فقلت لها: مالك ولها هنا! فيما تتكلفك في أمر أريدك! فقالت: عجب لك يا بن الخطاب، ما تريد أن تراجع أنت، وإن ابتك لتراجع رسول الله ﷺ حتى يظل يومه غضبان".<sup>(49)</sup>

وهذا ما جاء في سنة رسول الله ﷺ متعلقاً بتوظيفه الحوار والمشاورة مع أهل بيته من زوجاته وبناته. وعلاقاته بالمؤمنين في مختلف الأدوار كانت علاقات محكومة بالقيم العليا في تطبيق معاني العدل والمساوة والحرية.

(47) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب اللباس، باب: ما كان النبي ﷺ يتجوز من اللباس والبساط، ج 12، ص 418. انظر أيضاً:

- أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، مرجع سابق، ج 5، ص 107.

(48) البخاري. صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب: موعضة الرجل ابنته لحال زوجها، ج 11، ص 190.

(49) المرجع السابق، كتاب التفسير، باب تباغي مرضاة أزواجك، ج 10، ص 190. انظر أيضاً:

- النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، ج 4، ص 192.

استعمل رسول الله ﷺ الشورى في كل أحواله وأدوار حياته، ودرّب أصحابه وأهل بيته نساءً ورجالاً، صغاراً وكباراً على توظيفها في جميع الأحوال والأدوار، لكونها وسيلة فعالة في تنمية جميع مراكز ومؤسسات الأمة وتطويرها، بدءاً بالأسرة؛ على أن يشمل ذلك معالجة القضايا المطروحة على مختلف المستويات ولمختلف الأغراض.

لم يستعمل رسول الله ﷺ في أي حال من الأحوال القسوة والشدة وسيلة تربوية في التعامل. ويؤكد هذا ما جاء في موقفه عليه الصلاة والسلام عندما اجتمعت زوجاته مطالبات بزيادة النفقة<sup>(50)</sup>. ورغم أن رسول الله ﷺ له حق الطاعة، وورد ذلك في آيات عديدة، منها قوله تعالى: ﴿وَاطِّلُّوْا لَهُ وَأَطِّلُّوْا إِلَيْهِ﴾ [المائدة: 92]، إلا أنه لم يفرض رأيه على واحدة من زوجاته بالقوة، وإنما منحهن حق التخيير بالبقاء، وتحمل أعباء مسؤولية بيت النبوة، أو الفراق بالحسنى والمعروف، وقد أورد القرآن الكريم هذا الموقف في قوله تعالى: ﴿يَتَأْمِنُهَا الَّذِي قُلْ لِلْأَزْوَاجِ إِنَّكُنْ شُرِدْتُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّتُمُهَا فَنَعَالَمْتُكُنْ وَسَرِّحْكُنْ سَرَّا مَاجِيلًا﴾ [الأحزاب: 28]، ولذلك قام ﷺ بتخييرهن، فأجبن جميعاً برغبتهن في البقاء معه ﷺ.

وكذلك الحال بالنسبة إلى موقفه من اتهام السيدة عائشة في حادثة الإفك؛ فهو لم يستعمل معها أو مع صاحبه المتهم القوة، أو أي نوع من أنواع العنف في انتزاع اعترافاتهما<sup>(51)</sup>، وهذا يؤكّد وجوب عدم استخدام العنف مع الزوجة حتى في أقصى الحالات كالاتهام بالزناء، وإنما اقتصر الحل القرآني على حكم الملاعنة بين الزوجين؛ أي انتهاء العلاقة بينهما سلمياً، بعد الوقوف بين يدي

(50) رویت الحادثة في كتب السنن جميعاً، وقد جاءت في صحيح مسلم: "أخبرني عبيد بن حنين أنه سمع بن عباس يحدث قال: مكثت سنة وأنا أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية فما أستطيع أن أسأله هيبة له". مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب: في الإلقاء واعتزال النساء، ج 4، ص 192.

(51) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، باب الشهادات، حديث رقم 2467

القاضي، لتنتهي علاقتها الزوجية، ويذهب كل منهما إلى حال سبile.

أما بالنسبة إلى حقوق الزوجة، فقد غاب عن الكثيرين ما أقرّته المذاهب الإسلامية لما تقدم من قرآن وسنة، من أن المرأة -عندما تتزوج تكون غير مسؤولة قبل الزواج؛ إذ يكفلها أبوها- تستحق أن يقوم زوجها بالوفاء بحاجاتها على النحو الآتي:

- تأمين حاجتها من الطعام والشراب والملابس والمسكن، وجميع ما يلزمها وفق ما هو معروف عادةً.
- تهيئة ما يلزمها على النحو الذي لا يكلّفها أدنى مشقة، وجاء تفصيل ذلك في الفقه، على النحو الآتي:

يقول السرخسي، وهو من الأحناف: "الزوج محتاج إلى القيام بحاجتها، وأقرب ذلك إصلاح الطعام لها، وفقاً لما يقرره المذهب الحنفي".<sup>(52)</sup>

ويقول الكاساني: "لو جاء الزوج ب الطعام محتاج إلى الطبخ فأبت، لا تجبر الزوجة على ذلك، ويؤمر الزوج أن يأتي لها ب الطعام مهياً".<sup>(53)</sup>

و جاء عن "المالكية" في المدونة الكبرى للإمام مالك قولهم: "أما الخادم فإن لم يكن عنده قوّة على أن يخدمها، فإنهما يتعاونان على الخدمة، إنما حق المرأة على زوجها ما يكفيها من الثياب والمطعم، وأما الخدمة فتكف عنها عند اليسر وتعيين بقوتها عند العسر".<sup>(54)</sup>

ويرى الإمام الشافعي أنّ ما يستفاد من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى الَّتَّعْوُلُ﴾ [النساء: 3] أن الواجب على الزوج لزوجته ما لا يمكن الاستغناء عنه، مثل: النفقة والملابس والسكن.<sup>(55)</sup>

(52) السرخسي، محمد بن أحمد. المبسوط، القاهرة: مطبعة السعادة، (د.ت.)، ج 5، ص 181.

(53) الكاساني، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، القاهرة: الجمالية، 1328هـ، ج 4، ص 24.

(54) أنس، مالك. المدونة الكبرى برواية سحنون، القاهرة: مطبعة السعادة، 1323هـ، ج 4، ص 113.

(55) الشافعي، محمد بن إدريس. الأم (مع مختصر المزنني)، بيروت: دار الفكر، 1990م، ج 5، ص 77-82.

ويقول ابن قدامة، وهو من الحنابلة: "ليس على المرأة خدمة زوجها من العجن والخبز والطبع وأشباهه"، ويؤكد أنّ هذا هو الرأي في المذهب الحنبلّي كله، فيقول: "إن المعقود عليه من جهتها الاستمتاع، فلا يلزمها غيره، ولكن الأولى لها فعل ما جرت العادة بقيامها به، لأنّه العادة، ولا تصلح الحال إلّا به، ولا تنتظم المعيشة بدونه".<sup>(56)</sup>

أما "الظاهرية"، فيقول ابن حزم الظاهري: "عليه أن يقوم لها لمن يأتيها بالطعام والماء مهأً ممكناً للأكل غداً وعشية، وبمن يكفيها جميع العمل من الكنس والفرش، وعليه أن يأتيها بكسوتها كذلك لأن هذه صفة الرزق والكسوة". ويقول: "ولا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلاً، لا في عجن ولا طبخ ولا فرش ولا كنس ولا غير ذلك، ولو أنها فعلت لكان أفضل لها، وإنما عليها أن تحسن عشرته، ولا تصوم طوعاً وهو حاضر إلّا بإذنه".<sup>(57)</sup>

وورد عن "الشيعة الجعفرية" في فقه الإمامية: "نفقة الزوجة مقدمة على نفقة الأقارب، وتقضى ولو فاتت. وأما القرابة فالنفقة على الآبوبين والأولاد لازمة، ويقول أما قدر النفقة فضابطه القيام بما تحتاج إليه المرأة من طعام وإدام وكسوة وإسكانٍ وأخدامٍ وآلية دهان، تبعاً لعادة أمثالها من أهل البلد".<sup>(58)</sup>

أما اليوم فقد تغيرت طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، واتخذت منحى آخر نتيجة لخصائص العلاقة التاريخية بينهما وموروثها الثقافي، والتأثيرات المحدثة في الفكر الغربي، مثل إشاعة النظرة الدونية للمرأة، وزعم أنها في طبيعتها وأخلاقها، كما يشير إلى هذا العهد القديم، وكذلك ارتباط نهوض المرأة بالثورة على الكنيسة من جانب، وبالاستقلال الاقتصادي المتمثل في عمل المرأة بعد

(56) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد. المغني، الكويت: دار القلم، 1984م، ج 7، ص 21.

(57) ابن حزم، علي بن محمد. المحتلي، تعليق: أحمد شاكر، القاهرة: مطبعة منير الدمشقي، 1352هـ ج 11، ص 324. وج 11، ص 296 وما بعدها.

(58) الحلي، أبو القاسم نجم الدين جعفر. المختصر النافع في فقه الإمامية، العراق: مطبعة النجف الأشرف، 1383هـ، ص 219.

الثورة الصناعية من جانب آخر، فضلاً عن محورية الصراع في حركة تحرير المرأة وبناء الفكر النسوي الغربي، الذي اعتمد مفهوم النوع والجنس ونحوهما في بناء فلسفته وأيدلوجيته، فظهرت قضية النوع مرتبطة بتغيير المعادلة الاجتماعية بين الرجل والمرأة، نتيجة تغير الطبيعة الاقتصادية والعلم ونظم الحكم. وإن كان هذا التحول بدأ في الغرب فقد انتقل إلى الحيز الحضاري للعالم الإسلامي، بسبب تأثيره الفكري والمادي بالغرب منذ القرن التاسع عشر، بفعل تأثير الاستعمار.

وبقراءة مفاهيم القوامة والدرجة قرآنية، وقراءة ممارسات النبي ﷺ مع أهل بيته؛ أزواجاً وأولاداً، قراءة كليلة تضم جميع الجزئيات المتعلقة بالموضوع، يتبيّن أن مقاصد الشارع تؤكّد مسؤولية الرجل تجاه التمسك بالقيم التي أمر الله بها، للحفاظ على بنية المؤسسة الداخلية والخارجية؛ من: تقوى الله، وبث روح المودة والرحمة لتوفير السكن، والتعامل بالمعروف، والإحسان، والفضل، وإقامة العدل، والتشاور، والتاليف<sup>(59)</sup>، وبهذا يصبح دور الرجل مكملاً لدور المرأة، ودور المرأة مكملاً دور الرجل، بما يحقق التوازن والتفاعل. ويقاد أداء دور الخلافة يكون مستحيلاً من غير تكامل العمل فيما بينهما. فممارسة العنف الأسري أو أي نزعة تكبر أو تسلط أو تعالٍ تحت مسمى القوامة، إنما هو مخالف للقيم القرآنية الكلية، وهادم لكلّيات التشريع، وسنة النبي ﷺ.

## ب - إحكام علاقة النسب والصهر

الأمر الآخر الذي يساعد على ضبط العلاقة بين الرجل والمرأة، وإحكام علاقه الزواج، هو تحديد الموانع الشرعية من النكاح. فاتضاح تلك الموانع له أهميته الخاصة في حفظ العلاقات والأنساب، ووضوح الحقوق والواجبات مادياً ومعنوياً. والموانع الشرعية من النكاح تدرج في ثلاثة موانع على التأييد<sup>(60)</sup>:

(59) انظر: الآيات المتعلقة بقضايا الزواج والطلاق في سورة البقرة، وسورة النساء، وسورة الشورى، وسورة التوبة (الآيات: 71-72).

(60) توجد علاقات تحرم تحريراً مؤقتاً، مثل نكاح المرأة على اختها وعمتها وخالتها، ونكاح المطلقة ثلثاً قبل زوج آخر غير المطلق، والزواج بمعتدة، أو متزوجة، أو مرتدة.

موانع نسب، أو رضاع، أو مصاهرة، وقد جمعها الله في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَيْنَكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاثُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ... ﴾ [النساء:23]، وفي الرضاع، قال تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَيْنَكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ... وَأَتَهَنَّكُمْ الَّتِي أَرَضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنْ الرَّضَاعَةِ ... ﴾ [النساء:23]، وورد في الحديث النبوى الشريف: "عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ حَرَمَ مِنْ الرَّضَاعَةِ مَا حَرَمَ مِنَ الْوِلَادَةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسْنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا" <sup>(61)</sup>.

لقد قام نظام المحارم والمحرمات <sup>(62)</sup> على أساس تحريم الزواج بينهم، ثم نشأ عن قداسة القرابة بإلباسها إهاب الحرمة والوقار، فقررت الشريعة معنى الحرمة بالنسبة، وهو تحريم الأصول والفروع في النكاح حتى تكون القرابة التامة ملؤها الوقار، ولا يخالفها شيءٌ من معنى اللهو والشهوة. ولأجل ذلك حرم الإسلام الزواج بأختين، أو المرأة وعمتها أو خالتها، كما كان شائعاً في الجاهلية.

ورد في "المفردات في غريب القرآن" إيضاح للحرمة في معناها القرآني:  
الحرام الممنوع منه، إما بتسيير إلهي، مثل قوله تعالى: ﴿ وَحَرَمَنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ﴾

(61) الترمذى، سنن الترمذى، مرجع سابق، كتاب الرضاع، حديث رقم 1066.

(62) يبين ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ إِبْرَاهِيمَ كَانَ فَجَحَّةً وَمَقْتَنِيَ وَسَاءَ سَكِيلًا ﴾ حُرِّمَتْ عَيْنَكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاثُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأَمْهَاتُكُمْ الَّتِي أَرَضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنْ الرَّضَاعَةِ وَأَمْهَاتُ دَنَاتِكُمْ وَرَبِيبَاتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ وَنِسَاءِكُمْ الَّتِي دَخَلَتْهُ يَهُنَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنُوْ دَخَلَشُ يَهُنَّ فَلَا جَنَاحَ عَيْنَكُمْ وَحَلَلَ أَنْتَيْكُمْ الَّذِي مِنْ أَصْلَيْكُمْ وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِبْرَاهِيمَ كَانَ عَغُورًا حَسِيناً <sup>(63)</sup> وَالْمَحْسَنَتُ مِنَ الْإِنْسَانِ إِلَّا مَا مَلَكَ أَيْمَانُكُمْ كَيْنَتْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَأْتُمْ ذَلِكُمْ أَنْ تَسْتَوْنُ أَمَوَالَكُمْ مُحْصِنَةً عَيْنَ مُسْفِرِجَةً فَمَا أَسْتَمْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَقَاتُهُنَّ أَبْوَهُنَّ فِي ضَيَّةٍ وَلَا جَنَاحَ عَيْنَكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا حَكِيمًا <sup>(64)</sup> [النساء:22-24]، وقوله تعالى: ﴿ وَلُلَّهُ لِمَوْنَتِي يَعْضُضُنَّ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَمَعْنَظُنَّ فُوْجَهَنَّ وَلَا يَبِرِينَ زِينَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهُنَّ وَأَضَرَّنَ مُحْسِنَهُنَّ عَلَى جُوْهِرِهِنَّ وَلَا يَبِرِينَ زِينَهُنَّ إِلَّا لِمَعْوِلَتِهِنَّ أَوْ مَا أَبَاهُهُنَّ أَوْ مَا كَاهُهُنَّ أَوْ مَا لَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ الْتَّعِيدَتْ غَيْرُ أُولَى الْإِلَيْهِ مِنَ الْرِّجَالِ أَوِ الْطَّفَلِ الَّذِي لَمْ يَظْهِرْ وَأَنْ عَرَدَتِ الْإِنْسَانِ وَلَا يَضَرِّنَ يَأْتِيَهُنَّ لِيَعْلَمَ مَا يَخْفِيَنَ مِنْ زِينَهُنَّ وَقُوَّا إِلَى اللَّهِ حَيْثَا أَيْمَهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ فَقِيلُوْنَ <sup>(65)</sup> [النور:31].

[التصص: 12]، وإنما يمنع قهري، وإنما يمنع من جهة العقل أو من جهة الشرع، أو جهة من يرتسם أمره. ويتضمن معنى الحرم الحرمة والحماية والرعاية والحفظ، وفيه تتحدد نوعية العلاقة الثابتة التي لا يؤثر فيها زمان ولا مكان، ولا تغير بموت، أو حياة، أو خلاف. وفي الزواج، قد تنتهي العلاقة بالطلاق<sup>(63)</sup>. وبهذه العلاقة الثابتة تترتب الحقوق والواجبات، مثل: بــوالدين، وصلة الرحم، والقربي، وغيرها من العلاقات المتبادلة بين أطراف الأسرة الممتدة بكل معاني التكافل والتعاون والتراحم، بتفعيل مبادئ صلة الرحم، وبــوالدين، ومراعاة الجيرة، ونحوها.

يقول العقاد في هذا السياق: "فالإسلام يحرم الزواج بالأقربين، ولا يبيح من ذوي القربي إلا من أوشكوا أن يكونوا غرباء، فالزواج يجمع منهم في الأسرة من أوشكوا أن يتفرقوا كأبناء العمومة والخؤولة. والمقاصد من هذا التحرير متنوعة، وأجلها توسيعة الأسرة ووقايتها من شواجر الخصومة والبغضاء، وأن يتحقق بالزواج من أسباب المودة والنسب ما لم يتحقق بالقرابة، فيرجع إلى الأسرة من أوشك أن ينفصل عنها، ويحرم الزوج بذوي القربي الحمية التي لا حاجة بها إلى توثيق النسب والمصاهرة، وهذا في القرآن الكريم من آيات خلق الإنسان كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ شَرَّافَتَهُ لَهُ سَبَّا وَصَهَرَ وَكَانَ رَبِّكَ فَيَرِكَ﴾ [الفرقان: 54]<sup>(64)</sup>.

فالأصل في علاقة المصاهرة هو توسيعة شبكات العلاقات الإنسانية، وبناؤها على أساس منظومة قيمية تقوّي أواصرها وتمنحها القوة. وتنشأ آصرة المصاهرة عن النكاح، كما قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ سَبَّا وَصَهَرَ﴾ [الفرقان: 54]، فالصهر هو العلاقة بأهل آصرة النكاح، كالربائب وأخت الزوجة وعمتها وخالتها وأم الزوجة، أو بنكاح أهل آصرة القرابة كزوجة ابن وزوجة الأب.

وبالنسبة لبعض المصادر، فإن علاقتها بالمصاهرة تقتصر على علاقتها بــوالدين.

(63) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص 114-115.

(64) العقاد، عباس محمود. موسوعة عباس محمود العقاد الإسلامية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1971م، مج 5، ص 167-168.

المقتصر على الارتباط بنفس العقيدة إلى مدار الإنساني، وخاصة الذين يتفقون مع المسلم في الإيمان بالتوحيد، والقيم التي تؤدي إلى بناء إنسان الاستخلاف، فأباح الزواج بالكتابية، وقدّم لها كل الحماية التي قدّمتها للمسلمة من غير تفريق، ليؤكّد احترامه لانتمائها إلى موكب النباتات السابقة، وحرصه على تقدير ذلك التراث وأهله.

أما النسب الراجع إلى صدق انتساب النسل إلى أصله فيكون سبباً إلى البر بأسله من الوالدين والأجداد، وهو الأصل إلى الرأفة والحنو على نسله فطرياً. فحرّضت الشريعة على حفظ النسب وتحقيقه، ورفع الشك عنه، ودرء الأحقاد والأضغان<sup>(65)</sup>، وألحقت آصرة الرضاع بأصرة النسب بتنزيل المرضعة منزلة الأم، والرضيع بمنزلة الأخ أو الأخت، قال تعالى: ﴿وَأَمْهَنْتُكُمُ الَّذِي أَرَضَعْتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنْ رَضَعَةٍ﴾ [النساء: 23].

ولقد نظم الإسلام هذه العلاقات المتداخلة، من خلال عدد من التشريعات، التي كان جماعها تكامل نظامي المحارم والمحرمات مع الميراث<sup>(66)</sup> بصورة تتضمّن حفظ العلاقات وتنظيم منظومة الحقوق والواجبات على نحو تبادلي، بحيث تكون نموذجاً للبشر في بناء رابطة الأخوة، وتفعيل معاني المودة والتآلف بين الناس، والتكافل، فلا يبقى فقير أو محتاج، ولا ضعيف أو لقيط من غير شبكة علاقات تحميه وتحفظه.

ويترتب على تلك العلاقات بين المحارم والمحرمات حقوق وواجبات ثابتة، مثل: الميراث، والنفقات، والحضانة، بالإضافة إلى آداب أخرى، مثل:

(65) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 164.

(66) قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي الْوَلَدِ كُمْ لِلَّذِي مِنْهُ كَثِيرُ الْأُنْثَيَيْنِ إِنَّمَا يُسَأَلُ فَوْقَ أَنْتَنَيْنِ فَاهْمِنَ مُلْتَنَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَ وَجِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبْوَيِهِ لِكُلِّ وَيْدٍ مِنْهَا أَلْشَدُسُ وَمَا تَرَكَ إِنْ كَانَ اللَّهُ وَلَدٌ فَإِنَّمَا يُكَلُّ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ وَأَوْهَمَ فِي أُلْمَهِ الْأَنْلَثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْرَجٌ فَلَأُمِّهِ الْأَلْشَدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصْسَتَهُ يُوْصِي بِهَا أَوْ دِينٍ إِذَا قُلْتُمُ لَهُمْ أَنَّمَا تَرَوُنَ أَهْلَهُمْ أَقْبَلُ لَكُمْ نَعَمًا فِي يَكْسَهَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 11]، قوله سبحانه: ﴿وَلِكُلِّ جَعْلَنَا مَوَلَى وَمَا تَرَكَ الْوَلَدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَدَدْتُ أَيْمَنْكُمْ فَعَانُوهُمْ تَصِيبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [النساء: 33]، قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا حَاضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَمُّ وَالْمَسَاكِينُ فَارْتُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 8].

الاستئذان، والسلام، والتزاور وغيرها، تُحفظ من خلال منظومة قيمية، مثل: بِرِّ  
الوالدين، وصلة الأرحام، وإكرام الضيف والجار والصديق.

ولذلك فإن المُتبني وابن الزنا يحذثان خرقاً في نظام المحرمات العائلية  
التي حددتها الله سبحانه، لما يستبطن من اختلاط الأنساب؛ فنظام المحارم يترتب  
عليه آداب في التعامل حددتها القرآن الكريم بين المحارم والمحرمات، تسقط  
بالنسبة إلى المُتبني، الأمر الذي يجعله في دائرة الغريب عند الالتزام بتلك  
الآداب، كالزواج وحجاب المرأة والميراث ونحوها.

ومن كرم الله سبحانه أنه لم يدع إنساناً، سواء أكان يتيمًا أم ولد زنا من غير  
أن يكون منضوياً في شبكة علاقات، فأعاد تنظيم نظام التبني -الذي كان متبعاً  
في الجاهلية- على نحو منهجي يرتبط بجزئياته مع مشروع اليتامي الذي قدم فيه  
القرآن الكريم الإجراءات الاحتياطية لحماية اليتيم من جهة، والمجتمع من جهة  
أخرى. وفي هذا السياق دعا الإسلام إلى التلطّف في معاملة اليتيم وعدم الإساءة  
إليه، ومراعاة مشاعره حتى لا تتحول إلى مشاعر سلبية، أو يصاب بعقد نفسية قد  
تؤدي إلى فساده، ومن ثم إيذاء المجتمع. كما أوضح الإسلام طبيعة العلاقة التي  
ينبغي أن تسود بين الطفل والأسرة المتبني له، واشترط أن تقوم على أساس من  
الوضوح في العلاقات التي عنوانها الرحمة والتكافل، وعرف كلاً منهما بحقوقه  
والتزاماته تجاه الآخر، فقال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّنْ قَبْلِهِنَّ وَمَا جَعَلَ  
أَزْوَاجَكُمُ الَّتِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أَمْهَنِكُمْ وَمَا جَعَلَ أُخْيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ يَأْفُوهُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ  
وَهُوَ يَهْدِي السَّكِيلَ ﴾١﴿ أَدْعُوهُمْ لِأَبَابِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّمَا تَعْلَمُوا أَبَاءَهُمْ فَإِحْرَانُكُمْ فِي  
الَّذِينَ وَمَوْلَائِكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَلْتُمْ بِهِ وَلَكُنَّ مَا تَعْمَدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا  
رَّحِيمًا﴾<sup>(67)</sup> [الأحزاب: 4-5].

(67) اشتهر في كتب الفقه استعمال مصطلح "اللقيط" الذي له دلالات تعكس سلباً على نفسية الطفل، وقد تكون سبباً في إصابته بعد نفسيه مستقبلاً تجعله حادداً على الإنسانية، ولقد أشار القرآن الكريم بتلطّف إلى هذه المسألة، وعالجها بأفضل الوسائل عندما تعرّض قضية التبني، فقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا  
تَعْلَمُوا أَبَاءَهُمْ فَإِحْرَانُكُمْ فِي الَّذِينَ وَمَوْلَائِكُمْ ﴾[الأحزاب: 5] وهنا يظهر الحرص على تحري الصدق بالعلاقة،  
مع مراعاة مشاعر الإنسان المُتبني بمناداته (أخ في الدين، أو مولى) بدلاً من لقيط أو نحوه من  
الألقاب التي قد تكون جارحة.

وقد ظهرت بعض المؤشرات التي تؤكد وجوب التكافل والاهتمام بالأيتام في آيات تقسيم التركة، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾<sup>(68)</sup> [النساء: 7-9]. وفي هذه النصوص القرآنية حيث الإسلام على كفالة اليتيم على مستوى الفرد أو الجماعة، فقامت أوقاف خاصة تتکفل برعاية الأيتام، يتولاها أهل الخير، استجابة لدعوة القرآن.

ولم يترك القرآن الكريم "ولد الزنا" الذي لا ذنب له في جريمة والديه، وإنما وصله بشبكة أمه فيرثها وترثه، وله الحقوق وعليه الالتزامات لتلك الشبكة<sup>(69)</sup>.

وقد ساعدت الدقة في تنظيم العلاقات إلى تأسيس الأسرة الممتدة، التي لم تتكون نتيجة ظروف اجتماعية خاصة، وإنما هي مؤسسة تكونت استجابة لأوامر الله تعالى وتوجيهاته وأحكامه الشرعية. ولا تکمن معاني الأسرة الممتدة في العيش في سكن واحد، وإنما هي بنية العلاقات ومنظومة الحقوق والواجبات في كل علاقة، ولذلك فلها أهميتها في المحافظة على التوازن المادي والمعنوي بين أفرادها.

ولقد عقدت لمياء الفاروقى مقارنة سريعة بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية أو (العصيرية)، بینت فيها مقدرة الأسرة الممتدة على حفظ التوازن بين الفردية والجماعية؛ لأنّها نظام مؤسس على التعاون المتبادل بين أفراد الأسرة

(68) يورد ابن كثير "عن ابن عباس أنه قال: إن الشيطان غلب الناس على ثلات آيات فلم يعلموا بهن: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِسْتَغْنُوكُمُ اللَّذِينَ مَلَكْتُ أَيْمَنَكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْمُوا أَنْفُلَمُ مِنْكُمْ تَلَكَ مَرْبَتٌ مِنْ مَلِ صَلَوةَ الْعَجَزِ وَمَنْ تَصَمَّدَنَ يَأْتِكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمَنْ تَعَدْ صَلَوةَ الْعِشَاءِ تَلَكَ مَوْرِتَ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ لَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّرُونَ عَلَيْكُمْ بَصْرَكُمْ عَلَى بَعْضِ كَذَلِكَ بَيْنَ اللَّهِ لَكُمُ الْأَيْمَنُ وَاللَّهُ عَلِيْمٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور: 58]، و﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [النساء: 8]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْيَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ ﴾ [الحج: 13]. ابن كثير. تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج 6، ص 89. انظر أيضاً:

- بدر، محمد. "الحق في الخصوصية في القرآن الكريم"، مؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1978 م.

(69) السرخسي، المبسوط، مرجع سابق، ج 7، ص 154.

على المستوى النفسي والعاطفي والجسدي والمادي والمعنوي<sup>(70)</sup>. فالأسرة الممتدة توفر التأمين والتوجيه التربوي المتواصل للأطفال في مختلف الأعمار والظروف. وتنوع أنماط الشخصيات يساعد على توفير الأنس النفسي، بوجود الرفقة المناسبة والتناصح المتبادل بين الكبار والصغار، مما يؤدي إلى معالجة إشكالية الصراع بين الأجيال التي يعانيها الغرب.

فقد أظهرت الدراسات خطورة هذه الظاهرة التي أخذت في الازدياد في المجتمعات الغربية، التي تحكمها الفردية المطلقة. إن التفاعل بين الأجيال المختلفة في تآلف ومحبة يوفر للصغار والكبار الشعور بالأمان، والإحساس بأن كل عضو نافع مفيد للآخرين.

وهذا التفاعل وما ينجم عنه من آثار هو ما يخفّف من الشعور بالوحدة الذي يتتبّع أفراد المجتمعات الغربية، ويوفّر وسائل الاهتمام بكبار السن (والوالدان، والأجداد، وغيرهم)، وأساليب التعاون والتكامل بين أفراد الأسرة. وتتسم الأسرة النموذجية بأنّ علاقات القرابة فيها تخضع لعملية انتقائية إرادية من الأطراف الداخلة فيها، فالفرد يختار أقاربه، ويخضع هذا الاختيار للعاطفة، فهو ليس انعكاسات وليدة، لعلاقات الدم، بل يمثّل علاقات تشيه الصدقة، في حين تُعدّ صلة الرحم في الرؤية الإسلامية التزاماً شرعاً لا يخضع للهوى والميول الشخصية.

ومن م特ّمات تقوية آصرة القرابة تأكيد تفعيل أحکام النفقه على الأبناء والآباء باتفاق، وعلى الأجداد والأحفاد المحتاجين عند بعض المذاهب، وجعل القرابة سبباً في استحقاق الميراث على الجملة، والأمر ببر الوالدين وصلة الأرحام، وكذلك تبادل الزيارات، قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَئِمَّةِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَغْرَاجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَبْكَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَهْلَهُوكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْرَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَمْهَنِتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ كَلَائِتِكُمْ أَوْ مَا مَكَّنْتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقَكُمْ لَيْسَ

(70) Al-Faruqi. Women, Muslim Society and Islam.

عَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا حَبِيبًا أَوْ أَشَتَّاتَا فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيوْتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحْيَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَّكَةً طَيْبَةً كَذَلِكَ يُبَيِّثُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿النور: 61﴾.

فكل هذه الآداب والتعاليم هي متممات لهذا التنظيم الدقيق؛ لأن آداب إلقاء السلام والطعام والكلام، هي ميراث معنوي بحد ذاته، يحمل كل معانى الإرث الإنساني من أسرة إلى أخرى، فهذه الآداب تقدم لنا قواعد كلية في الزيارة والسلام، قال تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيوْتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحْيَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَّكَةً طَيْبَةً كَذَلِكَ يُبَيِّثُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [النور: 61]، فالآلية الكريمة تحدد الضابط التأديبي بالمباركة الطيبة التي تبارك النفوس وتطيئها، وتشيع المحبة بين الناس. وهي تحمل بذلك أبعاداً تربوية ونفسية وثقافية متكاملة، تساعد على تكامل البنية الداخلية والخارجية لتلك العلاقات المهمة.

وكل هذه القيم مفاهيم هيكلية تضمن تماسك الأسرة واستمرارها، ويظهر ذلك بوضوح بربط الآيات القرآنية بين التوحيد وبر الوالدين، وصلة الرحم؛ إذ يتجاوز الرحم وصفه بأنه عضو حيوي مادي في جسد الأنثى، ليصير أساساً لضممان التكاثر والتناسل وحفظ النوع البشري؛ بغية تحقيق أحد أهم المقاصد الإلهية وهو العمran، من خلال تحديد وظيفة المرأة في إطار عملية تقاسم الوظائف التاريخية بين الذكر والأنتى، التي انتهت إلى خص المرأة بالجانب البيولوجي الاجتماعي لإعادة الإنتاج البشري، وخص الرجل بالجانب الاقتصادي لضممان حماية قاعدة التوالد والتكاثر، التي تهدف إلى تأسيس الاجتماع والعمران البشري، في إطار علاقات نسب ومصاہرة، بوصفها مفاهيم تتجاوز المعانى المادية إلى المعنوية منها، مثل معانى التقوى والعدل والإحسان، لتقوم على الرابطة الإيمانية التي تشكل وشائج المجتمع، وترتب أحکامه وقوانينه العامة والخاصة.

## ج - ضبط تشريع تعدد الزوجات

أصبح تعدد الزوجات في ظل مؤسسة الأسرة في الإسلام، حلاً لمشكلات اجتماعية مصحوبة بضوابط صارمة، تحمي دعائم الأسرة والمجتمع، خاصة في حال حدوث الكوارث الطبيعية والحروب، التي قد تدهم المجتمع وتترك وراءها نساء وأولاداً بلا معيل. فقد ورد الحديث عن تعدد الزوجات في سورة النساء في إطار الحديث عن اليتامى كما يبنته السيدة عائشة: "أخبرني عروة بن الزبير أنه سأله عائشة رضي الله عنها قال لها: يا أمي، وإن خفتم لا تُقْسِطُوا في اليتامى، إلى قوله: ما ملكت أيمانكم، قالت عائشة: يا ابن أخي: هذه الآية تكون في حجر ولئهَا فَيُرْغَبُ في جمالها وممالها، ويريد أن يتقصص من صداقها فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق، وأمروا بنكاح من سواهن من النساء. قالت عائشة: استفتى الناس رسول الله ﷺ بعد ذلك، فأنزل الله: وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ إِلَيْ قَوْلِهِ: وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ مَالٍ وَجَمَالٍ رَغِبُوا فِي نَكَاحِهَا وَنَسِبُهَا وَالصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبًا عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرْكُوهَا وَأَخْدُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ، قَالَتْ: فَكَمَا يَتُرْكُونَهَا حِينَ يَرْغَبُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا وَيُعْطُوهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ".<sup>(71)</sup>

وهذا دليل واضح على أن إباحة التعدد في الإسلام ليست لإشباع رغبات الرجل فحسب، وإنما هي مسؤولية وتكليف، يتحمل أعباءها الرجل لحماية نساء المجتمع وأطفاله، ولذلك أكد القرآن الكريم معنى العدالة، فقال تعالى: ﴿فَإِنْ خَفْتُمُ الْأَنْيَلُوْفَوْجَدَةَ أَوْ مَالَكَتْ أَيْمَانَكُمْ ذَلِكَ أَذْنَ الْأَنْعَوْلَوْ﴾ [النساء: 3] وقال في موضع آخر من نفس السورة: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِعُوْا أَنْ تَعْدِلُوْيَنَ الْسَّلَاءَ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: 129]، فحدد العدد بأربع، مع تشديد صارم على الالتزام بتحقيق مقاصد الأسرة؛ من: توفير العدالة، والسكن، والمودة لجميع الزوجات وأولادهن.

(71) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب النكاح، حديث رقم 4744.

#### 4 - مقصد حفظ النوع (النسل) ودوامه

اتفق علماء الشريعة على أن المقصد الأصلي من النكاح هو المحافظة على النسل إيجاداً وإبقاءً، وهو ما يرتبط بالعنصر الثاني من تعريف النكاح (الوطء)؛ إذ خلقت الشهوة لتكون قوة دافعة في كلا الطرفين، وسيباً طبيعياً فطرياً لتحمل أعباء المسؤوليات وتقويم العلاقات. وقد خلق سبحانه غريرة الأمومة والأبوة دافعاً لإنجاب الولد، وتحمل أعباء كل ما يتعلق بها من الحمل والولادة والرضاعة والحضانة والنفقة والتنشئة بكل معانيها؛ دينياً وفكرياً وجسمياً وعانياً وروحياً، لذا فإن حفظ النسل لا ينحصر في هذا المقصد فحسب، وإنما يضم المقاصد الخمسة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، ليضمن بذلك حماية الجنس البشري في مؤسسة الأسرة، ويتحقق ذلك بمراعاة بعده أساسيات

**البعد الأول:** الحفاظ على النسل باختيار نموذج "الزواج التقليدي"، بوصفه علاقة صحية بين الرجل والمرأة، لما فيه من ضمانات شرعية وقانونية ومعنوية، توفر الجو الأسري السليم لتنشئة إنسان الخلافة.

**البعد الثاني:** ترسیخ قواعد يقوم عليها الاختيار الصحيح بين الزوجين؛ لأن هذه المؤسسة تبني على التقوى ومراعاة حدود الله من كلا الطرفين.

ولقد بيّن رسول الله ﷺ معاالم الاختيار، وكشف عن أهم الأسباب التي تدعو إلى الارتباط بين الرجل والمرأة، إلا أنه ﷺ كان مدركاً للفروق بين الجنسين، فجعل عملية التفريق بينهما ترتبط بحسب دورهما الوظيفي في الأسرة.

ف عند اختيار الرجل يجب مراعاة الجوانب التي تختص بمهنته الوظيفية تجاه أسرته، وأهمها حسن القوامة والرعاية مادياً ومعنوياً، وهذا ما وضحه ﷺ لمن استشارته في ثلاثة من الرجال تقدموا لخطبة فاطمة بنت قيس، فقال: "معاوية بخييل، وأبو الجهم لا يضع عصاه عن عاتقه ... [يشير إلى أنه يضرب النساء] ... وأما أسامة فنعم" <sup>(72)</sup> لما يحمل من صفات تسعد المرأة والأسرة.

---

(72) النسائي، أحمد بن شعيب. سنن النسائي يشرح الحافظ السيوطي وحاشية الإمام السندي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1979م، حديث رقم 3245.

وعندما يأتي على وصف المرأة الصالحة القادرة على القيام بأعباء مؤسسة الأسرة، يؤكد دورها الوظيفي في تنشئة الأولاد وحضانتهم، فيقول ﷺ: "تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك"<sup>(73)</sup>، وقال ﷺ: "إذا تزوج الرجل المرأة لحسنها أو لمالها وكل إلى ذلك، وإن تزوجها لدينها وفضلها رزقه الله المال والجمال"<sup>(74)</sup>، وقال: "إياكم وتزويج الحمقاء فإن صحبتها بلاء وولدها ضياع"<sup>(75)</sup>. ويضيف عليه الصلاة والسلام مراعياً مقصد حفظ النوع والنسل قائلاً: "تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم"<sup>(76)</sup>.

وهنا يتبيّن لنا أهمية الحث على التوألد، لما فيه من حفظ للنوع، ووسيلة طبيعية لتطوير دعائم التنمية البشرية، وبناء إنسان الخلافة للأمة، وخاصة للأقليات المسلمة في بلاد الغرب. ففي المجتمعات الديمقراطية تعول الأقليات على عدد أفرادها ووعيهم في التأثير على السياسات العامة للدولة، خاصة في الأمور التي تتعلق بها.

لا يوجد إحصاء دقيق لأعداد المسلمين في أمريكا، وبعض الإحصاءات قدرت عددهم ما بين ستة ملايين وثمانية ملايين من الأميركيين الأصليين من ذوي الأصول الإفريقية والأوروبية، بالإضافة إلى المهاجرين من مختلف بلدان العالم الإسلامي والعربي، وهناك من يزعم أنّهم لا يزيدون على ثلاثة ملايين<sup>(77)</sup>.

(73) الترمذى، سنن الترمذى، كتاب النكاح، حديث رقم 1086.

(74) الشوكانى، محمد بن علي. نيل الأوطار، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، 1347هـ، ج 6، ص 115.  
انظر أيضاً:

- الصنعنى، محمد بن اسماعيل. سبل السلام شرح في بلوغ المرام، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، (د.ت.)، ج 3، ص 111.

(75) الشوكانى، نيل الأوطار، مرجع سابق، ج 6، ص 115. انظر أيضاً:

- الصنعنى، سبل السلام شرح بلوغ المرام، مرجع سابق، ج 3، ص 111.

(76) النسائي، سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي وحاشية الإمام السندي، مرجع سابق، كتاب النكاح، حديث رقم 3227.

(77) ذكر موقع وزارة الخارجية الأمريكية سنة 2000م، أنّ عدد المسلمين هو ستة ملايين، بينما ذكر =

ولهذا الاختلاف أسبابه؛ إذ إن الإحصاء الديني والعرقي الدوري للدولة يجري كل عشر سنوات، فضلاً عن المبالغة في رفع نسبة عدد المسلمين وغيرهم أو تخفيضها. وممّا يزيد من أسباب الاختلاف في حقيقة الأرقام الإحصائية اتساع رقعة الانتشار السكاني، والأهم من هذا هو عدم وجود مؤسسة بحثية متخصصة في الإحصاء تشكّل مرجعية للمسلمين في هذا المجال<sup>(78)</sup>.

ولهذا الاختلاف أهميته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا أدركنا عظم التناقض بين الأقليات المختلفة في أمريكا سياسياً، سواء على مستوى الانتخابات، أو تولي المناصب الحكومية والتشريعية المختلفة؛ إذ يكون لعدد جالية ما وزنه في تحديد ذلك.

ومن هنا يتبيّن أهمية مقصد حفظ النسل لبقاء النوع الإنساني، وحفظ التوازن الاجتماعي. وهذا ما يؤكّده علماء المقاصد عند التعرض لموضوع الأسرة ضمن مقصد حفظ النسل، وهو محور مهم من محاور تقسيم الضروريات التقليدية عند الأصوليين، الذين أكدوا أن المقصد الأصلي من النكاح هو المحافظة على

---

تقرير آخر أنه يتراوح بين (4) و(8) ملايين، وقد ورد في تقارير بعض الخبراء المسلمين في أمريكا أن العدد يتراوح بين (6) و(8) ملايين. انظر:

- قحف، عمار. "الأحكام الشرعية الناظمة للعادات الاجتماعية للأقليات المسلمة في أمريكا"، رسالة غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، 2001م، ص.27. وذكر عمار قحف عن التعداد ما يأتي: "إن أحدث وأشمل إحصائية أجريت كانت عام 1997م برعاية مركز بحوث ومعلومات الأمريكي المسلم في واشنطن وجهود الباحثين إلياس بايونس ومعين صديقي. ولقد قدر الباحثان أنّ عدد مسلمي أمريكا الشمالية عام 1997م هو ستة ملايين ومية ألف مسلم، وتوقّعاً زيادة العدد إلى ستة ملايين وبعمئة ألف بحلول عام 2000م، وبمضاعفته عام 2018م". ويدرك أنّ الازدياد الكبير في أعداد مسلمي أمريكا كان بدأً من عام 1965م وحتى هذه الأيام، ومرةً ذلك أسباب عدّة، منها: تسهيل قوانين الهجرة الأمريكية عام 1965م، وكثرة المشاكل والاضطرابات السياسية والاقتصادية في دول العالم الإسلامي، وارتفاع معدل نمو المسلمين المهاجرين مقارنة بمعدل النمو الأمريكي، بالإضافة إلى التزايد المستمر في أعداد الذين يعتنقون الدين الإسلامي؛ إذ يشير الخبراء والصحفيون إلى أنّ الإسلام هو أسرع الأديان انتشاراً في أمريكا.

(78) المرجع السابق، وكذلك ما ورد في تقارير مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير) عن المساجد في أمريكا لسنة 2000م وما تلاها.

النسل إيجاداً وإبقاءً، لأن الشهوة خلقت لتكون قوة دافعة في كلا الطرفين، وسبيباً طبيعياً فطرياً في تحمل أعباء المسؤوليات وتكوين العلاقات، وخلق سبحانه غريزة الأمومة والأبوة دافعاً لإنجاب الولد، وتحمّل أعباء كل ما يتعلّق بها من الحمل والولادة والرضاعة والحضانة والنفقة والتنشئة بكل معانيها؛ دينياً وفكرياً وجسمياً وعلقلياً وروحيًا.

وقد عد الغزالى حفظ النسل من أهم فوائد الزواج أو مقاصده، وجعل المقاصد: تحصيل الولد واعتبره الأصل، والتحصن من الشيطان، وكسر التوقان، ودفع غواي الشهوة، وغض البصر، وحفظ الفرج.<sup>(79)</sup>.

وقد تابع الأصوليون الغزالى، واعتبروا تحصيل الولد المقصد الأصلى، وباقى الفوائد تبعية<sup>(80)</sup>. وورد عن الشاطبى في إطار شرحه للمقاصد الأصلية والتبعية قوله: "مثال ذلك النكاح فإنه مشروع للتنازل على القصد الأول ويليه طلب السكن، والازدواج، والتعاون على المصالح الدنيوية والأخروية من الاستمتاع بالحلال، والنظر إلى ما خلق الله من المحسنات في النساء، والتجمّل بمال المرأة، أو قيمتها عليه وعلى أولاده...".<sup>(81)</sup>

إن منظومة الحقوق والواجبات في الإسلام تختلف من حيث فلسفتها وأهدافها عن المنظور الغربى، فهى تستند إلى التكريم الإلهي للإنسان، وترتبط بمفاهيم الأمانة والاستخلاف والعبودية لله. ويتدخل معنى الحق والواجب لغويًا؛ فالواجب يأتي بمعنى الوجوب والثبوت، ويقال: وجوب الشيء وجوباً، أي لزم. أما الحق في اللغة فما يأخذ من فكرة الثبوت والوجوب، قال تعالى: ﴿وَلَكُنْ حَقَّتْ كِلْمَةُ الْعَدَابِ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الزمر: 71]، بمعنى ثبتت ووجبت، ويقال: يحق عليك أن تفعل كذا، أي يجب عليك أن تفعل كذا، والعرب تقول: حققت عليه القضاء؛ أي

(79) الغزالى، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ج 2، ص 40-27.

(80) عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 132-133.

(81) الشاطبى، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 2، ص 396.

أوجبته. ويقال: أحققت الشيء؛ أي أوجبته<sup>(82)</sup>.

والحق اصطلاحاً: كل ما هو ثابت ثبوتاً شرعياً؛ أي بحكم الشارع وإقراره، وكان له سبب حمايته.

ولا تنحصر ميزة الواجب في تخفيف إصر التكليف، وحماية قيمة الشخصية الإنسانية بدلاً من أن تكون مجرد آلة، أو إتاحتها فقط إشباعاً عادلاً ومعقولاً لاتجاهين متعارضين في الإرادة الفردية، بمعنى حاجتنا المزدوجة إلى المطابقة والمبادرة، ولكنها ذات أهمية عظمى في المستوى الاجتماعي، وبفضلها استطاع القرآن الكريم أن ييدع إطاراً متجانساً بقدر يكفي لتكوين هذا الوسط الأخلاقي المشترك بين جميع أعضاء الجماعة، ومتنوعاً في الوقت نفسه بقدر يكفي لتدخل في نطاقه درجات كثيرة للقيم. وتمثل أهم عوامل النجاح في أن جميع القواعد أو أغلبها تشمل أمرين هما: أداء الواجب، وتحقيق الخير، أو بالأحرى أداء واجب جوهري وواجب كمال، فيبدو القرآن في الأمر الأول متشددًا لا يقبل المساومة، وفي الأمر الثاني تحول الصرامة إلى تشجيع<sup>(83)</sup>.

ولهذا، تشكل منظومة الحقوق والواجبات ضابطاً من الضوابط التي تケفل التماسك في نظام العلاقات الإنسانية بصورة كلية، تبعث في ذاتها بعد العالمية الإنسانية، التي لا تفرق بينها الاختلافات النسبية بين البشر، سواء في اللون، أو الجنس، أو النوع، أو الفصيلة؛ مما يميّزها عن غيرها من الأنظمة الوضعية أو السماوية.

إن منظومة الحقوق في الإسلام تتدخل مع منظومة الواجبات على نحو متوازن ومتكمال، فلا تطغى منظومة على أخرى، بل ينطبق عليها ما ينطبق على

---

(82) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص125.

(83) الشاطبي، المواقف، مرجع سابق، ص100 وما بعدها. انظر أيضاً:

- دراز، دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن، مرجع سابق، ص87 وما بعدها.

منظومة المفاهيم والقيم في الإسلام<sup>(84)</sup>؛ فما كان حقاً للأولاد فهو واجب على الأبوين، وما كان حقاً للزوجة فهو واجب على الزوج، وهي غير قابلة للإسقاط أو الصلح أو الإبراء، وليس من حق الفرد أو الجماعة التنازل عنها أو عن بعضها، من مفهوم الواجب، وما يحمله من معاني الالتزام والمسؤولية والأمانة.

## 5 - مقصد التسرير بإحسان

أباح الإسلام الطلاق، وجعله أبغض الحلال عند الله، فهو الحل النهائي بعد استنفاد جميع وسائل الصلح والإصلاح بين الزوجين، لإنقاذ مؤسسة الأسرة من الانحلال.

وينبثق نظام الطلاق في الإسلام من منظوره التوحيدى القائم على التوازن بين الفردي والجماعي، وبين المادى والمعنوي، على نحو يمنع الأحكام الشرعية صرامة ودقة مصحوبة بمرونة وقدرة على التكيف مع اختلاف الأحوال. وكذلك يقوم على منظومة قيمية تتكامل في مدخلاتها ومخرجاتها مع الأحكام الشرعية، فيمنحها القدرة على التكاملية والتوازن بين التقنيات القانونية المتمثلة في الأحكام، وروح الحكم الذي تمنحه إياه المنظومة القيمية.

ولذلك، فإن أي خلل في التوازن بين تلك الجوانب يؤدى إلى التفريط أو الإفراط المفضي إلى تغليب المقاصد الشرعية المطلوب تحقيقها من ذلك الحكم. وبذلك يتحول نظام الطلاق إلى سبيل سلمي لحل مؤسسة الأسرة، عندما يفتقد الزوجان القدرة على إقامة حدود الله. إلا أن العمل على تحقيق مقصد التسرير بإحسان يقي على آصرة النسب والمصاهرة، ويحفظ تلك العلاقات التي تكونت نتيجة علاقة الزواج التي تفككت بين الزوجين، فالإسلام لم يفرط بالعلاقات الإنسانية التي تكونت بسبب ذلك الزواج، ولذلك حرص على أن يكون الفراق بإحسان.

---

(84) عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 249 وما بعدها.

ولايكتفي الإسلام بذلك، وإنما يفتح للمطلقين آفاقاً تمنحهما القدرة على الاستفادة من تجربتهما السابقة إيجابياً، لتأسيس أسرتين جديدين يُحسنان فيما اختيار الشريك الذي يراعي حدود الله، ويفتح آفاقاً لعلاقات إنسانية أخرى تتسع من خلالها شبكات من العلاقات. وهذا لا يعني أنَّ جميع المسلمين اليوم يطبقون ما جاءت به تعاليم القرآن المجيد وتطبيقات النبي الكريم ﷺ، بل إنَّ الممارسة العملية اليوم تختلف عن تعاليم الوحي.

والطلاق هو إطلاق سراح المرأة من عقدة الزواج، وهو السبيل الإيجابي الذي يساعد على فك النزاع بسلام، وحل مؤسسة الأسرة بين الزوجين بأقل خسائر ممكنة، من خلال أحكام وقوانين صيغت لحماية جميع أفراد المؤسسة عند استحالة استمرار العشرة وإقامة حدود الله، قال تعالى: ﴿وَإِن يَنْقِرُّهَا إِنَّ اللَّهَ يُعِينُ الْمُرْسَلَةَ كُلَّمَا سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 130]. ويعُدّ نظام الطلاق في الإسلام نموذجاً متميزاً في فك الخلافات بين الناس<sup>(85)</sup>، يمكن من خلال أحكامه الكشف عن أبعاد مهمة في حل النزاعات سلمياً على مختلف المستويات، فهو نظام قائم على مبادئ العفو والإحسان والإصلاح والمعروف ونحوها، لإنهاء العلاقة بسلام.

قال الإمام علاء الدين الكاساني: "شرع الطلاق في الأصل لمكان المصلحة، لأن الزوجين قد تختلف أخلاقهما، وعند اختلاف الأخلاق لا يبقى النكاح مصلحة، لأنه لا يبقى وسيلة إلى المقاصد؛ أي مقاصد النكاح، فتغلب المصلحة إلى الطلاق ليصل [كل] واحد منهمما إلى زوج يوافقه، فيستوفي مصالح النكاح منه"<sup>(86)</sup>.

(85) انظر ما كتبه الشيخ أحمد محمد شاكر في كتابه "نظام الطلاق في الإسلام"؛ الذي يمثل حصيلة تجربته وتعامله مع مشكلات المجتمع في المحاكم والإفتاء، بما في ذلك تشدد العديد من المفتين والقضاة في مسائل الطلاق التي تؤدي إلى غياب المقاصد الشرعية التي وضعت لها تلك الأحكام، مما يؤدي إلى تحويلها إلى أغلال أو التfirيط فيها حتى يفقد نظام الطلاق توازنه المرسوم له من الشارع. نشر الكتاب عام 1354هـ/1936م وقدّم له الشيخ محمد حامد الفقي.

(86) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مرجع سابق، ج3، ص112.

لقد أقيمت علاقة الزواج على اتفاق بين الزوجين لبناء مؤسسة الأسرة على أساس قوامه إقامة حدود الله ومراعاة أوامرها، ولا تنفك إلا لذلك، فيكون الزوج قاصداً الطلاق من غير غضب، أو عناد، حيث لم يتكرر قول (أن يقيما حدود الله) مثل ما تكرر في آيات الطلاق، وكأنه يؤكّد أنّ نظام الطلاق محكم بأوامر الله، فلا يستطيع أحد التلاعب فيه.

ولذلك فعندما يصعب على الزوجين أداء ما اتفقا عليه من إقامة لحدود الله، تتولّ الشريعة صياغة الأحكام لحماية هذه العلاقة، وحلّ المؤسسة بسلام، من غير أن تخالف إجراءات "الحلّ" مشاعر سلبية، تؤثر في بنية علاقات المصاورة.

وتروم الشريعة بأحكامها حفظ العلاقة على نحو إيجابي، وتحويلها من صورة الزوجية إلى صورة أخرى، كالوالدية في حالة وجود الأولاد. ويؤكّد القرآن الكريم معالم العلاقة بين المطلقين، خاصة إذا كان لهما أولاد، ويوحّي بأن تتحول العلاقة الزوجية السابقة إلى علاقة صداقة أو نحوها، بمعنى أن تكون علاقة سلمية قائمة على الاحترام في ظل قاعدة ﴿وَلَا تَنْسُوُ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 237]. لذا يخضع نظام الطلاق في الإسلام للقواعد والأحكام المحققة للمصالح الضرورية (الجاجية، أو التحسينية).

ولكنّ حقيقة الواقع تختلف عما جاءت به التعاليم القرآنية، فما أن يقع الطلاق أو الشقاق بين الزوجين حتى تتحول العلاقة إلى حرب ضروس تغيب عنها العديد من القيم التي أكدّها القرآن الكريم (الفضل، والإحسان، والمعروف). وقد نجد هذا مقصداً تروم إلى تحقيقه المحاكم الأمريكية بقوانينها التي ستتها في موضوع الطلاق.

وأهم المقاصد التي تُعدّ ضمن إطار الضرورات في مسألة الطلاق، منع الظلم وتحقيق العدل لإنهاء العلاقة بسلام ورحمة، لا بحدق وكراهة. فمقصد المحافظة على علاقة الأخوة بين المؤمنين والمؤمنات وارد في تصرفات الشارع في كل علاقة، وخاصة في الطلاق، لما قد تثيره من مشاعر سلبية تؤدي إلى العداوة والبغضاء.

ولذلك حدد الإسلام وسائل تساعد على إقامة العدل للخروج من تجربة الطلاق بسلام، وأهم الوسائل لتحقيق هذا المقصود، توثيق عقد الطلاق والإشهاد عليه كما روي "أَنَّ عُمَرَانَ بْنَ الْحُصَيْنِ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يُطْلَقُ امْرَأَتُهُ، ثُمَّ يَقُولُ بِهَا وَلَمْ يُشْهِدْ عَلَى طَلاقِهَا وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا، فَقَالَ عُمَرُ أَنَّ طَلَقَتْ بِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعَتْ بِغَيْرِ سُنَّةٍ، أَشْهِدْ عَلَى طَلاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا" <sup>(87)</sup>.

وكذلك يجب توضيح مسؤوليات كل طرف وحقوقه بدقة؛ كي لا يظلم ولد، أو امرأة، أو رجل في هذه المعادلة المعقنة. ومن هنا اهتم القرآن الكريم بتحديد كل مسألة على نحو دقيق، فحدد عدد الطلاقات، وراعى حالة الإنسان النفسية والعقلية في حالة التلفظ بالطلاق، ووقت وقوعه، وأنواع الطلاق، وعدة المطلقة ومقادها، والحقوق والمسؤوليات المادية والمعنوية الواقعية على عاتق كل طرف في القضية.

ومن حكمة الله سبحانه أن حمل كل من يبدأ بحل مؤسسة الأسرة، سواء أكان الزوج أم الزوجة، أعباء الطلاق المادية، بالإضافة إلى الالتزام بالضوابط الأخرى، كأن يكون السبب الرئيس عدم القدرة على إقامة حدود الله، وهذه تأخذ أشكالاً مختلفة لدى الطرفين.

ولقد راعى سبحانه تنظيم الجانب المادي للحفاظ على العدل بين الاثنين، فلا يطغى أحدهما على الآخر؛ لأن الظلم من أبرز العوامل التي تستثير الأحقاد والأضغان، قال تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ...﴾ [الطلاق: 1]، وقال سبحانه: ﴿أَتَشْكُوُهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُتُمْ مِنْ وُجْهِكُمْ وَلَا نُضَارُوهُنَّ لِنُضِيقُوا عَلَيْهِنَّ وَلَنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَلَّ فَإِنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَقًّا يَضَعُنَ حَلَّهُنَّ فَإِنْ أَرَضُعَنَ لَكُمْ فَقَاتُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِيَنْكُمْ بِمَرْوِفٍ وَإِنْ تَعَسَّرُمْ فَسَرِّضُ لَهُ أُخْرَى ﴿٦﴾ لِيُنْفِقُ ذُو سَعْةٍ مِنْ سَعْتِهِ، وَمَنْ فُرِّعَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، فَلِيُنْفِقْ مِمَّا أَنْهَهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا أَتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ سُرْكًا﴾ [الطلاق: 6-7].

(87) القزويني، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد عبد الباقي، القاهرة: عيسى الحلبي، كتاب الطلاق، 1983م، حديث رقم 2015.

فقد راعى سبحانه جميع الأطراف؛ الزوج والزوجة والأولاد، للمحافظة على آصرة النسب والمصاهرة. وحدّد أحكام النفقة والحضانة والرضاعة، وجعل الشورى والاتتمار بين الزوجين طريقاً إيجابياً لحل القضايا المتعلقة، كي تنجلي مؤسسة الزواج بأقل الخسائر. ومع هذا كله، فقد عد الإسلام الطلاق أبغض الحلال عند الله، وأآخر الحلول.

ويتضح هذا المقصود الأسري العظيم في تحقيق العدل ومنع الظلم في إجراءات الطلاق وإيقاعه، كما وردت في ختام آيات سورة الطلاق؛ إذ توعد سبحانه الذين يخالفون آيات الله المبينات، وذكر بهلاك القرى التي خالفت فضلمت ثم حوسبت حساباً شديداً، لتأكيد الآيات في سياقها، تحذير الجماعة المؤمنة وليس الزوجين فحسب، من إيقاع الظلم على أي طرف، وأن حدوث أي نوع من أنواع الظلم يتطلب التدخل، ومنع الظلم، والأمر بالمعروف لإنفاذ العدل<sup>(88)</sup>.

ولم تكتفي أحكام الشريعة بذلك، بل وضعت ضوابط عدّة لتحقيق العدل وحفظ حق المرأة، فشرعت طلاق السنة وحرّمت طلاق البدعة. وطلاق السنة أن يطلق الزوج زوجه طلقة واحدة في طهر لم يدخل بها فيه، ولا في الحيض قبله؛ على ألا يطلقها إلا طلقة واحدة رجعية في الطهر الواحد، ويترکها حتى تنتهي عدتها<sup>(89)</sup>.

وقد جاء النهي عن ذلك في كتاب الله، وبين ﷺ ما ينبغي أن يكون عليه من طهر ونحوه<sup>(90)</sup>.

(88) انظر ذلك في: الآيات (8-12) من سورة الطلاق.

(89) راجع أقوال العلماء وتعریفاتهم لطلاق السنة في: "مجموع فتاوى ابن تيمية"، وموسوعات الفقه على المذاهب الإسلامية المختلفة.

(90) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَقَ امْرَأَةً وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مُرْهَةً فَلَيُرْجِعُهَا ثُمَّ لِيُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيلَّ ثُمَّ تَطْهُرَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ وَإِنْ شَاءَ طَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَسَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمْرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ". انظر أيضاً:

- البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الطلاق، حديث رقم 4850.

ولقد فصل القرآن الكريم نوعية الطلاق، وحقوق الزوجة المادية والمعنوية على زوجها، إن كان طلاقاً بعد الدخول، فقال تعالى: ﴿الطلاق مرتان فإمساك ثم ممروفي أو شریح بمحسن ولا يحمل لك من آتاك مهون شيئاً...﴾ [البقرة: 229].

أما إذا كان قبل الدخول وبعد الاتفاق على المهر، فإن الأمر يكون على ما يبيّنه قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَسْوُهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فِي ضَيْضَةٍ فَنَصَفُ مَا فَرَضْتُمُ إِلَّا أَن يَعْقُرُوكُمْ أَوْ يَعْقُرُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ الْتِكَاجِ...﴾ [البقرة: 237].

وفي حال حصل الطلاق قبل تحديد المهر؛ أي (الخطوبة فقط) فإن الأمر يكون على ما يبيّنه، قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فِي ضَيْضَةٍ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُؤْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُفَرِّطِ قَدْرُهُ مُتَعَالِمُونَ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 236].

وورد في الحديث الشريف النهي عن طلاق البدعة، فجاء في الحديث أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: "مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء" <sup>(91)</sup>.

ولقد اختلف الفقهاء في وقوع طلاق البدعة، ورجح ابن القيم عدم وقوع طلاق البدعة، فلا يقع طلاق المدخول بها إلا واحدة رجعية، ولا يقع في حيض أو طهر دخل بها فيه أو في الحيض قبله <sup>(92)</sup>. وفي هذا دليل على اهتمام الإسلام بمراعاة الجانب النفسي خلال مرحلة الطلاق، وما ينجم عنها من مشاعر سلبية، فأكّد توجيه هذه المشاعر توجيهاً إيجابياً بناءً.

وقد عرض القرآن الكريم من خلال نظام الطلاق مقتراحات النموذج

(91) العسقلاني، ابن حجر. صحيح البخاري بشرح البخاري، بيروت: دار الفكر، (د.ت.)، ج 9، ص 345-346.

(92) زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مرجع سابق، ج 7، ص 418-442. انظر أيضاً: أبو زهرة، محمد. الأحوال الشخصية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 3، (د.ت.)، ص 288.

الإسلامي في التعامل مع حالات النزاع، وهي مقتراحات قصدها الأساسي الوصول إلى درجة العفو والمسامحة بين الأطراف المتنازعة، وإمكانية التعامل بينها بطرق إيجابية.

ومن ذلك تقوية الرابطة الإيمانية مع الله، وتنمية معاني تقوى الله لكلا الطرفين، قال تعالى: ﴿...ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَقْنَطُ اللَّهَ يَعْجِلُ لَهُ مُحْرِجًا ﴾١ وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَلَّ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ أَمْرٍ فَدَعَ اللَّهَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾٢ وَالَّتِي يَسِّنَ مِنَ الْعَرْضِ مِنْ تَسَاكُنَ إِنْ أَتَيْتَهُ فَيَدْعُهُنَّ شَكْلَةً أَشَهْرٍ وَالَّتِي لَمْ يَعْصِنَ فَأَوْلَئِكَ الْأَهْمَالُ أَجْهَنَّ أَنْ يَضْعُنَ حَلْمَهُنَّ وَمَن يَنْقَنِي اللَّهُ يَجْعَلُهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾٣ ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ وَمَن يَنْقَنِي اللَّهُ يُكْفِرُ عَنْهُ سَيْئَاتِهِ وَيُعِظِّمُ لَهُ أَجْرًا﴾ [الطلاق: 2-5].

إضافة إلى تأكيد بناء قواعد ضابطة من خلال منظومة مفاهيمية، مثل المعروف والإحسان ﴿فَإِمْسَاكُ الْمَعْرُوفِ أَوْ شَرِيفٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: 229]، وتحفيض حدّ الصراع بالتركيز على تذكر الأوقات الطيبة بين الطرفين المتمثل في مفهوم "الفضل" ﴿وَلَا تَنْسُوَ الْفَضْلَ بَيْنَكُم﴾ [البقرة: 237]، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيض حدّ الغضب، ثم الوصول إلى "العفو" ﴿وَأَنْ تَعْفُواً أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: 237].

بل إن القرآن الكريم جعل الصلاة خير رقيب وضابط للمشاعر السلبية في أثناء حديثه عن الصلاة وسط آيات الطلاق، قال تعالى ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةُ أَلْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَدِنِيتِينَ﴾ [البقرة: 238].

ثم تأتي مرحلة التسريح بإحسان، بعد استنفاد جميع الوسائل المتاحة لفض النزاع سلمياً، ليقدم منهجه في التعامل مع مفردات أي نزاع.

وقد وضع التشريع الإسلامي وسائل عدّة لتحقيق مقصد التسريح بإحسان، منها منع التعسف في استعمال الحق، فمنع الزوج من التعسف في استعمال حقه في الطلاق بتقوية علاقته بالله، وتوعيه المسلم بما أوجبه الله تعالى من حسن المعاشرة، وإشاعة معاني الإسلام ومقاصده العامة في الزواج، وتذكير الزوج أن تعسفه في استعمال حقه في الطلاق من دون مسوغ شرعي سيؤدي إلى

إلحاق الأذى والضرر بزوجته، وسيفضي به إلى أن يحاسب على هذا التعسف، قال تعالى: ﴿وَلَا نُضَارُوهُنَّ لِنُضَيْقُوا عَلَيْنَ﴾ [الطلاق: 6]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُنْكِحُهُنَّ ضَرَارًا لِعَنْدُهُ﴾ [البقرة: 231] كما بين ذلك رسول الله ﷺ قوله: "لا ضرر ولا ضرار"، وتذكر الزوجات كذلك بما لهن وما عليهن.

ومن وسائل تحقيق مقصد التسريح بإحسان، مشروعية الخلع؛ وهو حق المرأة في طلب الطلاق وإنهاء العلاقة، وهو طلاق بائن، ويقع في الظهر والحيض، وعليه عدة قرء أو شهر واحد، وقد جاء النص على مشروعيته في قوله تعالى: ﴿الظَّلْقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ شَرِيفٍ يَأْخُذُنَّ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوْنَ مِمَّا أَتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَاْفَا أَلَا يُبَيِّنَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَفْتُمُ أَلَا يُبَيِّنَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْلَتَ يَدُكُّمْ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَعْتَدُ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكُمْ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 229].

وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكْحَمُهُمْ مُؤْمِنَاتٍ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرِحُوهُنَّ سَرَاحًا جَيِّلًا﴾ [الأحزاب: 49]، وبما أنه لا عدة عليها فلا حق له بالمراجعة.

عن ابن عباس "أن امرأة ثابت بنت قيس أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله: ثابت بنت قيس ما أعتب عليك في خلق ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: أترددين عليه حديقته؟ قالت: نعم قال رسول الله ﷺ: أقبل الحديقة وطلقها تطليقة" <sup>(93)</sup>. تبيّن هذه الحادثة الحكمة من مشروعية الخلع في إزالة الضرر عن المرأة. قال ابن قدامة: "والخلع لإزالة الضرر الذي يلحقها بسوء العشرة والمقام مع من تكرهه وتبغضه" <sup>(94)</sup>.

ويتبين من الحديث السابق حرص الإسلام على مراعاة المصالح التي تحفظ مؤسسة الأسرة، وأحدها تحقيق السكن والمودة والرحمة بين الزوجين، فامرأة ثابت لم تشتكِ من ظلم وقع عليها أو نحوه، وإنما جاءت تشكي فقدانها لمشاعر

(93) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الطلاق، حديث رقم 4867.

(94) المقدسي، ابن قدامة. المغني، القاهرة: إدارة المدار، 1367هـ، ج 7، ص 52.

الحب اتجاه زوجها، كما ذكرت في رواية أخرى "لا أطيقه"<sup>(95)</sup>، وهي لا تزيد أن تظلمه؛ لأن فقدان الحب بين الزوجين يؤثر في تحقيق السكينة في الأسرة، ولذلك منحها رسول الله ﷺ الخروج من عقدة النكاح بسلام برد المهر إليه، وذلك من حكمة الله سبحانه في تثبيت مبدأ العدالة؛ أن أوجب على كل من يبدأ بحل مؤسسة الأسرة (الزوج، أو الزوجة) تحمل أعباء الطلاق المادية.

ومن صور تحقيق مقصد التسريح بإحسان، الطلاق للعيوب<sup>(96)</sup>، أو السجن أو الملاعنة، والتضرر بسبب الغيبة الطويلة، والطلاق للضرر بسبب الإيذاء بالقول أو الفعل بما لا يليق بأمثالها، وهو ما يطلق عليه اسم "العنف الأسري"<sup>(97)</sup>. ويکاد هذا السبب الأخير يكون السبب الرئيس لکثير من حالات الطلاق في أمريكا وغيرها من بلاد العالم اليوم. وقد تناوله القرآن الكريم وقدم فيه معالجاته. وقام رسول الله ﷺ من خلال ممارساته وتطبيقاته في الحفاظ على العلاقات الإنسانية في إطار الأسرة، والتأكيد على الجانب التربوي الإيجابي في توظيف الموعظة، وهي الحوار بين الأطراف المتنازعة بعقلانية واحترام، وهدوء يسمح لجميع الأطراف بممارسة حرية التعبير عن آرائهم ومشاعرهم مع احترام الآخرين. ومارس رسول الله ﷺ هذا النوع من التحاور في فض النزاعات على مستوى الأسرة والجماعة، وغيرها من دوائر النزاع.

(95) حدثنا خالد الحنادي عن عكرمة أن أخت عبد الله بن أبي بهذا وقال ترددت حديقته قال ث نعم فردها وأمره يطلقها وقال إبراهيم بن طهمان عن خالد عن عكرمة عن النبي ﷺ وطلقها وعن أبي بْن أَبِي تَمِيمَةَ عَنْ عَكْرَمَةَ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ ثَابِتٌ بْنُ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَعْتَبُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ وَلَكِنِّي لَا أُطِيقُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ قَرْتُدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ قَالَتْ نَعَمْ . انظر:

- البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الطلاق، حديث رقم 4868.

(96) أبو زهرة، الأحوال الشخصية، مرجع سابق، ص 309.

(97) انظر مؤلفات الباحثة في هذا المجال باللغة الإنجليزية:

- Abugideiri, S., and Z. Alwani. *What Islam says about Domestic Violence?*. Herndon, VA: FAITH, 2008.
- Alwani, Zainab. "The Qur'anic Model for Harmony in Family Relations. P. 33–64.

### ثالثاً: تطور العمل بالمقاصد الأسرية في عصر الخلافة الراشدة

لم تختلف المقاصد الأسرية التي أرسست دعائهما نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية القولية والفعالية، في عصر الخلافة الراشدة عمّا كانت عليه في عصر النبي والرسالة. فقد كان جيل التلقين من علماء الصحابة والتابعين خير نموذج إنساني أدرك هذه المعاني والمقاصد، وقام بتحقيقها وفق استنباط وسائل تحقيقها وتفعيتها.

والناظر في اتجهادات الصحابة، يلاحظ ذلك واضحاً في التزامهم بمبادئ الشريعة وكلياتها العامة، في إطار رعاية مصالح الناس، أو دفع المفاسد عنهم، خاصة فيما لم يرد فيها نصٌّ. وقد كانت أهم خصائص تلك الاجتهادات النظرُ في الكليات، ورعاية المصلحة العامة، ودفع المشقة والحرج عن الناس.

#### نماذج تفعيل المقاصد الأسرية في عصر الصحابة

ثمة نماذج يظهر من خلالها اهتمام الصحابة بتفعيل المقاصد الأسرية، وحرصهم على فهم النصوص الواردة في مسائل الزواج والطلاق وفق مقاصدها، ومن ذلك مسألة وقوع طلاق الثالث.

فقد كان الناس في الجاهلية يطلقون ويراجعون من غير حصر، كما جاء في الحديث: "عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَلْعَبُونَ بِحُدُودِ اللَّهِ، يَقُولُ أَحَدُهُمْ قَدْ طَلَقْتُكِ، قَدْ رَاجَعْتُكِ، قَدْ طَلَقْتُكِ" <sup>(98)</sup> حتى تضررت النساء وشكين إلى رسول الله ﷺ فأنزل سبحانه: ﴿الظَّلْقُ مَرَّاتٌ﴾ [البقرة: 229]، مبيناً الطريقة الصحيحة التي تقطع دابر فوضى الجاهلية. فأباح للزوج أن يطلق مرة بعد مرة. ولا يملك الرجل إيقاع المرات الثلاث جملة واحدة، وذلك توسيعة من الله تعالى لعباده، وتيسيراً على الناس برفع الحرج الذي يلحق المطلق، بل والأسرة لو بانت منه أمرأته بثلاث طلقات في طلاق واحد.

(98) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مرجع سابق، كتاب الطلاق، حديث رقم 2007.

امتثل الناس لهذا التشريع، فزال الظلم، واطمأنت النفوس، خاصة أن ذلك القرن -كما هو معروف- خير القرون، لما يحمل من مميزات قيمية وأخلاقية راقية، كما جاء في الحديث، عن عمران بن الحصين قال: قال النبي ﷺ: "خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، قال عمران: لا أدرى أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة، قال النبي ﷺ: إن بعديكم قوماً يخونون ولا يؤتمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، وينذرون ولا يفون، ويظهر فيهم السمن"<sup>(99)</sup>.

وببدأ الوضع يتغير تدريجياً، بعد دخول أعداد كبيرة من أهالي الأراضي المفتوحة في الإسلام، ولما تشرّب النفوس معاني ومقاصد التشريع بعد. فبدأت ظاهرة التهاون في استعمال لغطة الطلاق. ولاحظ عمر -رضي الله عنه- هذه الظاهرة، فشاور أصحابه في كيفية معالجة هذه الممارسات (الجاهلية) الخاطئة، واستشرف خطورة استفحالها وما لات ذلك في تهديد الأسرة والتهاون بأحكام الله عز وجل، والعودة إلى ممارسات الجاهلية وأعراافها الفاسدة التي اجتنها الإسلام. "جاءَ عَنْ أَبْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَّيْنِ مِنْ خَلَافَةِ عُمَرٍ طَلَاقُ الْثَّلَاثَ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَّةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَا عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُمْ عَلَيْهِمْ".<sup>(100)</sup>

فاتخذ عمر -رضي الله عنه- خطوة غير مسبوقة، فجعل طلاق الثلاث واحدة، يصبح بها الطلاق بائناً، وتحرم فيه الزوجة على زوجها حتى تنكح زوجاً غيره، نكاح رغبة لا تحليل.

وتعُد الخطوة التي اتخذها الخليفة عمر -رضي الله عنه- لازمة لتفعيل المقاصد الأسرية على مستوى المجتمع آنذاك. فقد اتخاذها عقاباً يردع المتهاونين

(99) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الشهادات، باب: "لا يشهد على شهادة جور إذا شهد"، حديث رقم 2457.

(100) النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، كتاب الطلاق، حديث رقم 2689.

ويزجر المتسرعين، ورأى عمر في هذا مصلحة لزمانه، لإيقاف التلاعيب بحدود الله، خاصة في مسألة الزواج والطلاق.

فالله تعالى شرع الطلاق مرة بعد مرة، ولم يشرعه مرة واحدة، فمن جمع الثالث في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله وظلم نفسه، وحقيقة عليه أن يعاقب بعدم أخذها برخصة الله، وصعبها على نفسه، فلم يطلق كما أمره الله، واختار الأشد فعوقب بذلك<sup>(101)</sup>.

ورأى الصحابة مصلحة الإمامضاء في الطلاق ثلاثة أقوى من مفسدة الواقع، وهكذا انزجر الناس آنذاك، وعولجت القضية بإصدار هذا الأمر.

وهذه الوسيلة التي قام بها الصحابة ليست إجراء ملزماً لكل زمان ومكان، بل هو اجتهاد في تفعيل النص وتنفيذه، وإدراك مقصد الشارع منه<sup>(102)</sup>.

ومن تلك النماذج مسألة المفقود أو الغائب عنها زوجها، وهي من قضايا الأسرة الخطيرة التي غالباً ما تتزايد الحاجة إلى مناقشتها، وتكثر التساؤلات عنها في أوقات الطوارئ، كالحروب والفتنة والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية الفتاكـة ونحوها.

وتكون أهميتها بإمكانية وقوعها في أيّ زمان أو مكان، وكذلك في ما يمكن أن تجره على مؤسسة الأسرة من فوضى في العلاقات، وغموض حول القرارات المتخذة، أو خطئها.

ولقد ظهر النقاش في هذه القضية في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بعد انتشار الفتوحات، كما رواه مالك في الموطأ: "عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابَ قَالَ: أَئِمَّا امْرَأَةً فَقَدِّثْ زَوْجَهَا فَلَمْ تَدْرِ أَيْنَ هُوَ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَحْلُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ

(101) الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج 3، ص 30-38.

(102) شلبي، تعليل الأحكام: عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد، مرجع سابق، ص 58.

تَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا فَدَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا سَبِيلَ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ إِلَيْهَا، قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا وَإِنْ أَدْرَكَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَتَرَوَّجَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَأَدْرَكْتُ النَّاسَ يُنْكَرُونَ الَّذِي قَالَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ يُخَيِّرُ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ إِذَا جَاءَ فِي صَدَاقَهَا أَوْ فِي اِمْرَأَتِهِ" (103).

والمتأمل لهذا الأمر يلحظ مراعاة الصحابة تفعيل المقصود الأسري للشارع في تحقيق الاستقرار والسكن لكلا الزوجين. ومما لا شك فيه أن غياب الزوج مدة معينة أو غموض حالته، يخل بهذا الاستقرار والسكن. وهنا لا بد من ملاحظة قطع الشك باليقين، ومراعاة تحصيل الوضوح وعدم ترك الأمور غامضة، خاصة في العلاقات، والتأكد التام من وضع الزوج وحالته، وإعطاء مدة كافية للبحث عنه، وتقصي أخباره إن كان حياً أو ميتاً، أو إن كان قد نقل إلى مكان آخر، أو نحوه مما قد يواجه الإنسان المفقود.

ف حالة الزوج المفقود تختلف عن الميت أو المطلق؛ لأن شأن الزوج فيها مجھول، والتعجیل بالارتباط بزوج آخر قد يسبب مفاسد أكثر من مصالح للزوجة وأولادها، خاصة إذا عاد الزوج ووجد زوجته قد ارتبطت بغيره، وما قد يسببه ذلك من خلق أحقاد ومشاكل قد تفوق في حجمها المشكلات الناتجة من الطلاق.

ويتجلى تفعيل هذا المقصود في حالة أخرى أفتى بها الصحابة؛ هي طلاق المرأة الغائب عنها زوجها؛ "قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابَ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ يُطْلَقُهَا زَوْجُهَا وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، ثُمَّ يُرَاجِعُهَا، فَلَا يُبَلْغُهَا رَجْعُهُ وَقَدْ بَلَغَهَا طَلاقُهُ إِيَّاهَا فَتَرَوَّجَتْ، أَنَّهُ إِنْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا الْآخَرُ، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا سَبِيلَ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ طَلَقَهَا إِلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيْيَ فِي هَذَا وَفِي الْمَفْقُودِ" (104).

(103) الأصبهي، مالك بن أنس. موطاً مالك، صصحه: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، كتاب الطلاق، (د.ت.)، حديث رقم 1052.

(104) الأصبهي، موطاً مالك، كتاب الطلاق، باب عدة التي تفقد زوجها، حديث رقم 1219.

وهذا يؤكّد ملاحظة عمر لمراعة مقصد حفظ كيان الأسرة الثانية، خاصة أنّ المرأة لم ترتبط بزوج آخر إلا بعد علمها بطلاق الأول لها، وانتهاء مؤسسة الأسرة مع الزوج الأول. وهكذا، فالمطلوب المحافظة على الأسرة الجديدة التي تأسست على قواعد صحيحة.

أما الزوج الأول فسقط حقه بالرجعة إلى زوجته، لتهاونه في الأمر. والطلاق في الإسلام قضية جدية وخطيرة لا يجوز التلاعب فيها. ولذلك يبدو تشديد عمر في اجتهاداته المتعلقة بالزواج والطلاق لإحكام هذين النظامين، وعدم ترك أيّ مجال للنزوّات والرغبات الشخصية للتأثير في بنيتها، لما فيها من تشريعات تساعد على بناء العلاقات الإنسانية الصحيحة وإقامتها على قواعد سديدة، سداها ولحمتها أداء مهمة الاستخلاف كما أمر الله تعالى.

**رابعاً: تطور العمل بالمقاصد الأسرية في عصر الفقهاء المجتهدin**  
شهد هذا العصر تغيراً كبيراً، سواء على المستوى السياسي، أو الفكري، أو الاجتماعي. فباتتقال السلطة السياسية من الخلافة الراشدة إلى الدولة الأموية اختللت طبيعة نظام الحكم في البنية والأهداف.

ففي الخلافة الراشدة، خاصة في عصر الشيدين، استمر التكامل بين السلطة السياسية والدينية، فالخلفاء أنفسهم كانوا فقهاء، حاولوا تنزيل آيات الله على أرض الواقع، خاصة في إقامة العدل بين الناس ولو كان على أنفسهم أو أهليهم، فرسخت قيم الإسلام في المجتمع، في حين اختللت نوعية الحكم وطبيعته لدى جيل الفقهاء.

بالإضافة إلى ذلك، لعبت الفتوحات دوراً مهمّاً في توسيع رقعة الدولة الإسلامية، مما أدى إلى انضمام شعوب وأمم من أجناس مختلفة بثقافاتها وعصبياتها ومفاهيمها الدينية إلى المجتمع الإسلامي، وهو ما سرع عملية التغيير، وأثرَ كثيراً في التركيبة الفكرية والأخلاقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية

للمجتمع الإسلامي، الأمر الذي تطلب من العلماء والفقهاء تكريس الجهد لمواجهة تلك التحديات على اختلاف مستوياتها.

وقد تفرق بعض فقهاء الصحابة في البلاد، الأمر الذي أدى إلى تمكّنهم من نشر العلم بين الناس، فأصبح لهم تلاميذ وأتباع في كل البلاد، ثم صار لكل من علماء التابعين مذهب، فانتصب في كل بلد إمام، أمثال سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر بالمدينة، وبعدهما الزهري، وعطاء بن رياح في مكة، وطاووس في اليمن، وإبراهيم النخعي والشعبي في الكوفة، والحسن البصري وابن سيرين في البصرة، وعطاء الخراساني في خراسان، وغيرهم.

وقد التزم الكثير من هؤلاء بفتاوي أساتذتهم، ولم يحاولوا تجاوزها إلا في نطاق محدود، بل إن هناك تقارباً كبيراً بين مناهجهم في استنباط الأحكام الشرعية، ومناهج الصحابة، وإن كانت قد بدأت في عصرهم طرق الاستنباط أكثر وضوحاً<sup>(105)</sup>.

وظهر في هذا العصر الفرق المذهبية والكلامية كالشيعة والخوارج، وظهرت الزندقة، وانتشرت الرواية، وظهرت حركة وضع الأحاديث<sup>(106)</sup>، وأخرج مسلم "عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكَذِّبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكُنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ. وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِإِذْنِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ"<sup>(107)</sup>.

وكذلك بدأت تظهر في هذا العصر الاختلافات في الرأي بين المفتين في

(105) أبو زهرة، محمد. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، القاهرة: دار الفكر العربي، (د.ت.)، ص260-261.

(106) ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م، ص202 وما بعدها.

(107) النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، المقدمة، ص73.

مسائل عديدة<sup>(108)</sup>، ولقد صرَّح عمر بن عبد العزيز بمخاوفه حين أمر بالسنن أن تدون، وقد ذكر ذلك البخاري في باب: "كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ" ، "وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنَ حَزْمٍ: انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ فَاقْتُبِعْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ وَلَا تَقْبِلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ" <sup>(109)</sup>.

وظهر التدوين آنذاك في علمي التفسير والحديث وغيرهما من العلوم الإسلامية، كما تسرّبت بعض الروايات الإسرائيلية إلى التفسير ومدوناته، فأدت إلى ظهور أفكار ورؤى مشوّشة في قضايا مختلفة، خاصة فيما يتعلق بالأسرة والمرأة والتعامل معها، التي قدّم فيها الإسلام أدق وأحكام مشروع جاء به دين أو قانون للإنسانية.

أمّا أهم معالم هذه الفترة التي حظيت باهتمام الأصوليين والفقهاء خاصة، فهي تبلور مدرستي أهل الرأي وأهل الحديث؛ إذ بدأت تبلور بعض مناهج استنباط الأحكام عند العلماء مع اختلاف مدارسهم الفقهية.

وبظهور الحاجة إلى توضيح المناهج المستعملة عند استنباط الأحكام، تأثرت تلك المناهج بطبيعة البيئة، وتحدياتها الموزعة بين البساطة والتعقيد، فأثّر هذا في فكر المجتهدين وفلسفتهم مناهجهم، خاصة في فترة تكوين المذاهب وتطورها، فعرف آنذاك بعض الفقهاء بأنّهم فقهاء الرأي، وبعضهم الآخر بأنّهم فقهاء أثر وحديث.

صُنِّفَ أتباع الفريقيين حسب المناطق، فكان أكثر أهل الحديث بالحجاز، وأكثر أهل الرأي بالعراق؛ لأنّ المجتهد يكون -عادةً- مرآة تعكس مشكلات بيئته وتحدياتها، وفيها تنشأ اجتهاداته ومنهجه، وأبرز مثال على ذلك "بيئة العراق

(108) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، مرجع سابق، ص 258. انظر أيضاً:

- العلواني، ط. أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 5991 ص .43

(109) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب العلم، ص 50

آنذاك" ، التي أصبحت مسرحاً لدخول أعراف وثقافات جديدة، انعكست آثارها على المجتمع عامة، وعلى الأسرة المسلمة خاصة، فكان على المجتهدين التعامل معها بجدية، وغربلتها لتمييز صالحها من فاسدها.

وهكذا كان لكل مدرسة مميزاتها وخصائصها في توسيع مساحة استعمال الرأي في تعليل الأحكام أو تضيقها. وكان جوهر الاختلاف بين المدرستين متمركزاً حول مقدار الأخذ بالرأي وتفریع الأحكام تحت سلطانه. ومع أن كلا الفريقين استعمل الرأي، إلا أنهما افترقا في أمرين (كما بين الشيخ محمد أبو زهرة) أولهما: تميّز مجتمع العراق باستعمال الرأي على نحو أكثر منه في مجتمع المدينة؛ نظراً لكثرة المستجدات والتحديات فيه مقارنة بمجتمع المدينة، والثاني: نوع الاجتهاد بالرأي؛ فأهل العراق اشتهروا بالقياس، في حين تميّز أهل الحجاز بالأخذ بمنهج المصلحة. ونظراً لاختبار القياس؛ فقد كثرت التفريعات الفقهية، وانتشر في العراق ما يُسمى بالفقه التقديرية. أما المصلحة فلا تتحقق إلا بالواقع، ولهذا لم يستعمل أهل المدينة الفرض والتقدير<sup>(110)</sup>.

ولقد بين أهل العراق وعلى رأسهم إبراهيم النخعي وشيوخه مقاصد الأحكام والأسباب، وعلّلواها على أنها معقولة المعنى، ف cellpadding="0" style="display: inline-block; width: 1em; vertical-align: middle;">فقعدوا القواعد العامة، وبيّنوا عللها. أما أهل الحجاز، وعلى رأسهم سعيد بن المسيب وبقية الفقهاء السبعة، فقد أثّر في اجتهاداتهم وجودهم في المدينة؛ مجمع جمهرة الصحابة ومقام الخلفاء الراشدين، بالإضافة إلى بساطة البلاد وقلة حوادثها وتحدياتها مقارنة بأرض العراق ونحوها، فالتزموا بالنص<sup>(111)</sup>.

ومع اختلاف خصائص المدرستين في بعض الجوانب، إلا أنه كان للرأي دور كبير في فهم النص لدى المدرستين. وبمراجعة الكثير من الفتاوی والقضايا

(110) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، مرجع سابق، ص 259-260.

(111) شلبي، تعليل الأحكام: عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد، مرجع سابق، ص 72-73.

يتبيّن لنا وجود تفاوت في الإدراك، واختلاف في مستويات التفعيل لمقاصد الشارع، ويظهر ذلك واضحاً في مجال المعاملات، خاصة فيما يتعلق بالأسرة. وقد امتد عصر الأئمة المجتهدین والمذاهبون الفقهيّة من نهاية الخلافة الراشدة حتى المئة الرابعة للهجرة؛ أي قبل نهاية العصر العباسي الأول (132هـ-232هـ)، وهجوم المغول والصلیبیین، الذي أدى إلى ظهور التقليد، ونشوء الأزمات الفكرية في الأمة فيما بعد.

### نموذج تطبيقي للعمل بالمقاصد الأسرية في عصر الفقهاء والمجتهدین

تناول الفقهاء قضية زوجة المفقود والغائب عنها زوجها، وتعاملوا معها ضمن ظروف عصرهم وزمانهم، ووفق فهمهم لتفعيل المقاصد الأسرية. وممّا لا شك فيه أنّ استنباط الحكم في هذه المسألة مستلهم من استقراء تصرفات الشارع، خاصة في حالات الطوارئ التي تكون فيها الأمور غامضة وغير واضحة، والتي قد يتخلّلها كثير من الفوضى إن لم تعالج بحذر.

فتتحديد هذه المدّة من أولي الأمر، سواء من الفقهاء، أو الحكماء، أو القضاة، يُعدّ محاولة ضبط تراعي حقوق كلا الزوجين والأولاد، وتقطع الطريق أمام أي تخطّي، أو ظلم، أو أحقداد قد تنشأ في حال قررت الزوجة الزواج بأخر بعد انتهاء المدّة، ثم عاد الزوج الأول؛ إذ لو ترك هذا الأمر للناس لتصرفوا فيه من دون ضبط، وسينجم عنـه فوضى في العلاقات، وانتشار للظلم والجهل.

وقد سار التابعون على خطى اجتهاد الصحابة في أحكامهم التي روّعيت فيه مقاصد حفظ الأسرة والمجتمع وحمايتها، فأدركوا حكمـة الضبط وأهميتها، فزادوا الأمر تحديداً في ضبط أنواع فقد وأسبابه. فخفّفوا من مدة تربص الزوجة لزوجها الذي فقد في القتال إلى سنة، وذلك لارتفاع نسبة احتمال موته. وأبقوا مدة تربص زوجة المفقود في غير ساحات القتال أربع سنين، عسى أن يعود خالـلها بعد انتهاء أسباب فقدانـه، أو يتحقّق موته. قال سعيد بن المسيب: "إذا

**فُقدَ فِي الصَّفَّ عِنْدَ الْقِتَالِ تَرَبَّصُ امْرَأَهُ سَنَةً**<sup>(112)</sup>.

إلا أنه وقع اختلاف واسع حولها، من ناحية جواز طلب الزوجة التفريق لفقد الزوج، ومدة فقد، وحالة فقد؛ أي ما ظاهره الهاك أو السلام، ثم دور الحاكم أو القاضي في التفريق، وغيرها من المسائل التي صرف الفقهاء الكبير من الوقت لمناقشتها. فلم تعد مسألة حق زوجة المفقود بطلب التفريق للتضرر من الغياب هي محور النقاش. وإنما كرس الحوار لمناقشة جواز التفريق أو عدم جوازه! فركز الحنفية على عدم جواز التفريق للفقدان كما وضحها الكاساني: "إن حالة المفقود غير معلوم يتحمل أنه حي أو ميت، وهذا يمنع التوارث والبيوننة... حيث وقع الشك في ثبوته... على الأصل المعهود في الثابت بيقين لا يزول بالشك، وغير الثابت بيقين لا يزول بالشك... فالفرقة عندهم لا تقع إلا بطلاقه إذا عاد أو ثبوت وفاته، فإذا بقي مفقوداً متى تقع الفرقة قالوا إذا بلغ التسعين من عمره اعتبر ميتاً، أو إذا مات أقرانه. وعدة زوجته تبدأ من تاريخ حكم الحاكم بمماته، فإن عاد زوجها بعد مضي العدة فهو أحق بها، وإن تزوجت فلا سبيل له عليها"<sup>(113)</sup>.

وكذلك قال الشافعية بعدم جواز التفريق إلا بما يوجب الفرقة من طلاق أو وفاة، وليست غيبة الزوج أو فقدانه من أسباب الفرقة بين الزوجين. فقال الشافعية: "... فلم أعلم مخالفًا في أن الرجل أو المرأة لو غابا أو أحدهما برأ أو بحراً، علم مغيبهما أو لم يعلم، فماتا أو أحدهما فلم يسمع لهما بخبر، ... لم نورث واحداً منهمما صاحبه إلا بيقين وفاته"<sup>(114)</sup>.

وللشافعية قولان: قديم وجديد؛ ففي القديم يتحقق للزوجة أن تفسخ النكاح بناء على تعذر النفقة أو الوطء بالعناء، فإن تعذر الجميع أولى في حالة فقد الزوج. أما في الجديد فلا يتحقق لها الفسخ؛ لأن إداله يجز الحكم بمماته في قسمة ماله فلا يجوز في نكاح

(112) الأصبхи، الموطأ، مرجع سابق، كتاب الطلاق، باب الطلاق، باب عدة من تفقد زوجها، حديث رقم 1052.

(113) جماعة من علماء الهند (القرن الحادي عشر). الفتاوی الهندیة، مصر: بولاق: المطبعة الأميرية،

.300 ج 2، هـ 1310.

(114) الشافعی، محمد بن إدريس. الأم، القاهرة: شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1381هـ، ج 5، ص 239.

زوجته<sup>(115)</sup>. أمّا بالنسبة إلى المدّة؛ فإذا مضت مدّة يعلم أو يغلب على الظنّ أنه لا يعيش فوقها حسب اجتهاد القاضي، فإنّه يحكم بموته، وهذه المدّة لا تُقدر، فقد تكون بسبعين أو ثمانين أو تسعين، وأنّه لا بدّ من اعتبار حكم الحاكم<sup>(116)</sup>.

أمّا الحنابلة ففرقوا بين فقده في حالة ظاهرها الهلاك أو السلامة، فإذا غالب على فقده ال�لاك تتربيص زوجة المفقود أربع سنين، ثمّ تعتمد عدّة الوفاة، والحجة لهذا قول عمر رضي الله عنه<sup>(117)</sup>. أمّا إذا غلت السلامة فتتربيص الزوجة تمام تسعين سنة من يوم ولد<sup>(118)</sup>.

ولقد لخص الدسوقي مذهب المالكية بقوله: "المفقود في بلاد الإسلام وحكمه أن يؤجل أربع سنين بعد البحث عنه والعجز عن خبره، ثمّ تعتمد زوجته، والمفقود بأرض الشرك كالأسير فحكمهما أن تبقى زوجتهما لانتهاء مدة التعمير ثمّ تعتمد. والمفقود في الفتنة بين المسلمين وحكمه أن تعتمد زوجته بعد انفصال الصفين. والمفقود في الفتنة بين المسلمين والكافر وحكمه أن يؤجل سنة بعد النظر والكشف عنه، ثمّ تعتمد زوجته، وأنّه لا يحتاج للحكم بموته في الأقسام كلها ولا الإذن من القاضي في العدة<sup>(119)</sup>".

قال ابن تيمية في زوجة المفقود: "والصواب في امرأة المفقود مذهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة، وهو أن تتربيص أربع سنين ثمّ تعتمد للوفاة. ويجوز

(115) الشيرازي، أبو إسحاق. المهدب مع شرحه المجموع، القاهرة: مطبعة العاصمة، (د.ت.)، ج 16، ص 611.

(116) الشرييني، محمد الخطيب. مغني المحتاج شرح متن المنهاج للنونوي، بيروت: دار الإحياء العربي، (د.ت.)، ج 3، ص 26-27، ص 397.

(117) ابن قدامة، المغنى، مرجع سابق، ج 7، ص 489. انظر أيضًا:  
- الحنبلي، منصور بن إدريس. كشاف القناع عن متن الإنقاذ، مصر: المطبعة الشرقية، 9131 هـ ج 3، ص 562.

(118) الحنبلي. كشاف القناع عن متن الإنقاذ، مرجع سابق، ج 3، ص 267.

(119) الدسوقي، أحمد بن عرفة. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مطبوعة مع الشرح الكبير، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د.ت.)، ج 2، ص 483.

لها أن تتزوج بعد ذلك وهي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً، وعلى الأصح لا يعتبر الحاكم، فلو مضت المدة والعدة تزوجت<sup>(120)</sup>.

وبدراسة هذه الآراء في ضوء المقاصد الكلية للأسرة، يتبيّن أن ترك الزوجة تنتظر من غير تحديد الوقت يؤدي إلى ظلمها، خاصة إذا رغبت في الزواج، وهو ما يخالف مقصد العدل والسكن. أمّا إذا اختارت الانتظار فلها ذلك من دون أن ترغم عليه؛ لأنّ الزواج لا يكون إلا بتراضي الطرفين. كما أن تحديد مدة الانتظار بأربع سنين ثم اعتدادها عدّة وفاة، هو أقرب إلى تحقيق مقصد العدل والوفاء للعلاقة الزوجية، وكذلك لاستفراغ الجهد بالثبت والتأكد من فقدان الزوج.

#### خامساً: تطور العمل بالمقاصد الأسرية عند المعاصرین

بدأت حوارات العلماء المعاصرين في المقاصد منذ بدايات القرن العشرين، بعد إخراج كتاب "المواقفات" للشاطبي إلى النور، وتحقيق محمد عبد الله دراز له، ومحاضرات الشيخ محمد الطاهر بن عاشور الذي كان يُدرّس مقاصد الشريعة ضمن مادة مستقلة، حتى توجّها بوضع كتابه القائم: "مقاصد الشريعة الإسلامية"، ثم تلاه العلامة المغربي علال الفاسي الذي كان يلقي محاضراته الجامعية في موضوع المقاصد، ثم أصدر بعد ذلك كتابه: "مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها"<sup>(121)</sup>.

ومن الواضح أنّ أهمية المقاصد عند المعاصرين لا تكمن في تعريفها اصطلاحياً، للكشف عن المعنى الشرعي فحسب، وإنما في كيفية استحضارها منهجاً يمكنه التعامل مع النص من داخله، بالإضافة إلى قدرته على التناطع مع

(120) الدمشقي، علاء الدين. الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ت.)، ص 281. انظر أيضاً:

- زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مرجع سابق، ج 8، ص 254.

(121) الفاسي. مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، مرجع سابق.

الواقع الإنساني. وهذا ما يساعد على توجيه المجتهد وتشجيعه على بذل أقصى الجهد عند استنباط الأحكام الشرعية، بل ومتابعة عملية التطبيق واختبار نتائجها؛ مالات الأفعال، فضلاً عن تحكيمها عند الاختلافات والمناقشات العلمية والفقهية، حتى تتحقق المصلحة وتدفع المفسدة، فتتم عملية تنزيل الوحي على أرض الواقع.

لا تقتصر أهمية الكشف عن المقاصد الشرعية على محور التأصيل النظري فحسب، وإنما تمتد منهجاً يرقى إلى مستوى التطبيق، وتحويل فهم أحكام الشرع إلى واقع و فعل يتکيف السلوك به حتى تصبح حركة الإنسان: فرداً، وأسرة، ومجتمعاً، طبقاً لمراد الله في أمره ونهي، وهي غاية التكليف وثمرته<sup>(122)</sup>. وهكذا جاءت كتابات ابن عاشور والفاسبي والنجار والعالم والريسوني والخادمي وعطيه والحسني (في شرح نظرية ابن عاشور) والكيلاني، وغيرهم من الباحثين في المقاصد؛ إضافاتٍ مهمة في إطار التنظير والتطبيق، خاصة في تنظيم وصياغة أنواع المقاصد ومراتبها والتمييز بينها.

ولابن عاشور محاولات متميزة في تسكين الأحكام المختلفة ضمن تلك الأنواع لتقديم اتجهادات فريدة تتعلق بالمعاملات، التي جعلها في مجال المقاصد الخاصة المتضمنة قضايا الأسرة والمعاملات المالية ونحوها، فخرج بالمقاصد من حيز التأصيل إلى التطبيق، خاصة في مجال الأسرة.

وتروم مجمل تلك الأديبيات والكتابات بناء أصول المقاصد على الكليات التي تهدي الفقيه في فتاواه، والمشروع القانوني في تكيف القضايا، وعالم الاجتماع في معالجاته للظواهر والمشكلات الاجتماعية على نحو تضم فيه الجزئيات في إطار كلي متكامل، يساعد على حل الإشكاليات المعقدة التي تواجه الأمة، بل والإنسانية<sup>(123)</sup>.

---

(122) العلواني، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 158 وما بعدها.

(123) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 196.

وقد وظّف ابن عاشور معطيات ابن خلدون وطُورَها، واستكمل ما فات الإمام الشاطبي، ومهّد لمن جاء بعده، خاصة في محاولته إخراج المقاصد من الإطار النظري إلى التطبيق في دوائر المعاملات والسلوكيات، ولا سيّما في تركيزه على العائلة ومقاصد أحكامها، ومحاولته وضع اللبنات التأسيسية لـ"فقه العلاقات"، من خلال تنظيمه مقاصد العلاقات في المصاهرة والقرابة والنكاح، وجعلها من مقاصد العائلة، مستفيداً من وعيه بداخل مقاصد الشريعة، ليؤصل للفكر الاجتماعي الإسلامي<sup>(124)</sup>.

وقد أدرج ابن عاشور مقاصد أحكام العائلة تحت نوع "المقاصد الخاصة"، فتعامل معها بوصفها موضوعاً مكملاً، وخرج بها من إطار التركيز على مقصد التنازل إلى تقديم الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعية مهمة، تبعث فيها منظومة العلاقات الإنسانية بمختلف أواصرها، وتحدد فيها الحقوق والواجبات وفق أنظمة دقيقة تحمي تلك العلاقات، سواء في بنائها أو انحلالها.

تمثل الأسرة في مشروع ابن عاشور صورة أمّة مصغرّة، وبذلك توصل إلى مقاصد الشريعة في أحكام العائلة، فبدت كأنّها دعائم المؤسسة، فجعلتها ثلاث دعائم لبناء العلاقات، والأخيرة خصّصها لبحث انحلال العلاقات؛ أسبابها، وأساليب المعالجة، والكيفية التي عرضها الإسلام لحماية المؤسسة في مجتمعها، رغم انحلال بعض علاقاتها، فأصبحت المقاصد عنده على النحو الآتي:

- إحكام آصرة النكاح: وقد استعرض فيها ابن عاشور صور النكاح في الجاهلية، ثمّ خرج بمقاصدين أساسين، هما: اتضاح صورة عقد النكاح من خلال أربعة أمور: الولي، والمهر، والشهرة، وإعلان النكاح؛ لكيلا يقارب الزنا، وألا يدخل فيه على التوثيق أو التأجيل.

- إحكام آصرة النسب والقرابة: وتضم نسبة البناء والأبوبة والمحارم والمحرمات والأقارب والأرحام ونحوها. وتُعد القرابة في الإسلام العامل الرئيس

---

(124) المرجع السابق، ص 155 وما بعدها.

لتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي. كما اهتم الإسلام بمفهوم القرابة وأرسى دعائم قوية لتوطيده، من خلال الحض على رعاية الأقارب وكفالة القادرين لهم، وهو مبدأ يتلاءم مع قواعد الإسلام في تنظيم سلوكيات الفرد مع الآخرين وفق أسس من الاحترام والمودة؛ حفاظاً على الوحدة الإنسانية.

- إحكام آصرة الصهر: وهي آصرة مهمة، تبني دعائهما من خلال التزاوج، وتساعد على توسيع شبكة العلاقات الإنسانية على نحو قد يمتد ليسع المجتمع.

- طرق انحلال هذه الأواصر الثلاث: وفيها تتحول العلاقات بسلام، ولا ينسى المعروف؛ لكيلا تخلف وراءها أحقاداً تدمر تلك العلاقة بالكلية<sup>(125)</sup>.

تُعد كتابات ابن عاشور من الكتابات المهمة التي حولت دفة البحث في قضايا الأسرة وأنظمتها في الإسلام من مناقب وفضائل إلى مؤسسة متكاملة الأركان، لها دور وغايات وأنظمة دقيقة تحدد علاقات الناس، وتنظم المسؤوليات وحقوق الأفراد والجماعة فيها، مدعة بمنظومة قيمة تحفظ كيان المؤسسة داخلياً وخارجياً حين تعصف بها التحديات، فهي اللبننة الأولى والأخرية الحاملة لقيم الأمة الإسلامية، القادرة على حفظها وإعادة بنائها حين تضعف أجهزة الأمة الأخرى ومؤسساتها.

وتكمّن أهمية أطروحتابن عاشور في كتابه "مقاصد الشريعة"، في تقديم نظام العائلة ومقاصدها نموذجاً لنظام الاجتماع الإسلامي، فآخر جها من الحصار الفقهي الضيق إلى المنظور العماني الواسع، وخرجت المفاهيم الكلية والقيم الحاكمة من إطار المناقب إلى كونها ضوابط منهاجية مهمة، تضبط حركة حياة المجتمع وتنظيمها. فأصبحت السماحة والحرية والمساواة والحق المرتبط بالعدل ضوابط منهجية، ترتب فيها أجناس المصالح والمفاسد وأنواعها المناظرة لتلك القيم في كليات متكاملة، بحيث تساعده على تكيف الأحكام حسبما تتطلبه أوضاع المجتمع في كل طور من أطوار حركته. وأصبح الترتيب الثلاثي لمقاصد

---

(125) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 155-164.

الشريعة المتردج من الضروري إلى الحاجي فالتحسيني محددات منهجية تنتظم خلالها أوليات الاجتماع الإنساني وعناصر حركة العمران البشري وتفاعلها عبر التاريخ<sup>(126)</sup>.

وهكذا تناول ابن عاشور قضايا الأسرة في الإسلام على نحو مؤسسي متكمّل، تم فيه تحديد البنية المقاصدية للأسرة على الهيئة الهرمية، التي حددتها ورسم خطوطها الأساسية تكوين العلاقات الإنسانية الناشئة في داخل أطر بنيتها الهيكلية، التي حصرها -رحمه الله- في ثلاث دوائر، سماها أواصر النكاح والقرابة والصهر، ثم تحدث عن كيفية انحلال تلك العلاقات بسلام، كالطلاق ونحوه، لتصبح بذلك أهم مقاصد تنظيمات الأسرة، وغاياتها حفظ شبكة العلاقات البشرية القائمة بين كل عضو يتبع إلى مؤسسة "الأسرة"، وتنظيمها، وتوسيع شبكة العلاقات هذه عن طريق تحديد الأدوار والحقوق والواجبات المتبادلة بين البشر في تلك العلاقات التي صدرت كتنظيمات تشريعية، تفتح المجال لمن يأتي بعده لتطوير هذا النوع من الدراسات.

ثم جاءت محاولة جمال الدين عطية للبناء على المفهوم الذي طرحته ابن عاشور في جعل الأسرة مؤسسة مهمة ونواة المجتمع الإنساني، فأطلق المقاصد في مجالات أربعة، وجعلها خاصة بالفرد، والأسرة، والأمة، والإنسانية.

وقد تناول مقاصد الأسرة في سبعة محاور تضمنت الكليات التي طرحتها الأصوليون، إلا أنها ارتبطت بالقيم القرآنية التي تساعد على تنظيمها وصياغتها بصورة كافية، فلا تطغى عليها الأحكام الجزئية. فجعل المقصد الأول تنظيم العلاقة بين الجنسين، ثم حفظ النسل أو النوع، وتحقيق السكن والمودة والرحمة، وحفظ النسب، وحفظ الدين، وتنظيم الجانب المؤسسي للأسرة، وأخيراً تنظيم جانبها المالي.

---

(126) المرجع السابق، ص 155 وما بعدها.



## الفصل الثالث

### منهج تفعيل المقاصد في الولايات المتحدة الأمريكية

#### أولاً: وضع الأسرة المسلمة

لم تكن ظاهرة الأقليات المسلمة في الماضي معروفة كما هو الحال في عصرنا هذا؛ فقديماً كانت "دولة المسلمين" هي الدولة الأولى في العالم. وكان المسلمون يسافرون إلى العديد من البلدان غير الإسلامية بوصفهم رسلاً، أو دبلوماسيين، أو تجاراً، أو متصرفة سائرين. وأولئك كانوا زواراً لمدد محدودة، لا مقيمين في الأعم الأغلب. أمّا بالنسبة إلى الذين غادروا حاضر الإسلام لأسباب سياسية، أو لمعارضتهم حكام زمانهم، وتوقعوا أن تطول مدة إقامتهم، فكانوا يذهبون -في الغالب- إلى أجزاء نائية من دار الإسلام، تكون سلطة الحكم المركزي فيها محدودة، وقد يستقر بهم المقام -أحياناً- في بلاد غير المسلمين، وغالباً على هؤلاء صفة الطموح وقوة الشخصية والزعامه، وكثيراً ما كانوا يقيمون إمارات إسلامية تمثل الواحات والجزر في ذلك المحيط، يمكثون فيها مدة محدودة<sup>(1)</sup>.

أمّا الذين قطنوا في مناطق غير المسلمين، وهم قلة، وكانت السيادة لغيرهم عليهم، وطبقت عليهم أحكام غير شرعية، فهم -في الغالب- من أسلم من أهل تلك الأماكن والبلدان؛ وهؤلاء حرصوا أشد الحرص على ممارسة الحياة

---

(1) أرسلان، شكيب. تاريخ غزوات العرب، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1966م.

الإسلامية، لكنّهم واجهوا تحديات ثقافية وتشريعية؛ ما دفعهم إلى استفتاء من كان بينهم من أهل العلم، أو إرسال ما يجول في خواطيرهم من أسئلة واستفسارات مع حاجتهم القاصدين بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج، وغلب على هذه الاستفسارات طابع الفردية.

كان العلماء الذين يتعاملون مع قضايا هؤلاء الأفراد أو المجموعات يدركون أهمية الفروق النفسية والفكرية والثقافية والتشريعية بين طبيعة الأسئلة، والإشكالات التي تدور في أوساط هؤلاء الأفراد والجماعات، وبين الأسئلة والإشكالات التي تدور في أوساط المجتمعات المسلمة، وهو ما يحتم على المفتى الفقيه، مجتهداً كان أو مقلداً، النظر في الأدلة، وقراءتها بما ييسر له سبل إصدار الفتوى<sup>(2)</sup> المناسبة القابلة للتطبيق والتنتزيل على الواقع دون حرج، ومن غير تجاوز القواعد الكلية، والمقاصد العامة للشريعة، بل إن القواعد الكلية والمقاصد الشرعية تبرز بالنسبة إلى هذه الواقع بوصفها مصادر أساسية بأدلتها، وقد تنفرد لتصبح هي المصادر وحدها فيما استجد من وقائع لا سوابق لها. ولم تبرز الحاجة

(2) الفتوى تُعرف بوصفها جواباً من عالم أو فقيه عن سؤال يتعلق بمسألة دينية أو حكم ديني، فهي خبر من الفقيه غير ملزم خاصة بالنسبة إلى المجتهد؛ إذ تعتمد على استقراء الفقيه وتحريه للأدلة ودراستها وتحليلها مع دراسة الواقع ودرجة المصالح والمضار في كل حكم، وربطها بواقع السؤال وبنته، ثم تبين ما توصل إليه من نتائج الاستقراء. والفتوى تختلف في طبيعتها عن القضاء، فالقضاء قرار من القاضي ملزם، يعتمد فيه القاضي على الحجج وأدلة الإثبات؛ وهي: الإقرار، والبينة، والشهود، واليمين، ونحوها. والفتيا تتطلب تدريباً ومن دونها يعجز الفقيه عن النهوض بإفادة العامة، فقد قال الونشريسي في "المعيار المغرب": "إنما الغرابة في استعمال كليات علم الفقه وانطباقها على جزئيات الواقع بين الناس، وهو عسيرة على كثير من الناس، فتجد الرجل يحفظ كثيراً من الفقه ويفهمه ويعلمه غيره، فإذا سئل عن واقعة لبعض العوام من مسائل الصلاة، أو مسألة من الأعيان لا يحسن الجواب، بل ولا يفهم مراد السائل عنها إلا بعد عسر". انظر:

- الونشريسي، أحمد بن يحيى. المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقيا والأندلس والمغرب، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1983م، ج10، ص79-80. انظر أيضاً:
- القرافي، الفروق، مرجع سابق، ج1، ص128-129.
- القرافي، الإحکام في تمییز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر، 1995م.

إلى بناء أصول فقه الأقليات؛ إذ لم يكن وجود أي عارض طارئ، يلفت أنظار المجتهدين إلى ضرورة تأصيل هذا الوجود؛ أصولاً وفروعاً، فبقي في دائرة ضيقة يعرف باسم "فقه النوازل"، أو "فقه الضرورات".

أما اليوم فكثرت الهجرات البشرية، خاصة في الآونة الأخيرة، إلى البلاد الغربية؛ نتيجة التغيرات والضغوط السياسية والاقتصادية، وكثرة الحروب في العالم عموماً، وفي العالم الإسلامي خصوصاً، في محاولة للبحث عن الحرية وتحسين الأحوال الاقتصادية والعلمية للأفراد والجماعات، الأمر الذي أدى إلى تكوين ما يُسمى بالأقليات المسلمة، وهو مصطلح انتشر استعماله في العرف الدولي المعاصر<sup>(3)</sup>، فاستدعي أن يكون التعامل معها مختلفاً في فلسفته وطبيعته التي تحتاج إلى فقه نوعي، يراعي ارتباط الحكم الشرعي بظروف الجماعة. وبما أنّ نوعية الأقليات ومتطلباتها تختلف من مكان إلى آخر، فإن ذلك يتطلب الاستجابة لأسئلتها وإشكالياتها الدينية والفقهية على نحو متفاوت مختلف عن البيئات التي تعيش بين ظهريّتها أكثرية مسلمة. ومن هنا طرح "فقه الأقليات" فلسفة وفقهاً وممارسة، فهو فقه جماعة محصورة لها ظروف خاصة، قد يصلح لها ما لا يصلح لغيرها<sup>(4)</sup>.

## 1 - الواقع الأمريكي بين السياق التاريخي والاجتماعي

تُعد دراسة الواقع من أهم متطلبات صياغة المجتهد سؤاله؛ ما يساعده -فيما بعد- على تحديد أهم المقاصد والغايات في مختلف الجوانب، لذا كان مهمّاً القيام بقراءة تحليلية سريعة لتطورات المجتمع الأمريكي على وجه العموم. فقد مرّ هذا المجتمع بتغيرات سريعة ومتغيرة، أثرت في بنائه وتركيبته على جميع المستويات. فلم تكن أمريكا القديمة وحدة سياسية موحدة من الأطلسي إلى

(3) العلواني، طه. في فقه الأقليات المسلمة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص.4.

يُعد الشیخان يوسف القرضاوی وطه العلواني من أوائل المنظرین لفقه الأقليات. انظر:- القرضاوی، يوسف. في فقه الأقليات المسلمة: حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى، القاهرة: دار الشروق، 2001م.

(4) العلواني، في فقه الأقليات المسلمة، مرجع سابق، ص.5.

الهادي، وإنما اتسعت رقعة الدولة تدريجياً بعد معايدة السلام في باريس عام 1783م. وقد يكون أهم من وصفها وصفاً دقيقاً الباحث الفرنسي أليكسيس توكليل حين زارها عام 1831م، وأطلق عليها اسم "الاستثناء الأمريكي" American exceptionalism، وذلك لما تمتاز به من منظومة حرة، مركزها تطوير الفرد بالعمل الجاد، تبعاً لما وبهه الله إيمانه من مواهب وإمكانيات، وتعدّ هذه المنظومة إتقان الإنسان عمله جزءاً من مهمته على الأرض "النداء الإلهي" God's call، فما على الجميع إلا العمل الجاد، لتوفير فرص التقدم والإبداع، بعيداً عن الموروث من العادات، فضلاً عن رفض الاستبداد<sup>(5)</sup>.

إن التجربة الأمريكية بخلفيتها البراغماتية، وبتحررها النسبي من تراث ملزم، نجحت في وضع آليات عملية واقعية، أثبتت قدرتها على دقة التنسيق وتسويغ الأمور، وحفظ كثير من التوازنات في إطارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن أهم تلك الآليات إقرار دستور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776م، الذي يعد إحدى الركائز الاجتماعية الأساسية للمجتمع الأمريكي، ومتوازن فيه المصالح العامة مع الخاصة، ويعتبر آلية مهمة للتغيير الاجتماعي على وجه الخصوص، لما يطرحه من قضايا اجتماعية معقدة تحتاج إلى تقنن، لتحول -فيما بعد- إلى عرف اجتماعي، أو تختفي بناء على نقاشات المحكمة العليا وقراراتها<sup>(6)</sup>.

وأهم ما يميز الدستور على المستوى الإجرائي هو صغر دور الحكومة المركزية، والفصل بين السلطات الثلاث التي رسم معالمها الدستور؛ وهي: التنفيذية (الرئيس، والوزارات، والدوائر الحكومية المختلفة)، والتشريعية التي تمثل في مجلس الكونغرس، ومهمته سن القوانين وشرحها والتصديق على صرف الأموال. وينقسم هذا المجلس إلى مجلس أعيان أو شيوخ الذي يمثل

(5) Nash, Gary, Julie Roy Jeffrey, John R. Howe, Peter J. Frederick, Allen F. Davis, and Allan M. Winkler. *The American People*. New York: Harper and Row Publishers, 1986.

(6) هاشم، مازن موفق. أمريكا بلد المتناقضات، دمشق: دار الفكر، 2007م، ص26.

فيه كل ولاية شخصان، ومجلس نواب تشارك فيه كل ولاية بعده من الممثلين يتناسب مع عدد سكانها، وكلا المجلسين منتخبان. أما السلطة الثالثة فهي السلطة القضائية، وتمثل في المحكمة العليا التي يعين أعضاءها الرئيس بمعرفة الكونغرس، ومهتمتها البحث في دستورية المسائل المختلف فيها، وإصدار حكم بحقها. ومع أنّ التاريخ الإنساني عرف فكرة فصل السلطات وتحديد اختصاص كل منها، إلا أنّ التجربة الأمريكية تتميز بالضبط القانوني الإجرائي.

من جانب آخر، تُعدّ قوة بنية المجتمع المدني في أمريكا ومتانتها، من أهم آليات التغيير الاجتماعي ومقاومة الاستبداد السياسي، الذي جاء ردًا على فشل نموذج الدولة الحديثة في حلّ العديد من الإشكاليات التي كانت -في كثير من الأحيان- السبب المباشر في نشوئها<sup>(7)</sup>.

وقد استمد نموذج المجتمع المدني في أمريكا قوته وتفوقه من إعادة ترتيب المؤسسات المدنية وتكاملها مع المؤسسة السياسية، لا من كونها مفصولة عنها؛<sup>(8)</sup> ما سهل تلبية احتياجات المجتمع على نحو تكاملي، فخدمات الأحياء

(7) فكرة المجتمع المدني فكرة قديمة تداولتها الأمم عبر القرون، بل إنّ رسول الله ﷺ أسس لبنية المجتمع المدني منذ دخوله المدينة وكتابته وثيقة المدينة، ومن ضمنها منظومة التكافل الاجتماعي، كالزكاة والصدقة والوقف، وكذلك تركيبة الأسرة وبنيتها وعلاقاتها الإنسانية، خاصة الممتدة منها، وعلاقات الجيرة التي تبني الأحياء، ومن ثمّ المدينة، إلى غيرها من مؤسسات المجتمع المدني. وتمتاز التركيبة الإسلامية للمجتمع المدني بأنّها مؤسسة على علاقات طبيعية مثل الأسرة، التي تمتد بعلاقتها لتشمل المجتمع، ومن ثمّ يشارك الجميع في حلّ الإشكاليات الاجتماعية. وقد أثبتت هذه المنظومة صلاحتها عبر قرون من الزمن، ثمّ تمكّن نموذج الدولة الحديثة في دول العالم الثالث من تفكيك بنية مؤسسات المجتمع المدني التي كانت محور قوتها، وفشل في تكوين مؤسسات حكومية تحمي المجتمع، وتتوفر حلولاً لمشكلاته المعقدة، فتدورت أحوالها، واستعصت حلولها.

(8) وهذا ما كان يحدث في المجتمع الإسلامي زمن المماليك وغيره، حينما انتعشت مؤسسات الوقف، وحصل تعاون وتنسيق بين الناس والدولة، فأسست مئات الأوقاف في مختلف الحقول لتسطحيب لحاجات المجتمع ومتطلباته، وبرز دور المرأة المسلمة بمشاركتها في العديد من الجمعيات والأسطحة الاجتماعية، وما تزال بعض المباني والمؤسسات والسجلات التاريخية تؤكّد هذا الأمر، سواء في القاهرة، أو دمشق، أو استنبول وغيرها من حواضر الإسلام.

-على سبيل المثال- مثل المكتبات العامة وقاعات الرياضة والمسابح وغيرها، تقوم بها مؤسسات خدمات عامة شبه حكومية، أفسحت المجال أمام الأفراد ليشرفوا على تلك الخدمات ويسيروها، وهي تُمول غالباً من ميزانية الحي، وقد يكون لها ارتباط بالمقاطعة، لا الحكومة الفيدرالية. وبذا أصبحت مسؤولية كل حي الاضطلاع بتلك الأنشطة الخدمية، حتى أصبح لكل نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو حتى سياسي جمعية أو مؤسسة غير ربحية؛ أي تطوعية تقوم به، بالتعاون مع مؤسسات ربحية تؤمن بنفس القضية.

وبناء على هذا، انقسمت تلك المؤسسات أو الجمعيات في علاقاتها المتوازنة مع الحكومة إلى أقسام عدّة في ما يخص تطوير الخدمات الاجتماعية على مختلف مستوياتها، وقد حظيت هذه الجمعيات (الخيرية، والترفيهية) بإعفاء من الضرائب لقاء قيامها بخدمات ترفع المسؤلية عن كاهل الدولة. وفي المقابل، كان هناك مؤسسات لا ربحية، لكنّها علمية وأكاديمية، تميزت بعلاقاتها مع الحكومة، وبإعفائها من الضرائب. وفي كثير من الأحيان كانت الدولة تُمولها للقيام بالبحوث والدراسات التي أسهمت على نحو فاعل في تطوير الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية أو تغييرها. ولكن، يغلب على التخطيط الأمريكي عموماً أنه يقوم على خطط تنفيذية لا استراتيجية، تحسب النتائج المستقبلية بدقة؛ فالخطط يهتم بما هو كائن، وليس بما سيكون، علماً بأنّ الاستجابة السريعة للتحديات قد يجعلها قادرة على حصر الأخطاء المتوقعة بنسب محدودة<sup>(9)</sup>.

وهكذا، فإنّ تطور التنسيق والدعم المتبادل بين المؤسسات الأهلية والحكومة، انعكس إيجابياً على مستوى الفرد وتفكيره وممارسته، في حرية منحه فرصة التعبير عن أفكاره ومبادئه، ونسقت بتوافقٍ بين مستوى الفرد والمجتمع والدولة، وهو ما جعل الحكومة تعتمد على هذه الجمعيات والمؤسسات في

---

(9) هاشم، أمريكا بلد المتناقضات، مرجع سابق، ص30 وما بعدها.

تطوير الحلول المناسبة لمشكلات المجتمع، فضلاً عن تولي هذه الجمعيات دور الرقيب والموجه لتحركات الحكومة.

فلو تبعنا العمل المؤسسي للمجتمع الأمريكي في قضايا الأسرة وتحدياتها، وأخذنا على سبيل المثال "العنف الأسري" domestic violence لرأينا كيف طرح هذه القضية على مستويات عدّة تتقاطع وتتدخل مع بعضها بعضاً على نحو متناسق. ففي حال ظهور مشكلة ما في المجتمع، وقد تكون موجودة منذ مدة، نجد أنَّ الانتباه ينصرف إليها، سواء عن طريق بحث إحصائي يبيّن خطورة القضية، أو كتاب، أو قضية قانونية، أو نحوها، ثم تبدأ مناقشتها علمياً وعملياً في المؤسسات الأكاديمية والإعلام، ثم تكون مؤسسات أو جمعيات لتعامل معها وتتوفر حلولاً لها، وتستمر تلك المؤسسات في التطور بناء على دراسة نتائج التطبيق والممارسة العملية في الواقع. ولو نظرنا إلى قضية العنف الأسري اليوم لوجدنا حقولاً أكاديمية عنيت بالقضية، بالإضافة إلى انشاق مئات الجمعيات والمؤسسات والبرامج التي تفاعلت في مستواها القانوني والديني والتعليمي والأكاديمي والإعلامي والتربوي والطبي النفسي وغيرها خلال ثلاثة عقود أو أقل. وهكذا أصبح المجتمع الأمريكي نموذجاً رائداً في مرونته وقدرته على مواجهة أعقد المشكلات.

أما أهم الحركات -تاريخياً- التي أثرت في التطور الاجتماعي، وخاصة في هيكلية الأسرة، في أمريكا فتمثل في حركتين؛ الأولى: حركة التقدُّم ما بين الأعوام 1890-1920م، وكان لها آثار متميزة في التطور الاجتماعي، لما قدّمته من إصلاحات للطبقة الاجتماعية الوسطى، ونشر العدل الاجتماعي، بتحسينها حالات الفقراء والمهاجرين والعمال، فتم إلغاء عمالة الأولاد، وتحديد ساعات العمل للرجال والنساء؛ إذ كانت القيم الأمريكية الاجتماعية تقوم على مبدأ قداسة الأسرة والأم تحديداً. وكذلك اهتم الإصلاحيون بقضية التعليم، ومعالجة الفساد الأخلاقي، والإدمان على المسكرات والمخدرات، وبمراكيز التي أخذت

تنتشر عن طريق الحانات وعرض الأفلام غير الهدافة، وتُعدّ هذه الحركة من أهم الحركات الإصلاحية في تاريخ أمريكا. وفي الفترة ذاتها تقريرًا شاع الركود الاقتصادي الكبير عام 1929م، وكانت له آثاره في الأسرة؛ إذ اهتزت مكانة الزوج لعجزه عن تأمين الدخل المناسب لأسرته، فانخفضت نسبة الزيجات والولادات. أما آثار الحرب العالمية الثانية في الأسرة فتمثلت في دخول المرأة مجال العمل في شتى الميادين بقصد دعم الحرب، وهو ما أثر في بنية الأسرة بعامة.

والحركة الثانية: هي حركة الحقوق المدنية التي ظهرت في السبعينيات، لكنّها ضمت متناقضات عدّة كان لها أثر جذري وكبير في تغيير مفهوم الزواج وبنية الأسرة فيما بعد. وضمت هذه الحركة مجموعة من المنظمات المتباعدة فكريًا، التي أسهمت في حلّ أزمة واقعية تجسدت في ظلم الأفارقة الأميركيين وإذلالهم. وقد تولّى قيادة هذه الحركة مارتن لوثر كينغ جونيير. ولم تقتصر هذه الحركة على الأفارقة، وإنما ضمت في صفوفها عدداً من البيض واليهود وغيرهم، فتمكّنت من رفع مستوى حقوق الفرد، وبخاصة الطبقة الوسطى. ثمّ أقرّ قانون الحقوق المدنية عام 1964م الذي يمنع التفرقة العنصرية في المرافق العامة، ثمّ أُحق به قانون آخر Affirmative Action يمنح الحق بتمثيل الأقليات بكل أشكالها (مثل الإثنيات المحرومة، وبخاصة السود) في الجامعات والوظائف. وهكذا أصبح نظام المساواة في الفرص الذي يمنع التفرقة في التوظيف على أساس العرق أو الجنس أو الدين قانوناً. وبناء على هذا سُمح لسود الجنوب بالانتخاب. أما النساء البيض فسمح لهن بالانتخاب عام 1925م<sup>(10)</sup>.

وقد سُنت العديد من القوانين التي خدمت الطبقة الوسطى، كالضممان الصحي للمسنين، ودعم المدارس الابتدائية والثانوية، وتوفير السكن للفقراء، وغيرها من القوانين التي شابهت القوانين التي عمل بها في فترة الثلاثينيات. بيد أنه صاحب تلك الإصلاحات تمرّد اجتماعي، ورفض لأعراف الماضي، ومنها

(10) Aguirre, Adalberto and Jonthan Turner. *American Ethnicity: The Dynamics and Consequences of Discrimination*, Boston: McGraw-Hill, 2004, p. 27.

الزواج التقليدي، وانتشر تأييد لحركة الحياة الجنسية المفتوحة "الثورة الجنسية"، وفك الارتباط بين الزواج والممارسة الجنسية، فانتشرت في هذه الفترة حبوب منع الحمل، والانغماس في المخدرات والجنس المشاع، وامتازت تلك الفترة بطيغian الفردية البحتة. وبعد أن كان الشذوذ ممارسة فردية، انتظم الشذوذ رجالاً ونساءً في حركات اجتماعية منتظمة، تزامنت مع حركة تحرير المرأة منذ أوائل الخمسينيات، للمطالبة بشرعية الممارسات وتنظيمها قانونياً في إطار السياسات العامة، مع تعديل بعض القواعد القانونية من خلال المحاكم العليا. واكتسبت تلك الحركة في ظل النسوية أبعاداً فلسفية؛ إذ بدأت دراسة الشذوذ تتجاوز الأبحاث التطبيقية إلى الدراسات التنظيرية، ثمّ تطور الأمر إلى أن أصبح الشذوذ النسووي رؤية معرفية ذات أبعاد مختلفة اجتماعية وسياسية.

وهكذا تعرضت مؤسسة الأسرة الإنسانية في أمريكا إلى تفكك شبه كلي، سواء على المستوى التكويني أو الوظيفي، بعد أن اختُرقت أنظمتها، وأهمها الزواج الذي فُرغ من معانيه التقليدية التي عرفتها الإنسانية؛ نتيجة تفشي العلمنانية المادية، وظهور الحركات النسوية التي حولت العلاقة بين الجنسين إلى علاقة حيوانية يُتعى منها إشباع الشهوة، وتحقيق المكاسب المادية فقط، فكثر الطلاق، وزادت نسبة الخيانات الزوجية والزنـا من الطرفين، وتم تكريس مفهوم اللذة ليتحول إلى مقصد أساسـي، فضـيـعـت معانـيـ الزـوـجـيـةـ منـ المـوـدـةـ وـالـرـحـمـةـ والتـضـحـيـةـ التـيـ كـانـتـ سـائـدـةـ فـيـ الـقـرـونـ السـابـقـةـ، حتـىـ أـصـبـحـ مـفـهـومـ الزـوـاجـ وـعـاءـ يـسـتوـعـبـ أيـ عـلـاقـةـ، سـوـاءـ كـانـتـ مـخـادـنـةـ، أوـ مـثـلـيـةـ (لوـاطـ، أوـ سـحـاقـ)، أوـ زـنـاـ، أوـ بـغـاءـ، أوـ اـسـتـبـضـاعـ، ماـ دـامـتـ تـفضـيـ إـلـىـ تـحـقـيقـ اللـذـةـ وـإـشـبـاعـ الشـهـوـاتـ وـالـمـكـاسـبـ المـادـيـةـ. ثـمـ تـدـخـلـ القـانـونـ ليـكـرـسـ هـذـهـ المعـانـيـ وـيـؤـكـدـهاـ، وـيـتـنـازـلـ عنـ الـمـبـادـئـ وـالـقـيـمـ الـأـخـلـاقـيـةـ التـيـ تـبـنـاـهـاـ (الـآـبـاءـ الـأـوـاـئـ)ـ وـسـجـلـوـاـ مـفـرـدـاتـهاـ فـيـ الدـسـتـورـ الـأـمـرـيـكـيـ، مـُقـدـمـاـ مـنـظـومـةـ جـدـيـدةـ لـلـعـلـاقـاتـ الـإـنـسـانـيـةـ لـاـ عـهـدـ لـلـبـشـرـيـةـ بـهـاـ مـنـ قـبـلـ.

وقد أدى هذا الأمر الأخير إلى تغيير نمط الحياة الأسرية، فلم يعد الزواج التقليدي هو نمط العلاقة الوحيد المقبول اجتماعياً، فقد وجدت أنماط بديلة تنافسه، كان لها أثر في علاقات البالغين، وكذلك في تنشئة الأطفال وتربيتهم. وقد أقلق هذا الوضع أصحاب القرار والمتدربين، فقاموا بمحاولات لإنقاذ مؤسسة الزواج من الانهيار أمام تلك البديل المتمثلة في علاقات الزنا المفتوحة، أو العلاقات المثلية، أو نحوها من العلاقات الشاذة، التي أثبت الواقع الغربي اليوم أنها تفضي إلى انهيار المجتمع الإنساني.

وفي هذا السياق يطرح سؤال جوهري هو: هل يمكن اعتبار المحافظة على مفهوم الأسرة التقليدية مقصدًا أساسياً بعدما أصبحت مطلبًا مهمًا يسعى إلى محاولة استعادة بعض جزئياته بعض علماء الاجتماع، وأصحاب الأديان، ولو على سبيل الإبقاء على الشكل الظاهري فحسب؟ لا شك في أن الإجابة هي بالإيجاب. فالسياسيون اهتموا بهذه القضية، وقد تجلّى هذا من خلال الأحزاب المتنافسة على الرئاسة في انتخابات عام 2005م، حتى إن هذه القضية الأسرية كانت أحد أسباب فوز الرئيس الأمريكي الذي وعد بمحاولة الإبقاء على معنى الأسرة التقليدي في الدستور الأمريكي -ولو بأقل درجة-؛ إذ إن القضاء على الأسرة التقليدية يعني نهاية العلاقات الإنسانية السليمة السوية.

## 2 - التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة

### أ - الاختلاف الاصطلاحي والمفاهيمي للأسرة

#### - دور الدين في التطور المفاهيمي للزواج والأسرة

من أبرز المفاهيم التي ثار حولها الجدل تعريف الزواج، وتحديات الآثار المترتبة عليه؛ فالتغير الذي طرأ على الزواج في أمريكا لم يأت من فراغ، وإنما له أسباب عدّة، منها: انعكاس الرؤية الدينية المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية (المتمثلة في اليهودية وال المسيحية تحديداً) -فيما بعد- على تطورات المفهوم: تاريخياً واجتماعياً، قديماً وحديثاً.

فالزواج في اليهودية يُعد المحور الأساسي للكشف عن فلسفة منظومة معينة في مجال الأسرة؛ هي معرفة وضع المرأة في تلك المنظومة، وذلك لأهمية دورها في الأسرة. فمحور تشكيل الرؤية في اليهودية (وال المسيحية أيضاً) هو قصة الخلق؛ إذ اعتبرت اليهودية أنّ بنات حواء ورثن تلك الخطيئة، وجاء في سفر التثنية قولَ ربِّ المرأة: "أَزِيدْ تَعْبُكَ حِينَ تَحْبِلُينَ، وَبِالْأَوْجَاعِ تَلْدِينَ الْبَنِينَ، إِلَى زَوْجِكَ يَكُونُ أَشْتِيَاكُوكَ وَهُوَ عَلَيْكَ يَسُودٌ"<sup>(11)</sup>.

ولقد أثرت هذه النظرة الدونية للمرأة، فنجم عنها ركام من التشريعات والممارسات التي تعكس هذا التصور، وكانت سبباً أساسياً في ظهور "حركات التحرر النسوية". وعلى الرغم من ذلك، أعلنت اليهودية شأن الزواج، وجعلت الأسرة المؤسسة الوحيدة المنوطة بإنجاب الذرية لاستيفاء العهد الإلهي لبني إسرائيل، واعتبرت الزواج واجباً دينياً. فتمركزت حقوق عقد الزوجية في اليهودية حول الرجل، ليصبح دور المرأة ثانوياً، لا يكاد يتجاوز مهمة الإنجاب، وخدمة الرجل وطاعته طاعة مطلقة.

وعلى هذا نجد أنَّ الكثير من الأحكام تعكس بوضوح عدم التزام الرجل بأيِّ التزام مسؤولية تجاه الزوجة، إلا من بعض الأمور الخاصة. فجاء في بعض الأحكام العبرية في المادة 414 ما نصه: "متى خرجت الزوجة من بيت أهلها ودخلت بيت زوجها، صار له حق الطاعة التامة والامتثال الكلي في جميع ما يأمرها به..."<sup>(12)</sup>. كما ورد في المادة 418 الآتي: "جميع مال الزوجة ملك لزوجها، وليس لها إلا ما فرض لها من المهر في عقد الزواج"<sup>(13)</sup>.

(11) الكتاب المقدس، بيروت: دار الكنائس في الشرق الأوسط، ط 1، 1992م، سفر التثنية، 4: 3-2.

(12) خروفه، علاء الدين. شرح قانون الأحوال الشخصية: مقارنة القانون العراقي مع قوانين البلاد العربية وبيان الأحكام المماثلة في الشرائع الإسلامية واليهودية والمسيحية، بغداد، 1962م، ج 1، ص 358 وما بعدها. انظر أيضاً:

- العلواني، رقية طه. "أحكام الأسرة بين الإسلام والتقاليد الغربية: دراسة تحليلية مقارنة ضمن المسار التاريخي"، مجلة الدراسات الإسلامية، مجلد 35، ع 3، 1431هـ/2000م، ص 171 وما بعدها.

(13) خروفه، شرح قانون الأحوال الشخصية: مقارنة القانون العراقي مع قوانين البلاد العربية =

ولمحورية الرجل، فإنَّ المنظومة اليهودية لا تجعل من الزواج عبئاً مالياً على الرجل وكذلك الطلاق، فللرجل الحق المطلق في أن يطلق زوجته، لكونه صاحب الحق الأول والأخير. واختلفت المدارس اليهودية في الأسباب الداعية للطلاق وتبينت آراؤها بين التشدد والتساهل، وبقيت هذه الأفكار حتى القرن الحادي عشر الميلادي، عندما بدأت المطالبة بموافقة الزوجة على الطلاق، فأصدر البالي جيروشوم فتوى برجوا الطرفين شرطاً لوقوع الطلاق<sup>(14)</sup>. أمّا اليوم فقد حدثت تطورات كبيرة؛ نظراً للتغير البنية الاجتماعية. والفقهاء اليهود في أمريكا اليوم يعملون جادين للإجابة عن التحديات التي أفرزتها التطورات المعاصرة، فنجحوا في تشكيل محاكم دينية تهتم بقضايا الأسرة تحديداً حسب التعاليم اليهودية، وشرعوا القوانين الخاصة بهذا الشأن، وهو نموذج بحاجة إلى دراسات جادة تحلل فلسفته وقوانينه، بالإضافة إلى تطبيقاته والتائج المترتبة عليها، وتأثيرها في الأسرة اليهودية وأعضائها<sup>(15)</sup>.

أمّا المسيحية فقد كان لها موقف مناهض من الزواج؛ إذ دعت إلى التبتل والرهبانية، التي من خلالها كرس مفهوم الفردية، فقد ورد في إنجيل متى: "وفيهم من لا يتزوجون من أجل ملوكوت السماوات"<sup>(16)</sup>، ثم تطورت هذه الرؤية عند

= وبيان الأحكام المماثلة في الشرائع الإسلامية واليهودية والمسيحية، مرجع سابق، ج 1، ص 358 وما بعدها. انظر أيضاً:

- العلواني، أحكام الأسرة بين الإسلام والتقاليد الغربية: دراسة تحليلية مقارنة ضمن المسار التاريخي، مرجع سابق، ص 171.

(14) بدر، محمد. "تاريخ قانون الزواج والأسرة"، القاهرة: مجلة المحاماة، 1489هـ، ص 195.

(15) يحاول كثير من المحامين المسلمين، خاصة العاملين في محاكم أو مؤسسات قانونية (مثل عبد عواد، وأصفيه قريشي، وغيرهما)، سواء في نيويورك، أو نيوجرسي، أو غيرهما أن يقارن أو يقارب بين النموذج الإسلامي ونموذج المحاكم الشرعية اليهودية. ونظراً لعمق الاختلافات بين النموذجين؛ فمن الضروري أن يقوم بعض المتخصصين بدراسة هذه المسألة وتحليلها بدقة للحصول على نتائج تعين المسؤولين في الجالية المسلمة على اتخاذ القرارات السليمة في هذا المجال.

(16) إنجيل متى: 21/19.

بولص، إلى درجة أنّ مجمع الفيرا في إسبانيا أصدر قراراً بتحريم زواج كبار لاهوتبي الكنيسة، وبرر المجمع ذلك بقوله إنّ غير المتزوج يهتم في ما للرب كيف يرضي الرب، أمّا المتزوج فيهتم في ما للعالم كيف يرضي امرأته<sup>(17)</sup>. ولذلك انعكست هذه النظرة للزواج عند المسيحية على ندرة أحكام الأسرة وقوانينها. أمّا موقف المسيحية من المرأة فليس أحسن حالاً منه في اليهودية، بل زيد عليه بإدخال الكثير من الأحكام الرومانية السائدة آنذاك، حيث أعلن بولص: "إن الرجل رأس المرأة، وإن واجبها الخضوع له تماماً"، وقد استمرت هذه النظرة الدونية للمرأة، فكانت المرأة وكل ما يؤول إليها ملك الزوج. وهكذا تمادت الأسرة البطيركية في الإساءة إلى المرأة وظلمها، ولم تتغير هذه النظرة حتى بعد الحركة الإصلاحية التي قادها مارتن لوثر<sup>(18)</sup>.

وقد حرمت المسيحية الطلاق تحريراً قاطعاً كما ورد في إنجيل مرقس عن السيد المسيح: "من طلق زوجته وتزوج بأخرى يزنى عليها، وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت بأخر تزني"<sup>(19)</sup>. وقدسية عقد الزواج عند المسيحية<sup>(20)</sup> لم تحرم الطلاق فقط، وإنما حرمت تعدد الزوجات؛ إذ كان جائزًا في اليهودية، ولكن المسيحية تأثرت بالبيئة الرومانية، فمنعت التعدد وأباحت التسرى والزنا؛ إرضاء من بعض رجال الكنيسة للرومان، وهو ما أدى إلى الاضطراب في تحديد معنى الزواج على نحو تفصيلي متكامل، يوضح معاني هذه العلاقة ويعكس مقاصدها.

(17) بدر، محمد. "تاريخ قانون الزواج والأسرة"، مجلة المحاماة، القاهرة، 1419هـ، ص 50 وما بعدها.

(18) المرجع السابق، ص 80 وما بعدها.

(19) إنجيل مرقس: 10. انظر أيضاً:

- بدر، تاريخ قانون الزواج والأسرة، مرجع سابق، ص 50 وما بعدها.

(20) لم يكن عقد الزواج مقدساً عند اليهودية إلا في القرن الرابع عشر؛ إذ بدأ يشترط فيه وجود رجل الدين، في حين لا يُعد عقد الزواج في المنظومة الإسلامية مقدساً بل عقداً مدنياً، بحيث إذا استحالت الحياة بين الزوجين يكون الطلاق هو الحل الأمثل؛ ذلك أنّ الإسلام ينظر إلى الزواج بوصفه وسيلة من وسائل تحقيق العمران الحضاري. انظر ذلك في:

- Abd al Ati, Hummudah. *The family structure in Islam*. Maryland: American Trust Publications, 1977, P 56–60.

أما اليوم فنجد كثيراً من الكنائس والجمعيات المسيحية التي تدعو إلى الحفاظ على الزواج التقليدي، وتسعى جاهدة إلى التأثير في السياسات والقوانين التي تحفظ للأسرة طبيعتها، نتيجة التطورات الاجتماعية، والآثار السلبية التي يعانيها المجتمع والأسرة الإنسانية.

ومع كل هذه الجهود، إلا أنها كانت تفتقر إلى نموذج متكامل، كالذي قدّم في الإسلام وتضمّن تفصيلاً للعلاقة بين الرجل والمرأة منذ البلوغ إلى الخطبة، والعقد وشروطه، ودور أسرتي العروسين والمهر، والزفاف ومراسمه، فضلاً عن بيان طبيعة علاقة الزوجين ومحددات حفظ تلك العلاقة على نحو صحيح، كما عالج النموذج الإسلامي أي خلاف يحدث، وفضل طريقة التعامل معه، وجدد إجراءات اتفاق الطرفين على الانفصال والطلاق وما يتربّط بذلك، مع توضيح مفصل لمقاصد كل خطوة وغايتها، لتأكيد أنّ الزواج هو الطريق الأمثل لبناء مؤسسة الأسرة، وأنّه ليس مجرد علاقة بين فردٍ وفردٍ. وبهذا يمكن للإسلام أن يقدّم للمجتمع الأميركي نموذجه الدقيق المفصل في هذا المجال المهم، لمساعدته على اجتناب الكثير من الإشكاليات؛ إذ قدّم كما جاء في القرآن والسنة النبوية الشريفة من غير تركيز على الأعراف والتقاليد التي بُنيت حوله، والتي تستبطن الصواب والخطأ نتيجة اجتهادات الناس واختلاف بيئاتهم، وتنوع فهمهم للنص وطرق تنزيله على الواقع الإنساني المتنوع والمعقد بطبيعته. وما على علماء المسلمين في جميع الحقول والتخصصات في أمريكا إلا بذل الجهد اللازم لنقدم هذا النموذج المتميز على أحسن وجه؛ إسهاماً منهم في بناء هذا المجتمع.

وبما أنّ التجربة الأميركيّة تبني النموذج العلماني وتركتز على البراغماتية، فإنّ العلوم الاجتماعية فيها غالباً ما تتصل بالواقع ودراسة التغييرات والتطورات وأثارها في جميع المستويات.

## - الزواج والأسرة بين جدلية البحث العلمي والممارسة الواقعية

مرّت الأسرة في الغرب بمراحل عدّة، وبرزت دراسات الأسرة في المنظور الغربي في الفترة القريبة الماضية، على نحو يظهر فيه التطور والتحول واضحًا معتمداً على الواقع ومرتبطاً به. وقد تكون لمسألة تحليل الواقع وتأثيره في الدراسات الغربية إيجابيات وسلبيات؛ إذ يصعب فهم العلوم الغربية وتصنيفها، وإدراك خصائص عوامل تقاربها المتعددة من دون متابعة قريبة للتطورات التي تمرّ بها هذه المجتمعات.

وتتطور العلوم، وبخاصة العلوم الاجتماعية الغربية، يرتبط كل الارتباط بالواقع، وهو محصور فيما هو كائن، لا فيما يجب أن يكون<sup>(21)</sup>. فعلى المستوى الأكاديمي توسيع دائرة تناول الأسرة وقضاياها في تخصصات عدّة منذ فترة الثمانينيات والتسعينيات إلى اليوم، وهي تُعدّ من أسرع الدراسات تطوراً، حتى تداخلت مع علوم أخرى؛ نظراً لسعة فضاء هذه المؤسسة، وتنوع فروعها، وعلاقتها الممتدة، ونتائجها الواقعية. وقد قدّم في ذلك كثير من المداخلات والمقاربات المختلفة لدراسة الفظواهر الاجتماعية المؤثرة والمتأثرة بالأسرة وتحليلها.

وبما أنّ قوة بنية المجتمع الأمريكي تكمن في مؤسساته المدنية وتكاملها مع المؤسسة السياسية، فإنّ ذلك يظهر واضحًا عند التركيز على قضية معينة، وفي هذا السياق سيتم رصد تعريف الزواج والأسرة في المجتمع الأمريكي ومراجعتهما وتحليلهما. وبما أنّ هذه الدراسة ليست متخصصة بالدراسات الاجتماعية، فستقتصر المراجعة - خاصة في المجال الأكاديمي - على نموذج محدد يعكس الرؤية العامة للموضوع. فهناك المئات من المراكز والجمعيات والهيئات الأكاديمية التي تناولت الزواج كمفهوم، كما قامت مجلات بحثية جادة بتخصيص أعداد

(21) عزت، المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص176. انظر أيضًا:

- Burguiere, Andre, Christiane Klapisch-Zuber, Martine Segalen and Francoise Zonabend, ed. *A History of the Family*, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1996, Vol. 2.

كاملة لمناقشة موضوع الزواج، منها على سبيل المثال لا الحصر مجلة "دراسات الزواج والأسرة" *Journal of Marriage and Family* التي خصّصت عدداً كاملاً ببحث فيه معنى الزواج ومستقبل الأسرة في المجتمع الأمريكي<sup>(22)</sup>. وبما أنها مجلّة علمية، فقد طرحت وجهات نظر متنوعة حول الموضوع، وهكذا يلاحظ التفاوت في تناول مفهوم الزواج وأثاره، فنجد المحافظين قلقين من تدهور منظومة الزواج، وتوجهات المجتمع الأمريكي نحو مناقشة علاقات جنسية بديلة خارج إطار الزواج، ونجد آخرين يميلون إلى تحقيق معاني الليبرالية بمعناها الشمولي الواسع، في حين تدعو مجموعة أخرى إلى الانفتاح على العلاقات المثلية وتقبلها بوصفها علاقة طبيعية وليس شاذة، تطالب بمنح الشواز حقوقاً مدنية وقانونية تجعل علاقتهم شرعية.

ففي فترة الستينيات قام إيرنست بورجس بعرض أهم مراحل التغيير التي أثرت في معانٍي الزواج، ولخصها في ما يأتي:

- تحويل الزواج من مؤسسة إلى مفهوم صدقة قائمة على أساس المراقبة والصحبة فحسب بين الزوجين، ومحاولة تفريغه من معانٍي المؤسسة، والاكتفاء باتخاده إطاراً اجتماعياً مقبولاً ضمن علاقة صحبة ورفقة فقط.
- التركيز على الفردية في مجال العلاقة؛ إذ إنَّ الاختيار الفردي يكون قائماً على إشباع الرغبات الشخصية فحسب، دون النظر إلى العلاقة الزوجية بوصفها مؤسسة لها فروعها وأصولها؛ ذلك أنَّ أهمية الأسرة كمؤسسة تكمن في أنها وحدة اجتماعية أصلية، لا مجرد علاقة بين شخصين فقط، وإنما شبكة علاقات تتكون بين أسر ارتبطت برباط المصاهرة، ولها شرعية رسمية في العرف الاجتماعي والقانوني والديني.<sup>(23)</sup>

(22) *Journal of Marriage and Family*. No. 66 (November 2004).

(23) Burgess, Ernest W., and Leonard S. Cottrell. *Predicting Success or Failure in Marriage*. New York: Prentice Hall, 1939.; Burgess, E.W., H. J. Locke, and M. M. Thomas. *The family: From institution to companionship*, 3rd ed. New York: American Book, 1963.; Cherlin, Andrew J. "Deinstitutionalization of American Marriage." *Journal of Marriage and family* 66, 4 (November 2004): 848–861. =

وهكذا مرّ الزواج في المجتمع الأمريكي بثلاث مراحل؛ إذ بدأ مؤسسة اجتماعية، ثم أصبح مجرد علاقة عاطفية مبنية على المشاعر الشخصية، ثم انتهى به المطاف اختياراً فردياً مطلقاً<sup>(24)</sup>.

= يرجع بورجس Burgess سبب تفكك الأسرة الأول إلى الثورة الصناعية التي حلّت محل المجتمع الزراعي القائم على مبادئ الأسرة الممتدة، التي يتعاون أفرادها على تحقيق أهداف مشتركة تخدم الأسرة عامة. أما السبب الثاني فمردّه الحركة النسوية وخروج المرأة، وهو ما أضعف التنظيم البطريركي الذي استبدل بالأسرة النسوية، ثم تواصل التغيير حتى فترة السبعينيات، ظهر قانون حق المرأة في الطلاق no fault divorce، ومنح الفرد سلطة أقوى على إصدار حكم الطلاق.

من ناحية أخرى، حذر بعض المعارضين من استعادة قدسيّة الزواج؛ لأنّهم يخشون عودة نموذج الأسرة البطريركية، مع أنّ الدراسات أثبتت أنّ معظم الأسر الأمريكية اليوم تطبق مبدأ التشاور والمساواة في اتخاذ القرار (Amato, P. R., D. R. Johnson, A. Booth, and S. L. Rogers. "Continuity and change in marital quality between 1980 and 2000." *Journal of Marriage and Family* 65, (2003): 1–22)، وأنّ مستقبل الزواج ينحو بهذا الاتجاه المساوati. ويؤمن بعض الباحثين أنّ للدولة دوراً كبيراً في تحسين أوضاع المتزوجين وعلاقتهم عن طريق تطوير برامج تعليمية وتنقية للمتزوجين.

ولقد تنبأ عدد من الباحثين بتحسين أحوال المتزوجين، وثبات الزواج كمؤسسة أمام التحديات، وحاجة الأسرة الأمريكية إلى إحياء دور الأسرة الممتدة بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، كالكنائس ونحوها، في تربية الأولاد، فضلاً عن ضرورة إيجاد توازن بين الفرد والجماعة. انظر:

- Amato, Paul R. "Tension Between Institutional and Individual Views of Marriage." *Journal of Marriage and Family* 66, (November, 2004): 959–965.

(24) يزعم إنجلز أن العلاقات الزوجية لم تظهر إلا في الصور الوسطى حين سادت الشيوعية الجنسية، وهو زعم لا يستند إلى أي أساس تاريخي، ويناقض خبرة المجتمعات المسلمة من آدم إلى محمد عليهما السلام، بل ويناقض الخبرة المسيحية واليهودية على السواء. وقد استخدمت بعض الكتابات الغربية مفاهيم السلطة والقوة والأزمة والمفاوضة في تحليل الأسرة والعلاقات داخلها. انظر:

- Scanzoni, Letha, and John Scanzoni. *Men, Women and Change*. New York: McGraw Hill Book Co., 1976.

كما توجد بعض الكتابات التي تتبع مراحل التغيير في مفهوم الزواج من كونه مؤسسة إلى علاقة لها صفة الاختيار الفردي المبني على الحب والمنفعة المتبادلة بين الزوجين، وظهر هذا التيار في الكتابات التي نشرت في العقود الأولى من القرن العشرين. وفي فترة الخمسينيات أصبح نموذج الزواج المؤسس على الاختيار الشخصي والعاطفة مقبولاً اجتماعياً.

وبحث بول أماتو Paul R. Amato في المقولات المتعلقة بالتراجع عن الزواج في أمريكا، وتوصل =

## ب - التحديات بين الإحصائيات والواقع

استمرت التغيرات تتوالى في الأسرة الأمريكية خاصة في فترة ما بين السنتين والسبعينيات، وأكّد ذلك أندرو تشارلن Andrew J. Cherlin (الذي يعمل في جامعة جون هوبكنز) في بحث بعنوان "إزالة صفة المؤسسية عن الزواج في أمريكا" The Deinstitutionalization of American Marriage، وكان محور المناقشة بين الباحثين والعلماء مقصورةً على تعريف الزواج والأسرة، وتم التطرق إلى العديد من القضايا المهمة والإشكاليات التي تتحدى أطروحتات التيار الداعي إلى تفكيك الزواج كمؤسسة<sup>(25)</sup>، حيث واصل أندرو دراسة وتحليل

= إلى أنَّ بعض أصحاب هذه المقولات يعزون العزوف عن الزواج إلى كثرة الأسر التي تعيش مع أحد الوالدين فقط، في حين يرى آخرون أنَّ السبب هو تكريس مفهوم الفردية والمادية، حتى أصبحت الزيجات مهددة بالانهاء ما لم تتحقق الإرضاء والسعادة حسب موازينها الفردية المادية البختة. وهناك مقوله أخرى ترى أنَّ انخفاض نسبة أعمار الزيجات أدى إلى زيادة الأسر بقيادة والد دون الآخر، وازدياد حالات العنف الأسري، واستعمال المخدرات ونحوها من المشاكل الاجتماعية، وينادي أصحاب هذه المقوله بإحياء القيم الزوجية البنية على العفو والمسامحة وتحمل المسؤولية والشخصية، بإقامة بنية اجتماعية تحت الفرد على التعهد بتحمل المسؤولية وتقبلها بوصفها شريفاً له، فتحمل مسؤولية الأهل والولد أمر محبب ومحبوب.

ومن المهم قراءة تحليل Burgess للزواج الذي يرى بأنه يمر بفترة انتقالية تحولية من مؤسسة اجتماعية إلى اختيار فردي؛ بمعنى أنَّ الزواج يُمثل وحدة اجتماعية ثابتة منضبطة بضوابط دينية وقانونية واجتماعية تحول إلى علاقة عاطفية بين اثنين. انظر:

- Burgess and Cottrell. *Predicting Success or Failure in Marriage*.
- Burgess, Locke, and Thomas. *The family: From institution to companionship*.

وذكر بعض المعارضين من استعادة قدسيّة الزواج؛ لأنَّهم يخشون عودة نموذج الأسرة البطريركية، مع أنَّ الدراسات أثبتت أنَّ معظم الأسر الأمريكية اليوم تطبق مبدأ التشاور والمساواة في اتخاذ القرار. انظر:

- Amato, Booth, and Rogers, "Continuity and change in marital quality between 1980 and 2000."
- Amato, Paul R. "Tension Between Institutional and Individual Views of Marriage." 959–965.

(25) Cherlin, "Deinstitutionalization of American Marriage." 848–861.

تمثّل وجهة نظر أندرو تشارلن تفصيلاً لأفكار طرحها إرنست بورجس في أواسط القرن العشرين. انظر:

- Burgess and Cottrell. *Predicting Success or Failure in Marriage*.

التغيرات التي طرأت على الزواج، حتى حولته من مؤسسة بنائية إلى اختيارات شخصية، بدأت منذ الحركة الصناعية، وتبليورت في فترة السبعينيات، وكان أبرز مؤشراتها خروج المرأة إلى العمل، وتدخل الأدوار بين الرجل والمرأة من دون ضوابط تضمن تحقيق مسؤوليات كل عضو من غير إخلال أو تفريط<sup>(26)</sup>. ثم تلا ذلك زيادة في الولادات غير الشرعية خارج مؤسسة الزواج. وفي فترة السبعينيات بدأت تنتشر ظاهرة المعايشة خارج إطار مؤسسة الزواج، وإنجاب الأطفال في ظل هذا النوع من العلاقة، ولم يكن هذا الأمر مقبولاً كما هو الحال في فترة الثمانينيات والتسعينيات. وبين أندرؤ أنّ من أهم ما أسهم في انتشار هذه الظاهرة هو التهرب من المسؤولية؛ لأنّ المعايشة علاقة هلامية مبنية على أساس إشباع الرغبات الفردية دون التزام، فتنفك العلاقة بسهولة متى شاء أيّ الطرفين الانفصال من غير التزامات مادية أو معنوية. وقد ارتفعت نسبة الولادات غير الشرعية إلى 69% عام 1997م. وفي عام 1994م، أعلنت المحكمة العليا في ولاية هاواي عن المطالبة باعتبار العلاقة بين اللوطين والسحاقيات علاقة قانونية مقبولة. وفي عام 2003م، أعلنت ولاية ماساشتيوس قبولها الزواج المثلي بوصفه حقاً مضموناً في دستور الولاية.

- Burgess, Locke, and Thomas. *The family: From institution to companionship*.

يرى بورجنس Burgess أنّ الزواج مرّ بعملية تحول من مؤسسة اجتماعية إلى اتفاق (ترتيب) خاص مبني على علاقة الرفقه. ويقصد بالمؤسسة إحدى وحدات التنظيم الاجتماعي الأساسية؛ وهي صفة رسمية تنظمها الأعراف الاجتماعية، والرأي العام، والقانون، والدين. وفي المقابل، كان النموذج الناشئ للزواج يعتمد على الروابط العاطفية بين شخصين.

(26) كان ينظر إلى الزواج بوصفه مؤسسة اجتماعية تُنظم العلاقات بين الرجل والمرأة. أما اليوم فأطلق عليه اسم "التفكير المؤسسي للزواج الأمريكي"، ويقصد بالتفكير المؤسسي ضعف القاعدة الاجتماعية المتعلقة بتعريف تصرفات الناس في مؤسسة اجتماعية كالزواج، فلم تعد هناك قواعد اجتماعية مشتركة تحكم تصرفات الفرد، وإنما ظهرت أوضاع تخالف القواعد الاجتماعية العامة؛ ما دفع المؤسسة إلى مناقشة طرق جديدة لضمها وإدراجها حتى لو كانت مخالفة لما هو معروف.

- Cherlin, "Deinstitutionalization of American Marriage." 848-861.

وجاءت كتابات المتدينين من الباحثين في "مجلة تاريخ الأسرة" Journal of Family History, في تكوين علاقات إنسانية شاذة. وقد بيّنت كيف أن قانون الأسرة الأوروبي كان في السابق يستهدي بتعاليم المسيحية، ويلتزم بأخلاقيتها، وبالتالي يرفض مثل هذه النوع من العلاقات الشاذة ويحاربها لأنها تشکل تهديداً خطيراً لهيكلية الأسرة الإنسانية. أما الآن وقد اتخدت أوروبا العقلانية المطلقة مصدراً لقوانينها وتشريعاتها وقيمها، فإنها قبلت بهذا النوع من الزواج، ووهبته حقوقاً قانونية تشبه ما منحه للزواج التقليدي. مما يهدد مصير الأسرة!<sup>(27)</sup>

وأكّدت الباحثة ستيفاني كونتز Stephanie Coontz حين درست وضع الزواج والأسرة تاريخياً، أنَّ مفهوم الزواج في المجتمعات القديمة كان يعكس طبيعة المجتمع، فحين يكون دينياً غالباً ما يحرم الزنا. وحين يكون المجتمع وثنياً كالأغريقي، فإنَّ العلاقات الجنسية تكون شائعة فيه. إلا أنها تستدرك قائلة: "إلا أنَّ الخيارات كانت قليلة مقارنة بمجتمعات اليوم، وبخاصة الغربية". ثم تبيّن أنَّ أخطر ما في هذه القضية هو محاولة منح الشرعية القانونية لتلك العلاقات التي ترفضها الطبيعة الإنسانية كالزنا والعلاقات المثلية، وهذا أخطر تحدٍ يواجه الزواج التقليدي أو الطبيعي، بل ويتحدى العلاقات الإنسانية عامة.<sup>(28)</sup>

وهكذا أخذت ظاهرة المعايشة خارج إطار الزواج Cohabitation، في الأزيداد حتى أصبحت مؤسسة مقبولة اجتماعياً، يُوفّر لأفرادها بعض الحقوق والمسؤوليات التي تمنح للأزواج، وبعد مرور سبع سنوات على مثل هذه العلاقة (المعايشة)، فإنَّها تُمنَح حكم الزواج. وأشارت بعض الدراسات إلى أنَّ من أسباب انخفاض نسبة الزواج زيادة انتشار هذه العلاقة غير الشرعية، خاصة بين الفقراء من الأفروأمريكيين<sup>(29)</sup>؛ وذلك لكثره التكاليف المادية، وشقق المسؤولية

(27) Rigaux, Francois. "Same-Gender Marriage: A European View." *Journal of Family History* 28, (2003): 199–207.

(28) Coontz, Stephanie. "The World Historical Transformation of Marriage." *Journal of Marriage and Family*, 66, no. 4 (November, 2004): 974–979.

(29) Huston, Ted L., and Heidi Melz. "The Case for Promoting Marriage: the Devil is in the details." *Journal of Marriage and Family*, 66, no. 4, November (2004) p. 949.

القانونية والمدنية<sup>(30)</sup>.

من هنا يمكن القول إن ثمة ظواهر ديمografية اجتاحت الأسرة في أمريكا لم يسبق أن عرفتها البشرية من قبل، وذلك بدءاً بالنصف الثاني من القرن العشرين.

فالدراسات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى تزايد في انفراط عقد الأسرة الأمريكية التقليدية، وانتشار بعض الظواهر الخطيرة، مثل تراجع الزواج ضمن الأطر الرسمية المحلية، وخاصة بين النساء. وهذا يعني تغير النظرة إلى الزواج وعدم اعتباره شرطاً لازماً للعشرة والسكن وتكون الأسرة. كما تشير هذه الدراسات إلى تنامي حالات الطلاق إلى حد تجاوزت فيه ما نسبته 50% من الزيجات؛ وذلك للتحرر من ضوابط الزواج ومسؤولياته، ومنها إنجاب الأطفال وتربيتهم، الأمر الذي أدى إلى تناقض معدل خصوبة المرأة وولادتها، ما سيؤدي إلى تراجع عدد السكان، مقابل زيادة عدد الولادات خارج إطار مؤسسة الزواج. ولقد نشرت مجلة (يو.أس.نيوز) US News في عددها الصادر أول آب من عام 1994 دراسة عن مكتب الإحصاء مفادها أن 18 مليون طفل أمريكي؛ أي ما نسبته 27% من أطفال أمريكا يعيشون مع أحد الوالدين.

وقد تزايدت هذه النسبة في إحصائيات عام 2000، وأكّدت بعض الدراسات في المجلة العلمية "مجلة الزواج والأسرة" Journal of Marriage and Family أنَّ هذه الأرقام تمثل ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما كان عليه الحال عام 1970م.<sup>(31)</sup>

(30) يقول بول أماتو: "إن جعل الزواج أقل فردانية وكجزء لا يتجزأ من الشبكة المؤسسية لا يعني بالضرورة العودة إلى الزواج المتحجر الذي كان في الماضي، والذي كان فيه على الزوجين ( وخاصة الزوجة ) أن يضحيا باحتياجاتهم الشخصية من أجل استقرار الرابطة الزوجية. ولكنكي يسير الزواج بشكل فعال، فإنه من الضروري بالنسبة للأزواج إيجاد التوازن الصحيح بين الأمور المؤسسية المتعلقة بالزواج، والأمور الشخصية. " أماتو، بول ر.، التوتر بين وجهات النظر المؤسسية والفردية للزواج". انظر:

- Amato, Paul R. "Tension Between Institutional and Individual Views of Marriage." 959–965.

(31) Seltzer, Judith A. "Cohabitation in the United States and Britain: Demography, Kinship, and the Future." *Journal of Marriage and family* 66 (November 2004): 921–928.

## ج - تصنيع الحل وتغيير الواقع

يتصف الشعب الأمريكي بعقلية معرفية، فإذا واجهه تحدٍ ما، فإنه لا يفقد توازنه، بل يسارع إلى دراسةٍ تعرّف ذلك التحدي وتقف على أسبابه والظروف المحيطة به، بما يجعله قادرًا على التعامل معه وفق بنية معرفية تنسجم ورؤيته. وبما أنّ الشعب الأمريكي يعتز بالعلم والمعرفة، فإنّ هذا دفعه إلى تفعيل رؤيته التفسيرية والنقدية، فاهتم بالدراسات العلمية، وما تقدمه من نتائج، حتى لو كانت سلبية، ثمّ أخذ يحلل الإشكاليات، ويستمع إلى جميع الأطراف قبل أن يقدم على الحل والعلاج، ثمّ استمر في إجراء تقييم دقيق لنتائج العلاج وتحسين طرائقه، ورصد موقع القوة والضعف فيها بعرض التطوير.

أنشئت مئات المراكز والجمعيات التي تدعم برامج معالجة المشكلات (التي ألمحنا إلى بعض منها)، كما رصدت بلايين الدولارات لتحسين أحوال الزواج والمتزوجين، حاضرًا ومستقبلًا وقد أظهرت كثير من الدراسات أنّ هناك تحسنًا نسبيًّا محدودًا على جميع المستويات، وأنّ كثيرًا من الأسر الأمريكية اليوم تعتمد مبدأ الشورى والمساواة في اتخاذ القرار. وتوكّد بعض الدراسات أنّ للدولة دورًا كبيرًا في تحسين أوضاع المتزوجين، وتطوير برامج تعليمية وثقافية لهم، وتحصيص مبالغ طائلة للبحوث والدراسات التي تساعد على تطوير وسائل وأدوات لتأسيس الزواج الناجح. ومن الحقول التي شملتها التطور السريع مؤخرًا حقل البحث الاجتماعي النفسي الذي يضم مجالات عدّة تُعنى بالأسرة، وبعلاقة الزوجين، وعلاقة الأولاد بالوالدين، كلّ على حدة، وغيرها مما يتعلّق بقضايا الشباب والتحديات التي تواجهه. والملاحظ في المسألة أنّ تطور العلوم لم يؤدّ إلى التخفيف من حدة تلك المشكلات ومعالجتها على نحو فاعل، بل أسهم — أحياناً — في تعقيدها، وكأن التحديات وحلولها في سباق مستمر، فكلّما عولجت قضية ظهر تحدٌ من نوع آخر.

أدركت الحكومة أهمية استقرار الأسرة، وأثر ذلك في الأحوال السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، فبذلت جهوداً واضحة للتعاون مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة، كالكنائس والمعابد والمساجد، التي يؤمن أن تحل أو تخفف من وطأة الآثار السلبية الناجمة عن غياب دور الأسرة الممتدة في المجتمع، وتساعد على الاستجابة لمتطلبات الأسرة كلها، سواء ما تعلق منها ببرامج الأطفال المعروضة بعد أوقات المدارس، أو تكوين جماعات تجمعها أزمات مشتركة فتتعاون فيما بينها، مستفيدة من تجاربها الشخصية في توفير بعض من الطمأنينة وصولاً إلى تجاوز هذه الأزمات والتغلب عليها، وهو ما يُسمى بالإنجليزية support group، وهذا النوع من الجماعات لا يقتصر عمله على الأماكن الدينية فحسب، بل أصبح جزءاً من بنية المجتمع، وامتد نشاطه ليشمل المدارس، والمستشفيات، مُقدماً المساعدة للمصابين بأمراض مزمنة، وداعماً المسنين والشباب الذين يعانون وبيلات المخدرات، أو نحوها من أمراض الإدمان....

وأصبح الزواج من الموضوعات السياسية-الاجتماعية؛ إذ عُدّ الزواج من خصوصيات الولايات؛ أي أنّ لكل ولاية حق تبني قوانينها، وفي الآونة الأخيرة أصبح الزواج من الموضوعات المركزية التي يتنافس الساسة الأميركيون على مناقشتها في حملاتهم الانتخابية.

لذا، أُجريت دراسات عدّة لتعرف حجم الخدمات التي ستقدمها الدولة. ودعت بعض الدراسات إلى تطوير برامج تعليمية تهدف إلى تنميةوعي الشباب وترشيده في ما يخص معاني الزواج، وأهميته، ووسائل المحافظة على العلاقة الزوجية مدة طويلة، وأوصت باستخدام برامج حلّ الخلافات (النزاعات) conflict resolution والإرشاد counseling في الولايات، وقد تبنت ثلاث ولايات مشروعًا يدعو إلى تضمين عقد الزواج بنداً يتضمن تعهداً من الزوجين باستخدام برامج حلّ الخلافات الزوجية عند حدوث خلاف بينهما. كما أدخلت ولايات أخرى برامج حلّ الخلافات في مناهج المدارس الثانوية، وبدأت الحكومة بتقديم برامج

تعليمية تدعوا إلى تشجيع القيم الزوجية، وأهمية التعاون المشترك بين الأطراف كلها، والتنسيق والتفاهم بين الجميع، من دون ظلم أو تجاوز لحقوق طرف على حساب الطرف الآخر.

أما بالنسبة إلى الولايات التي يضعف فيها صوت المحافظين على القيم الأسرية في الساحة السياسية، فقد اضطاعت الكنائس والمراکز الدينية بمهمة التوعية والتثقيف للمتسبّبين إليها<sup>(32)</sup>.

وبدأت العديد من المؤسسات الدينية والاجتماعية باستخدام برامج تثقيفية تهدف إلى تعليم الشباب الذين يرغبون في الزواج كيفية بناء أسرة ناجحة، واعتماد أسلوب التفاهم المفتح بين الطرفين، وردود الفعل الإيجابية للتصرفات المختلفة الصادرة منهما، بل ربطت كثير من المراكز الدينية إصدارها لقسيمة الزواج باستكمال الدورة التدريبية قبل الزواج، التي تشمل غالباً مناقشة الأمور المهمة بين الزوجين، كالقضايا المالية والعاطفية، وما يأمله كل منهما من الآخر، وأية أمور أخرى يود أحدهما مناقشتها قبل الدخول في الزواج.

### 3- اختلاف البيئات والأعراف الاجتماعية

لكل مجتمع خصوصياته وثقافته التي يطلع المجتمع الإنساني عليها، وتساعده على تقرير الثوابt والمغفرات. فالمجتمع الأمريكي المسلم بحالاته المختلفة، وبأجياله المتعددة، كون لنفسه خصوصيات، فمعظم مسلمي أمريكا يشكلون نخبة من المفكرين والخبراء العلميين والمهنيين. كما كان المهاجرون في النصف الأخير من القرن العشرين من أرباب الشهادات العليا، ومن ذوي العقول المبدعة التي لم تلق تقديرًا في بلادها، فهاجروا إلى الغرب، وخاصة أمريكا.

لذا، نجد أنَّ للجالية المسلمة خصائص تشارك مجتمعات الأمة الإسلامية

---

(32) Amato, Paul R. "Tension Between Institutional and Individual Views of Marriage." 959–965.

في بعض منها، كما أنّ لها خصوصياتها التي منحتها القدرة على التميّز والاختلاف في جوانب كثيرة، أهمها: تنوع تركيبتها، وخصوصيتها الثقافية والإثنية والفكرية. فقد وسّع الإسلام من فضاء الاتتماء، فلم يعد انتماء الإنسان ينحصر في قبيلة، أو عشيرة صغيرة، أو قوم، بل امتد ليشمل الإسلام الذي جاء مكملاً لرسالات جميع الأنبياء، فهو الدين الذي جاء به إبراهيم أبو الأنبياء عليهم السلام، وتكامل على أيدي الأنبياء بعده من ذرية إسحاق وإسماعيل، حتى ختم واستوت دعائمه وقوائمه على يدي خاتم النبيين محمد ﷺ، ليصبح المسلم بذلك ابن الإنسانية.

يمكن تقسيم الجالية المسلمة في أمريكا إلى ما يأتي:

#### أ - المسلمين غير المهاجرين (الأصليون)

تضم هذه الفئة المسلمين من ذوي الأصول الأوروبية والإفريقية غير المهاجرين.

المسلمون من أصول أوروبية: أوردت إحصائيات غير دقيقة أنّ عدد هؤلاء المسلمين لا يتجاوز 75,000 نسمة، وأنّ معظمهم من النساء اللاتي تقبلن الإسلام ودخلن فيه لأسباب مختلفة، منها:

- وضوح تعاليم الإسلام، خاصة مفهوم التوحيد، وما يتعلق بتحرير المرأة من خطيئة حواء التي تنهما بها المسيحية.

- دراسة هؤلاء النساء للإسلام، خاصة ما يتعلق بموضوع المرأة، ومعرفتهن بالحقوق والحرية والاحترام الذي منحه الإسلام للمرأة، ومقارنة ذلك كله بالنموذج الغربي الليبرالي. وعلى الرغم من انحراف بعض المسلمين، وعدم اتباعهم تعاليم الدين، إلا أنّ هؤلاء النساء اخترن الإسلام؛ طلباً للأمان المفقود في الحضارة الغربية.

- اهتمام الكثير منهم بدور الرجل المسلم في الأسرة، خاصة فيما يتعلق

بمسؤوليته تجاه أسرته مادياً ومعنوياً، ورغبة الكثيرات منهن في عدم العمل، والتفرغ ل التربية الأولاد، مع تفوقهن في حقول تخصصهن؛ فقد اتعبهن نظام الحياة الغربية وحرفيته المطلقة؛ إذ تبدأ الواحدة منهن بتحمل مسؤولية نفسها منذ سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة حتى الموت، فوجدن في الرجل المسلم صورة الزوج المثالي الذي يحلم بالأمن والسلام برفقته.

- الفراغ الروحي الذي خلفته الحضارة الغربية، ورفض بعضهن الحياة المادية والفساد والتخبط الروحي الذي يعانيه الإنسان الغربي في ظل الحضارة المادية الغربية. فوجدت هؤلاء النساء في الإسلام ما يبحثون عنه من سكن روحي، منذ فترة السبعينيات، فالتحق بعضهن بمجموعات المتصوفة، بل إنّ معظم المسلمين البيض، أو ذوي الأصول الأوروبية يتعمون إلى مجموعات متصوفة، بغض النظر عن اتجاهاتها أو أصولها، ونجد الآن عشرات المراكز التي يطلق عليها اسم الصحبة منتشرة في كل الولايات الأمريكية. وتشجع الحكومة الأمريكية اليوم هذا التيار بين المسلمين، ولها في ذلك أهدافها وغاياتها الخاصة<sup>(33)</sup>.

المسلمون من أصول إفريقية: من المعلوم أنّ المسلمين المنحدرين من أصول إفريقية، استقروا في أمريكا منذ قرون عدّة، ولكننا سنركز في هذا القسم من الدراسة على حقبة القرن العشرين. تتضمن هذه الحقبة فترتين رئيسيتين؛ الأولى: تمتد من بداية القرن العشرين إلى منتصفه (1900م - 1960م). والثانية: تمتد من منتصف القرن العشرين حتى الآن. وما يلزم تناوله في هاتين المرحلتين هو محاولة قراءة التكوين الفكري للجالية أو مراجعته بصورة تحليلية، ثم بيان أثر ذلك في واقع الأسرة المسلمة وأحكامها وأعرافها، وأثر الإسلام والبيئة في تكوينها وتطورها.

---

(33) انظر ما جاء في تقرير "مؤسسة راند" RAND، فقد دعا التقرير إلى العمل على تشجيع حركات التصوّف وتبنّي الداعين إليها.

- Benard, Cheryl. *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2004. [http://www.rand.org/pubs/monograph\\_reports/MR1716](http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716).

لقد أدرك الأفارقة الأميركيون أن ارتباطهم بالإسلام ديناً وهوية، يحفظ لهم إنسانيتهم، ويعنفهم القدرة على رؤية الحق، وتحقيق العدالة في قضيائهم المصيرية.

وقد اختلف الباحثون في تعداد المراحل التي مرّ بها الوجود الإفريقي الإسلامي في أمريكا، وما يهمنا في هذه الدراسة هو تحديد المراحل المتأخرة منها، ونوعية الممارسات الحياتية والأعراف والتقاليد التي تكونت حول أحكام الإسلام، حسب فهم كل مجموعة وإدراكتها، خاصة في مسائل الزواج والطلاق، وأهم التحديات التي واجهت المجموعات في أثناء تطبيق ذلك.

إنّ مما يلفت النظر وجود مذاهب ومدارس فكرية متنوعة، أخذت مكانها في الجالية المسلمة الأفروأمريكية. فهناك من اتبع الإخوان وهم من السنة، وهناك من كان تابعاً للأحمدية، وهناك من قال بنبوة بعض قادته أمثال جماعة أمة الإسلام<sup>(34)</sup> Nation of Islam ومعبد موريس العلمي، والأحمدية، كما انتشرت بينهم الطرق الصوفية، وغيرها من المذاهب.

وقد تبيّن أنّ مفهوم التوحيد لدى بعض الجماعات كان مشوهاً وغير واضح، وكذلك مسألة النبوة. فكل من مؤسسيها زعم أنه نبي بعد محمد ﷺ، ثمّ عمد إلى التركيز على تعاليم مؤسس الجماعة وممارسته، وإهمال ما جاء عن النبي محمد ﷺ خلا الجانب الشكلي، بل حتى في تعامل الجماعة مع كتاب الله تعالى، نجد لها تبع تعاليم كتاب آخر وتتظاهر شكلياً بالعمل بما ورد في القرآن الكريم،

(34) أمة الإسلام: هي جماعة أسسها والـس فـرد مـحمد عام 1930م، وتولى قيادتها بعد موته أليجا محمد، وكان من أبرز قادتها مـالـكـولـم إـكـس، الذي اختلف مع زعيمها لاحقاً. وتولى قيادتها بعد مـوت أليجا محمد عام 1975م ولـده وارـث الدـين مـحمد، وـكان يـدرـك انحرافـات مـجمـوعـة أـيـهـ، فـحاـول تـغـيـير اـتجـاه الجـمـاعـة ليـقـرـب بـهـا مـن الإـسـلـام الصـحـيـحـ، إـلـا أـنـ لـويـس فـرـخـانـ، وـهو مـنـ أـبـرـزـ قـادـةـ الجـمـاعـةـ تـمـسـكـ بـإـبـقاءـ الـأـمـورـ عـلـىـ مـاـ كـانـتـ عـلـيـهـ، فـانـقـصـلـ وـارـثـ الدـينـ وـأـسـسـ مـجمـوعـةـ تـغـيـيرـ اسمـهـاـ مـرـاتـ عـدـةـ. كـمـاـ لـمـ يـقـبـلـ أـخـوهـ جـونـ مـحمدـ أـنـ يـكـونـ تـحـتـ إـمـرـةـ لـويـسـ فـرـخـانـ، فـكـوـنـ مـجمـوعـةـ أـخـرىـ فـيـ مـيـشـيـغـنـ. لـمـزيدـ مـنـ التـفصـيلـ، انـظـرـ:

- McCloud, Aminah Beverly. *African American Islam*, New York: Routledge, 1995, P 9–95.
- Nyang, Sulayman S. *Islam in the United States of America*, Chicago: ABC International Group, Inc. 1999, P 13–15.

وهو ما أدى إلى خلل في العبادات والممارسات<sup>(35)</sup>.

كما انتشرت بين هذه الجماعات بعض الظواهر الاجتماعية التي قد تختلف عما هو موجود لدى بقية الجالية المسلمة، إلا أنها تشارك مجموعات الأفارقة الأميركيان في الخلفية الثقافية والتاريخية المشتركة<sup>(36)</sup>.

وقد تبنت الجالية المسلمة هذه الجادة للمحافظة على القيم العليا في الإسلام؛ بغية مواجهة ما طرأ من تغيرات خطيرة على بنية الأسرة أدت إلى تفكك إنسان اليوم<sup>(37)</sup> وابتعاده عن قيم الإسلام وتعاليمه السمحاء.

وقد مرّت المرأة الإفريقية الأمريكية بمراحل عدّة في أثناء تلقّيها تعليم الإسلام وتفاعلها معه. ففي باعدي تفاعلها مع الإسلام كانت الجماعة كلها تمرّ بمرحلة "العصبية"؛ أي التكوين الذاتي للجالية أو الجماعة.

---

(35) توجد نماذج عديدة لتلك المجموعات لا يسع الدراسة تعطّيلها. لمزيد من التفصيل انظر:

- McCloud, Aminah Beverly. *African American Islam*. P 9-95.

(36) إن التغيرات التي أصابت الأسرة الأمريكية عامة أثرت كثيراً في الأسرة الإفريقية الأمريكية، ومن أهم ما أصابها كما جاء في بعض دراسات مجلة "الزواج والأسرة": "في عام 1960، كان 21% من العائلات السوداء تعيلها النساء، وولد 24% من الأطفال السود خارج إطار الزوجية. وبحلول نهاية الثمانينيات، كان ما يقرب من نصف جميع الأطفال السود يعيشون في أسر تعيلها نساء، وولد أكثر من نصف الأطفال خارج إطار الزوجية، وأكثر من نصفهم ينشأون في بيوت فقيرة. فانخفاض الأجور والوظائف غير المستقرة، وارتفاع مستويات البطالة، وسياسات الرعاية الاجتماعية التي سمحت للكثير من الولايات الامتناع عن تقديم نفس مزايا الرعاية للأسر التي يعولها اثنان ساهمت في تفكك الكثير من الأسر الفقيرة". انظر:

- Cherlin, Andrew J. "Deinstitutionalization of American Marriage." *Journal of Marriage and family* 66, 4 (November 2004) p. 852.

(37) على الرغم من الاختلاف في بعض المعتقدات الأساسية والشعائر، إلا أن جميع الجاليات الإفريقية تتفق على تحديد إطار العلاقات الجنسية، وتجعلها ضمن الزواج المعلن عنه فقط، وترى أن كل علاقة خارج رباط الزواج غير مقبولة ومحرمة، وهكذا يربى الأولاد والبنات على هذه المبادئ الأساسية. وتنشر في بعض الجاليات ظاهرة تعدد الزوجات؛ وذلك طلباً للتتحقق والعون الاقتصادي والنفسى لعدد من النساء اللاتي فقدن أزواجهن أو معيلاهن. انظر ذلك في:

- McCloud, *African American Islam*.

- Nyang, *Islam in the United States of America*. P 13-15.

ففي بداية القرن العشرين لم تكن المرأة الإفريقية قد التقت بعدهُ مع أختها المسلمة في العالم، ولكن دور المرأة في البناء كان إيجابياً، إلا أنه لم تكن هناك كتابات متوافرة تصف أدوار النساء آنذاك في مجتمع الإسلام أو معبد موريس العلمي، ولكن كان لهن لباسهن المحتشم الذي يتناسب مع رؤيتها للعالم.

وفي منتصف القرن العشرين، وبقدوم موجات من المهاجرين المسلمين، ظهر مصطلح "المرأة المسلمة"، حاملاً بين ثنياها خصائص أو صفات معينة ينبغي أن تتحلى بها المرأة كي يطلق عليها اسم "امرأة مسلمة"، ومن أهم هذه الخصائص: اللباس المحتشم الطويل الفضفاض الذي يغطي رأسها وجسدها، واهتمام المرأة بزوجها وبيتها وأولادها، والقناعة، والرضا بالقليل<sup>(38)</sup>.

من جانب آخر، لم يكن سهلاً على المرأة الإفريقية الأمريكية الانضمام إلى الحركة النسوية؛ نظراً لإيمانها بارتباط هذه الحركة بالمرأة البيضاء وعنصريتها وسلطتها على غيرها، خاصة المرأة السوداء، التي لا تزال في مخيلتها تلعب دور الأمة، في حين تلعب المرأة البيضاء دور السيدة.

والمرأة الإفريقية تعشق الإسلام لأسباب، أهمها: القيم الأخلاقية الواضحة التي يدعو إليها ويأمر بها، وما يوفره من استقرار أخلاقي ونفسي وروحي.

وتعكس هذه الرؤية أمينة مكلاود في ما ذكرته من: "أن الشهادة هي عقد من مستويين؛ مستوى يربط الإنسان بخالقه ويرتقي به ويسمو ليوفر له فضاء روحيًا يحقق به ذاته، ومستوى يربط الإنسان بالجماعة ويحدد للإنسان المساحة التي تربطه بأخيه الإنسان"<sup>(39)</sup>.

ويمكن القول إنّ الجاليات المسلمة من أصول إفريقية مرّت بمراحلتين أساسيتين، كان البعد المشترك بينهما هو إثبات الذات؛ وقد تميّزت المرحلة الأولى بتكرис روح العصبية، في حين تميّزت الثانية بالتحرّك نحو مفهوم الأمة. أما اتخاذ الإسلام ديناً رئيساً، وعدهُ جزءاً مهمّاً من تراث الجالية الضائع

(38) McCloud, *African American Islam*, p.152.

(39) Ibid., p. 152.

في زمن العبودية والإذلال، فقد كان بعدها مشتركاً بين المرحلتين مع اختلاف الغايات. وظهرت كذلك آثار الصراع حول هوية هذه الجالية، وكيفية المحافظة عليها، ويتبين هذا من خلال مفهومي العصبية والأمة، وكيفية محافظتهم على التشكّل في البيئة المحلية وبناء الكيان المحلي من جهة، وإمكانية أن يكون المرء جزءاً فعالاً من جسم الأمة ككل. فالصراع حول الهوية في المرحلة الأولى يبدو واضحاً، وكانت محاولة إثباته تتم من خلال البحث عن الجذور الإفريقية. ولكن، في المرحلة الثانية بدأت الجالية تبني لبنات وجودها وكيانها في الأمة، وتتأثر بتكوينها الفكري والاجتماعي والسياسي.

## ب - المسلمين المهاجرون

تنتشر أعداد كبيرة من المسلمين في معظم الولايات الأمريكية. وقد توجد كثافة سكانية لمجموعة في منطقة دون أخرى، حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الجالية. وتتفاوت الإحصاءات في دقتها، وفي النسب المختلفة التي تضعها في هذا المجال. فمنها ما يشير إلى أنّ العرب<sup>(40)</sup> يمثلون ما نسبته 26,2% من الجالية المسلمة، وأنّ مسلمي جنوب آسيا (باكستان، والهند، وبنغلاديش) يمثلون ما نسبته 30% من الجالية المسلمة، وأنّ ما نسبته 29.8% من الأمريكيين المسلمين أغبلهم من الأفارقة، و3% من الإيرانيين، و5% من الأتراك، فضلاً عن وجود أعداد من الأندونيسيين والماليزيين وغيرهم.<sup>(41)</sup>

والهجرة بمعناها الشامل تمثل حركة تجديد مستمر، وعملاً من عوامل قوة

(40) لقد قدمت إيفان حداد في كتابها "القيم الإسلامية في أمريكا" عرضاً مستندة إلى بعض الاحصائيات حول الجالية العربية في أمريكا بينت فيه بعض أسباب الهجرة وكذلك ألتقت بعض الضوء على خلفياتهم الثقافية والفكرية والدينية. أنظر:

- Haddad, Yvonne, and Adair Lummis. *Islamic Values in the United States*. New York: Oxford University Press, 1987, P 67-98.

(41) [www.census.gov](http://www.census.gov)

أنظر أيضاً:

- قحف، عمار منذر. "العادات الاجتماعية في الغرب"، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأردنية، الأردن: عمان، غير منشورة، ص 10.

الأمة الفكرية والمادية إذا أحسن توظيفها.

وقد تعددت المقولات عن بدايات وجود المسلمين في أمريكا، فمن الأبحاث ما تؤكد أن بعض المسلمين وصلوا للأراضي الأمريكية قبل أن يصلها كولومبس الذي يُعزى إليه الفضل باكتشاف أمريكا عام 1492م، إلا أن هذا الوصول كان ضعيفاً، لما كان يتعرض له المسلمون من ضغوط محاكم التفتيش<sup>(42)</sup>، وكتمانهم لإيمانهم. وتنظم سنويًا العديد من الحملات التي تعارض الاحتفال بيوم كولومبس، الذي يُعدّ بعضهم لعبنة سياسية/تاريخية تحاول طمس الظلم الذي حلّ بأقوام كانوا يسكنون هناك، وتعرضوا للإبادة الجماعية. وما زالت الدراسات المتعلقة بالوجود الإسلامي في أمريكا -قبل كولومبس- بحاجة إلى مزيد من التتحقق والبحث. وعلى الرغم من اهتمام بعض الباحثين بهذا الأمر، إلا أن الجامعات والدوائر البحثية لم تعطِ الأمر حقه من البحث والتحقيق؛ ما

(42) إن مراحل وجود مسلمي أمريكا المهاجرين تختلف عنها لدى الأفارقة الأمريكيين؛ فبعضهم قسمها إلى أربع مراحل أو أكثر. فعلى سبيل المثال، قامت إيفان حداد بإحصائهم في الفترة الممتدة بين عامي 1862م و1897م، في كتابها "القيم الإسلامية في الولايات المتحدة Islamic Values in the United States"، وتحاول وزارة الخارجية أن تؤكد أن بدايات الوجود الإسلامي في أمريكا كان في الفترة 1530م و1585م؛ أي بعد كولومبس، وذلك عن طريق تجارة العبيد من غرب إفريقيا، وقد حاول صلاح سلطان في كتابه: "مشاركة المسلمين في الانتخابات الأمريكية: وجوهها وضوابطها الشرعية" تأكيد غير ذلك، فقسم موجات هجرة المسلمين إلى أربع مراحل تبدأ من عام 1150م، ثم عام 1717م، وما زالت مستمرة حتى الآن، وهي من الهجرات الأولى لمسلمي الأندرس وغرب إفريقيا والهنود (قبل كولومبس وبعده) إلى أمريكا، ولكن لا توجد دراسات دقيقة كافية في هذا المجال. ولقد ألف الأستاذ سيد عبد المجيد بكر كتاب: "الأقليات المسلمة في الأمريكتين"، ضمن سلسلة الإصدارات الخاصة (هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، 1412هـ)، وقد تناول فيه أحوال الأقليات المسلمة في الأمريكتين وكندا، وركز على الأقليات المسلمة في هذا الجزء من العالم، وتحدث عن أبرز الهيئات الإسلامية الدولية العاملة في الحقل الإسلامي، وتناول أهم نشاطاتها، ثم تطرق إلى مواطن هذه الأقليات في وصف جغرافي موجز، وبين كيف وصلهم الإسلام. ثم بين مناطق توزيعهم في بلدانهم، ثم أبرز مشكلاتهم، وأهم التحديات التي تعيشها الدعوة الإسلامية بينهم، وتناول الهيئات والمؤسسات الإسلامية المحلية، وما لها من سلبيات وإيجابيات، وناقش متطلبات أبناء الأقليات الإسلامية يحتاجون إليه من دعم لمسيرة الإسلام بينهم.

يوجب على المسلمين أو المهتمين بهذا النوع من البحوث إيلاء الموضوع الأهمية اللازمة والتحقيق فيه<sup>(43)</sup>.

ثم جاءت المرحلة التالية الممتدة بين عامي 1718 و1862م، وهي مرحلة مهمة، نُقل فيها ثلاثة ملايين من الأفارقة عبيداً إلى أمريكا، وهذه أول مرحلة يعترف بها موقع وزارة الخارجية عن الإسلام في أمريكا<sup>(44)</sup>.

ثم جاءت الهجرة الإسلامية الحديثة إلى أمريكا في القرن التاسع عشر، في الفترة الممتدة بين عامي 1862 و1945م من مختلف أنحاء الدولة العثمانية؛ هرباً من الاضطرابات السياسية وسوء الأوضاع الاقتصادية. فعمل المهاجرون مزارعين وعمالاً، إلا أنَّ بعض هؤلاء ذابوا في المجتمع الأمريكي، ولم يتمكنوا من تشكيل مجتمع يميِّزهم؛ بسبب الزواج المختلط مع الأميركييات غير المسلمين.

ولم يتلقَّ أبناء هذه الموجة مبادئ الإسلام، كما أنَّ انقطاعهم عن أوطانهم كان سبباً آخر في ذوبانهم، وخاصة أنَّ كثيراً منهم جاء من أجل تحسين أوضاعه الاقتصادية والمادية. ثم ازداد تدفق المهاجرين المسلمين في بداية القرن العشرين قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، ولكنَّ نسبة المهاجرين ازدادت بعد تعديل قانون الهجرة إلى أمريكا عام 1965م.

أما المرحلة التالية فكانت بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وما زالت مستمرة حتى الآن. وكان الهروب من الاضطهاد السياسي الذي حلّ بال المسلمين، وكذلك سوء الأحوال الاقتصادية وراء تلك الهجرات. كما كان السعي للدراسة في الجامعات الأمريكية، أحد أسباب هجرة المسلمين وتوظفهم في أمريكا، وتُعرَّف هذه المرحلة بهجرة الأدمغة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وتكاثفت أعداد المهاجرين في فترة السبعينيات والستينيات؛ إذ وصلت

(43) من الباحثين الذين كتبوا في تاريخ المسلمين في أمريكا عمر عبد الله فاروق الذي يعمل في مؤسسة النووي في شيكاغو.

(44) Haddad, and Lummis. *Islamic Values in the United States*; Haddad, Yvonne. A Century of Islam in America. Occasional paper no. 4, Washington, D.C.: Islamic Affairs Program, 1987; McCloud, African American Islam; Nyang, Islam in the United States of America.

أمريكا أعداد كبيرة من أفراد الطبقة المثقفة (طلبة، ومتخصصون في مختلف المجالات) من البلاد العربية والإسلامية.

واليوم تعاني الجالية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة في تحديد الهوية؛ إذ إنّ التنوع الكبير في قوميات هذه الجالية وأصولها الثقافية، وتكريس معاني العصبية والروح القومية لكل مجموعة، وفقدان روح الاتصال الإيجابي بال المسلمين الأميركيين الأصليين - خاصة السود منهم<sup>(45)</sup>، وغياب إدراك معاني مفهوم "الأمة"؛ كل ذلك أدى إلى اختلافٍ في أهداف الجالية وأولوياتها، بوصفها جماعة ذات مصير واحد، وأوجد انقسامات بينها.

وأول ما تصيب الأمم به في أطوار تراجعها الفكري والمعرفي والثقافي هو مفاهيمها، وأكثر ما يحدث هذا في فترات المقاربات والمقارنات بين ثقافات الأمم الغالبة والمغلوبة<sup>(46)</sup>، ومن أهم تلك المفاهيم التي تم تمييعها لدى المسلمين - خلال القرن الماضي - وأصابها الغموض هو المفهوم القرآني "الأمة"؛ إذ تمت محاولات مكثفة لتفريغه، واستبدال مفاهيم غريبة عن أرضيته به، فأحدث هذا اختلافات وانقسامات بين مختلف طوائف الأمة، وأثر في وحدة المسلمين في كل بقاع العالم.

إنّ الاختلاف في تحديد الهوية لا يختص بالجالية المسلمة في أمريكا فحسب، وإنّما تمتذ جذوره لتشمل هجمة الحداثة والتحديث على بلاد المسلمين، وحملات تفكيك مفاهيم الإسلام الأساسية التي بدأت منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم، فضلاً عن طرح مفاهيم كالقومية والوطنية ونحوهما، لتهميشه مفهوم الأمة، وتقسيم جسدها بين العالمين: الإسلامي والعربي، وإحداث صدع في الحياة الفكرية والثقافية لرؤى المسلمين الحضارية؛ إذ فُكَّ المفهوم في القرن

(45) Khan, M.A. Muqtedar. *American Muslims: Global or tribal?*, <http://www.ijtihad.org/tribal.htm>.

(46) انظر مقدمة طه العلواني في:  
- عارف، الحضارة- الثقافة- المدنية: دراسة لسير المفهوم، دلالة المصطلح، مرجع سابق، ص 8-9.

العشرين (بالعالم الإسلامي) على الصعيد المؤسسي.

وقد تغيرت نظرة العالم الإسلامي إلى الدول الحديثة، وبعد أن وصفت تلك الدول بالكيانات المصطنعة غير الراسخة في كيان الأمة في فترة الخمسينيات، أصبح ينظر إليها في أواخر القرن العشرين بوصفها كيانات راسخة، كما قسمت ظاهرة الدولة القومية جسد العالم الإسلامي إلى قرابة ستين دولة<sup>(47)</sup>، فكما التجزئة قسمت جسد الأمة أقطاراً، فإنّها أثرت في الأمة وجداً، فجعلتها أقواماً لا يجمعهم تكوين نفسي أو معنوي مشترك. وتلاشى معنى مفهوم الأمة أنها كالجسد الواحد إذا اشتكت منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، فانقسمت النظم التعليمية والإعلامية والقوانين، والنظم القضائية والإدارية، والتوكين العقيلي والفكري إلى أصلين ونظامين وإطارين مرجعين؛ أحدهما ينحدر من التصور الإسلامي، والآخر من الفلسفات الغربية ومرجعياتها، وأصبحت المجتمعات الإسلامية تشكو من الازدواج في مرجعيتها وأصولها الشرعية، خاصة في الساحة الفكرية<sup>(48)</sup>.

أما في ما يخصّ الجالية المسلمة الأمريكية، فإنّ الأزمة برزت في إطار الصراع بين الدين والقومية/الإثنية، وبذا يمكن تقسيم الجالية المسلمة الأمريكية إلى ثلاثة أقسام:

- قسم يحدد هويته من خلال قوميته، وبذلك يحرص على المحافظة على أزيائه الشعبية وأفكاره القومية، التي تتحضر في مجموعة محددة.

(47) عمر، السيد. "حول مفهوم الأمة في قرن: نقد تراكمي مقارن"، في: مجموعة من الباحثين: الأمة في قرن: الماهية - المكانة - الإمكانية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2001م، ص82. لقد قام الدكتور السيد عمر بمراجعة ورصد معظم ما كُتب عن مفهوم الأمة في القرن العشرين، بما في ذلك بواطن تلك الكتابات ونتائجها وأثرها في تفكير المفهوم، وتتبع كذلك كتابات الإسلاميين، وحلل مواطن الضعف والقوة، وبين أهمية سعي عدد من تلك الكتابات إلى إعادة تأسيس بناء المفهوم.

(48) البشري، طارق. مشكلتان وقراءة فيهما، تقديم وقراءة: طه العلواني، هيرنندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1992م، ص16-17.

- قسم يرى أن الدين هو ما تحدّد به الهوية، وأن مختلف القوميات والجنسيات تنضوي تحت لوائه، بما له من أنظمة تقوم بها الحياة اليومية للناس، وتنظم علاقاتهم.

- قسم يرى أهمية تحديد هويته في إطار الأميركي المسلم؛ أي يفهم الإسلام في إطار لا يجعله يتعارض مع النموذج الغربي؛ بمعنى بناء نموذج بشري جديد يوفق بين النموذجين المعرفيين، فيخدم المسلمين خاصة، والمجتمع الأميركي عامّة، وهذا ما يجعله قادرًا على الخدمة والانخراط في المؤسسات الأميركيّة بوصفه أميركيًّا مسلماً.

يوجد العديد من القواسم المشتركة بين الأقسام الثلاثة، من مثل:

- الحرص على التمسك بالقومية واللغة القومية بجانب اللغة الإنجليزية.

- المحافظة على بعض الأحكام الشرعية الدينية، واعتبارها ضرورة، مثل: الأكل الحلال، وتجنب أكل لحم الخنزير، وتحريم مفهوم العلاقات الجنسية قبل الزواج أو خارج إطاره، إلا أنّ أتباع هذه الجالية لا يرون ضرورة الالتزام بالشعائر الدينية؛ ما يتطلب البحث عن إمكانية الاستفادة من هذه المبادئ والأحكام وتوظيفها، وجعلها ثوابت عامة، وصياغتها، وتحديد أهدافها ومقاصدها.

إنّ هذا الانقسام بين مسلمي الولايات المتحدة الأميركيّة؛ دعا بعض المسلمين إلى المناداة بضرورة تكوين هوية جديدة لمسلمي أمريكا هي (المسلم الأميركي)، وتناسي هوية البلد الأصل<sup>(49)</sup> دون قطع الصلة بالأمة الإسلامية، لأنّ هذا سيمكّن المسلمين من التوحّد، ورسم استراتيجية عمل وفق فقه الأولويات، بوضع المحافظة على الهوية الإسلامية في المرتبة الأولى، قبل المحافظة علىبقاء الهوية القومية للبلد الأم، خاصة أنّ كلاً من الجيل الثاني والثالث يُعدّ أمريكيي الثقافة وما يزال متأثراً ببقايا عادات الأهل، التي غالباً ما تكون مشوهة وبعيدة

(49) Islam Online, Conference Report: *The Growth and Development of Islam in America*, Harvard University, USA, [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net), March 3–4, 2000; and Hoffman, Murad, *Muslims As Co-citizens of the West*, [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net), p. 1–2

عن قيم الإسلام، فتصبح بمثابة قيود يود التخلص منها<sup>(50)</sup>، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إذابة الهوية. ومع أهمية الدين في التكوين الثقافي للمسلمين، إلا أن الانحطاط وغيره من العوامل التي عانها المسلمون، أدت إلى تشويه سلطان الدين واضطرابه في واقع المسلمين من جهة، وإلى خلط كبير بين الدين والأعراف الإنسانية، وهو ما أثر في سيرورة تدين المسلم ومقدراته على تنزيل معاني الوحي على واقع الحياة من جهة أخرى.

وهكذا، فإن القضية بحاجة إلى دراسة دقيقة من جميع جوانبها، وقد يكون أهمها محاولة إعادة تركيب مفهوم الأمة بعد ما أصابه من تفكك وتفرغ في استعمال الكلمة "الشعب" التي تستمد معناها من القومية والوطنية وغيرهما من المبادئ التي فشلت في حفظ وحدة الأمة، فلم يبق إلا العودة إلى مفهوم "الأمة" بمعناها القرآني، ومبادئها القائمة على بنية المنظومة المفاهيمية المتمثلة في التوحيد والاستخلاف وعمارة الأرض، بنشر القيم العليا كالعدالة والمساواة والمعروف والخير بين الناس، في أي أرض وطأتها أقدام المسلمين.

#### 4 - الزواج والأسرة المسلمة بين قيم مستورثة وواقع مؤثر

ثمة أعراف ومهارات سلوكية تتعلق بطبيعة المجتمع الأمريكي، الذي تحيا فيه الحاليات المسلمة، بدت آثارها واضحة في تركيبة الحالية ومفاهيمها، وبخاصة الأجيال الشابة والناشئة. لقد مرّت عقود على المسلمين في أمريكا، مارست فيها الحالية المسلمة التدين بصور مختلفة، واستطاعت أن تكون أعرافاً وتقالييد متنوعة، منها ما هو سلبي، ومنها ما هو إيجابي، لذا وجب تقييم تلك

---

(50) Hathout, Maher, Interview, *The Muslim Observer*, USA, Vol. 1, Issue 36, Sep. 10–16, 1999, p. 3; Khan, M.A. Muqtedar, *Islamic Identity and the Two faces of the West*, The Washington Report on Middle East Affairs, Vol. XIX, No. 7, Washington D.C, Aug–Sep 2000, p. 71

انظر أيضاً:

- قحف، عمار منذر. "العادات الاجتماعية في الغرب"، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأردنية، الأردن: عمان، غير منشورة، مرجع سابق.

الأعراف، من حيث قربها أو بُعدها عن تحقيق مقاصد الشريعة، ورصد قدراتها في فهم معاني الوحي وتنزيله على الواقع، وذلك من خلال مراجعة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الجالية، ووسائل التعامل معها، للتمكن من رصد مواطن الضعف والقوة.

إنّ الأسرة الأمريكية المسلمة لا تعيش في فراغ، وإنّما تتعايش وتؤثر وتبادر بوحدات اجتماعية أخرى، من مثل: الأسرة غير المسلمة، والمدرسة، والجامعة، والإعلام، والقانون، ومراكز الخدمة الاجتماعية والصحية والأمنية الأمريكية، علمًاً بأنّ العلوم الإنسانية الغربية اليوم تحكم المواقف والمواضيع الإنسانية، بما فيها الأعراف والتقاليد الاجتماعية.

وتشترك الأسرة المسلمة اليوم المجتمع الأمريكي في الكثير من التحديات التي تواجه المجتمعات، مثل انتشار ظاهرة الزواج المتأخر بين النساء والرجال، حيث يصعب على الفرد -عند تجاوز الثلاثين من العمر- إيجاد الشريك المناسب، وقد تُعزى أسباب هذا التأخير إلى الرغبة في مواصلة الدراسة، وتحسين العمل، وغياب الأسرة الممتدة، واختلاف الإثنية.

فكثير من الأسر المسلمة اليوم تُكرّس مبدأ الارتباط القومي، بحيث ترفض الزواج من خارج قوميتها وأصولها العرقية، فالباكستاني أو العربي أو الأفغاني يصر على تزويج أولاده من القومية نفسها، متناسياً أموراً مهمة، منها:

- إنّ توسيع العلاقات الإنسانية بالمصاهرة يُعدّ من المقاصد الأساسية للزواج.

- إنّ هدف الزواج هو بناء مؤسسة الأسرة القائمة على مراعاة حدود الله، فاختيار الشريك يجب أن يرتبط بحرص كل طرف على الالتزام بالقيم الإسلامية، ومراعاته حدود الله في تلك العلاقة، بدلاً من التركيز على الخلفية القومية أو الإثنية.

- إنّ افتتاح المجتمع يحفز الأولاد إلى التفاعل مع مختلف الأجناس

والخلفيات، ما قد يؤدّي إلى حصول ارتباط عاطفي بين الشباب.

لذا، يجب الاهتمام بتنشئة الأولاد منذ الصغر على تقوى الله، وتمثل حسن الخلق، والحرص على التدين المتوازن، والتعامل بالحكمة والاستقامة، وتحمل المسؤولية، وغيرها من القيم التي تحفظ الإنسان من الانحراف والفساد في مثل هذا المجتمع المفتوح، وتساعده على اختيار شريك حياته حين يقبل على الزواج.

وهكذا أدرك بعض قادة الجالية أهمية هذا الموضوع، فبدأت تنتشر -مؤخرًا- بعض الأنشطة بين أفراد الجالية بهدف الالتقاء بالشباب، و اختيار المناسب منهم، وهي لقاءات تتم في المسجد بإشراف الإمام وبعض الأهالي المهمتين، أو في التجمعات والمؤتمرات ونحوها، وقد تبدو هذه الطريقة أكثر التزاماً وفاعلية من اللقاءات المفتوحة بين الشباب دونما تنظيم أو رقابة. وما تزال تلك الأنشطة بحاجة إلى دراسات جادة، وإحصائيات دقيقة توضح إيجابياتها أو سلبياتها.

وتعرّض العلاقات الزوجية في الأسرة المسلمة في أمريكا لأغلب مشكلات المجتمع الأمريكي وتحدياته. فطبيعة المجتمع الذي تحيا فيه الجالية المسلمة مجتمع استهلاكي، يتطلب من جميع أفراد الأسرة القادرين على العمل الانخراط في العمل لسداد فواتير نهاية الشهر. وقد لاحظ كثير من الأئمة والمتخصصين في مجال الاستشارة الاجتماعية، أنّ أحد أسباب كثرة الطلاق في الأسرة الأمريكية المسلمة هو المال؛ إذ انتشرت ظاهرة الإسراف والتبذير، والجهل بوسائل التدبير السليم في التعامل مع ميزانية البيت، وحفظ التوازن بين الدخل والنفقات، خاصة بين المهاجرين الذين قد يتحملون مسؤولية الإنفاق على والديهم أو إخوانهم في البلد الأصلي، وهو ما يؤدّي ببعضهم -أحياناً- إلى اللجوء إلى الكسب الحرام. ومع تعدد وسائل الرزق، إلا أنّنا نجد فئاتٍ من هؤلاء يعجزون عن الوفاء بمتطلبات الحياة الزوجية، خاصة إذا فرضوا على أنفسهم مستوى حيّاتاً يفوق قدراتهم المادية، فيتعرّض الزوجان لضغوط نفسية، تفضي إلى إنهاء العلاقة

الزوجية، للتخلص من كل هذه الأعباء<sup>(51)</sup>.

وفي المقابل، توجد ظاهر أخرى آخذة بالانتشار بين المهاجرين خاصة، تتمثل في إنفاق الزوج وحده على الأسرة، بينما تتفرّغ المرأة لتربيّة الأولاد وإدارة المنزل، وهي مهمة شاقة تتطلّب منها جهوداً حثيثة في متابعة أنشطة الأولاد، وقد يتّهى بها المطاف إلى قضاء معظم وقتها خارج المنزل؛ ما يجعلها -أحياناً- غير قادرة على القيام بمهام التنظيف وتحضير الطعام بالشكل التقليدي الذي اعتاد عليه الزوج في بلده الأصلي، فيغيب التفاهم والحوار الإيجابي بين الزوجين، ويؤدّي ذلك -في كثير من الأحيان- إلى الخلاف، وإذا لم يعالج الأمر بحكمة تنتهي العلاقة بالطلاق.

فتجربة حياة الأسرة الأمريكية المسلمة تختلف في ظاهرها ومضمونها عن نموذج نظام الحياة في البلاد الإسلامية. فعلى الرغم من خروج المرأة إلى العمل في تلك البلاد، إلا أنّ هاجس مسؤولية الرجل المادية تجاه أسرته ما يزال هو الأساس المسيطر، فضلاً عن معاناة الزوجة في مجال التربية، أو حتى في حال إدارة المنزل من الخدم والمساعدين، أو وجودها ضمن الأسرة الممتدة من أهلها أو أصهارها، وهذا مغاير لوضع المرأة المسلمة في المجتمع الأمريكي.

ويقتضي نظام العمل الأمريكي غياب الزوجين معظم اليوم، الأمر الذي يقلل من فرص اللقاء بينهما إلى الحد الأدنى، بحيث لا يتجاوز وقت العشاء -في كثير من الأحيان- خلال أيام الأسبوع. وقد لا يحظى الزوجان بفرصة اللقاء في هذا الوقت أيضاً في حال قرّرا تناول الطعام في الخارج، أو انصرف كلاهما أو أحدهما إلى تدريس الأولاد، ومتابعة برامجهم وواجباتهم، فتتقلص

---

(51) خلاصة مقابلة شخصية مع الإمام محمد ماجد إمام مركز آدمز في ولاية فرجينيا، في يوليو 2010م. ويخدم هذا المركز أكثر من خمسة آلاف أسرة مسلمة، ويتولى الإمام ماجد مهمة حل الخلافات والنزاعات الزوجية، بالإضافة إلى التزويع والتطبيق الشرعي المدعوم بشهادة من المحكمة المدنية الأمريكية. ويُعدّ هذا الإمام من أنشط الأئمة في الولايات المتحدة في مجال توعية الجالية بقضية العنف الأسري، وحل الخلافات الزوجية.

فرص اللقاء لتنحصر في عطلة نهاية الأسبوع التي يغلب أن تستهلك ساعاتها في تعويض ما تغدر متابعته من قضايا ومسائل تعليمية، خاصة في حقل الدين واللغة العربية<sup>(52)</sup>.

وكلما انخفض معدل ساعات اللقاء بين الزوجين، تضاعف الشعور باستغاثة كلا الطرفين عن الآخر، ولا يغيب هنا أثر وجود فرص لقاء كل من الزوجين بعناصر أخرى من المجتمع الجديد، تستطيع أن تقدم مشاعر بديلة عن المشاعر التي يحتاج إليها كلا الطرفين من الآخر لتحقيق المودة والسكن، ولهذا نجد أن عوامل التفكك تصبح أكثر نمواً وأسرع من عوامل القوة والارتباط. فإذا أضيف إليها مشكلات الجنسية والإقامة والعمل المستقر وحاجيات الحياة الأساسية من سكن ووسائل نقل، فإننا ندرك حجم التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة في بلد المهاجر<sup>(53)</sup>.

من هنا نجد أن نسب الطلاق تتزايد في المجتمعات المعاصرة مقارنة بالمجتمعات التقليدية التي وفد منها المهاجرون، ولهذا بدأت وفرة من المساجد والأئمة والعلماء تقديم برامج تعليمية متخصصة لتوسيعية الزوجين وإرشادهما إلى كيفية الحفاظ على العلاقة الزوجية على نحو صحيح، ومن تلك الحملات التثقيفية التي انتشرت في الآونة الأخيرة توعية الشباب المتزوجين بأهمية العلاقة الجنسية في الزواج الناجح، ومحاولة تقديم هذه القضية بشكل فعال، بعد أن وجد أن نسبة عالية من حالات الطلاق تُعزى إلى هذه القضية، خاصة في مجتمع مفتوح كالمجتمع الأمريكي<sup>(54)</sup>.

**تعاني الأسرة المسلمة الأفروأمريكية تحديات إضافية، تتمثل -في كثير من**

(52) وجهة النظر هذه هي نتاج تجربة الباحثة وخبرتها الطويلة التي دامت أكثر من سبع عشرة سنة في الاختلاط بالمجتمع الأمريكي، ودراسة ظواهره وتحليلها، خاصة في مجال الأسرة، وانخراطها المستمر في هذا المجال، ومراقبتها للتحولات الحاصلة في المجتمع.

(53) Abugideiri and Alwani. *What Islam says about Domestic Violence?*.

(54) انظر البرامج التعليمية عبر شبكة الانترنت التي يقدمها ياسر قاضي وغيره عن أهمية قضية العلاقات الجنسية بين الزوجين.

الأحيان- في غياب الأب، و "تأنيث الفقر"<sup>(55)</sup>؛ فآلاف الأطفال يعيشون بلا نموذج أبي، والنساء يقمن بإدارة الأسرة وحدهن، وهو ما يزيد من أعبائهن النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك حاولت بعض المجموعات في الجالية المسلمة من الأفارقة الأميركيين معالجة هذه الظاهرة باللجوء إلى تعدد الزوجات. ونظراً لمخالفة هذه الممارسة للقانون الأميركي، وتقاعس الرجل -أحياناً- عن تحمل مسؤولية الإنفاق على الأسرة، فقد كان لهذا الحل أثران: إيجابي وسلبي.

أما التحدي الآخر الذي قد يكون مشتركاً بين مختلف فئات الجالية المسلمة، وقد يزيد قليلاً لدى الجالية المسلمة من الأفارقة الأميركيين، فهو العنف الأسري. وأسبابه متعددة؛ منها: سوء الحالة الاقتصادية التي تؤثر في الوضع النفسي لأفراد الأسرة، مما يؤدي إلى استعمال العنف. وهناك سبب آخر مهم ترك آثاره العميق في نفوس الجالية الإفريقية الأميركي، ألا وهو العبودية والتمييز العنصري الذي عانته الجالية ولا تزال تعانيه، وكذلك البطالة، وتعاطي المخدرات والكحول، ونحوها من مسببات العنف.

إن التحديات الكبرى للأسرة المسلمة اليوم، تكمن في اختلاف الأعراف والتقاليد في مجال تنشئة الأطفال وتربيتهم. فاختلاف الأعراف بين البيئتين يؤدي -في كثير من الأحيان- إلى تصادم بين نظام المدرسة والتوجيه البيتي. فالأسرة المهاجرة جاءت من بيئه تحترم الجماعة، والفرد فيها جزء من جماعة، فهو لا يتحرك وحده من دون مراعاة حقوق الآخرين، التي تبدأ بالوالدين، ثم الأقارب، وتشمل الإخوة والأخوات الذين هم أعضاء الأسرة النووية، وكذلك الأجداد والجدات والأعمام والأخوال وغيرهم من أعضاء الأسرة الممتدة، ولكل هؤلاء حقوق وواجبات على الفرد المسلم.

ومن هنا يبدأ التصادم مع النظام التعليمي والتربوي الأميركي، الذي يُكرّس

---

(55) مصطلح طرحة عبد الوهاب المسيري في بعض كتاباته الخاصة في نقد الحركات النسوية. انظر مثلاً: - المسيري، عبد الوهاب. قضية المرأة بين التحرير والتمرکز حول الأنثى، القاهرة: نهضة مصر، 1999م، ص42.

مبدأ الفردية ومفهوم استقلال الشخصية، فيبدأ الطفل المسلم -كغيره من الأطفال الذين جاءوا من بيئات شرقية تقدس الأسرة الممتدة والجماعة، وبنية أعرافها على هذا الأساس - يشعر بالاضطراب والتذبذب بين البيئتين، خاصة أنّ كثيراً من البرامج والدروس التعليمية، ولا سيما تلك التي تُعنى بتدريس التاريخ الإنساني، تؤكّد استعلاء النظام الغربي وتفوقه ونجاحه في مجالات الحياة المتعددة، وتبرز ضعف الأنظمة الأخرى، مع أنّ هناك محاولات قامت بها المدارس الحكومية للتعرّيف بأهمية احترام أعراف الآخرين من ذوي الأصول غير الأوروبيّة. لكنّ التأزّم ما يزال قائماً، خاصة عندما تتناقل أجهزة الإعلام المحليّة والدولية حوادث تعكس صوراً سلبيّة عن المسلمين. فعلى الرغم من تعاون المدارس الحكومية مع الطلبة المسلمين، ومحاولة حمايتهم من أي نوع من الإهانات، أو الإيذاء النفسي أو الجسدي، إلا أنّه ما يزال هناك جماعات من كلا الطرفين تجاهل كيفية التصرّف مع الطرف الآخر.

وما لم يدرك الوالدان أهمية هذا الاختلاف، ويحاولا بناء جسور التفاهم بين البيئتين، وتحديد الإيجابيات والبناء عليها، وتدريب الأولاد على استيعابها وتجنب السلبيات، وتوضيح الأسباب والنتائج المترتبة عليها، وما لم يبذل كل الجهد في هذا المجال؛ فإنّ ضياع الأولاد يصبح أمراً سهلاً. ولقد أثبتت تجارب كثير من الأسر المسلمة في أمريكا أنّه ينبغي للأسرة، خاصة الأم، أن تحاول فهم البيئة التي يعيش فيها الأولاد، وتفاعل معها سواء بالتطوع في مدارس أولادها، أو المشاركة في فعاليات المدرسة وأنشطتها، خاصة في المرحلة الابتدائية. وكذلك ينبغي وجود افتتاح وتفاهم بين الوالدين على أسلوب التربية في المنزل، لينشأ الأولاد في توازنٍ، ويفتخروا بين أقرانهم بمعتقداتهم الدينيّ، ويعتزّوا بتراثهم، علماً بأنّ كثيراً من هؤلاء الأولاد هم من الطلبة المتفوّقين في مدارسهم، والمتميّزين في وظائفهم مستقبلاً. ويوجّداليوم العديد منهم ممن يدرس ويعمل في الجامعات الأمريكية والمستشفيات والمصانع والشركات الكبيرة وغيرها، ويُقدّم أفضل الخدمات في مختلف المجالات.

أمّا الأسر التي تبقى منعزلة، ولا تحاول التأقلم مع طبيعة البيئة التي تعيش

فيها، فسيظل الحاجز بين الوالدين والأبناء فيها كبيراً؛ ما يؤدي إلى اضطراب العلاقات، وفقدان للتوازن، وتفشي أمراض نفسية تؤول بالأسرة إلى الفوضى والتفكك، وتلقي الأولاد في دائرة المخدرات والمسكرات، أو تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم واستخدام العنف الذي سيؤدي بهم إلى السجون. لذا بدأت حملات توعية مكثفة من الدوائر الدينية في الكنائس والمعابد والمساجد، بالإضافة إلى المدارس والمراكز والجمعيات الحكومية وغيرها، لتوعية الأهالي بكيفية تربية الأولاد وتنشئتهم، وكذا التنسيق والاستفادة من مزايا البيئتين، وصولاً إلى إعداد جيل صالح واعٍ من الأبناء.

وببدأ كثير من المسلمين، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر، التركيز على تربية الأبناء بأسلوب متوازن، بعيداً عن التطرف أو التزمت، الذي يؤدي بالإنسان إلى فقدان توازنه، خاصة بعد أن تزايدت الضغوط على المسلمين من الداخل والخارج، وأصبح الطفل المسلم يرى ويسمع كل يوم عشرات الأخبار التي تنقل صورة سيئة عن دينه ومعتقداته، فرادت المسؤولية على الوالدين والأولاد. وبالرغم من المحاولات الجادة لتعريف المجتمع الأمريكي بحقيقة الإسلام والمسلمين، إلا أن التحدي ما زال كبيراً، وكلما ارتكب فرد أو مجموعة من المسلمين جريمة توجهت أصابع الاتهام إلى الجالية جميعها. ومع أن بعض الأسر بادرت إلى التعاون مع السلطات الرسمية لدى شعورها بتوجه بعض أبنائها نحو التطرف والمغالاة<sup>(56)</sup>، إلا أن ذلك لم يُحل دون النظر إلى الإسلام والمسلمين بعين من الشك والريبة. وهذه واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الوجود الإسلامي في أمريكا اليوم.

أما التحديات الخارجية التي تتعلق بطبيعة الاختلاف بين قيم النموذجين في تربية الأولاد، فتتمثل في مفهوم استقلال الشخصية التي ترى بأن الفرد

(56) يوجد العديد من الأمثلة الدالة على ذلك، خاصة في الستين الأخيرتين؛ إذ اتصل ذورو أحد الطلاب الخمسة الذين رحلوا إلى باكستان بعد أن غررت بهم جماعة متطرفة هناك، بقوات الأمن الداخلية، وتعاونوا معهم للتحقيق في أمر هذه القضية.

هو الوحدة الأساسية للمجتمع، وأنه ينبغي تحقيق الحرية الفردية المطلقة أو "الفردانية" (كما أطلق عليها مازن هاشم) التي يشتهر بها المجتمع الأمريكي على جميع مستوياته، وتصوّغ أعرافه وعاداته المختلفة عن طبيعة المجتمع المسلم، الذي يُعد الأسرة الوحدة الصغرى في المجتمع.

لقد ركزت التربية الغربية، وخاصة الأمريكية، على إعداد المواطن الصالح، فهو الذي يسهم في بناء المجتمع، ويدفع الضرائب دون تهاون أو تأخير. لذا اهتمت هذه التربية بتنمية المهارات، وحضرت الفرد إلى التعلم المستمر، والمشاركة في عالم الاقتصاد والإبداع، ومواكبة التطور، وتنمية المهارات الداعمة للإنتاج، كالدقة في العمل، وضبط النفس، والالتزام بالقوانين العامة، والتكيف مع متطلبات الثورة التكنولوجية، والبراغماتية النفعية، وتبني كل ما يفضي إلى النجاح بكل الوسائل.

إن تكريس النظام التعليمي الأمريكي لمبدأ "الحرية الفرданية" لا يعني أن الإنسان الأمريكي لا يستطيع أن يعمل مع غيره، فهو يُظهر عادة رغبةً وميلًا إلى العمل والتأقلم مع الآخرين، وفق حرية تتكامل مع الانضباط الاجتماعي الذي أرسى دعائمه المجتمع ليحمي حقوق الفرد والجماعة، فينشأ الفرد منذ الصغر على الاستقلال الاقتصادي، ومن النادر أن يعيش الأولاد (بنين أو بنات) بعد انتهاء الثانوية أو سن السابعة عشرة مع والديهم<sup>(57)</sup>.

وهكذا يربى الطفل منذ نعومة أظفاره على استيعاب معاني هذا المبدأ وتطبيقه، وأنه فرد له خصوصياته، وله حق التعبير عنها كما يشاء. وتنعكس هذه الحرية على سلوكيات الأولاد، فيأمل كل منهم أن يكون له غرفة مستقلة وأجهزة إلكترونية (تلفاز، وحاسوب، وغيرهما) خاصة به، كما يحرص الوالدان على تنمية الشعور بالخصوصية لدى أبنائهم، فلا أحد يتدخل في شؤون الآخر حتى الأهل والأقارب؛ إذ يُعد هذا التدخل اعتداء على الخصوصية. وتحث التربية الأمريكية

---

(57) هاشم، أمريكا بلد المتناقضات، مرجع سابق، ص 112-116.

الآباء على استعمال الكلمة "أنا" في أثناء إرشاد الأبناء وتوجيههم، خاصة عند قيام أحدهم بتصرف غير مقبول. ولا يستخدم الآباء عبارة: "أنزعج من عدم الترتيب والنظافة"، أو "هذا أمر غير لائق اجتماعياً"، عندما يقوم الأبناء بتصرفات شاذة، كالحفلات الصارخة، وتناول الكحول ونحوها، وإنما يكتفيان بالقول: "أنا لا أقبل هذا في بيتي، ما زلت تعيش تحت سقف بيتي"<sup>(58)</sup>، ولا يستعملان الكلمة (عيب).

وتأكد التربية الأمريكية حقيقة التفوق الفردي، وتعمل على تنميته لدى الأطفال، فتركز كثير من البحوث والدراسات على أهمية الثناء على الطفل، وإظهار الإعجاب بمهاراته؛ ما يسهم إيجاباً في عادات الأسرة وتقاليدها، كأن يشارك الأهل أبناءهم في متابعة المباريات الرياضية، أو مشاهدة الحفلات الموسيقية، بل إن أكثر الممارسات التي تعزز هذا المبدأ الاحتفال بأعياد الميلاد بغض النظر عن العمر.

أما في ما يخص التربية الجنسية Family Life Education فقد أصبحت جزءاً من البرنامج التعليمي<sup>(59)</sup>، الذي يبدأ من أواخر المرحلة الابتدائية ويمتد حتى المرحلة الثانوية، وقد طرأ تغيير طفيف على طريقة تدريس هذه المادة خلال السنوات الأخيرة؛ إذ خرجت -إلى حد ما- من إطار التركيز على الجانب الأحادي، وهو التغيرات البيولوجية، وتشجيع العلاقات الجنسية المقترنة باتخاذ الاحتياطات تحدُّ من انتقال الأمراض الجنسية أو الحمل، إلى التشجيع على تأخير الارتباط الجنسي خاصة بين طلبة المدارس المتوسطة. أما في المرحلة الثانوية فلا يملك السلك التعليمي إلا التحذير. ويظهر التناقض في ذلك عندما يتربون موانع الحمل ونحوها من الوسائل في حمامات المدرسة، أو يتغاضون

(58) المرجع السابق، ص114. بالإضافة إلى تجربة الباحثة وخبرتها الواسعة، سواء في تربية الأبناء ورعايتهم، أو ممارسة مهنة التعليم في المدارس الأمريكية العامة، والمدارس الإسلامية.

(59) راجع المقررات المدرسية للمراحل التعليمية في مختلف مدارس الولايات المتحدة الأمريكية العامة، التي يكون الاختلاف بينها نسبياً ومحدوداً. انظر ذلك، على سبيل المثال، في ولاية فيرجينيا/ مقاطعتي لاودن وفيراكس.

عن تقبيل الطالب زميلته في الحرم المدرسي أمام الطلبة الآخرين دون خجل أو حياء. ويغيب عن هذا المشهد كل ما من شأنه تنمية الوازع الأخلاقي في أنفس الطلبة، وتهذيب الشهوات، كالحد من الاختلاط المفتوح، أو الدعوة إلى اللباس المحتشم، فلا تلتزم المدارس العامة الأمريكية بزي رسمي، فترى لباس الفتيات (طالبات، وموظفات، ومعلمات)، خاصة في فصل الصيف أو المناطق الحارة أقرب إلى العري منه إلى الستر، مما يستبطن تقبيل المجتمع ورضاه عن هذه التصرفات، التي هي في حقيقة الأمر ممارسات تعكس الحرية الفردية أو الفردانية<sup>(60)</sup>.

وفي هذه الأثناء، بدأت تتعالى أصوات بعض فلاسفه الاجتماع منادية بضرورة إعادة التوازن بين الحرية الفردية والواجبات الجماعية، ومن هنا جاء "الإعلان العالمي لواجبات الإنسان" الذي وقعه عدد من العلماء ورؤساء الدول<sup>(61)</sup>.

إن ما ذكرناه وأشارنا إليه من قيم وأعراف سادت المجتمع الأمريكي، يندرج تحت مسمى "التحديات الخارجية الاجتماعية"، وهي تحديات يواجهها يومياً كل من: الطلبة، والوالدين، والأساتذة، والمربين، والمرشدين الاجتماعيين، وغيرهم من العاملين في السلك التعليمي والتربوي.

وعليه، فإن تحديد التحديات الخارجية وإنعام النظر فيها يعكس مدى إدراك الجالية لأبجديات النموذج المعرفي العلماني، الذي يشكل الواقع، ويحدد سلبياته وإيجابياته بالنسبة إلى الجالية خاصة والمجتمع عامة، ويساعد على إنتاج بدائل إصلاحية تقوم بالخلل، وتعيد الأمور إلى موازينها؛ وهذا يعني تحديد دور الجالية

(60) توصلت الباحثة إلى هذا الاستنتاج بناء على تجربتها الشخصية في المجال التربوي والعلمي، وعملها مدرسة في المدارس العامة والإسلامية سنوات طويلة، ثم مواصلتها التدريس في سلك التعليم العالي في مختلف الجامعات والكليات الأمريكية العامة منها والخاصة.

(61) Etzioni, Amitai. "Universal Declaration of Human Responsibilities." *The Responsive Community*. Spring issue, 1998.

انظر أيضاً:

- هاشم، أمريكا بلد المتناقضات، مرجع سابق، ص 116.

وتقييم أدائها في ما يخص إقامة معاني الشهادة، وهي مراقبة خطوط الاستقامة والانحراف في المسيرة الإنسانية، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا إِنَّكُمْ شَهِيدُونَ عَلَى النَّاسِ وَإِنَّكُمْ أَرْسَوْلٌ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143].

أما التحديات الداخلية فلا بد من تحديدها بقراءة ممارسات الجالية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، بحيث تعكس درجة إدراك المسلم معاني الوحي من جهة، والقدرة على التفاعل مع الواقع المعاش من جهة أخرى.

ومن خلال استقراء جوانب من التحديات على المستويين الداخلي والخارجي يتبيّن أنّ الجالية المسلمة تمرّ بمرحلة مصيرية من حيث وجودها على الساحة الأمريكية في هذه الفترة التاريخية الحاسمة؛ إذ تقف الجالية الأمريكية المسلمة اليوم على ثغرة من أهم ثغور الأمة، فهي من جهة مطالبة بإثبات صدق نواياها وفعاليتها -كأمة ذات رسالة إلهية- في المجتمع الأمريكي، وقدرتها على تقديم كل ما فيه الصلاح اجتماعياً وتربوياً واقتصادياً وسياسياً على جميع المستويات (الفرد، والأسرة، والمجتمع)، ومن جهة أخرى، فإنّها مسؤولة عن تقييم حالة الاضطرابات والأزمات التي تواجه المجتمعات الإسلامية نتيجة الصراع المعاصر الدائر مع أمريكا، فضلاً عن أداء دورها المتمثل في تقديم أفضل البدائل للجميع.

وببناء على ذلك، فإنّ أهم ما ينبغي للجالية تقديمها على جميع المستويات هو إعادة بناء أبجديات الأسرة، خاصة تعريف الإنسان، ومهمته في الخلافة وعمارة الأرض<sup>(62)</sup>، وتصحيح المفاهيم المرتبطة بعلاقات الرجل والمرأة ودورهما التكاملـي في إعمار الأرض. ثم لا بد من تصحيح معاني القيم التي اضطربت

(62) لمزيد من التفصيل عن نقد النظرية الغربية للإنسان، ونقد نظرية التطور، انظر:

- عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 193 وما بعدها.  
- خضر، عبد العليم عبد الرحمن. الإنسان والكون في القرآن والعلم، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط 1، 1983م، ص 47-85.

وُحِيدَت نتْيَةُ التَّغْيِيراتِ الْفَكْرِيَّةِ وَالْمَمَارِسَاتِ الْعَمَلِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ السَّائِدَةِ مِنْ قَرْوَنْ،  
الَّتِي جَعَلَتْ مِنَ النَّفْعِيَّةِ الْمَادِيَّةِ مَعيَارًا يُحدِّدُ مَقَاصِدَ الْقِيمِ وَمَعَانِيهَا، وَهُوَ مَا أَثَرَ فِي  
بُنْيَةِ الْعَالَمِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

أَمَّا عَمَليَّاتِ التَّغْيِيرِ فِي الْعِلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فَإِنَّهَا غَالِبًا تُنْصَبُ عَلَى "المَجَالِ"  
الْعَامِ، فَالْأُسْرَةِ تُدرِسُ فِي مَجَالِ رَصْدِ أَثْرِ التَّغْيِيراتِ الْخَارِجِيَّةِ عَلَى هِيَكُولَتَهَا  
انْعَكَاسًا لِلتَّحْوِلِ الْعَامِ فِي الْمَجَمُوعِ وَتَبْدِيلِ الْأَدْوَارِ فِيهَا، وَوَظِيفَتَهَا كَأَدَاءٍ لِتَحْقِيقِ  
الْاسْتَقْرَارِ وَنَقْلِ الْقِيمِ الْجَدِيدَةِ لِلْفَرَدِ مِنْ خَلَالِ عَمَلِيَّةِ التَّنْشِيَّةِ، وَإِضَفاءِ الشَّرِيعَةِ  
عَلَى النَّظَامِ الْجَدِيدِ<sup>(63)</sup>. وَلَقَدْ تَمَّ تَجَاهُلُ دُورِ الْأُسْرَةِ ذَاتِهَا فِي إِحْدَاثِ التَّغْيِيرِ،  
وَصِيَاغَةِ التَّحْوِلِ الْقَاتِفِيِّ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالْسَّيَاسِيِّ وَالْاِقْصَادِيِّ فِي الْمَجَمُوعِ<sup>(64)</sup>.

أَمَّا الرَّؤُوْيَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فَتُمَثِّلُ الْأُسْرَةَ فِيهَا وَعَاءً لِحَفْظِ الْمَفَاهِيمِ الْحَضَارِيَّةِ،  
وَدَرْعًا دَفَاعِيًّا فِي مَوَاجِهَةِ التَّحْديَاتِ، عَنْ طَرِيقِ بُلُورَةِ مَنظُومَةِ الْقِيمِ الْعُلِيَا لِلْفَرَدِ،  
الَّتِي تَعْبُرُ عَنِ الْخَصَائِصِ الْحَضَارِيَّةِ لِلْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ عَلَى أَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهَا بِوَصْفِهَا  
مَجْرِدَ مَفَاهِيمِ نَظَرِيَّةٍ تَغْرِسُ فِي الْذَّهَنِ عَنْ طَرِيقِ التَّنْشِيَّةِ، وَإِنَّمَا تَتجَسِّدُ فِي السُّلُوكِ  
الْعَامِ لِلْفَرَدِ. وَكُلَّمَا كَانَتْ مَنظُومَةُ الْقِيمِ دَاخِلَ الْأُسْرَةِ مُتَمَاسِكَةً؛ تَنْشِيَّةُ وَمَمارِسَةُ  
استِطَاعَتْ أَنْ تَشَعِّرْ سُلُوكَ اِسْلَامِيًّا مُنْبَطِطًا قَادِرًا عَلَى اسْتِيعَابِ وَتَفْكِيكِ أَيِّ  
اخْتِرَاقِ لَقِيمِ غَرِيَّةٍ مِنْ خَارِجِ الْمَنْظُومَةِ، تَحَاوُلُ إِعادَةِ تَرتِيبِ قِيمَهَا بِمَا يَخْلُ  
بِمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، مَا يَعْنِي أَنَّ الْأُسْرَةَ لَيْسَتْ مَجْرِدَ نَتْاجٍ لِلْوَاقِعِ، بَلْ هِيَ أَسَاسُ  
لِفَاعْلَيَّةِ الْمَجَمُوعِ فِي تَغْيِيرِ الْوَاقِعِ وَتَقوِيمِهِ.

وَيُتَمَّ ذَلِكَ مِنْ خَلَالِ تَفْعِيلِ الْمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ وَتَحْدِيدِ الْأُولَوِيَّاتِ، اقْتِداءً  
بِمَنْهَجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَنَاءِ إِنْسَانِ التَّزْكِيَّةِ؛ بِغَيْرِ مَعَالِجَةِ إِشْكَالِيَّاتِ اضْطَرَابِ  
الْمَفَاهِيمِ، خَاصَّةً فِي مَا يَخْصُّ تَفْعِيلِ دورِ الْمَرْأَةِ الْاسْتَخْلَافِيِّ، وَمَعَالِجَةِ الْخُلُطِ

(63) Banks, Michael. "The Inter-Paradigm Debate." In *International Relation: A Handbook of Current Theory*, Edited by Margot Light and A. J. R. Groom. Colorado: Lynne Rienner Pub. INC., 1985.

(64) انظر العدد الخاص عن الأسرة في:  
- مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع308، س27، أكتوبر 2004م.

الكبير في الأعراف والتقاليد التي اختلط فيها الحق والباطل بحقيقة الدين، ورؤيتها لدورها الذي بدا واضحًا في عصر الرسالة، ثم إعادة بناء العلاقات الإنسانية برفع مستوى قيم التعاون والألفة والمودة والتكافل الاجتماعي بينبني الإنسان، وعدم اعتبار أساس المادة والمنفعة معياراً أول للعلاقات.

## 5 - الحركة النسوية

تعرّضت الأسرة المسلمة في عقر دارها لتحديات الحداثة التي اجتاحت بلاد المسلمين، واعتبرت المرأة أحد أهم مداخل التغيير في تلك المجتمعات. لذا فقد تعرّض مفهوم الأسرة وبنيتها للكثير من التحديات داخل العمق الإسلامي، الذي يُعدّ البيئة الأساسية لتكوين الأسرة المهاجرة.

لقد جاءت هذه الأسر حاملة تأثيرات الحداثة والتحديث والليبرالية، ودعوات تحرير المرأة وحركاتها، بما في ذلك إشكاليات الحجاب، وقضايا الميراث، وتعدد الزوجات، قضية العصمة في الطلاق، والقوامة، والاستقلال الاقتصادي، وعمل المرأة وما أحدثه ذلك من اضطرابات في توزيع الأعباء والمسؤوليات بين شطري الأسرة؛ الزوج والزوجة<sup>(65)</sup>. وحين تأتي هذه الأسر إلى أمريكا، تجد أن كل ما طالبت به المرأة المسلمة في موطنها الأصلي قد صار حقيقة واقعية تعيشها، كما تلحظ فاعلية الحركات النسائية ومعطيات الفكر الليبرالي بصفة عامة

---

(65) ولا تزال الكتابات العربية عن الأسرة تستخدم المنهجية الغربية أدلةً لفهم الواقع الاجتماعي العربي، ولقد بين جون ووتربرى أن هناك نوعين من العلم الغربي: علم يتپنر عندهم ويصحح نفسه ويتجاوز أزماته الفلسفية بمحاولة التجديد، وأخر يرُوّج له ويتم "تسويقه" في العالم الثالث اعتماداً على التبعية الفكرية لدى بعض الباحثين من ناحية، والجهل بتطور النظرية الغربية لدى آخرين من ناحية أخرى. هدسون، مايكل. وأخرون. العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1986م) أو ما يمكن إدخاله تحت ما أسماه عبد الصمد الديالمي "السوسيولوجيا الكولونيالية". انظر:-  
- الديالمي، عبد الصمد. القضية السوسيولوجية: نموذج الوطن العربي، الدار البيضاء: دار إفريقيا الشرق، 1989م، ص 40-43.

في المجتمع الأمريكي<sup>(66)</sup>.

تمضخت الحركات النسوية عن مؤتمر سينكا فلز بولاية نيويورك Seneca Falls – New York الذي عُقد عام 1848م بحضور إليزابيث كادي Cady للمطالبة بحقوق المرأة، ومناقشة المنظور الديني المسيحي الذي ينظر إلى المرأة نظرة دونية ويتهمها بأنّها ذات طبيعة شيطانية، فكان من أهم أهدافها آنذاك تعديل وضع المرأة القانوني بمنحها حق التصويت، ومساواتها بالرجل من حيث الأجر، وحقها في التعليم والملك<sup>(67)</sup>.

ففي عام 1920م نالت المرأة جميع حقوقها، وفي عام 1946م أعلن عن تأكيد حقوقها اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً في العالم أجمع، وفي عام 1960م شهدت الحركة النسوية ولادة جديدة خاصة في أمريكا، وفي عام 1966م تشكّل أكثر من 400 فرع للحركة تولّت معالجة قضايا المرأة والدفاع عنها. ولقد استفادت النساء الحركيات –آنذاك- من توظيف موقفهن بشكل علمي<sup>(68)</sup> في محاربة مبدأ الاستعباد، خاصة حركة "استعباد السود"، والمطالبة بحقوقهن في بيان حدّدَ فيه مطالبهن بوضوح.

وكانت حركات تحرير المرأة التي ظهرت في القرن التاسع عشر تدور في إطار إنساني يؤمن بمركزية الإنسان، وبالإنسانية المشتركة التي تشمل الجميع؛ ما يفسّر تعاطفها مع السود والمطالبة بتحريرهم. ونظراً لأهمية الإنسان في هذه

---

(66) المسيري، قضية المرأة بين التحرير والتركيز حول الأنثى، مرجع سابق.

(67) Al Faruqi, Women, *Muslim society and Islam*.

كانت أول وثيقة نسوية تطالب بحقوق المرأة هي وثيقة ماري ولستونكرافت "دافعاً عن حقوق المرأة" التي دوّنتها عام 1792م. ففي أثناء الثورة الفرنسية، طالبت الأندية الجمهورية النسائية بتطبيق مبادئ الحرية، والمساواة، والأخوة بغض النظر عن الجنس، ولكن تم إخماد هذه الحركة حينذاك - عبر مدونة/ قانون نابليون. انظر:

- The Columbia Electronic Encyclopedia, Sixth Edition, Columbia University Press, 2003. ([www.cc.columbia.edu/cu/cup](http://www.cc.columbia.edu/cu/cup)).

(68) The Columbia Electronic Encyclopedia, Sixth Edition, Columbia University Press, 2003. ([www.cc.columbia.edu/cu/cup](http://www.cc.columbia.edu/cu/cup)).

الحركات؛ فقد دافعت المرأة عن حقوقها داخل حدود المجتمع، في إطار من المفاهيم الإنسانية المشتركة كمفهوم الأسرة، بوصفها أهم المؤسسات الإنسانية التي يكتسب منها الإنسان هويته الحضارية والأخلاقية. فهي حركات تهدف إلى نيل قدر من العدالة داخل المجتمع، لا المطالبة بمساواة يتعدّر تحقيقها، فضلاً عن تمكين المرأة من نيل حقوقها كاملة، ولا سيّما حق الانتخاب والمشاركة في السلطة، والطلاق، والحضانة، والمساواة بالأجور ونحوها، وقد كان هذا هو الإطار الأساسي لحركات تحرير المرأة حتى منتصف السبعينيات.

اختللت أهداف الحركات النسائية ومعطياتها عن حركات تحرير المرأة الأولى، فقد أعيد تعريف الإنسان وصياغته في ضوء معايير المنفعة المادية، فاستبعدت الأمومة وتنشئة الأطفال؛ لأنّه يستحيل تقديرها مادياً، فالأم لا تتناقضى أجراً مادياً محسوباً لقاء ذلك، فبدأت الأسرة تفقد عراها<sup>(69)</sup>، وأصبح يُنظر إلى المرأة بوصفها فرداً مستقلاً عن المجتمع<sup>(70)</sup>؛ أي إنساناً طبيعياً لا اجتماعياً، وأصبح التركيز منصبًا على قضية الأنوثة التي ترضخ لفكرة الصراع مع الذكورة، وأصبح تاريخ الحضارة البشرية تاريخ صراع بين الرجل والمرأة، وهيمنة الذكر على الأنثى، ومحاولتها التحرر من هذه الهيمنة.

وفي ظل وضع هذا البرنامج الشوري موضع التنفيذ، نادى دعاة حركة التمرّز حول الأنثى بضرورة إعادة سرد التاريخ من وجهة نظر أنوثية، وأصبح هدف الحركة الأساسي رفعوعي النساء بأنفسهن، وتحسين أدائهن في معركتهن مع الرجال<sup>(71)</sup>.

ففي إطار هذه الرؤية القائمة على الصراع، وفي ظل غياب مفردات الإنسانية

---

(69) Lorde, Audre. "Poems Are Not Luxuries." *Chrysalis: A Magazine of Female Culture*, no. 3 (1977): 7–9.; Lorde, Audre, and Adrienne Rich, "An Interview with Audre Lorde," *Journal of Women in Culture and Society* 6, no.4 (Summer 1981): 713–736.

(70) Duran, Jane. *Toward a Feminist Epistemology*. USA: Rowman and Littlefield Publishers, 1990.

(71) Tong, Rosemarie. *Feminist Thought: A comprehensive Introduction*. San Francisco: Westview Press, 1989.

المشتركة، تكتفي النساء بالنساء والرجال بالرجال، فأسقطت الأم والزوجة، وأسقطت الأسرة، وتراجع الجوهر الإنساني المشترك ليصبح كل البشر أفراداً طبيعيين ماديين. فقد رفضت الحركة توزيع الأدوار، ودعت إلى التسوية، فأصبح الذكور والإثاث آباء وأمهات بلا فروق، وهذا ما يسعى العلم اليوم إلى تحقيقه بالتجارب العلمية التي تفتقر إلى الوازع الأخلاقي والديني، ويظهر ذلك جلياً في عمليات الاستنساخ وأطفال الأنابيب ونحوها.

وفي ظل هذا الإطار التفكيري، أعلنت حتمية الصراع بين الذكر والأثني، وضرورة وضع نهاية للتاريخ الذكوري الأبوي، وببداية التجريب من دون الاستناد إلى ذاكرة تاريخية؛ بهدف زيادة فاعلية المرأة في أثناء صراعها مع الرجل، ثم مساواتها به، ما يعني الانتقال من حركة تحرير المرأة إلى ما يُسمى النسوية<sup>(72)</sup>.

لقد أدى المناخ الذي أفرزته حركة تحرير المرأة في مرحلة السبعينيات إلى مشاركة المرأة المفتوحة في المجال الأكاديمي منذ مطلع السبعينيات، فبدأ طرح قضايا المرأة بصورة أكثر علمية، ومن خلال الأبحاث الأكاديمية (إشكارالية المرأة والعلم). وبفضل كتابات النساء الباحثات في مختلف المجالات، تبلورت في الثمانينيات أطروحة (إشكارالية العلم في الفكر النسوبي)؛ أي انتقال النسوية من أيديولوجيا إلى إيستمولوجيا<sup>(73)</sup>. وأعلنت النسوية بذلك عن ذاتها أنها رؤية للعالم، وخضعت العلوم الاجتماعية والسياسية لتحليل الفكر النسوبي ونقده.

(72) يستخدم مصطلح حركة تحرير المرأة women liberation movement ومفهوم النسوية feminism، وتعمد الدراسات إلى استخدام مفهوم النسوية نظراً لتبوعه، والحقيقة أنَّ الترجمة الدقيقة له هي "التمرز حول الأنثى". وفي الوقت الذي تنظر فيه حركة تحرير المرأة إلى المرأة بوصفها جزءاً من المجتمع وتسعى للدفاع عن حقوقها، فإنَّ النسوية تضع المرأة خارج السياق الاجتماعي، كأنَّها كائن مستقلٌ بذاته منفصل عن الرجل دائم الصراع معه. لذا فقد طورت أطروحاتها لتغيير اللغة الإنسانية حتى تختلط الأدوار بعضها بعضاً. لإدراك الفرق بين النسوية وحركة التحرير الأولى، انظر:

- عزت، المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص .51

(73) Buikema, Rosemarie. "Windows in a Round House: Feminist Theory." In *Women's Studies and Culture: A Feminist introduction*. Edited by Rosemarie Buikema and Anneke Smelik, 3–13. London: Zed Books, 1995.

ومع ادعاء النسوية العالمية أن المرأة هي الهدف والغاية، إلا أنها ظلت ضمن إطار المادية، وهو ما وضعها في تناقض مع النموذج المعرفي التوحيدى، فظلّ زعم الفكر النسوى العالمى لفظياً. ولا تزال محاولات تصدير الفكر النسوى إلى العالم، ومسألة تمركز المرأة حول الذات، التي تأسست على الصراع والنسبية والوضعية، في أوج قوتها.

ولقد أدى غياب إدراك الفارق بين النموذج التوحيدى والنموذج الغربى -في بادئ الأمر- إلى استخدام الكثير من الكتابات الإسلامية -سواء في أمريكا، أو في البلاد الإسلامية- المفاهيم والاقرارات الغربية، ومنها النسوية، في تحليل دراسة وضع المرأة والأسرة في العالم الإسلامي، واعتبرت مفاهيم الأبوية والنوع والجنس مفاهيم أساسية لطرح الأسئلة<sup>(74)</sup>، بدلاً من توظيف النموذج المعرفي الإسلامي الذي يؤكد المفاهيم الكلية والمنظلات المعرفية لدى دراسة قضايا المرأة والأسرة في الرؤية الإسلامية. فالإسلام يقدم أطراً مفاهيمية تساعد على فهم نوع العلاقة بين الرجل والمرأة من جهة، وتكوين الأسرة من جهة أخرى<sup>(75)</sup>.

أما اليوم فإن موقف المرأة المسلمة من المنظور النسوى هو في تطور مستمر، خاصة أن المرأة المسلمة أدركت الفروق الكبيرة بين بنية النموذجين؛ الإسلامي والغربي، فوُجدت في الإسلام، خاصة في مصادره الرئيسة (القرآن، والسنة الصحيحة) نموذجاً متميّزاً يرسم معالم شخصيتها وكيانها الإنساني، ويケفل لها حقوقها على نحو يتتجاوز ما تطالب به الحركات النسوية الغربية<sup>(76)</sup>.

---

(74) انظر العدد الخاص عن الأسرة في:

- مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 308، س 27، أكتوبر 2004م.

(75) Ahmed, Leila. *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate*, New Haven: Yale University Press, 1992.; Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. *Egypt's Liberal Experiment, 1922–1936*. Berkeley: University of California Press, 1977.

(76) أدركت المرأة المسلمة -بعد مدة- دورها في الحياة المعاصرة، فلم ترض أن تقف عاجزة مقلدة المرأة الغربية فحسب، بل تناولت قضيائها بالدراسة والتحليل، فتوصلت إلى نتائج مفادها أن الإسلام كان -وما يزال- يمثل أكبر حركة تحرر للمرأة، وببدأت المسلمات الأكاديميات بتحدي النسوية الغربية، ومحاولة طرح النموذج الإسلامي علمياً وأكاديمياً مقابل الأطروحات =

ويُلاحظ اليوم وجود نشاط فاعل في هذا المجال، تمثل في العديد من الدراسات التي تعتمد في تنظيرها على مبدأ التحليل والمنهجية، فضلاً عن محاولاتها الجادة للتغيير كثير من الأعراف والعادات الجائرة التي لا تمت بصلة لتعاليم الإسلام، وذلك على مستوى الممارسات العملية، إلا أن ذلك يتطلب تضافر الجهود لتحقيق التغيير الإصلاحي المنشود، الذي دعا إليه كتاب الله وسنة الرسول الكريم ﷺ<sup>(77)</sup>.

= النسوية، ومن هؤلاء النساء: مني أبو الفضل، ولمياء الفاروقى، وغيرهما. واليوم نجد ثمار هذه الجهود في الساحة الأكademie، خاصة بين المسلمين منهن اللاتي بدأن يرجعن إلى القرآن الكريم لاسترجاع حقوقهن. وعلى الرغم من الاختلاف في المناهج والنتائج، إلا أن ذلك أعاد للمرأة المسلمة ثقتها بدينها، ومنحها الشجاعة الالزمة لتقديم مشروعها الإصلاحي الساعي إلى تغيير حال المرأة اليوم. انظر:

- Abu Fadl, Mona. Muslim Women Scholars on Women in Islam. Chicago Theological Seminary, November, 7<sup>th</sup> 1990. [www.muslimwomenstudies.com](http://www.muslimwomenstudies.com).

ومن بين هؤلاء الباحثات سعاد جوزيف التي اعترفت بهذه الحقيقة في خطابها الأخير في 7 أيار، 2010م "إعادة التفكير في المرأة العربية" ، وذلك في نشاط رعاه مركز كاليفورنيا UCLA لدراسات الشرق الأدنى CNES، ومجلة الشرق الأوسط للدراسات النسوية؛ وقد خلصت إلى أنَّ وضع المرأة المسلمة والعربية يعتمد على طبيعة علاقتها بالرجل. وقد تبيَّن أنَّ هؤلاء الباحثات يقدرن أهمية العلاقة بين الرجل والمرأة في بناء أسر ومجتمعات صحة ومستقرة. وبناء عليه، فإنَّ دراسات النوع الاجتماعي في العالم الإسلامي بدأت تأخذ منحى مختلفاً مكملاً مُكْبِّلاً من التركيز على الأمور الأصلية التي تساعده على كشف الحقيقة في الأوضاع المختلفة. انظر:

- Wadud, Amina. *Qur'an and Woman*. Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti, 1994.
- Wadud, Amina. "Rights and roles of women." In *Islam in Transition: Muslim Perspectives*. Edited by J. J. Donohue and J. L. Esposito, 162166-. Oxford: Oxford University Press, 2006.
- al-Hibri, Azizah. "Muslim Women's Rights in the Global Village: Challenges and Opportunities." *The Journal of Law and Religion*, 15 (12/), (20002001-) Saint Paul, MN: Hamline University School of Law.
- Barlas, Asma. *Believing women in Islam: Unreading Patriarchal Interpretations of the Qur'an*. Austin: University of Texas Press, 2002.

(77) يوجد اليوم الكثير من الكتابات -بجميع اللغات- التي عادت تراجع وتحلل العديد من قضايا المرأة في إطار المفاهيم القرآنية والستة النبوية، التي تُعدّ من أوائل حركات تحرير المرأة. ويظهر ذلك جلياً في كتاب عبد الحليم أبو شقة "تحرير المرأة في عصر الرسالة" وغيره من المؤلفات الجادة التي تناولت قضايا المرأة، وفرقَت بين الدين والأعراف التي تراكمت عبر السنين لتحول إلى دين يُتبع، علمًا بأنها مخالفته له.

ومع كل تلك الجهود، إلا أنَّ تأثير العولمة والنسوية وغيرهما من معالم الحضارة الغربية تغلغل في العالم، وبدت آثاره واضحة في العالمين: العربي والإسلامي<sup>(78)</sup>. ومن هنا أحسست الأسرة بصدمة كبيرة، وظهرت على كثير من الأسر القادمة من العمق الإسلامي بوادر ضعف في العلاقة، تحولت في بعض الأحيان إلى مظاهر تفكك، أسهם في زيادة شرخها نظام العمل ونظام الحياة الغربي المبني على أساس من الفردية والحرية المطلقة، التي انعكست بوضوح على بنية العلاقات الإنسانية، بحيث شملت المقربين؛ أي الزوجين والأبناء، فضلاً عن الأقارب الآخرين.

ولعلَّ غياب الأسرة الممتدة، وما تقدّمه من مساعدة نفسية خاصة بوجود الأولاد، وما تتطلبه الحياة من عمل الوالدين خارج البيت، والحاجة إلى مَن يعتني بالأولاد في فترة غيابهما، كل ذلك يُعدّ من الانعكاسات السلبية أيضاً.

ونظراً لانتشار "المادية" وتغلغلها في الحياة اليومية المعاصرة للفرد الأمريكي، ثم في الأسرة والمجتمع؛ فقد تضاعفت نسبة انتشار الأمراض النفسية والعصبية. وكعادة الفلسفة العلمانية، فإنَّها قامت بتقديم الحلول للمشكلات الناتجة عنها، بتطوير مؤسسات اجتماعية تستجيب لمتطلبات المجتمع الغربي، إلا أنَّ الخواص الروحي والأخلاقي المصاحب لتلك الفلسفة زاد من ظهور الأمراض النفسية، التي أطلق عليها اسم أمراض العصر، من مثل: الاكتئاب، والإدمان على الكحول والمخدرات، والجنس، وغيرها.

وعولجت هذه الإشكالية في المجتمع الأمريكي، بتطوير العلوم المتخصصة في مجال المعالجة النفسية، مثل: الاستشارة النفسية، والطب النفسي، والصحة

(78) Ahmed. *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate*, p. 151.  
See also:

- Tignor, Robert L. *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882–1914*. Princeton: Princeton University Press, 1966.
- Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. "Women and Modernization: A Reevaluation." In *Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History*. Edited by Amira El Azhary Sonbol, 39–51. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1996.

العقلية والعصبية، ثم إنشاء مؤسسات متخصصة في الصحة العقلية للاهتمام بمعالجة أنواع الإدمان المختلفة والاكتئاب، وغير ذلك من الأمراض النفسية المعاصرة، التي رافقت الثورة المادية، والخواص الروحية الذي رافق العلمانية. ومع أهمية هذه الجهود في تخفيف هذا النوع من الأزمات، إلا أنّ ما تقوم به الأسرة الممتدة يفوق كل ذلك؛ إذ تشكّل هذه الأسرة مخرجاً لتغريب المشاعر السلبية من خلال الجلسات العقوية لأفراد الأسرة، التي تساعد الجميع على تغريب مكنونات النفس تغريباً إيجابياً.

ولقد أكّدت بعض الدراسات الدور الإيجابي الفاعل للأسرة الممتدة في أمريكا؛ وذلك بتناولها طبيعة التكوين الأسري لبعض الجاليات المهاجرة، التي لا يزال دور الأسرة الممتدة فيها حيّاً على المستويين: المادي والمعنوي. وأشارت نتائج بعض هذه الدراسات إلى أنّ انتماء كثير من الشباب إلى مختلف العصابات، هو جزء من الفراغ الذي تركه غياب الأسرة الممتدة ودورها الإيجابي في حل إشكالية انفصال الأجيال، والانتماء، والأمراض النفسية التي قد تنشأ نتيجة الضغوط المادية والمعنوية على الأفراد أو الأسر النووية الجديدة وغيرها<sup>(79)</sup>. وهذا لا يعني أنّ مؤسسة الأسرة الممتدة لا تعاني وجود مشكلات بين أفرادها. ولكن، إذا روّعيت فيها القيم العليا التي تساعد على حسن التعايش، كمراعاة مشاعر الآخرين، وإقامة العدل، ومراعاة حرية الفرد والجماعة، والتوازن بين حقوق الفرد والجماعة، والصدق، وحسن المعاملة؛ فإنّ الأسرة الممتدة ستتشكّل -آنذاك- حلاً إيجابياً لكثير من مشكلات المجتمع المعاصر. لذا يتّعّن تنظيم برامج وحملات توعية بأهمية دور الأسرة الممتدة، وأدليات الحفاظ على حسن التعايش

---

(79) يعتقد علماء الاجتماع وعلماء النفس أنّ عدم استقرار العلاقات بين أفراد الأسرة، وتذبذب علاقتها بالمجتمع الكبير يشكّل مصدراً للعديد من المشاكل، مثل: الطلاق، والأمراض العقلية، وجنوح الأحداث. انظر:

- Columbia University Press. The Columbia Electronic Encyclopedia, Sixth Edition, 2003. ([www.cc.columbia.edu/cu/cup](http://www.cc.columbia.edu/cu/cup))

بين أفرادها، لتشكل نموذجاً لمؤسسة طبيعية تحمي المجتمع من عوامل التأكيل الداخلية والخارجية.

## ٦ - غياب السلطة التشريعية لدى الجالية المسلمة

يخضع المسلمين في أمريكا -بوصفهم أقلية- للقوانين والتشريعات الأمريكية التي يتعين عليهم الالتزام بها بعد حصولهم على حق الإقامة والمواطنة فيها. ولأنّ قانون الأحوال الشخصية لكل جالية مرتبط بالدين وأحكامه في مسائل الزواج والطلاق، فماذا يفعل المسلمون في حال نشوء نزاع بين الأزواج؟ هل يلجأون إلى القضاء الأمريكي؛ قانون البلد، الذي يصدر أحكامه بمنأى عن الدين؟ وهل يلجأون إلى المحكمة الأمريكية للحصول على الطلاق المدني مثلاً، فضلاً عن الطلاق الديني من جهة شرعية؟ أم الأولى إنشاء محكمة خاصة بهم؟ وما موقف المحكمة الأمريكية من إقرار العقد الديني؟ وإذا كانت المحكمة المدنية الأمريكية تعتمد العقد الديني -من المسلمين أو غيرهم-، خاصة إذا كان مسجلاً عقد نكاح تتضح فيه حقوق كلا الطرفين وشروطهما، فهل الأولى للMuslimين الاستفادة من ذلك؟ وما طبيعة النظم القضائية التي تعيش الأقلية في ظلها؟ وماذا ينبغي للجالية المسلمة أن تفعل لتميز بين ما يمكن أن يتحول إلى مشترك من أجزاء ثقافتها في هذا المجال، وما تبقيه جزءاً من خصوصيتها؟ وما الذي تستطيع أن تتبناه من المشترك المأخوذ من المؤسسات الأمريكية في مجال القضاء، خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، وكذلك مؤسسات الخدمات الاجتماعية؟ وما الذي يخالف قيمها؟ وكيف يمكن التفريق بين الخصوصي والمشترك؟ وكيف يمكن تطوير الفعاليات المشتركة بين الجالية والمجتمع الأمريكي؟ وما المستويات التي يجب ملاحظتها في هذا المجال؟ وكيف يمكن تحديد مناطق الوصل والفصل بين مقتضيات المحافظة على الهوية الثقافية الخاصة والمشتركة؟

والإشكالية هي أنّ على المسلمين اليوم أن يقرّروا أيّ الطرق أفضل لتحقيق المصلحة العامة في إنصاف الحقوق وتحقيق العدل ودفع الظلم. هل يتم توحيد

الصفوف باعتماد طريقة معينة للتقاضي أصلح للجالية جميعها، أم ترك كل مجموعة تختار ما شاء؟ ومن المسؤول عن اتخاذ تلك القرارت في الجالية؟ هل توجد سلطة موحدة تختارها الجالية تتحدث باسمها أم لا؟ وهل من مصلحة المسلمين اختيار مجموعة من العلماء المتخصصين في هذا المجال، أم ترك الأمر على حاله كما يحدث اليوم؟ وما مآلات كلتا الحالتين على الجالية من حيث النفع والضرر؟ وما اختصاصات أئمة المساجد؟ هل الأولى أن تحدد وتقيد أم توسع بشروط تؤهلهم للمهمة؟ وهل ينبغي إنشاء محكمة شرعية تنصف الناس وتحقق العدل للمسلمين الأميركيين، أم أن ذلك سيعزل الجالية المسلمة عن المجتمع؟ وهل هذا يعود عليها بالنفع أم الضرر؟

إن كل قرار تتخذه الجالية يتطلب منها جدية البحث والتمحص في مآلاته وعواقبه، خاصة ما يواجهه الوجود الإسلامي في الغرب اليوم من ضغوط تجعل قرارات بهذه مستوى حفظ الضرورات. فالأصل في القانون تنظيم العلاقات، ولا سيما بين الرجل والمرأة، وتوزيع الحقوق بالعدل.

ومن هنا أدرك علماء العصر أهمية التأصيل لفقهه كلياً يتعامل مع هذه التحديات بواقعية تحفظ كيان الجالية، وفي الوقت ذاته تؤكد عالمية الإسلام، وقدرته على الاستجابة للتغيرات الزمان والمكان، دون التفريط بكلياته أو مبادئه، فبدأ البحث في ما يُسمى بفقه الأقليات.

## 7 - فقه الأقليات بين التأصيل والتفعيل

منذ عقدين أو يزيد بدأت تظهر الحاجة الشديدة إلى صياغة إجابات دقيقة عن تساؤلات الأقليات المسلمة في الولايات المتحدة الأميركيّة، فبدأت تتشكل مجتمع للفقه الإسلامي في أوروبا والولايات المتحدة الأميركيّة. واهتمت رابطة العالم الإسلامي بالإشكاليات التي تواجه الأقليات، فبدأت تأخذ حيزاً مهماً في حوارات العلماء والفقهاء ومناقشاتهم<sup>(80)</sup>.

(80) البسام، عبد الله العبد الرحمن. "هل الأصلح تعين مفتين أو إنشاء مجمع فقهي في أمريكا للأقليات الإسلامية"، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة 8، ع 10، 1412هـ/1996م، ص 47.

وتناولت بعض الدراسات الجامعية الجانب الفقهي في الموضوع، كدراسة خالد محمد عبد القادر "فقه الأقليات المسلمة"<sup>(81)</sup> التي تناولت أهم الأحكام الشرعية فقهياً في القضايا التي تواجه الأقليات المسلمة. ثم تناول الشيخ يوسف القرضاوي الموضوع محاولاً التأصيل له، مدعماً بتطبيقات عملية، من خلال الإجابة عن بعض الإشكاليات التي تواجه الأقليات<sup>(82)</sup>. وهكذا فتح باب الحوار حول ما تواجهه الأقليات من تحديات تحتاج إلى إجابات لا تقتصر على الجوانب الفقهية، وإنما تتطلب استنباط الكلمات وتأطيرها لتصبح قادرة على التعامل مع هذا النوع من المجتمع الإنساني المعقد.

بدأت أصول "فقه الأقليات" تبلور وفق ما قدّمه القرضاوي من مبادئ عامة، بالإضافة إلى ما حاول تطبيقه في إجاباته المنهجية عن بعض التحديات والإشكاليات التي تواجهها الجاليات المسلمة في الغرب، كمسائل التعامل بالربا في السكن والأمور الأخرى الضرورية، وبعض قضايا الزواج وغيرها.

ثم تطور هذا الفقه وأعيدت صياغته على يد الأصولي طه العلواني<sup>(83)</sup> الذي حاول الخروج به من دائرة فقه الفروع إلى دائرة ما سماه أبو حنيفة "الفقه الأكبر". وقد عرّفه العلواني وأصلّ له من خلال محددات منهجية، منطلقًا من كليات القرآن الكريم وغاياته وقيمه العليا، مستنيراً بتطبيقات النبي ﷺ في سيرته وستته الصحيحة، فبني أصول فقه الأقليات وقواعده على عالمية الخطاب القرآني.

(81) عبد القادر، خالد. *فقه الأقليات المسلمة*، بيروت: دار الإيمان، 1998م.

(82) القرضاوي، في *فقه الأقليات المسلمة: حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى*. مرجع سابق.

(83) Al-Alwani, Taha. *Towards a Fiqh for Minorities: Some basic Reflections*. Translation: Ashur A. Shamis. London, Washington: The International Institute of Islamic Thought, 2003.

انظر دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في فقه الأقليات لطالب اسمه شماعي فيشمن Shammai Fishman قدم فيها تحليلات جادة عن هذا النوع من الفقه الذي اعتبره مهمًا للجاليات والأقليات المسلمة اليوم، واعتبر الشيخ العلواني -الذي حاول في أطروحته حفظ مصالح الأقليات المسلمة خاصة في أمريكا والغرب- مؤسس هذا الفقه. راجع خلاصة هذه الرسالة على الموقع الإلكتروني:

وقدرته على معالجة قضايا الإنسانية في كل زمان ومكان، لأن أي خطاب يوجه إلى عالم اليوم لا بد أن يقوم على قواعد إنسانية وقيم مشتركة، فأعلن "وحدة البشرية"، وأنها خلقت من نفس واحدة وخلق منها زوجها، وأعلن "وحدة الأرض" وجعلها داراً للبشرية، وأكد "وحدة الإلهية"، و"وحدة الحقيقة"، و"وحدة المصير والغاية"، وقدم إطاراً تفسيرياً مقنعاً قائماً على المنهج؛ أي خطاباً قائماً على قواعد ضابطة لتفكير الموضوعي<sup>(84)</sup>.

ويتم ذلك من خلال الكشف عن الوحدة البنيوية في القرآن<sup>(85)</sup>، وقراءته باعتباره معاذلاً للكون وحركته؛ أي توظيف منهج الجمع بين القراءتين، التي تستصحب الوحي في قراءة الكون وفهمه واكتشاف سنته، ويكون القارئ فيهما هو الإنسان المستخلف. ثم يبين أنّ منهج قراءة الوحي والكون يؤدي إلى تحديد قيم عليا صاغتها آيات الكتاب الكريم، بالتكامل مع الكون وهي: توحيد الله، وتزكية الإنسان المستخلف، وعمارة الكون ليكون ميدان الخلافة. ثم يبيّن أنّها مقاصد تدرج تحت مفهوم العبادة، وعدّ السنة النبوية الصادرة عن المعمصوم -صلى الله عليه وآله وسلم- تطبيقاً لقيم القرآن، وتزييلاً لها في واقع معين، والنظر إليها باعتبارها وحدة في ذاتها، متعددة مع القرآن، بياناً له وتزييلاً لقيمه في واقع نسيبي محدد.

ثم قدّم أصول منهجية التفعيل للفقهاء والأئمة، بدءاً بدراسة فقه الواقع<sup>(86)</sup> بمرتكباته المختلفة، باعتباره مصدرًا لصياغة السؤال والإشكال الفقهي، أو "تنقح المناط" كما يقول الأقدمون، وتحريجه وتحقيقه. وما لم يفهم هذا الواقع بمرتكباته كلّها، فإنّه من المتعدد صياغة الإشكال الفقهي بشكل ملائم، بحيث يمكن الذهاب به إلى رحاب القرآن الكريم لتشويهه واستنطاقه الجواب. ففي العصر النبوي كان

(84) أبو الفضل، مني. والعلواني، طه جابر. مفاهيم محورية في المنهج والمنهجية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009م، ص 71.

(85) يقول أبو علي الفارسي: "إنما صر ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى نحو (وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون) وجوابه (ما أنت بنعمة ربك بمجنون)".

(86) أبو الفضل، والعلواني، مفاهيم محورية في المنهج والمنهجية، مرجع سابق، ص 31-11.

الواقع يصوغ السؤال فيتنزل الوحي بالجواب. أما في عصرنا هذا فإنّ الوحي بين أيدينا، ونحتاج إلى أن نتقن صياغة إشكالياتنا وأسئلتنا، لنذهب بها إلى القرآن الكريم ونستنطقه الجواب عنها، ونستنطق من سنة الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- فقه التنزيل، ومنهجية الربط بين النص المطلق والواقع النسبي المتغير نوعاً وكماً.

ويؤكد فقه الأقليات دراسة القواعد الأصولية، خاصة "المقاصد"، مع ملاحظة الفروق بين مقاصد الشارع والمكلَف، والاستفادة من فتاوى العلماء السابقين وأقضياتهم دون جعلها مرجعية مطلقة للفتوى، مع تأكيد أهمية تطبيق القواعد المنهجية الضابطة في الفتوى، ومن ثم متابعة الأثر المترتب عليها للتصحيح والتقييم. فتكون بذلك الفتوى جدلاً متواصلاً بين الفقه والواقع، وقد بُرِزَتْ في فقه قراءة الصحابة وبخاصة الشیخان أبو بکر وعمر؛ إذ اتسم فقههما وفتواهما برد الجزئيات إلى الكليات، على نحو تظهر فيه بوضوح ملاحظة هذه القيم والمقداد<sup>(87)</sup>، فركز بذلك على تقييم الفعل الإنساني وما له، ليصبح الفعل حسناً أو سيئاً تبعاً لأحكام الشرع، فخرج به من محدودية ساحة الفقه الاصطلاحي إلى سعة الساحة المقصادية.

إنّ أهم مسألة منهجية في هذا النوع من الفقه، هي عملية تنزيل النص على الواقع. وهذا يتطلب تشغيل آليات الاجتهاد بانضباط، بحيث يتضح فيها التوازن بين "العقل والنقل" بما يلائم العصر والمكان، دون تفريط أو إفراط في المعالجة الاجتهادية عند الإجابة عن تحديات الأقلية المعقولة، فهو فقه العزائم، لا فقه الرخص والتأويلات<sup>(88)</sup>، لأن الخطأ في الاجتهاد قد يعرض الوجود الإسلامي في

(87) العلواني، طه جابر. "مدخل إلى فقه الأقليات"، ندوة تطور العلوم الفقهية، عُمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 8/4/2009م، ص.6.

(88) العلواني، مدخل إلى فقه الأقليات، مرجع سابق، ص.6. ولقد بين الشيخ العلواني وجوب الالتزام بالتوازن في الاجتهاد فقال: "في عصرنا هذا الكل ينادون بالاجتهاد، العلمانيون ليتجاوزوا به ضوابط الشريعة وقيودها، والملتزمون بالأصلية لاستصحاب الماضي إلى الحاضر، ولكن الاجتهاد الذي تستند حاجتنا إليه، هو اتجاه يهيء الإسلام والمسلمين للتحلي بشروط عالمية الإسلام وظهوره على الدين كله" انظر:

- العلواني، مدخل إلى فقه الأقليات، مرجع سابق، ص24، مع بعض التصرف.

تلك البلاد للخطر. ولذلك ينبغي النظر في مستويات المقاصد العائدة إلى المكلفين من "الضروريات" و"ال حاجيات" و"التحسينيات"، لترتبط بالمقاصد العليا الثلاثة: التوحيد، والتزكية، والعمان، بالإضافة إلى قيم العدالة، والحرية، والمعروف، والرحمة، وغيرها. وهنا سيفتح الباب واسعاً أمام الفقهاء القادرين على إدراج كل ما يستجد تحت هذه المستويات، كما فعل الشيخ ابن عاشور حين أدرج "الحرية" ضمن المقاصد، وكذلك الشيخ الغزالى حين أدرج "المساواة وحقوق الإنسان" في المقاصد، وكذلك فعل القضاوى في مناقشة القيم الإسلامية وإدراجها في المقاصد<sup>(89)</sup>. وبذلك يمكن أن نجد أموراً يلزم تغيير وضعها في سلم ضرورات الأمة وأولوياتها، بعد الدراسة والتحليل العلمي لمفرداتها، فيجري تعديل موقعها وفقاً لذلك.

وقد أثمرت نتائج تلك الحوارات عن تحول المشروع النظري إلى أثر تطبيقي، بتأسيس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، وكذلك مجمع الفقه الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(90)</sup>، وتوجد اليوم عدّة جمعيات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، منها ما يضم أئمة المساجد، ومنها ما يضم

(89) القضاوى، في فقه الأقليات المسلمة: حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى، مرجع سابق، ص 68-70.

(90) انطلقت بدايات تأسيس المجلس من اللجنة الفقهية لمنظمة الطلبة المسلمين في أمريكا الشمالية MSA سنة 1970م، وكان من أبرز مهامها تحديد وقت بداية شهر رمضان و Shawal، وبعد عشر سنوات تقريباً، أي في عام 1980م تطورت المنظمة MSA لتنتج ما يُسمى بالتجمع الإسلامي لأمريكا الشمالية ISNA، فأصبحت اللجنة الفقهية جزءاً منها. وفي العاشر من شهر مارس من عام 1988م، أعلنت اللجنة عن هويتها الجديدة باسم "المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية" بوصفها منظمة مستقلة لها مهامها وأهدافها الخاصة، وأهمها تكوين مرجعية دينية قادرة على مواجهة التحديات القانونية التي تواجه الجالية المسلمة الأمريكية، تكون معتمدة لدى المسلمين بمختلف مدارسهم ومذاهبهم الفقهية، وكذلك لدى السلطات المحلية في كل ولاية أو منطقة أمريكا، كالمحاكم ووزارة العدل والخدمات الاجتماعية ونحوها، وهو ما قد يساعد على توحيد الفتوى في هذه الديار بدلاً من الصراع الفكري حول المذاهب وما يسببه من اختلافات تؤدي أحياناً إلى صراعات مذهبية غير محمودة تطال عواليها الجالية وجودها.

الفقهاء والمتخصصين في قضايا الأسرة من المستشارين الاجتماعيين، وعلماء النفس والمجتمع والقانون، وغيرهم لتناول تحديات الأسرة المختلفة، خاصة في ما يتعلق بالزواج والطلاق والخلع وتنشئة الأولاد ونحوها<sup>(91)</sup>.

إنّ واقع الحال يؤكّد أنّ فقه الأقليات ما يزال بجانبه التفعيلي في خطواته الأولى، لأنّ إشكاليات الجالية والتحديات التي تجاهلها في تزايد، والفقهاء والأئمة ما يزالون في حالة اختلاف واضح في المنهاج، وما طرحته نظرية فقه الأقليات تتطلب قدرات فائقة في الاجتهاد، تأتي على مستوىين، هما: إدراك الواقع، والقدرة على صياغة السؤال، ثمّ التعامل مع النص لإيجاد الإجابة. وهذا النوع من الاجتهداد يتطلب جهوداً جماعية تستدعي من جميع المتخصصين في مختلف الحقول التدقيق في ضرورات الجالية وأولوياتها، وتعديل مواقفها وفقاً لذلك، خاصة بالنسبة إلى الجاليات المسلمة في الغرب، وتوظيف المقاصد الشرعية على نحو منهجي، قائم على استحضار ضوابطها وأسسها في كل مستجدات الحياة.

إنّ آية مجموعة مسلمة تنشد تحكيم الشريعة في علاقاتها وأوجه نشاطها

= وهكذا بدأ يتميّز دور المجلس في تطوير مستوى العطاء الفقهي بالإجابة عن التحديات المعاصرة التي تتحدى الإسلام والمسلمين في أمريكا باجتهاد جماعي، يضم مختلف الخبراء، خاصة عند تحرير فتاوى شرعية في ما لا نص فيه، أو في تفسير ما ورد فيه نص وتطبيقه في ظل ظروفه القائمة، وبتوظيف أهل الاختصاص والخبرة في موضوع الحكم ومناطه مختلف الوسائل المنهجية المعتمدة في الفقه وأصوله، وعدم اعتماد فقهه الضرورة، لأنّه لا يمكن أن ينضبط بقواعد يمكن حملها على العموم طرداً وعكساً، وإنما اعتماد المقاصد الشرعية، بالإضافة إلى فقه الواقع عند القيام بمرحلة استنباط الحكم فتنضبط العملية بذلك شرعاً، فلا يصدر تشريع أو فتوى تصادم نصاً أو قاعدة كلية أو مبدأ عاماً في الشريعة الإسلامية. ولكن، لا يزال المجلس بحاجة شديدة إلى تفعيل دوره في مواجهة تحديات الجالية، وينقصه الكثير ليتحقق ما تطمح إليه الجالية المسلمة في أمريكا. لمزيد من التفصيل، انظر:

- Delorenzo, Yusuf Talal. "The Fiqh Councilor in North America." In *Muslims on the Americanization Path?*. Edited by Yvonne Haddad, and John Esposito, 65–86. New York: Oxford University Press, 1998, p. 65–86.

(91) Delorenzo, "The Fiqh Councilor in North America."

وتأمل في استعادة قيمها، لا بد لها من تأسيس قواعد للممارسة الداخلية لتلك القيم تستعصي على الفساد والانحراف، لأن فساد التكوينات الاجتماعية يؤدي إلى اختراقها وإضعافها، وخاصة الأسرة، لأنها النموذج المصغر للأمة.

وبما أن الجالية المسلمة الأمريكية تعيش أقلية في مجتمع علماني، فإن الأسرة في هذه الأوضاع تمثل الوحدة الاجتماعية الأساسية المنوط بها تحمل الوظائف الحضارية المعطلة، ممثلاً بذلك خط الدفاع الأخير. فالأسرة في الإسلام مؤهلة ذاتياً لتكوين علاقات إنسانية واسعة، مما يمنحها القدرة على بناء مؤسسات اجتماعية تعينها على أداء مهمتها، لأن تأسيسها على الفطرة يضمن استمرار وجودها في المجتمع، بالإضافة إلى أن الأحكام الشرعية التي تضبطها أهلتها لهذه المهمة.

ومن أهم تلك المؤسسات التي تساعد على توفير الحماية الدينية والعقدية للجالية: المسجد<sup>(92)</sup>، والعلماء، ومؤسسات الوقف، ونحوها، فهي تكوينات أساسية تمارس حركتها مندمجة في نسيج الأمة داخلياً، وتشكل محاضن طبيعية تواجه ضغوط المجتمع الأمريكي، متجدة خطوط دفاع الأمة والأفراد، وهو ما يتطلب استثمارها لتحقيق مقاصد الشعور في حفظ كليات الدين والعقيدة والشريعة.

## 8 - تطور قانون العائلة في النظام الغربي

بدأ المصلحون في أوروبا برفع شعاراتهم في المسيحية مبكراً منذ القرن الثاني عشر الميلادي، للتخلص من سلط الكنيسة الرومانية وفسادها، ولم تظهر الإصلاحات بصورتها المتكاملة إلا على يد مارتني لوثر (1483-1546م) الذي حاول إصلاح ما أفسدته الكنيسة، فأعلى في بادئ الأمر شأن الزواج، وأبرز أهميته، وهاجم التبلي الذي يخفى وراءه الانحلال الخلقي للرهبان، فأباح الزواج لرجال الدين، ودعا البروتستانتية إلى نبذ عبادة القديسين وتقديسهم،

(92) أنظر في ذلك: الميلاد، الجامع والجماعة والجامعة، مرجع سابق.

وحاول إجراء بعض التغييرات، إلا أنه لم يتمكن إلا من إنشاء كنائس جديدة إلى جانب الكنائس الرومانية. لقد تأثر لوثر وكالفن بآراء أغسطين المتعلقة بالزواج والمرأة التي رأى أنها شرّ لا بدّ منه، وأنّ الزواج ما هو إلا علاج لشهوة الإنسان المستعصية<sup>(93)</sup>.

ولقد ورث أغسطين عقدة الإحساس بالذنب بكل ما يتعلّق بحواء، وأنّها سبب الخطيئة والشرّ، وبني على ذلك سلسلة من الممارسات البشعة ضد المرأة، حتى شكك في طبيعتها. ولم تستطع الحركة الإصلاحية تحسين وضع المرأة إلا قليلاً بعد انقسام الحركة الإصلاحية. ومع ذلك، فإنّ قوانين الأسرة في المسيحية لم تلقَ تغييرًا ملحوظاً في عهد الإصلاحات الذي كان يعتمد خليطاً من القوانين الرومانية واليهودية. ومع رفض الكنائس الإصلاحية قانون الكنيسة الكاثوليكية، إلا أنّ الكنيسة الإنجيلية تبنته وطورته، واستمرت في تصويره، خاصة قوانين الزواج والطلاق، حتى عام 1983م حين تم التصديق على بعضها<sup>(94)</sup>. وبظهور حركة تحرير المرأة أصبح الزواج - عبر مسار التاريخ عقداً مدنياً، واقتصر فيه على واحدة، وأعيد النظر في تحديد سنّ الزواج (الثانية عشرة) لتصبح ما بين (15) و(21) سنة.

وبعد أن كان قانون الطلاق محراً إلا في حالة الزنى، وعجز الزوج عن القيام بمسؤولياته، أو الإدمان، سُمح بالطلاق، باستثناء بعض البلاد التي تحكم بالمذهب الكاثوليكي فلم تسمح به. أما قوانين الزواج والطلاق فقد تغيرت في أمريكا منذ فترة السبعينيات.

وقد أحدثت اليهودية تغييرات كثيرة في قوانين العائلة، خاصة ما قامت به المدرسة الإصلاحية التي رفضت التشريعات اليهودية، ولاقت ردود فعل مختلفة من بعض الجماعات، مثل المحافظين الذين جمعوا بين التوراة وشائع البلدان

(93) بدر، تاريخ قانون الزواج والأسرة، مرجع سابق، ص100 وما بعدها.

(94) المرجع السابق، ص100 وما بعدها.

التي يقطنون فيها. وهذه التغيرات كلها أثرت في قوانين الأسرة، وغيّرت من طبيعتها، خاصة في سنة 1846م، عندما دعت الحركة الإصلاحية إلى تحرير المرأة، وهي أول دعوة أعلن فيها المشاركون في المؤتمر إقرار حقوق المساواة بين الجنسين في جميع الأمور الدينية والاجتماعية، ودعوا إلى تحرير المرأة اليهودية<sup>(95)</sup>.

ثم جاءت الليبرالية بمعناها وهدفها الكامن في التحرر الكامل من كل قيد، أو حرام، أو ممنوع، لأنّ أيّ قيد مرفوض. فالشرع تقييد لليبرالية، لأنّ القانون في ظلّها قانون طبيعي، وليس هناك مسؤولية أخلاقية، أو دينية، أو قانونية.

وبما أنّ الغرب أخذ من النظام الروماني فكرة الفصل بين الدين والدولة، فجعلت الليبرالية من القاعدة التشريعية عملاً إنسانياً يصدر عن الإنسان ولا يصدر عن الآلهة، فقد قرّر الغرب فصل الدين عن القانون فصلاً جعله من أهم الخصائص المميزة للقانون الروماني عن كثير من النظم القانونية القديمة.

## 9 - المسلمون وقانون العائلة الغربي

تحتفل تشريعات القرآن الكريم عن غيرها من تشريعات الأمم الأخرى، فهي قادرة على استيعاب ما هو موجود في البنى المعرفية والواقع العملية، فقدمت ما هو أفعى وأثبت. فهل يمكن توظيف هذه الميزة في طرح التشريعات بمستوى تكون فيه قادرة على التغيير في المحاكم الأمريكية لما يخدم العدالة عامة؟

اقترح بعض المهتمين بهذا الأمر من فلاسفة القانون المسلمين، ومنهم عزيزة الهبري وغيرها، أن يكون للمسلمين حضور أكبر في المحاكم، وفي الدوائر القانونية لتعليم القضاة والمحامين وغيرهم الأحكام والقيم الإسلامية، خاصة قانون الأسرة أو الأحوال الشخصية، لحفظ حقوقهم وحقوق الآخرين؛

(95) عبد الحميد، اليهودية: عرض تاريخي للحركات الحديثة في اليهودية، مرجع سابق، ص 158 وما بعدها.

إذ إن عالمية الرسالة تتطلب تقديم الإطار التشريعي العام، الذي يستبطن قيم التيسير والرحمة والعفو، بالإضافة إلى المنظومة المقاصدية في إطارها العام، التي تشكل أرضية مشتركة بين البشر.

إن الجهل بحقيقة الشريعة الإسلامية وفلسفتها وقيمها، وعمليات التشويه التي كرسـت هذا الجهل، أدى إلى سوء فهم مبادئها العامة في الغرب، ما يتطلب من المسلمين العمل الجاد لنشر الوعي على المستوى القانوني والأكاديمي الإعلامي، وغيرها من المستويات، على نحو علمي دقيق، يفهمه ويقدّره الإنسان الأمريكي الوعي.

وبما أن أهم ما تأتي به الأديان هو شرائع تساعد على تنظيم العلاقات الإنسانية، فإن اختلاف تلك الشرائع في المعالجة يأتي وفقاً لاختلاف المجتمعات الإنسانية، ولكن تبقى هناك أرضية مشتركة، ألا وهي القيم المتمثلة في العدالة والحرية والمساواة والعفو والمعروف، التي من خلالها تتحقق سعادة البشر، وهذا ما يجب على المسلمين اليوم تأكيده قوله تعالى و عملاً، كما قدّمه جيل النبوة للبشرية.

وبما أن التشريعات القانونية الأمريكية قائمة على القانون الوضعي، وتحاول من خلاله خدمة العدالة، فماذا لو أضيف هذا البعد القيمي الإسلامي، وخاصة إذا تم تقديمـه خالصاً من العادات والأعراف والتقاليد التي شوهدت في كثير من الأحيان الدين وتشريعاته؟ وما يؤكـد إمكانية تفعيل هذا الأمر، قبول المحكمة الأمريكية لذلك الحكم إذا أحسن تقديمـه، وأفضى إلى خدمة العدالة وتحقيقها. فعلى سبيل المثال، تعاملـت المحكمة الأمريكية بجدية مع ما طرحته المحكمة اللبنانية في قضية طلاق معينة، وذلك لما ورد فيها من دقة في التقييم والتحليل في محاولة جادة لتحقيق العدالة<sup>(96)</sup>.

---

(96) الهبرـي، عزيـزة. مقالـة منشورة على شبكة الإنـترنت، أصلـها خطـاب ألقـي في الأمم المتحدة، مؤـتمر المنظمـات غيرـ الحكومية، في 7 سـبـتمـبر 1995م. انظر:

<http://www.islamfortoday.com/familylaw.htm>

ويتطلب هذا الأمر التعاون المستمر بين علماء المسلمين وفقهائهم والمتخصصين في القانون على المستويين: الإسلامي والأمريكي، وهم المحامون، أو من له خبرة في المحاكم الأمريكية وأنظمتها، لتعريف المحاكم المدنية بمفردات رسالة الإسلام، وميزات شريعته القائمة على العدل والإحسان واليسر والرحمة، واستبعاد فكرة إقامة "محكمة شرعية خاصة بال المسلمين" كما فعل اليهود في أمريكا، وذلك للفارق الكبير بين النموذجين من حيث طبيعة النموذج الإسلامي وعالميته التي تستدعي طرحه في أي مجتمع إنساني؛ نظراً لاستبطانه القيم العليا المتفق عليها بين البشر.

في الماضي كانت "دولة المسلمين" هي الدولة الأولى في العالم، ولها مؤسساتها القضائية والقانونية، ويعتبر منصب القضاء من أعلى المناصب في الدولة، شأنه في ذلك شأن المحكمة العليا في أمريكا اليوم، بالإضافة إلى أهمية الفقه والقانون في بناء أعراف المجتمعات وتقاليدها. لذلك يجب على المسلمين اليوم تطوير وسائل للتعاون مع المحاكم الأمريكية المدنية، دون عزل أنفسهم في محاكم شرعية أو نحوها.

فعلى سبيل المثال، سمحت الحكومة الكندية لمعتنقي ديانات مختلفة بالتعامل مع قضايا الأحوال الشخصية في الزواج والطلاق تبعاً لأديانهم، بشرط إقامة العدل، وذلك منذ عام 1991م. ولقد حاول المسلمون إنشاء محكمة شرعية للاستفادة من هذا القانون، إلا أنّهم واجهوا معارضة من بعض الجهات النسوية وغيرها، وذلك في شهر أكتوبر من عام 2003م؛ إذ قاومت العديد من النساء مسألة إنشاء تلك المحكمة الشرعية، تخوفاً من أن تفقد المرأة المسلمة الكثير من حقوقها التي تمنحها إليها المحكمة المدنية الكندية.

وكان سبب هذا التخوف تجربة سابقة لبعض النسوة في الهند، وفي غيرها من المناطق التي يشكل فيها المسلمون أقلية، حيث تحرم المرأة من نفقة الزوج أو تُقلص مدتها ثلاثة أشهر فقط، وهو ما يؤدي إلى الإضرار بها وبأسرتها.

وتكمّن هذه الإشكالية في اختلاف البيئات والظروف الأسرية. فنظام النفقة في الإسلام قائم على اضطلاع الرجل بمسؤولية الإنفاق على المرأة ورعايتها في جميع أدواره، فغياب الرجل عن أحد أدواره كالزوج مثلاً، لا يؤثر على المرأة في نطاق النفقة؛ إذ يحل محله الأب، أو الأخ، أو الابن، أو غيرهم من أقارب المرأة.

أمّا في بلاد المهجّر، فتفتقد المرأة هذا النوع من الكفالة والحماية؛ إذ يوجد العديد من النساء وبخاصة المهاجرات، اللاتي ينقصهن العلم والخبرة، فيتركتن بلا معيل بعد انتهاء مدة العدة الشرعية. لذا أصبح من الواجب على الفقهاء والأئمة الاجتهد في دراسة مثل هذه الظواهر، ومعالجتها باستحضار المقاصد الشرعية، وما تؤول إليه أيّ قرارات تتخذ من حيث آثارها في جميع أفراد الأسرة، لتحصيل مصلحة الأسرة والجماعة، وتجنب ما قد تتعرّض له من مضار.

وبما أنّ أهم قانون يمكن التعامل معه في أيّ مكان يكون فيه المسلمون أقلية هو قانون الأحوال الشخصية، فقد أصبح لزاماً إعادة تقييم هذا القانون لما فيه صالح الجميع، وخاصة مصلحة الأسرة كمؤسسة، عن طريق فهم منظومة المقاصد الشرعية، واستيعاب الواقع وخصوصيته.

فقد تمكّن الإسلام بشيوع القرآن وانتشاره، وتيسير أمر الرجوع إليه، من بناء قواعد عامة كليّة ومشتركة، تمنع عامة المسلمين -مهما قلت ثقافتهم ومعارفهم الدينية- مستوىً من الشعور والوعي باتجاهات التشريع العامة ومقاصده. فما من مسلم إلا ويؤمن بأنّ الشريعة الإسلامية شريعة تخفيف ورحمة، لا شريعة إصر وأغلال، وما من مسلم إلا ويدرك تعلق الحكم الشرعي بالاستطاعة الإنسانية<sup>(97)</sup>، وما من مسلم إلا ويؤمن بأنّ شريعة الله تحل الطبيات وتحرم الخبائث، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، والعامي المسلم يدرك معنى قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ [البقرة: 29] ودلالته على إباحة ما أنعم الله به، إلا ما استثنى بدليل شرعي ظاهر. فالإباحة هي الأصل، فكل ما في الأرض أو عليها من

(97) قال تعالى: ﴿ فَلَقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعُمُهُ ﴾ [التغابن: 16]، وقال سبحانه: ﴿ لَا يُكْلِمُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا دُعَمَهَا ﴾ [البقرة: 286].

الطبيات حلّ، وكل ما تفرزه من الخبائث محرم، ولذلك كان الحلال بِيَنَا والحرام بِيَنَا، وبينهما أمور مشتبهات هي موضع النظر الفقهي والاجتهادي.

فالقرآن أَسَسَ بكلياته وعمومياته ثقافة شرعية شائعة سهلة ومشتركة بين سائر المؤمنين به، قد لا يصل إلى مثلها بعض المتخصصين اليوم، وأشاع ذلك الوعي الشرعي السهل الميسر المشترك على نحو معجز لم يتحققه أيٌ كتاب قبله، وليس هناك شريعة قبل شريعة القرآن عرفت فكرة "المعلوم من الدين بالضرورة"؛ أي بالبداوة، بحيث لا تحتاج إلى أيٍ نوع من النظر. أمّا بالنسبة إلى الأديان الأخرى فإنّ أية معلومة دينية أو شرعية، صغرت أو كبرت، هي ميدان لنظر أهل الاختصاص وحدهم أو الكهنة، وهم وحدهم الذين ينفردون بالنظر فيها، والحكم عليها، وإبلاغ العامة بما يتوصلون إليه بشأنها<sup>(98)</sup>.

وما على الأصوليين والفقهاء المسلمين في الولايات المتحدة والغرب، وبالتعاون مع المحامين والقضاة، إلا العمل على تطوير مشروع علمي لتقنين قواعد عامة، تتضح فيها المقاصد في مجال خدمة قوانين الأحوال الشخصية ونحوها، لما فيه خدمة للمحاكم الأمريكية من جهة، والمسلمين القاطنين في الغرب من جهة أخرى.

فعلى سبيل المثال، ترتبط المصلحة في الإسلام بالمحافظة على مقصود الشرع، بدفع المفاسد عن الخلق، وتحقيق المصالح الضرورية، التي تساعد على تحديد الأولويات وموازنتها في الأمور جميعها. ولم يقف علماء الشريعة عند هذا القول، بل جاءوا بأحكام تتضمن توجيهًا للقاضي للاستعانت بهذه المبادئ في الترجيح بين مختلف المصالح. فقاعدة "اختيار أهون الشررين"، و"دفع أعظم المفاسد أولى من جلب المصالح"، و"ارتكاب أخف الضررين"، و"دفع أضرر الضررين"، و"الضرر الخاص يُتحمل لدفع ضرر عام"، و"الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف"، كلها قواعد تساعد على ضبط حدود الموازنة ضبطاً محكماً.

---

(98) العلواني، مدخل إلى فقه الأقليات، ندوة تطور العلوم الفقهية، مرجع سابق.

وتحقيق هذا الأمر يتطلب إنشاء مجتمع فقهية ودينية تتعاون مع المؤسسات البحثية، وتضم الأئمة والفقهاء والأصوليين والمحامين، لمناقشة القضايا من الناحية الشرعية، ومعالجة التحديات الكبرى بطريقة علمية وجماعية جادة، تجتمع عليها كلية العلماء لما فيه نفع الجالية ومصلحتها في تحقيق العدل وإيقاف الظلم بين المسلمين، خاصة بعد معاناة الجالية من انتشار ظاهرة تلاعب بعض المسلمين بأحكام الله في البحث عن فتوى أو قضاء بصورة انتقائية يقررونها بأنفسهم، بما يتلاءم مع رغباتهم الشخصية، من غير انضباط شرعي، فيقع الظلم على الزوجات والأولاد، وتشوه صورة الإسلام وعدالته.

وهذا يتطلب من الجالية المسلمة اختيار أئمة المساجد من ذوي الخبرة والكفاءة، وتدريبهم بشكل مكثف على حسن التعامل مع مختلف التحديات والشخصيات، والقدرة على الجمع بين فهم النص وفهم الواقع، مستفيدين من مختلف العلوم والخبرات الإنسانية، ومنها العلوم الغربية المتطرفة في مجال التحكيم وحل الخلافات، والإصلاح بين الزوجين، خاصة بعد أن أصبح التعامل مع قضايا الزواج والطلاق في الجالية الأمريكية المسلمة في حكم حفظ الضروريات وليس الحاجيات، لما فيها من حفظ للوجود الإسلامي هناك. لذا لا بدّ من التعامل مع القضية بجدية، وإنشاء مؤسسات بحثية تتناول قضايا الأسرة من مختلف الزوايا الاجتماعية والتربوية والقانونية والدينية.

وفي المرحلة الحالية، بدأت الجالية تؤسس بعض المجتمع التي يديرها العديد من الأئمة والفقهاء. ولكن، ما تزال الحاجة قائمة إلى تطوير مجتمع وجمعيات تضم مختلف التخصصات التي يتحقق بها حفظ كيان الأسرة والجماعة على النحو المطلوب<sup>(99)</sup>. ويطلب الأمر أيضاً التركيز على حفز الأئمة كافة والمحامين المسلمين إلى التعاون مع المحاكم المدنية المحلية على تسجيل

---

(99) قد يكون المجتمع الأوروبي للإفتاء والبحوث قد خطا خطوات متقدمة في هذا المجال، مقارنة بالمجالس والمجتمع الإسلامية الأخرى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن، لا يزال الأمر بحاجة إلى بذل الجهد من علماء المسلمين، لأن التحديات كبيرة.

عقود الزواج والطلاق لديها، والعمل على صياغة العقود بوضوح، لتحديد أهداف كلا الزوجين وأولوياتهما، وبناءً عليه تصاغ أهداف مؤسسة الأسرة القائمة بينهما.

ففي مسألة "المهور" على سبيل المثال، فإن القانون الأمريكي في عقود الزواج يعتبر "المهر الشرعي في الإسلام" بمثابة ما هو متعارف عليه في المحكمة الأمريكية بـ"اتفاقية ما قبل الزواج" prenuptial agreement؛ بمعنى أنه اتفاق بين الزوجين على مبلغ معين يحدّدها الطرفان، ويكون هذا المبلغ من نصيب الزوجة عند الطلاق. ويعني هذا أيضاً أنها لن تحصل على نفقة أو غيرها باستثناء مهرها، حتى لو كان دولاراً واحداً، وهو المتعارف عليه بين المسلمين بتقسيم المهر إلى مقدم ومؤخر، غالباً ما يكون المقدم مبلغاً رمزياً بسيطاً<sup>(100)</sup>. وقد نجح أحد المحامين المسلمين في توضيح هذا الأمر للقضاة والمحاكم بقوله إن المهر في الإسلام هو هدية تمنّع للزوجة، من دون إلغاء حقوقها الأخرى في حالة الطلاق، وأنه حق مطلق للزوجة لم يحدّد الشارع قدره، فتحديده متrox للناس وأعرافهم<sup>(101)</sup>.

وهكذا نجح المحامون المسلمين في تأكيد العدالة بعدما كانت المرأة تخسر كل حقوقها من نفقة وغيرها عند الطلاق، خاصة إذا كان مقدار المهر رمزياً.

وعلى الجالية تكثيف وجود الجمعيات المؤهلة قانونياً وشرعاً؛ لكيلا ترك

(100) من أوائل من قال بفكرة تقسيم المهر إلى مقدم ومؤخر، محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة في كتاب "الحيل والمخارج" كنوع من التخفيف عن الأزواج، فمسألة كتابة قيمة المهر في عقد الزواج والتأكيد على تسليم العروس المهر عند العقد، أكدتها الإمام مالك الذي شجع على دفع الزوج للزوجة مهرها عند العقد، وكره -رضي الله عنه- فكرة المؤخر والمقدم. واليوم، تطور الأعراف والتقاليد المصاحبة لهذه القضية، بل وكأن المؤخر فتح الباب لغلاء المهر، فقد تكون هذه الفكرة قد خدمت بعض المجتمعات. لذا يجب العمل على ملاحظة المقاصد الشرعية المترتبة على ذلك، ومراعاة تسلّم المرأة مهرها بنفسها من دون تأخير؛ كي لا يسوّف بحقها حتى يضيع، كما أن إعطاء المرأة مهرها عند العقد قد يخفّف كثيراً من غلاء المهر وتعسّر الزواج على الشباب نتيجة الأعراف الجائرة. والله أعلم.

(101) Awad, Abed. "Family Law: Court Enforces Mahr Provision in Muslim Marriage Contract." *New Jersey Law Journal*. (September 9, 2002). VOL. CLXIX-NO 11- INDEX 1050.

مجالاً للمتلاعفين أو الانتهازيين ليتلاعبوا بشرع الله، ويشوهوا صورة الإسلام والمسلمين في المحاكم الأمريكية كما حصل في قضية ميرلاند، التي حاول فيها المليونير الدبلوماسي الباكستاني - ظلماً - أن يستولي على حق زوجته في متعة الطلاق، ويتركها بمهرها الذي يقدر بألفي دولار فقط، مع أنها قضت معه قرابة الثلاثين عاماً، ثم حاول استخدام الشريعة ومركزه لاستلاب حق طليقته ظلماً. وأخطر ما في القضية هو إساءة فهم شرع الله، والتهرب من تطبيقه واستغلاله للمصالح الشخصية. وقد تلقت الصحف ووسائل الإعلام القضية، وأخذت تهاجم الشريعة الإسلامية، ووقف علماء المسلمين يشرحون ويوضحون موقف الشريعة الحق في هذا الموضوع. وبغض النظر عن كل ما دار في القضية، فإن القاضي الأمريكي كان عادلاً، فمنح الزوجة حقها حسب القانون الأمريكي في بعض الولايات، وهو المناسفة التي حاول الزوج تجنبها.

حفزت هذه القضية علماء المسلمين وفقهاءهم في أمريكا إلى نشر الوعي بين المسلمين، وتوضيح مسألة النفقة ومتعة المطلقة والمهر وغيرها. وما تزال الجهود محدودة في هذا المجال، لأن هذه المسألة لا يتم تناولها إلا عند وقوع الطلاق، ولا تدخل ضمن التوعية العامة للMuslimين في خطب الجمعة، أو البرامج الدورية للمساجد، الأمر الذي يتطلب تحديد موافق العلماء منها وتوحيدها، والعمل على نشر الوعي بها، بوصفها جزءاً من فهم أصول الشريعة القائمة على العدل والرحمة والإحسان. وكذلك القيام بحملات توعية للقضاة والمحامين في المحاكم الأمريكية، تتعلق بالأحكام الشرعية في جميع المجالات، خاصة قوانين الأسرة المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث والحضانة ونحوها.

إنّ تعاون العديد من المحامين المسلمين مع الأئمة على صياغة عقود النكاح يوفر أكبر قدر من العدالة للطرفين، كما أنّ المحاكم تتعاون غالباً مع الجهات الدينية في ذلك، فتوقع العقود بمشاركة الجهازين، إلا أنّ السلطة الملزمة في ذلك هي المحكمة الأمريكية وليس الإمام، فإذا وقع خلاف أو طلاق تتولى المحكمة

مسؤولية تحصيل الحقوق وفض الخلاف، وتقتصر مهمة الإمام على التوجيه والتذكير والتحكيم بين الأطراف المختلفة. وهكذا يتحقق مقصود الشريعة في حفظ الأسرة والجماعة من خلال تحقيق العدالة ودفع الظلم عن الناس، وحفظ حقوقهم كما أمر الشارع. ولكن هذا النوع من التعاون بين الأئمة والمحامين أو العاملين في النظام القانوني الأمريكي لا تتجاوز نسبته أكثر من 5% من مجموع الحالات، وما على الجالية إلا بذل جهود أكبر لتحقيق هذا النموذج.

### ثانياً: نماذج تطبيقية على الأسرة المسلمة

نتناول هنا صوراً ونماذج تطبيقية يمكن للمجتهددين المسلمين المعاصرین تفعيل مقاصدها الأسرية في البيئة الأمريكية. وسيكون التركيز على أبرز هذه النماذج التي تحتاج الجالية المسلمة إلى تفعيلها اليوم، والاهتمام بها.

تعكس هذه النماذج بعمق و موضوعية مدى الحاجة إلى تفعيل المقاصد الأسرية وأهميتها في الحفاظ على الكيان الأسري للجالية المسلمة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في آن واحد. إضافة إلى ما يترتب على ذلك من تفعيل لدور المنوط بالجالية، المرتبط بعالمية الرسالة الإسلامية، ومهمة تقديمها إلى العالم من خلال سلوكيات منضبطة، تعكس صورة الإسلام الحق لمختلف الفئات.

#### 1 - النموذج الأول: توثيق العقود

##### أ - إشكالية عقد الزواج والطلاق لدى الجالية المسلمة

أصبح التأكيد على الوفاء بالعقود وشروطها ضرورة من الضرورات التي تحتاج إليها الجالية الأمريكية المسلمة، لما تحمل في ثنياتها من معانٍ تؤدي إلى حفظ الأسرة. وقد انتشرت -في الآونة الأخيرة- ظاهرة التلاعيب بعقود الزواج، في تجاهل واضح لما أكدته تعاليم القرآن الكريم والسنّة النبوية من الوفاء بالعقود وشروطها. فعقد الزواج أو كما سمّاه القرآن الكريم الميثاق الغليظ، يجعل من

واجبات الزوج القيام بمسؤولياته من رعاية وعناية وإنفاق وغيرها من متطلبات القوامة، وأي إخلال بشروط العقد يؤدي إلى الظلم الذي حرمه الله. واليوم أصبح الإضرار بالزوجات ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل الجاد، لما تؤدي إليه من آثار سلبية على الأفراد والأسرة والمجتمع. ومن المظاهر التي انتشرت في أوساط الجالية المسلمة حضور الرجل والمرأة إلى المسجد للزواج بوجود شاهدين، فيعقد لهما الإمام في المسجد. وبطبيعة الحال ليس لإمام المسجد أي سلطة شرعية أو مدنية تحفظ الحقوق، أو تمنع الظلم، أو تحسس الخلاف إذا وقع بين الزوجين اللذين عقد لهما. فالعقد أو الورقة التي يقرر بها الإمام نكاحهما شرعاً لا تحتوي على شروط أو ضمانات تحمي حقوق الطرفين، وخاصة المرأة في حالة وقوع طلاق أو اختلاف.

فالعقد يخلو من أي اتفاق على وسائل حل النزاع أو الخلاف، أو أي شروط تتحقق من خلالها العدالة. فتحقيق العدالة يؤدي إلى السلام -في حالة انحلال علاقة الزواج بالطلاق- الذي يُعد مقصداً يسعى إلى تحقيقه عند وقوع الخلافات بين الزوجين، لحفظ العلاقات بينهما خاصة في حالة وجود الأولاد، وال الحاجة إلى استكمال مرحلة حضانتهم بتعاون الوالدين.

غياب السلطة التشريعية اليوم مع غياب الوازع الديني وضعف التقوى بين الناس، كل ذلك أسهم في تفشي ظاهرة الظلم والإضرار بالزوجات، ولا يقتصر ذلك عليهم؛ إذ غالباً ما يقع الأولاد ضحايا لهذا النوع من الظلم، الذي سرعان ما يؤدي إلى تفكك عرى مؤسسة الأسرة وضياع الأولاد.

ومن هنا كان لزاماً الاهتمام بشروط العقد وتأكيد الوفاء به، ولا يتم ذلك إلا بتنمية الوعي الديني لدى المسلمين وحثهم على مراقبة الله وخشيته. فتقوى الله تشكل ضماناً وحصانة داخلية مهمة أكدّها القرآن الكريم في جميع أحكام الأسرة، خاصة في حالة الطلاق. فليست التقوى فضيلة يتحلى بها المرء فحسب، وإنما هي منهج عقلي وقانوني وجداً يصحّح فهم الإنسان وسلوكاته، فكلّما زاد

تحلّي الفرد والجماعة بالتقوى تناقض الظلم والعدوان وسادت العدالة والرحمة، خاصة في حالة غياب السلطة التشريعية القانونية، ليبقى القانون الوجданى خير وازعٌ للإنسان<sup>(102)</sup>.

وقد أخذت ظاهرة التفريط بالعقود أشكالاً مختلفة، منها:

- طلاق الرجل زوجه ثلثاً بالقول من دون شهود أو إسناد، وهو من أسوأ الحالات، إذ يترك الزوجة معلقة لا تدرى إن كانت مطلقة أو متزوجة. وحين تنتهي العدة التي ظنت أنها عدة طلاق، يأتي من يريد أن يتزوجها، فيسارع الزوج إليها ليخبرها بأنّها لا تزال على ذمته، وأنّها ستبقى على ذمته، معلقة لا متزوجة ولا مطلقة مدى الحياة، وقد يكون بينهما أولاد فيتركها مع الأولاد بلا نفقة، ولا يلتزم بأداء واجباته الأبوية، وهذا قد يحمل الزوجة -أحياناً- على الانحراف، أو الردة عن الإسلام إذا كانت من المسلمات اللاتي أسلمن حديثاً.

- في حال وَثَقَ الزوجان عقد الزواج في المحكمة المدنية الأمريكية، ثم وقع الخلاف بينهما، ولجأت الزوجة إلى هذه المحكمة، لأنّها لا تستطيع أن تحصل على حقوقها وحقوق أولادها إلا من هذا الطريق، يأتي الزوج بعد حصولها على الطلاق ليعلمها بأنّ طلاقها في المحكمة غير الإسلامية أمر غير شرعي، والحكم بالطلاق من قاض غير مسلم لا يتربّط عليه أثر شرعي، ويأخذ في ممارسة الضغوط النفسية والمادية عليها من ابتزاز للمال أو التهديد بتركها معلقة. وحتى عندما تقرر المحكمة تخصيص نفقة للأولاد، فإنه يحاول أن يسترجعها منها بالتهديد، وذلك هو الظلم والاعتداء الذي نهى عنه كتاب الله وحذر منه أشد التحذير في آياته، وبينه للناس رسول الله ﷺ.

وقد أصدر المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية وكثير من المجالس الفقهية ومجالس الأئمة وغيرها فتوىً وقراراً لأئمة المساجد بعدم إنشاء أيّ عقد زواج ما لم يكن موثقاً في المحكمة الأمريكية المدنية تجنّباً للظلم. وقد خرج المجلس

(102) دراز، دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن، مرجع سابق، ص.134-21

بعد دراسة مكثفة لهذه المشكلة، التي تكررت عشرات المرات، وضاعت فيها حقوق الضعيفين؛ المرأة والطفل، بيان مفاده أنّ على جميع أئمة المساجد عدم إصدار أيّ عقد شرعي إلا بعد تسجيله في المحاكم المدنية الأمريكية، لضمان حقوق جميع أفراد الأسرة، وتجنب وقوع الظلم على أيّ من أفرادها. أمّا بالنسبة إلى عقد النكاح فالمطلوب استكمال جميع شروط هذا العقد، ووضوح تفصياته من مهر ونحوه، وأدائه عند وقوع الطلاق حسب ما اتفق عليه الزوجان آنذاك<sup>(103)</sup>.

ومع التزام عدد كبير من الأئمة بهذا القرار اليوم، إلا أنه ما يزال هناك مجموعة من الأئمة لا تلتزم بتسجيل العقد في المحاكم المدنية الأمريكية، الأمر الذي يعرض عشرات الأسر للظلم والتفكك. ولأهمية الأمر وتأثيره الخطير في الجالية جميعها، ستتعرض لاستنباط المقاصد الشرعية من النصوص، في ما يخصّ وجوب حفظ العقود ومراعاتها، خاصة في مسألة الزواج والطلاق، وستتناول هذا الموضوع بحثاً وتفصيلاً في محاولة لتفعيل المقاصد فيه، بوصفه نموذجاً تطبيقياً في عصرنا هذا، مع ضرورة حتّ أعضاء الجالية على التعاون في ما بينهم للتتأكد على أهمية تسجيل عقود الزواج والطلاق في المحاكم المدنية الأمريكية؛ حفاظاً للحقوق.

## ب - العقود وأهمية الوفاء بها في القرآن الكريم

أكّد القرآن الكريم الوفاء بالعقود بلفاظ ومواضع مختلفة، عامة وخاصة، إجمالاً وتفصيلاً، قال تعالى على وجه العموم: ﴿يَتَأْمِنُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُهُودِ﴾ [المائدة:1]، كما وردت بلفظ العهد الذي يمتد ليحمل معاني حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال، وسمى الموثق الذي يلزم مراعاته عهداً، وهو يتصل بمعنى العقد ضمنياً ومعنوياً، قال تعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُوا مَالَ أَيْتَمْ إِلَّا بِأَنَّى هِيَ أَحَسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشَدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ يَأْلَقْسِطُ لَا تُكْلُفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قَلْتُمْ فَأَعْدِلُو وَلَوْ كَانَ ذَا فُرْقًا وَعَهْدٌ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَنَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:152].

(103) Delorenzo, "The Fiqh Councilor in North America" p. 65-86.

وجعل القرآن الكريم عقد الزواج والطلاق في مقدمة العقود، لأن الله سبحانه جعل من نفسه رقياً عليها، وسمّاها "حدود الله"، قال تعالى: ﴿الظَّلْمُ مَرْتَابٌ فَإِمْسَاكٌ إِمْعَرُوفٌ أَوْ تَسْرِيجٌ بِإِحْسَنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا أَتَيْتُمُوهُنَّ سَيِّئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَفْتُمُ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْنَدْتُمْ بِهِ تِلْكَ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهُنَا وَمَنْ يَعْدُ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 229]، وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ طَلَقْهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَقِّ تَنكِحَ زَوْجًا عِزِيزًا فَإِنْ طَلَقْهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرْجِعُوهَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 230]، وقال عز وجل: ﴿يَأَيُّهَا النِّسَاءُ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَرِقُوهُنَّ لِعِدَتِهِنَّ وَاحْصُوا الْعِدَةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُّبِينَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَعْدَ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: 1].

جاء وصف عقد الزواج في القرآن الكريم بالميثاق الغليظ، قال تعالى:

﴿وَأَخَذَنَ مِنْكُمْ مِيشَنًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 21]، وقال الأصفهاني: معنى وثقت به؛ أي سكنت واعتمدت عليه، وأوثقته: شدته. والميثاق: عقد مؤكّد بيمين وعهد. وقد ذكرت لفظة (ميثاق) في القرآن في ثلاثة مواضع، في معرض بيان خطورة العهد وأهميته، قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيشَنَ النَّذِيرَنَ لِمَا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ تَوْمِينُهُ بِهِ وَلَتَنْصُرَنَّهُ قَالَ أَفَرَرْتُمُ وَأَخَذْتُمُ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَأَشَهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّهِيدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَنْ تَوَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَنَسِقُونَ﴾ [آل عمران: 82-81<sup>(104)</sup>]. وكذلك وردت لفظة ميثاق في حق بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيشَنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَالِدِينِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَا وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَمَا تُؤْتَوْا الرَّزْكُوْهُمْ تَوْلَيْتُمُ إِلَّا قِلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْصِرُوْنَ﴾ [البقرة: 83].

وفي كلتا الحالتين اكتفى القرآن الكريم بوصف العهد بأنه ميثاق، ولكنه لم يُسمّه ميثاقاً غليظاً إلا في حالة عقد الزواج، فقد منحه وصفاً يدل على قوته وعظمته حين قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَنَ مِنْكُمْ مِيشَنًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 21].

<sup>(104)</sup>الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص 511-512.

وفسر الزمخشري في الكشاف معنى "الميثاق الغليظ" بقوله إنَّ الْأَخْذَ حَقِيقَةً هُوَ اللَّهُ؛ أَيْ قَدْ أَخْذَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِأَجْلِهِنَّ الْعَهْدَ، فَهُوَ مَجازٌ عَقْلِيٌّ مِنَ الْإِسْنَادِ إِلَى السَّبِبِ<sup>(105)</sup>.

وذكر المفسرون فيه أقوالاً، منها: أَنَّهُ مَا أَخْذَهُ اللَّهُ مِنَ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ إِمْسَاكٍ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيفٍ بِالْإِحْسَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ الْإِلَيْسَاءَ فَلْنَعِنْ أَجْهَنَّمَ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّيْوْهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُسْكُونُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْنِدُوهُنَّ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَنْتَهِنُوا إِذَا كُنْتُمْ أَهْرُوا وَأَذْكُرُوا يَغْتَمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَمَا أَرْلَأَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَبِ وَالْحِكْمَةُ يَعِظُكُمْ بِهِ وَأَنَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُكْلِ شَيْءَ عَلَيْمٌ ﴾ [آلِ بَقْرَةٍ: 231].

وقال سبحانه: ﴿ أَلَطَّلَنَّ مَرَّتَانٌ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيفٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَمْلِي لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا أَتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافُوا أَلَا يُتِيمَ حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَفْتُمْ أَلَا يُقْبِلُمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَنْهُمَا فِيمَا أَفَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْنِدُوهُنَّ وَمَنْ يَعْنِدَ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [آلِ بَقْرَةٍ: 229].

وجاء في تفسير المنار: "إن هذا الميثاق الذي أخذه النساء على الرجال لا بد أن يكون مناسباً لمعنى الإفضاء، لكون كل منهما من شؤون الفطرة السليمة، كما أشارت الآية" ﴿ وَمَنْ أَيْتَهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَرْوَاحًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ﴾ [الروم: 21] فهذه آية من آيات الفطرة الإلهية، وهي أقوى ما تعتمد عليه المرأة في ترك أبويتها وسائر أهلها، وترضى بالاتصال برجل غريب تكون زوجاً له، ويكون زوجاً لها تسكن إليه، ويسكن إليها، ويكون بينهما من المودة والرحمة أقوى ما يكون بين ذوي القربى"<sup>(106)</sup>.

(105) الزمخشري، محمود بن عمر. تفسير الكشاف، القاهرة: مطبعة الاستقامة، 1946م، ج 1، ص 514.  
انظر أيضاً:

- الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج 3، ص 176.

- القرطبي، أحمد بن أحمد بن أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن، طبعة دار الكتب المصرية، ودار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967م، ج 5، ص 103.

(106) رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، ج 4، ص 460-461.

وميثاق الزواج فطري وهو أقوى المواثيق وأشدّها إحكاماً<sup>(107)</sup>. فهو الميثاق الذي جعل كلا الزوجين لباساً للآخر، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِيَاسِنُ لَكُمْ وَأَنَّتُمْ لِيَاسِنُ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187]. وقد جعل سبحانه من مقاصد هذه العلاقة السكن والمودة والرحمة، مما يؤدي إلى المعاشرة بالمعروف، قال تعالى: ﴿وَعَاشُرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوْهُ شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19].

وكلمة "ميثاق" تدل على عظمة العهد وخطورة العلاقة لما وضع له من الضوابط والأحكام بما يميزه عن السفاح تميزاً ظاهراً، فقد جعل من أهم خصائصه: صفة الدوام والإعلان، وعدم وجود مانع شرعي بين الرجل والمرأة. فإن الدخول على الدوام والتأييد يؤكّد أن ليس المقصود منه تلبية الرغبات والشهوات الجنسية غير المسؤولة، وإنما تكوين مؤسسة الأسرة لتكون محضنا لصغر الجنس البشري، لتحقيق مقصد المحافظة على النسل والنسب. وهكذا نستطيع أن نستنبط من استقراء الآيات القرآنية أنّ المقصد الكلي هو احترام العقود، ودقة صياغتها، ووجوب الوفاء بها.

## ج - إجراءات قرآنية لحفظ العقود وجدية الوفاء بها

### - كتابة العقود والإشهاد عليها

قدّم القرآن الكريم أطروحة تفصيلية واضحة المعالم في كيفية حفظ العقود، ومراعاة الوفاء بها من خلال نموذج عقد الدين، الذي تحرّى فيه خطوطات منهجية تتسم بالموضوعية والدقة؛ إذ أوجب كتابة العقد ثم الإشهاد عليه في جميع الحالات دون استثناء، وجعل الخطوات التفصيلية في حفظ عقد الدين نموذجاً يُتبع في جميع العقود، وضمنها المقاصد والغايات المرتقب تحصيلها وتحقيقها من احترام العقود والوفاء بها في حال تطبيق خطوطات المنهج القرآني المقترن في هذا النموذج، قال تعالى: ﴿يَأَتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَابَّنُمْ يَدْنِي إِلَّا أَجْكِلُ مُسْكَنَى فَأَتَتُهُمْ﴾

(107) المرجع السابق، ج 4، ص 460-461

وَلَيَكُتبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْكَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكُتبْ كَمَا عَلِمَ اللَّهُ فَلَيَكُتبْ وَلَيُسْلِلَ الَّذِي  
عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيُسْقِطَ اللَّهُ رَبَّهُ، وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا  
يَسْتَطِعُ أَنْ يُعْلِمَ هُوَ فَلَيُسْلِلَ وَلَيُؤْتِمَ بِالْكَدْلِ وَاسْتَشِهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ  
وَامْرَأَ كَانَ مِنَ الرَّضُوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا فَتَدْكُرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءِ إِذَا مَا  
دُعُوا وَلَا شَهَوْا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَى أَلَا  
تَرَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْرَرَةً حَاضِرَةً تُدْبِرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوْا إِذَا  
تَبَاعِيْتُمْ وَلَا يُصَارِ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوْا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَأَنْفَقُوا اللَّهُ وَيُعَلِّمُكُمْ اللَّهُ  
وَاللَّهُ يُكَلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ ﴿٢٨٢﴾ [البقرة: 282].

وأكّد القرآن الكريم وجوب كتابة العقد بخطوات منهجية، تصاغ فيها بند العقد بدقة، تتضح من خلالها غaiات جميع الأطراف وأهدافها، وهذا يتطلب استدعاء من له خبرة في فن الكتابة، ومعرفة بالقانون ومداخله، لأن كل بند في العقد تترتب عليه نتائج قانونية يجب على جميع الأطراف إدراكتها. وهذا الحرص الشديد على دقة وإحكام صياغة كل لفظة وбинد في العقد -مهما صغرت أو كبرت أهميته في نظر المتعاقدين- أكّدته الآية الكريمة: ﴿وَلَا شَهَوْا أَنْ تَكْتُبُوهُ  
صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَى أَلَا تَرَابُوا إِلَّا  
بَلْ وَبَيْتَ الْمَقْصِدِ بِوْضُوحٍ، وَهُوَ اجْتِنَابُ وَقْوَعِ الظُّلْمِ بِكُلِّ أَشْكَالِهِ، حَتَّى فِي مَا  
قَدْ يُثِيرَ الشُّكُّ وَالرَّيْبَةَ فِي نُفُوسِ الْمَتَعَاقِدِينَ. وَهَذَا أَوْجَبُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كِتَابَةَ  
الْعُقُودِ، بَلْ أَوْجَبَ إِتقَانَهَا وَتَفْنِيْذَهَا عَلَى أَحْسَنِ وَجْهٍ، لَأَنَّهَا وَسِيلَةٌ قَانُونِيَّةٌ مُهِمَّةٌ  
بِمَا تَؤْدِي إِلَيْهِ مِنْ حَفْظِ الْحَقُوقِ، وَمِنْ ثُمَّ بَنَاءِ عَلَاقَاتٍ إِنسَانِيَّةٍ قَوِيمَةٍ.﴾

أَمَّا الإِشَهَادُ فَهُوَ الْخُطُوطُ الْإِجْرَائِيَّةُ الثَّانِيَةُ لِتَأْكِيدِ التَّزَامِ جَمِيعِ الْأَطْرَافِ بِمَا وَرَدَ فِي الْعَقْدِ مِنْ شُرُوطٍ وَالْتَّزَامَاتِ. فَالْإِشَهَادُ إِجْرَاءٌ إِضافِيٌّ يَدْعُمُ كِتَابَةَ الْعَقْدِ، وَيُؤكِّدُ  
أَهْمَيَّةَ الْوَفَاءِ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاسْتَشِهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ  
وَامْرَأَ كَانَ مِنَ الرَّضُوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا فَتَدْكُرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءِ إِذَا  
مَا دُعُوا﴾ [البقرة: 282]، وَيُؤكِّدُ سِيَاقَ الْآيَةِ أَهْمَيَّةَ الإِشَهَادِ عَلَى الْعَقْدِ بَعْدِ كِتَابَتِهِ،

ولم يكتف القرآن بالدعوة إلى الإشهاد فحسب، بل فصل في طبيعة الشهود وعددهم، لتأكيد ضرورة اهتمام الجهات المسؤولة بهذا الإجراء القانوني؛ بغية تحقيق مقصد الوفاء بالعقود. وعندما تقرأ الآية في سياقها الذي وردت فيه تتضح مقاصدتها الأساسية، التي تتضمن تأكيد احترام الاختلاف بين البشر في مستوى الكفاءات والقدرات المعرفية المكتسبة، ويتأكد ذلك في قوله تعالى: ﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: 282]؛ أي ممن ترضون بكفاءته العلمية والمعرفية في مجال التعامل المالي، ويتبين تأكيد مسألة الكفاءة في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا أُخْرَى﴾ [البقرة: 282] قال ابن القيم في ذلك: "والمرأة العدل كالرجل في الصدق والأمانة والديانة، إلا أنها لما خيف عليها السهو والنسيان قُويت بمثلها، وهذا قد يجعلها أقوى من الرجل الواحد أو مثله، ولا ريب أن الظن المستفاد من شهادة مثل أم الدرداء وأم عطية، أقوى من الظن المستفاد من رجل واحد دونهما ودون أمثالها" <sup>(108)</sup>.

وهكذا يفتح القرآن الكريم المجال أمام المرأة لاقتحام ساحة المعاملات والسوق التجاري، التي كانت حكراً عبر تاريخ الإنسانية على الرجل فحسب. ولا يكتفي القرآن الكريم بدعاوة المرأة إلى دخول ساحة المعاملات فقط، وإنما يؤسس لهذه الدعاوة بالتقنين لها في أهم مجال، وهو الإشهاد على التعامل التجاري والمالي، الذي يتطلب من الشاهد أن يكون على قدر عالٍ من العلم والمعرفة في هذا المجال، حتى يتمكن من الإدلاء بالشهادة. بل إن قراءة الآية في ضوء المقاصد العليا والرؤى القرآنية الكلية التي تستبطن التوازن في كل أمر، تشير إلى تأكيد دعاوة المرأة إلى المشاركة المفتوحة في المجال التجاري، ومضاعفة عدد النساء المؤهلات في هذا المجال، وهذا يتطلب المحافظة على تلك الكفاءة، بتأكيد عدالة شهادتهن وصدقها، بالإضافة إلى حمايتها من أي تلاعب أو نحوه.

(108) الجوزية، ابن قيم. الطرق الحكمية، تقديم وتحقيق: محمد جميل غازي، جدة: طبعة دار المدنى، ص 171. انظر أيضاً هذه المسألة في التحليل القيمي للأستاذ عبد الحليم أبو شقة في: - أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، مرجع سابق، ص 292-572.

وهكذا تشدد الآية على احترام العقود عموماً، والحرص على الوفاء بكل ما ورد فيها من شروط وبنود، ثم الإشهاد عليها للتحقق من التزام جميع الأطراف بما جاء فيها، لتحقق بذلك المقصاد والغايات القرآنية من حفظ العقود والوفاء بها، فهي أقسط عند الله، وأقوم للشهادة، وأدنى ألا ترتباوا، وألا يضار كاتب ولا شهيد. وتزداد هذه المقصاد وضوحاً بوصفها وسيلة لإقامة العدل ومراعاة الحقوق والواجبات، وحفظ العلاقات الإنسانية، عندما تتحقق في عقود النكاح والطلاق.

ومن المهم الإشارة إلى أن المحاكم الأمريكية تؤكد مسألة العقد ودقة صياغته، والاهتمام بتطبيق شروطه وبنوده خدمة للعدالة وتحقيقاً لها. لذا يجب على المسلمين الاهتمام بأداء الأمانة والوفاء بالعقود على أحسن وجه.

### - التقوى

أكّد الله سبحانه ضرورة التقوى في حفظ العقود والوفاء بها، واعتمدها منهاجاً عقلياً وقانونياً ووجدانياً، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمُوهُنَّ فَإِيَّاهُنَّ فَنَصَفُ مَا فَرَضْتُمُوهُ إِلَّا أَنْ يَعْقُوبُنَّ أَوْ يَعْقُوبُنَّ الَّذِي يَبْدُو هُنَّ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْقُوبُنَّ أَوْ قُرْبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ بَصِيرَتَكُمْ ﴾ [البقرة: 237].

ويظهر التأكيد القرآني على التقوى بوصفها قانوناً وجداً واصحاً في نظامي النكاح والطلاق، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا لَبَغَنَ أَجَاهُنَّ فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيَ عَدَلٍ مِنْكُمْ وَأَقِمُوا الشَّهَدَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمُ الْمُوْعَظَةُ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ حَمْرَاجًا ﴾ [الطلاق: 2]، وقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ بَلَغْنَ أَجَاهُنَّ فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُشْكِوْهُنَّ ضَرَارًا لِنَعْدُدُ أَنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَنْجِذُنَّوْا إِبْرَيْتِ اللَّهُ هُزُوا وَأَذْكُرُوا يَعْمَلَتِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةُ يَعِظُكُمْ بِهِ وَأَنْعَمُوا اللَّهَ وَأَغْمَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُكْلِ شَيْءٍ عَلَيْمٌ ﴾ [البقرة: 231]. قال ابن عاشور في هذا المجال: "وقد استقررت ما يستخلص منه مقصد الشريعة في أحکام النكاح الأساسية والتفرعية، فوجدهه يرجع إلى أصلين:

الأول: اتضاح صورة عقد النكاح لبقية صور ما يتفق في اقتران الرجل بالمرأة. والثاني: أن لا يكون مدخولاً به على التوقيت والتأجيل... وقوام ذلك يحصل بثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن يتولى عقد المرأة ولدي لها خاص إن كان، أو عام، ليظهر أن المرأة لم تتول الركون إلى الرجل وحدها دون ذويها، وهو أول الفروق بين النكاح والزنا.

والامر الثاني: أن يكون ذلك بمهر يبذل الزوج للزوجة وهو شعار النكاح، وليس عوضاً عن البعض كما يجري على السنة بعض الفقهاء على معنى التقريب، وإلا لوجب إرجاعها إياه للزوج عند الطلاق، ولكنه عطيه محضة (نحلة)، ولذلك حرم نكاح الشugar لخلوه من المهر.

والأمر الثالث: الإشهار؛ لأن الإسرار بالنكاح يقربه من الزنا<sup>(109)</sup>. وعلى هذا منع كثير من العلماء التوقيت في الزواج خوفاً من مقاربته الزنا أو البغاء، وأكّدوا ضرورة الإشهار والإشهاد؛ لكيلا يشتبه أو يقترب من معانى الزنا، وبذلك يكون حصانة نفسية واجتماعية للمرأة. فغاية المرأة من العلاقة الزوجية أن "تمنحها حصانة"، عبر عنها القرآن بـ﴿مُحَصَّنَتٍ عَيْرَ مُسْفِحَتٍ﴾ [النساء: 25]، وهي تمثل في تأمين احتياجاتهما الغريزية والعاطفية والنفسية والمادية والاجتماعية، وهذا كلّه يتحقق لها الإحسان، الذي يتربّب عليه نتائج مهمّة في التعاقد. وحين تفقد المرأة أيّ حق من الحقوق، كعجز الزوج عن أداء واجباته الزوجية، أو اعتدائه على كرامتها، فإنّه يخلّ بمفهوم الإحسان لديها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الزوج، قال تعالى: ﴿مُحَصَّنَينَ عَيْرَ مُسْفِحَيْنَ وَلَا مُنْجَذِنَيْ أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: 5]، حيث يشكل الزواج حصنًا لكلا الزوجين.

وهنا تظاهر أهمية الولي في تحويل عملية اختيار الزوج إلى مسؤولية مشتركة بين المرأة وأهل بيتها، خاصة الرجال منهم، لما لعلاقة المصاورة من أهمية وآثار في الأسرة كلها. فالولاية في الزواج مسؤولية تتضمن معانى الرعاية والمشاورة

---

(109) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 158-160، بتصرف في النقل.

والنصح بالمعروف والتحري الدقيق، فهي ليست ديكاتورية أو فرصة للتسلط على المرأة كما أسيء فهمها وتطبيقها، وإنما هي مسؤولية عظيمة تقع على عاتق أفراد الأسرة جميعاً، تتضح فيها أهمية دور كل فرد ومسؤوليته، ومن ثم تتكامل منظومة الحقوق والواجبات بتوافق وانتظام.

وقد كان مدخل الفقهاء للتعريف بمؤسسة الزواج هو استعمال لفظة (النكاح)، لتشمل معنى العقد، وهو المدخل لبناء أي شركة أو مؤسسة، حيث يتفق من خلاله على ما يناسب الطرفين، ويندرج تحت لفظة النكاح (الوطء).

ولقد استخدم فقهياً (النكاح) بدلاً من الزواج، استناداً إلى تكرار اللفظة قرآنياً بصيغ مختلفة: (تنكحوهن، نكحتم...)، ما أدى إلى محاولة تأطيره من خلال تعريفه لغوياً وأصطلاحياً، فالمعنى اللغوي يعني الضم والتداخل، فيقال: تناكحت الأشجار؛ أي انضم بعضها البعض، أو نكح المطر الأرض إذا اخالط بثرابها. واستدلوا على ذلك بأن هناك معنين للفظة حسب كلام العرب: الوطء والعقد؛ وانسحبت معاني التعريف اللغوي على الاصطلاح، فُعرف النكاح عند الحففية بأنه عقد وضع لتمليك منافع البعض<sup>(110)</sup>، وكذلك عُرف بأنه عقد بين الزوجين يحل به الوطء<sup>(111)</sup>.

وقد أدى هذا الفهم إلى فتح باب النقاش حول دلالاته شرعاً، إذ يتنازع المفهوم معاني العقد والوطء، وأيهما حقيقة أو مجاز. فقال بعضهم إنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء، على أساس أن القرآن لم يستخدم لفظ النكاح بمعنى الوطء إلا في ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: 230]، واستدلوا بحديث امرأة رفاعة، وقول

(110) الشوكاني، محمد بن علي. فتح القيدير الجامع بين فنی الروایة والدرایة من علم التفسیر، القاهرة: مكتبة مصطفی البابی الحلبي، 1964م، ج 2، ص 340-341.

(111) الشوكاني، محمد بن علي. نيل الأوطار شرح منتقة الأخبار من أحاديث سید الأخیار، القاهرة: المطبعة العثمانية المصرية، 1357هـ، ج 6، ص 115. انظر أيضاً:  
- ناصف، منصور علي. الناج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج 2، ص 772.

رسول الله ﷺ لها: "...كأنك تريدين أن ترجعني إلى رفاعة، لا، حتى تذوق عسيلته ويدوّق عسيلتكم" <sup>(112)</sup>. وقد قيل إنه مجاز في العقد والوطء، لأنّه مأخوذ من غيره، فلا يستقيم القول بأنّه حقيقة فيهما ولا في أحدهما، لأنّه لا يفهم إلا بقرينة، وذلك من علامات المجاز <sup>(113)</sup>. وهكذا ظهرت نتائج النقاش على مستويات، فمنها ما تم التركيز فيه على تحديد ضوابط العقد وأركانه وشروطه، ومنها ما تم فيه تكريس مفهوم قضاء الوطر، فخفّف من الالتزام بشروط النكاح، خاصة إشهار النكاح، الذي يُعدّ من الشروط المهمة التي تفرق بين النكاح والسفاح. ولذلك لا بدّ من إجراء مراجعة تحليلية لما ورد في هذا المجال.

#### د - البيان النبوي وتطبيقاته في توثيق عقود النكاح والطلاق

وقفت الدراسة على مسمى القرآن الكريم للزواج "ميثاقاً غليظاً". ومن أهم وسائل إحكام الميثاق الغليظ، الوفاء بكل بنود العقد وشروطه، التي يرتكضيها كلا الطرفين ويوافقان عليها قبل الدخول في العقد. وقد أكدّ الرسول ﷺ أهمية الوفاء بالشروط المتعلقة بالعقد عموماً، وكان تشديده صلى الله عليه وسلم وتأكيده على الوفاء بعقد الزواج وشروطه أقوى، كما جاء "عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَحَقَ الشَّرْطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ" <sup>(114)</sup>.

#### - نوعية الشروط

لم يكتف الإسلام بالبحث على الوفاء بالشروط على عمومها، وإنما حدد نوعية الشروط ووضّحها، وبين ما يقبل منها وما يرفض، خاصة ما يتعلق بالزواج، فمنع ﷺ أي شرط يتسبب في إضرار الغير. ومثال ذلك ما روي "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(112) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، باب الطلاق، حديث رقم 4856.

(113) العالم، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 400. انظر أيضاً:

- الرافعي، سلامة أحمد المغربي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مصر: المطبعة الأميرية، 9091م، ص 569-669.

(114) النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، كتاب النكاح، حديث رقم 2542.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تَسْأَلُ طَلاقَ أُخْتَهَا لِتَسْتَفِرَعَ صَحْفَتَهَا، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا<sup>(115)</sup>. فَإِنْ سُؤَالُ الْمَرْأَةِ طَلاقُ أُخْتِهَا يُؤْدِي إِلَى مفاسد كثيرة، منها تفكيرك أسرة مسلمة، بالإضافة إلى إيقاع الظلم، وخلق العداوة والبغضاء بين الناس، وهي تناقض الأغراض التي جاءت أغلب الأحكام الشرعية من أجلها، ألا وهي حفظ معاني الأخوة وال العلاقات الإنسانية.

ولذلك فإن كل شرط يُحل حراماً أو يُحرّم حلالاً فهو باطل، كما جاء عن عائشة في قصة بريرة: "... مَا بَالْ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَّيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَّيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مَائِهَةً شَرْطٍ. قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ"<sup>(116)</sup>.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الشروط الواجب الوفاء بها غير مقصورة على ما يقتضيه عقد النكاح، بل تشمل ما لا يقتضيه العقد في إطلاقه، لأن ما يقتضيه العقد من حسن العشرة والمعاملة بالمودة والرحمة ونحوها واجب الوفاء بها بموجب العقد، فلا حاجة إلى اشتراطه، وإنما الحاجة إلى ما لا يجب الوفاء به إلا بالشرط، وهي تشمل ما تشترطه المرأة لنفسها، أو ما يشترطه الرجل لنفسه في عقد النكاح<sup>(117)</sup>.

(115) البخاري. صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب النكاح، حديث رقم 4755.

(116) "عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتِنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تَسْعَ أَوْاقِ فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيقَةٌ فَأَعْيَنِنِي فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْدَهَا لَهُمْ وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَقُلْتُ: فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَيْ أَهْلَهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبْرُوا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عَنْهُمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبْرُوا إِلَّا أَنْ يَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُمْ. فَسَعَى النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: خُذِيهَا وَأَشْتَرِطِيهَا لَهُمُ الْوَلَاءَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ". فَعَلِمَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَشَّى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ؛ مَا بَالْ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَّيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَّيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مَائِهَةً شَرْطٍ. قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ". انظر:

- البخاري. صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب البيوع، حديث رقم 3202.

(117) زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مرجع سابق، ج 6، ص 133.

ولذلك بين رسول الله ﷺ أهمية الوفاء بشروط الزواج، سواء كانت من الزوج أو الزوجة، لما لتلك الشروط من أهمية لذلك الطرف، ولما تحقق من مقاصد ومصالح مهمة للطرف الذي اشترطها، خاصة إذا علم أن الإخلال بتلك الشروط سيؤدي إلى ضرر أحد الزوجين. ومن الشروط المهمة الواجب الوفاء بها، شرط الزوجة على الزوج عدم الزواج بأمرأة ثانية عليها. وتكمن أهمية هذا الشرط بأن الإخلال به يؤدي إلى الإخلال بمقصد السكن، الذي قد يؤدي إلى تفكك الأسرة.

وتعكس قصة فاطمة بنت رسول الله ﷺ مع زوجها علي رضي الله عنه - هنا المعنى بوضوح: "عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عَلَيْيَ بْنُ حُسْنِي أَنَّ الْمَسْوُرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ خَطَبَ بْنَتْ أَبِي جَهْلٍ وَعِنْدَهُ فَاطِمَةُ بْنُتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِذَلِكَ فَاطِمَةُ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ قَوْمَكَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّكَ لَا تَغْضِبُ لِبَنَاتِكَ وَهَذَا عَلَيْ نَاكِحًا ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ. قَالَ الْمَسْوُرُ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَمِعَتْهُ حِينَ تَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي أَنْكِحْتُ أَبَا الْعَاصِ بْنَ الرَّبِيعَ فَحَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بْنُتَ مُحَمَّدٍ مُضْعَفَةً مِنِّي، وَإِنَّمَا أَكْرَهُ أَنْ يَقْتُلُوهَا، وَإِنَّهَا وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بْنُتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبْنُتُ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ أَبْدًا. قَالَ: فَتَرَكَ عَلَيْ الْخُطْبَةَ" <sup>(118)</sup>.

وجاء في فتح الباري في شرح البخاري، في رواية أخرى: "... فَقَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا. ثُمَّ ذَكَرَ صِهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهِرَتِهِ إِيَّاهُ قَالَ حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي وَوَعَدَنِي فَوْفَيَ لِي وَإِنِّي لَسْتُ أَحْرَمُ حَلَالًا وَلَا أُحْلُّ حَرَامًا، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بْنُتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبْنُتُ عَدُوِّ اللَّهِ أَبْدًا" <sup>(119)</sup>. وزاد في رواية الزهراني: "وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا. يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَصْبِرُ عَلَى الْغَيْرَةِ فَيَقْعُدُ مِنْهَا فِي حَقِّ زَوْجِهَا فِي حَالِ الْغَضَبِ مَا لَا يَلِيقُ بِحَالِهَا فِي الدِّينِ. وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: "وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ يَسْوِعَهَا أَيُّ تَزْرِيْجٍ غَيْرُهَا عَلَيْهَا. وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: "أَنْ يَقْتُلُوهَا" وَهِيَ بِمَعْنَى أَنْ تُفْتَنَ" <sup>(120)</sup>.

(118) النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، باب فضائل الصحابة، حديث رقم 4485.

(119) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، باب فرض الخمس، حديث رقم 2879.

(120) العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 4829.

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم: "وفي الرواية الأخرى: (أني لست أحِرُّ حَلَالًا، وَلَا أَحِلُّ حَرَامًا، وَلَكِنْ وَالله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً) وفي الرواية الأخرى: (إِنَّ فَاطِمَةَ مُضْغَةَ مِنِي، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ يَقْتُلُوهَا). قالوا: وقد أعلم صلى الله عليه وسلم بياحة نكاح بنت أبي جهل لعلٍّ بقوله ﷺ: (لَسْتُ أَحِرُّ حَلَالًا) وَلَكِنْ نَهَى عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا لِعَلْتَيْنِ مَنْصُوصَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا أَنَّ ذَلِكَ يُؤْدِي إِلَى أَذَى فَاطِمَةَ، فَيَتَأذَى حِينَئِذٍ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَهَلُكُ مَنْ آذَاهُ، فَنَهَى عَنِ ذَلِكَ لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ عَلَى عَلِيٍّ وَعَلَى فَاطِمَةَ. وَالثَّانِيَةُ خَوْفُ الْفِتْنَةِ عَلَيْهَا بِسَبِيلِ الْعِيرَةِ" (121).

ويتبين من هذه الحادثة أهمية الوفاء بالشروط على وجه العموم، لأنّها تشكّل بنود العقد التي على أساسها تتم الموافقة بين الطرفين، للتعاون على تأسيس تلك الشركة أو المؤسسة، وخاصة عقد الزواج، فإن الالتزام ببنوده تكون أشد وأقوى، لأن شروط أي من الطرفين لها أهميتها وتأثيرها في مؤسسة الأسرة، فإذا عرفت المرأة عدم قدرتها على تحمل مشاركة أخرى في زوجها، وهذا مما سيفتنها عن دينها، واشترطت ذلك على الزوج، وقبل بذلك، فيجب عليه الوفاء بالشرط، وإلا فله حرية الاختيار قبل إمضاء العقد بالرفض.

#### - الوفاء بالعقود عبر العصور

عمل صاحبة رسول الله ﷺ على تأكيد الوفاء بالعقود، وذكر الترمذى: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَصْرِهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا" (122). وقال عُمَرُ إِنَّ مَقَاطِعَ الْحُكُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ وَلَكَ مَا شَرَطْتَ. وَقَالَ الْمِسْوَرُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ صِهْرًا لَهُ فَأَنْتَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهِرَتِهِ فَأَحْسَنَ، قَالَ:

(121) النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، حديث رقم 4482

(122) النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، ج 9، ص 201-202. انظر أيضاً:

- زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مرجع سابق، ج 6، ص 131.

**حَدَّثَنِي وَصَدَقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي** <sup>(123)</sup>.

وقد حرص عمر كل الحرص على تأكيد الوفاء بالشروط بعض النظر عن النتائج؛ فقد جاء عن عبد الرحمن بن غنم، قال: "كُنْتَ مَعَ عُمَرَ حَيْثُ تَمَسَّ رُكْبَتِهِ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَرَوْجُتْ هَذِهِ وَشَرَطْتُ لَهَا دَارَهَا، وَإِنِّي أَجُمِعُ لِأَمْرِي -أَوْ لِشَأْنِي- أَنْ أَنْتَنِقَ إِلَى أَرْضِ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ عُمَرُ: لَهَا شَرْطُهَا. فَقَالَ الرَّجُلُ: هَلَّكَ الرِّجَالُ إِذَا لَا تَشَاءُ امْرَأَةً أَنْ تُطْلَقَ زَوْجَهَا إِلَّا طَلَقْتُ. فَقَالَ عُمَرُ: الْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، عِنْدَ مُقَاطِعَ حُقُوقِهِمْ" وهناك وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه وقال في آخر: "فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ مُقَاطِعَ الْحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ، وَلَهَا مَا اشْتَرَطَتْ" <sup>(124)</sup>. وهكذا أكد الصحابة أهمية حفظ العقود وبنودها، فحين يكتب العقد فمن حق الزوجين أن يشترطا من الشروط ما شاءا ما دام أنها لا تحل حراما ولا تحرّم حلالا، ووافق عليه الطرفان.

أمّا عَلَيٌّ بنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فرأها من زاوية أخرى، فقال في ذلك: "شَرْطُ اللَّهِ قَبْلَ شَرْطِهِمَا، كَأَنَّهُ رَأَى لِلزَّوْجِ أَنْ يُخْرِجَهَا وَإِنْ كَانَتْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا، وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ" <sup>(125)</sup>. وكأنه -رضي الله عنه- يشير إلى أمر آخر، فهو يدعو المرأة ألا تتمسك بشرطها، وأن تصاحب زوجها في سفره إذا ما حصل تغيير في طبيعة عمل الزوج واضطر إلى السفر، خاصة إذا كان تمسكها بشرطها سيؤدي إلى مضره أكبر، وهي الطلاق وتفكك الأسرة.

ولكن نصوص القرآن والسنّة تؤكّد ضرورة الوفاء بالشروط، خاصة إذا اتفق الطرفان على ذلك ووعد الزوج بالوفاء بها، ولهذا تجب عليه. أمّا إذا

(123) المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، القاهرة: مطبعة المدنى، (د.ت.)، ج 4، ص 275-276.

(124) العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، باب الشروط في النكاح، ج 9، ص 217-218.

(125) المباركفوري، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، مرجع سابق، ج 4، ص 275-276. انظر أيضاً: زيدان. المفصل في أحكام المرأة، مرجع سابق، ج 6، ص 131 وما بعدها.

كانت هناك حالات خاصة، وحصل فيها اتفاق على التنازل من أيّ الطرفين عن شروطهما من أجل صلاح المؤسسة، فذلك خير لتلك الحالة. ولكن، لا تعمّم، لأنّ عموم الأمر الشرعي هو وجوب الالتزام بالشروط التي وافق عليها الشركاء، سواء في الزواج أو غيره. ويجب عدم تغييرها إلا باتفاق الطرفين. وتحقّق من ذلك مقاصد مهمة اتضحت في تصرفات الشرع في كثير من الأحكام. ومن أهم المقاصد أن يكون التعامل بين الناس مبنياً على أسس قيمة، كالصدق والوفاء بالوعد، حتى تتحقّق الثقة بين الناس، وكذلك أداء الأمانة، وهي قيم أساسية تؤدي إلى إقامة العدل ونشره بين الناس، مع اختلاف مستوى علاقاتهم.

وقد واصل التابعون العمل على الالتزام بإيفاء الشروط المتفق عليها بين الزوجين، كما وردت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وإنّ وضوح موقف عمر ابن عبد العزيز من هذه المسألة، وحرصه على تأكيد الوفاء بشروط عقود النكاح، خاصة في أيام حكمه، يؤكّد أهمية هذه القضية في تحقيق مقاصد عقد النكاح.

"عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي خَلَافَتِهِ إِلَى بَعْضِ عُمَالَهُ أَنَّ كُلَّ مَا اشْتَرَطَ الْمُنْكَحُ مِنْ كَانَ أَبَا أَوْ غَيْرَهُ مِنْ جِبَاءً أَوْ كَرَامَةً فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ إِنَّ ابْتَغَتْهُ . قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ يُنْكِحُهَا أَبُوهَا وَيَشْتَرِطُ فِي صَدَاقِهَا الْجِبَاءَ [الهدية] يُعْطِيهَا الْزَوْجُ لِزَوْجِهِ مِنْ غَيْرِ الْمَهْرِ] يُحْبِبِي بِهِ إِنْ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ يَقْعُدُ بِهِ النِّكَاحُ فَهُوَ لِابْنِتِهِ إِنْ ابْتَغَتْهُ وَإِنْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلِزَوْجِهَا شَطْرُ الْجِبَاءِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ النِّكَاحُ" (126).

وفي هذا تأكيد على حق المرأة في مهرها، أو على كل ما يقدمه الزوج لها، وليس لأبيها منه شيء. ويؤكّد جواز اشتراط ما فيه مصلحة المرأة في عقد النكاح من قبلها أو وليها. "وَقَدْ رَوَى أَبُنُ الْمَوَازِ عَنْ أَبْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُ عَلَيْهِ مَا التَّزَمَ مِنْ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُعَلَّقَةً بِيَمِينِهِ . وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْ

(126) الأصبهي، موطأ مالك، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق والجباء، حديث رقم 1081.

شُرِيحٌ أَنَّهُ قَضَى بِهِ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَائِهَا الَّذِينَ إِمَانُوا أَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [المائدة: 1]، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَيْبٍ عَنْ أَبِي الْحَيْرَانِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَقُ الشُّرُوطِ أَنْ تُوَفَّوْا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ<sup>(127)</sup>.

وقد اختلفت في هذه المرحلة مواقف الفقهاء من شروط عقد الزواج، خاصة فيما يتعلق بطريقة التناول، التي تظهر فيها تأثيرات البيئة وتحدياتها، والمتغيرات التي وردت على المجتمع الإسلامي من داخله وخارجها، وهي بوادر محملة بأعراف وتقاليد شعوب وحضارات أخرى، فيها ما فيها من الصالح ونقده، وقد انعكست على ما يتعلق بالتعامل مع المرأة.

ولذلك فإن حوارات الفقهاء ومناقشاتهم وفتواهم تعكس في كثير من الأحيان صورة المجتمع واهتمامه وإشكالياته، والتغيرات التي طرأت على بنائه. وتعد مسألة الشروط في الزواج نموذجاً لذلك التغيير، خاصة في أسلوب تناول الفقهاء المجتهدين للمسألة.

### - الفقهاء وتقسيم الشروط

تركت حوارات الفقهاء في هذه المسألة على كيفية تقسيم الشروط بين ما يجب الوفاء به وما لا يجب، وأثر ذلك في العقد، فأدى هذا إلى اختلافهم فيما يلزم من الشروط؛ أي القيام بعملية تحليل الشرط وتفكيره، وليس التأكيد العام على وجوب الوفاء بالشروط. فاختلفوا بين مضيق وواسع، فمن الظاهرية كل شرط إلا ما جاء النص بإثباته. أما الحنابلة فوسعوا سبيل الشروط، وأجازوا كل شرط إلا ما قام الدليل على منعه، وهذا ما دعا الإمام أحمد إلى تأكيد وجوب الوفاء بالشروط، ومحاولته للرجوع بالحوار إلى قبول الشروط، إلا ما ثبت بدليل من القرآن الكريم أو سنة النبي ﷺ بتحريمه، إلا وجب الوفاء به. وهذا موطن خلافه

---

(127) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح، حديث رقم .2572

مع الجمهور، الذين يرون صحتها وجوازها، ولكنهم لا يقولون بوجوبها، فذهبت الحنفية والشافعية وأكثر المالكية إلى أن الشروط المعتبرة هي التي تكون متفقة مع مقتضى العقد، كتقديم ضمان للمهر، فيجوز الوفاء بها، أو يندب، ولكن لا يجب.

وهكذا أخذ حوار الفقهاء مجرّى آخر، أدّى بهم إلى تقسيم الشروط المقترنة بالعقد من حيث ارتباطها بمقتضى العقد وصحته إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: شروط تؤثر في صحة العقد، ومثالها توقيت العقد بزمن. والثاني: إلغاء الشرط مع صحة النكاح وهو - عند الجمهور - كل شرط لم يقدم دليلاً من الشارع على وجوب الوفاء به من نص أو أثر أو عرف مشهور، فيكون الشرط مُلغى ولا يؤثر في صحة العقد، كأن تشرط المرأة طلاق ضرتها. والثالث: الشروط الصحيحة، وهي عند الجمهور مثل اشتراط مسكن يليق بها، أو اشتراط تعجيل جزء من المهر ونحوه. أمّا أحمد بن حنبل فيرى أن الشرط الصحيح الذي يجب الوفاء به هو الشرط الذي لم يقدم دليلاً من النصوص على بطلانه، ولم ينافق مقتضى العقد الثابت بالنصوص<sup>(128)</sup>.

وتحrir الخلاف بين الجمهور وأحمد في هذه المسألة، أنَّ أحمد يجعل الأصل الصحة حتى يقوم دليل من أثر نص قرآني يثبت البطلان، وهو يوجب الوفاء بالشروط، وهذا ما يوافق المقاصد القرآنية وسنة رسول الله ﷺ.

أمّا جمهور العلماء فيقولون إنَّ الأصل عدم الإلزام بالشرط حتى يوجد دليل من نص، أو قياس، أو عرف يثبت الإلزام. فموقع الخلاف هو الشروط التي ليس لها دليل خاص يثبت الصحة أو النفي، فأحمد يجعلها صحيحة والجمهور يجعلونها ملغاً. ولذلك نقل عن مالك رأيه في ذلك: "فَالْأَبْنُ حَبِيبٌ: وَقَدْ اسْتَحَبَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَفْيَ لَهَا بِمَا شَرَطَ، وَأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لِلزَّوْجِ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ"<sup>(129)</sup>.

(128) أبو زهرة، الأحوال الشخصية، مرجع سابق، ص156-162. انظر أيضاً:

- زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مرجع سابق، ج6، ص331.

(129) زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مرجع سابق، ج6، ص132-133.

وتظهر أهمية هذا الاختلاف فيما "رَوَى أَشْهُبُ عَنْ مَالِكٍ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ والعتبي، إِنِّي لَا كُرِهُ أَنْ يَنْكِحَ عَلَى مِثْلِ هَذَا أَحَدٌ لَا يُخْرِجُهَا مِنْ بَلَدِهَا وَلَا يَمْنَعُهَا مِنْ دَاخْلِ يَدْخُلُ عَلَيْهَا وَلَا يَمْنَعُهَا مِنْ حَجَّ وَلَا عُمْرَةً. قَالَ: إِنَّا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ لَا يَمْلِكُهَا إِذْنَ مَلْكًا تَامًا، وَلَا يُسْتَبَاحُ الْبُضْعُ إِلَّا بِمَلْكٍ تَامٌ، وَيُكَرِّهُ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي تَمْلِكِهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ الَّتِي تَنْتَعُ تَمَامًا مَلْكَهُ، كَمَا لَوْ شُرِطَتْ فِي مَلْكِ الْيَمِينِ".<sup>(130)</sup> إنَّ عِبَارَةً "فَهُوَ لَا يَمْلِكُهَا إِذْنَ مَلْكًا تَامًا..." عِبَارَةٌ خطيرَةٌ لِأَنَّ الزَّوْجَ إِنَّمَا يُبَيِّنُ عَلَى الْمُوْدَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمُسَاوَةِ، وَالْتَّكَافِئِ وَالْمُشَتَّرِكِ بَيْنَ الْزَّوْجَيْنِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِيِّ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَا يُبَيِّنُ عَلَى التَّسْلِطِ أَوْ تَمْلِكِ أَحَدِهِمَا الْآخَرِ. وَمِنْ هَنَا تَأْتِيُّ أَهْمَى مراجعةِ التِّرَاثِ الْفَقِيْهِيِّ وَتَحْلِيلِهِ وَعِرْضِهِ عَلَى قِيمِ الْقُرْآنِ وَالسُّنْنَةِ وَمِبَادِئِهِمَا لِتَصْفِيهِ مِنْ كُلِّ مَا يَتَعَارَضُ مَعَ الْأَصْوَلِ، لِإِعْدَادِ بَنَاءِ أَعْرَافٍ وَتَقَالِيدٍ تَؤْسِسُ عَلَى الْقِيمِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَخْلَاقِ النَّبُوَيَّةِ.

ونلاحظ أنَّ الفقهاء لم يوظفوا قصة السيدة فاطمة رضي الله عنها -على سبيل المثال- في تفكيك الشروط، مع أنها تعكس صورة بعض الحالات التي قد تكون فيها شروط الزواج في عقد النكاح إجراءً وقائياً لحماية المرأة من افتتانها عن دينها، بل وحماية الأسرة. فحين تشرط المرأة عدم تقبُّل زواج زوجها بأخرى، فإنَّ هذا يُعدَّ مؤشراً إلى أنَّ مقصود السكن والرحمة والمودة بين الزوجين سيضطرب إذا حصل هذا الأمر، ولذلك لا بد من أن يؤخذ هذا الشرط بالحسبان، لما سيجر على مؤسسة الأسرة من مفاسد وأضرار تهدد استقرارها.

وقد لا تطبق هذه الحالة على جميع النساء، وللرجل كذلك حق الاختيار، بالقبول أو الرفض. ولكن، في حالة قبوله عليه الالتزام والوفاء بالشرط، وإذا لم يف بها الزوج، فللزوجة حق فسخ النكاح. كما يبيَّن ابن تيمية معللاً حق المرأة في فسخ النكاح لعدم الوفاء بما شرطت لها فيه بأنَّ اعتبار التراضي في البيع يوجب اعتباره في النكاح من طريق أولى لحديث رسول الله ﷺ، فجعل الوفاء بالشروط

(130) الأصبхи، موطاً مالك، مرجع سابق، باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح.

التي تستحل بها الفروج أحق من غيرها بالوفاء<sup>(131)</sup>.

وهكذا هُمِّشت أهمية الشروط كإجراء وقائي مهم في عقد النكاح إلى حد كبير، وهو إجراء يحدد الخطوط الأساسية في العلاقة الزوجية، وكأنّها معاهدة صريحة بين الزوجين يتم بها تحديد مسار حياتهما في تسليط الضوء على أهم توقعات كل طرف من الآخر فيما يحب أو يكره، وهي خطوة مهمة في معرفة أولويات كل منهما منذ البداية. وبناء على موافقة الطرفين قبولاً أو رفضاً تتحدد استمرارية العلاقة أو توقيتها بسلام. فلو أنّ المسلم الأمريكي الذي يرغب في الزواج من كتابية يعلم بأهمية عقد الزواج، فحدد شروطه التي يرغب فيها، خاصة فيما يتعلق بتربية الأولاد وتنشئتهم، وكذلك فعلت الزوجة، لتم اجتناب الطلاق.

وظهرت إيجابية الاهتمام بالوفاء بشروط عقد النكاح واضحة فيما تم رصده في مراجعة كثير من سجلات المحاكم العثمانية، خاصة من لدن بعض المؤرخين الغربيين المتأخرين، الذين أخذوا على المستشرين الأوائل انتقادهم للشريعة الإسلامية خاصة في مجال قوانين الأحوال الشخصية، لأنّهم ركزوا فيها على الجانب النظري المدون، وأهملوا الجانب العملي التطبيقي، الذي يظهر واضحًا في فتاوى العلماء وقضاء القضاة وسجلات المحاكم التي تعكس الصورة الحقيقية لطبيعة المجتمع التي يعيشها الناس في زمن معين. ولذلك تناولت بعض الدراسات الغربية مؤخرًا مسألة شروط عقود الزواج في سجلات المحاكم العثمانية.

وأكّدت تلك الدراسات التزام القضاة بتنفيذ شروط عقد الزواج التي تشترطها النساء، بل نجد أحياناً القاضي الحنفي يرسل المرأة إلى القاضي الحنبلي لتحصل على حقها في تنفيذ شروطها، وإلا أجاز لها الفسخ. ولقد أظهرت تلك الدراسات أنّ من أهم الشروط التي انتشرت في تلك الفترة: عدم الانتقال بالزوجة إلى بلد آخر والابتعاد عن أهلها، وكذلك اشتراط عدم زواج الزوج بامرأة أخرى، وإن

---

(131) ابن تيمية، نظرية العقد. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1368هـ، ص 155.

حصل وخالف الزوج ما اتفق عليه معها، فإن لها حق فسخ عقد النكاح، واستيفاء حقوقها كاملة<sup>(132)</sup>.

يتضح مما سبق أن اختلاف آراء الفقهاء يعكس اختلاف الظروف الاجتماعية من جهة، واختلاف مناهج تعامل الفقهاء مع النص، ومدى توظيفهم لمنهج الاستقراء للوصول إلى مقاصد النصوص وغاياتها من جهة أخرى. ولذلك يجب عرض آراء الأئمة وأدلتهم في هذه المسألة أو غيرها على النص بعد الاستقراء الدقيق، ثم تحرير الآراء على موجب المقصود القرآني، فيكون هذا هو المنهج المعتمد في قبول الأقوال أو رفضها، وبناء عليه تحاكم الآراء وأدلتها، لا الأشخاص ومذاهبهم، ليصبح الترجيح بذلك وفق منهجية دقيقة لا تخضع لأهواء أحد الأشخاص أو تقلبات البيئات، أو اختلاف الأزمنة والمجتمعات.

ومن الواضح أن تأكيد الإمام أحمد على وجوب الوفاء بالشروط في عقد الزواج وعدم التهاون في ذلك، أو إنزالها إلى مستوى الجواز أو الندب، هو ما يوافق المقاصد القرآنية وتطبيقات النبي ﷺ في مراعاة العقود ووجوب الوفاء بشروطها. وهكذا تشكل هذه المسألة مؤشرًا مهمًا يعكس التغيير الذي يبدو أنه استجد في بيئة المجتمع المسلم، خاصة تجاه المرأة ودورها في الأسرة، الذي لم يلاحظه جيل التلقى أو التابعون. وقد يكون تعقد البيئة والتغيرات التي طرأت

---

(132) ومن أهم الكتابات في هذا المجال:

- Jennings, R. C. "Women in Early Seventeenth Century Ottoman Judicial Records: the Sharia Court of Anatolian Kayseri." *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 18 (1975): 87–89.
- Shaham, Ron. "State, Feminists and Islamists: The Debate over Stipulations in Marriage Contracts in Egypt". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*. 62:3 (1999): 462–483.
- Abdal-Rehim, Abdal-Rahman Abdal-Rehim. "The Family and Gender Laws in Egypt During the Ottoman Period." In *Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History*. Edited by Amira El Azhary Sonbol, Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1996, 98–110.

على المجتمع هو ما أثر في أسلوب تناول كثير من القضايا المتعلقة بالأسرة، سواء في مرحلة السؤال وطرح القضايا، أو في مرحلة معالجتها، وهو ما جعل آثار ذلك الحوار تمتد إلى يومنا هذا.

### - خلاصة مقصد احترام العقود

إن استحضار المقاصد وتحريها يساعد على تمييز المفاسد من المصالح، ومعرفة نسبة المضار ودرجاتها، ويوسّع آفاق المجتهد، ويدفعه إلى التعمق في استقراء النص والواقع معاً. وبغض النظر عن صحة ذلك الاجتهاد أو خطئه، فإن المنطلق والمعيار في تقييم الآراء هو القرآن والسنة الصحيحة، فكل ما اختلفت فيه العقول في الفهم، أو الوسائل التي تؤدي إلى ذلك الفهم، يقع تحت الاجتهاد البشري النسبي القابل للتطور والتغيير في كل زمان ومكان.

ولذلك لا بدّ من تحرّي المقاصد في مسألة العلاقة الزوجية التي نشأت بعقد شرعي غير مُسجّل في المحاكم المدنية الأمريكية، والتثبت إن كان هذا العقد الذي لم يراع فيه مقصود حفظ الحقوق باطلًا، أو يُعدّ فاسداً، إن تلك العقود التي بنيت عليها أسر، وتضم في حنایتها أولاداً تُعدّ عقوداً ناقصة. ولكن، حفاظاً على المقاصد الكلية في حفظ مؤسسة الأسرة والمقاصد الأخرى المتعلقة بها، يجب أن تبقى تلك العلاقات كما فعل رسول الله ﷺ في الأنكحة التي أبرمت في الجاهلية؛ فلم يطالب بعقود جديدة بعد الإسلام، حفاظاً على بنية تلك الأسر وعلاقتها. أما في حالة الخلاف فيجب على الجالية المسلمة تقديم كل العون لمنع وقوع الظلم على أي طرف، خاصة المرأة والأولاد، حتى تتحقق العدالة، ثم العمل الجاد على إيقاف هذا النوع من العقود، التي مآلها ضياع الحقوق ووقوع الضرر والظلم على النساء والأولاد.

وتُعدّ مسألة عقود الزواج والطلاق من القضايا التي اهتم بها مسلمو أمريكا منذ زمن. ولكن، تبلورت آثار تلك الجهود (كتابةً، وتطبيقاً) في فترة الثمانينيات، وزادت المنشورات المتعلقة بها في فترة التسعينيات إلى اليوم. وقد ظهر هذا

الاهتمام في كتابات بعض السيدات المسلمات، مثل السيدة المحامية عزيزة الهبرى التي كتبت في هذا الموضوع بحوثاً ناقشت فيها خطورة الموقف، ثم بذلت جهداً كبيراً لإقناع المحاكم المدنية الأمريكية بصحة العقود الإسلامية المتعلقة بالزواج والطلاق وصلاحيتها قانونياً، ونجحت إلى حد كبير في هذا المجال. أما السيدة شريفة الخطيب فقدّمت نموذجاً جيداً لعقد الزواج وشروطه<sup>(133)</sup>. واليوم توجد عشرات النماذج لعقود الزواج على مختلف المواقع الإلكترونية ليختار منها أئمة المساجد ما يشاءون.

ولذلك يجب على العلماء وأئمة المساجد والمسلمين من المحامين والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية كالمستشارين الاجتماعيين، وكذلك العاملين في مجال التحكيم وحل النزاعات، وهو من المجالات التي اتسعت أهميتها مؤخراً، أكاديمياً وعملياً واجتماعياً، على كل هؤلاء واجب التعاون لتوعية الجالية المسلمة؛ صغاراً وكباراً، نساءً ورجالاً بضرورة الاهتمام بتفعيل عقود الزواج وشروطها، وتدوينها على نحو دقيق، وخاصة من النساء وأهليهن لحفظ الحقوق والعلاقات، والتأكيد على أهمية تحرّي الدقة في كتابة عقود الزواج والطلاق، ووجوب تسجيلها في المحاكم المدنية الأمريكية بعد الانتهاء من كتابة العقد شرعاً بإشراف الإمام المسؤول، حفظاً للحقوق وال العلاقات، وجعل هذا الإجراء من أهم وسائل المحافظة على مؤسسة الزواج بين الأقليات المسلمة التي تعيش في البلاد التي لا تحتكم إلى القوانين الإسلامية.

---

(133) قدمت السيدة شريفة الخطيب -رحمها الله تعالى-؛ الداعية والناشطة الإسلامية المهمة بأمور المرأة والأسرة المسلمة في أمريكا نموذجاً لعقد الزواج، افترحت فيه شروطاً تضمن فيها تحقيق العدالة والسكنية لكلا الزوجين. وقدّمت مقتطفاً منها في مقالة لها نُشرت في شهر سبتمبر من عام 1996م. انظر:

- Alkhateeb, Sharifa, *The Marriage Contract: The Magazine of Dialogue Among Muslim Women*. (August/September, 1996).
- al-Hibri, Azizah. Muslim Marriage Contract in American Courts, May 2000. <http://www.minaret.org/azizah.htm>

ومن الواجب على الأئمة والفقهاء عند كتابة عقد الزواج توعية الزوجين خاصة، والجالية المسلمة عامة بجواز بعض الشروط، لأنّ الكثير من المسلمين لا يعلمون جواز تلك الشروط، ويظنون أنها باطلة، ومن ذلك -على سبيل المثال- اشتراط عدم الزواج على المرأة، أو عدم الإضرار بها في حالة الاختلاف، أو اشتراط أن تكون عصمة الطلاق بيدها<sup>(134)</sup>، أو استكمال دراستها، أو اشتراط الزوج على الزوجة السفر معه إلى منطقة أخرى بسبب طبيعة عمله، أو كثرة أسفاره، أو اقتراح أهداف أو طرق معينة في تربية الأولاد خاصة في حالة اختلاف الدين، أو أي شروط قد تساعد على إقامة المودة والرحمة وحفظ السكن بين الزوجين، الأمر الذي يقوّي دعائم مؤسسة الأسرة.

أما عقد الطلاق فيجب إيلاؤه كل الاهتمام، ويحب تسجيله والإشهاد عليه ليتحقق من خلاله مقصد التسريح بإحسان، قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَنَّ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوْا ذَوَّا عَدْلٍ مِنْكُوْمٍ وَأَقِيمُوا الشَّهَدَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ يِهِ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقَى اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ حَمْرَاجًا﴾ [الطلاق: 2]. وبذلك تنتهي العلاقة الزوجية بسلام دون أن تصل إلى حد الصراع القبيح، الذي يقضي على علاقة المصاهرة التي تكونت نتيجة ذلك الزواج، والتي دعت المقاصد القرآنية إلى حفظها ورعايتها. وقد قدم القرآن مشروعاً إصلاحياً يبدأ بالدعوة إلى التحكيم بين الزوجين في حالة وقوع خلاف وشقاق بينهما، قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَهْشُمْ شَقَاقَ بَيْنَهُمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْمًا حِيدَرًا﴾ [النساء: 35].

(134) جاء في تحليل قبول هذا الشرط عن الحنفية: "... ولكن قبول مثل هذا الشرط قد يتربّ عليه مصلحة الزوجية وحسن المعاشرة ودوام الرابطة أحياناً، اعتبره المشرع صحيحاً مقبولاً، خصوصاً إذ لوحظ أنه في كثير من الأحيان تخشى المرأة الاقتران بالرجل عند عدم وجود ضمان كهذا، فيكون مثل هذا الشرط من مصلحة الزوجين معًا فيكون صحيحاً". انظر:-  
- الجزييري، عبد الرحمن، مختصر الفقه على المذاهب الأربعة، اختصره وعلق عليه: إبراهيم محمد رمضان، بيروت: دار القلم، ج 2، ص 312-313.

فإذا لم يحصل الاتفاق بينهما وقررا الطلاق، فقد دعا القرآن الكريم إلى تفعيل القيم القرآنية عن طريق إقامة مبادئ العفو والإحسان، وتركيز الطرفين على تذكر أفضل الأوقات وخير الأعمال، لتنتهي العلاقة سلمياً دون أضغان أو أحقاد، قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْنَا لَهُنَّ فِي ضَيْنَهُ فِي صِفْتِ مَا فَرَضْنَا إِلَّا أَنْ يَعْوُذَ أَوْ يَعْقُوَ الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ النِّسَاجٍ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوْ أَفْضَلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ يِمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 237].

ولقد نجحت المحاكم الأمريكية في التعامل مع قضية الطلاق وحسم مشكلاتها بطريقة تمكّن كل طرف من استيفاء حقه، ووضعت نظاماً دقيقاً لحفظ حقوق الأطفال تحديداً ورعايتها، ثمّ الوالدين. وما زالت الجالية المسلمة تعاني الآثار السلبية الدارجة للطلاق، ولا سيّما الحقد والضغينة والنزاعات التي تضر بجميع الأطراف.

لذا يتبعن على الأئمة والعلماء تشجيع المطلقين على الالتزام بمتطلبات القانون الأمريكي، خاصة في ما يخصّ اهتمامه الشديد بالعقود، ورعايته حفظ حقوق الجميع، فضلاً عن كتابة محامين أكفاء عقد الطلاق، أو تشكيل لجنة لذلك يشترك فيها محامون من طرف الزوج والزوجة، وكذلك يستشار إمام أو فقيه كفؤ عند كتابة بنود العقد، ثم الإشهاد عليه بشهود عدول، لهم معرفة وعلم بالعقود، خاصة عقود الزواج والطلاق، فتحدد بدقة تفصيات الحضانة ومسؤوليات الأبوين (المادية، والمعنوية) تجاه الأولاد حسب أعمارهم واحتياجاتهم، وبيان الطرف الذي يقضي معه الأبناء أيام الأسبوع، وكيفية توزيع الإجازات بين الأبوين، ولذلك لا بدّ من تحديد مفصل دقيق لمواعيد الزيارات والإجازات والأنشطة الرياضية والمدرسية وغيرها، وعلى الوالدين أن يساهما في ذلك.

ولا بأس من صياغة نموذج دقيق لعقدي الزواج والطلاق، تتفق عليه لجنة خاصة تضمّ عدداً من المتخصصين في قضايا الأسرة من محامين ومستشارين اجتماعيين وأئمة وفقهاء، ثم توزيعه على المساجد والمراكز الإسلامية والمحاكم

الأمريكية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية وغيرها من المؤسسات التي تهتم بهذه القضايا؛ مساهمة منها في حملة توعية المسلمين وغيرهم في الغرب.

## 2 - النموذج الثاني: الزواج بالكتابية

أباح الإسلام مؤاكلاً أهل الكتاب ومصايرتهم، وأجاز الزواج بالكتابيات؛ حرصاً على حسن المعاشرة والتعامل بالحسنى مع أصحاب الديانات السماوية الأخرى، ولفتح باب الحوار السلمي البناء، لتصحيح المفاهيم وإعادتها إلى جادة التوحيد الصافى، الذى جاء به إبراهيم والأنبياء من بعده - عليهم الصلاة والسلام -، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لِكُمُ الظَّبَابُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْسَنُونَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْسَنُونَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِذَا مَا تَشْوَهُنَّ أُجُورُهُنَّ مُحْصَنٍنَ عَيْرٌ مُسْفِرِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَن يَكُفُّرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبَطَ عَمَلَهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِ﴾ [المائدة: 5]. ومع إيجابية هذا الحكم في تأسيس بني العلاقات الإنسانية المشتركة بين أصحاب الديانات السماوية، إلا أن تَعَقُّد الواقع الإنساني وتشابك مكوناته، حول - أحياناً - هذه القضية التي يفترض أن تكون حلًّا يسهم في بناء العلاقات الإنسانية، إلى تحدٍ اجتماعي يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية معينة لحماية الأفراد أو الجماعات، من غير أن يؤثر في الحكم أو النص.

وأول ما ظهرت هذه المسألة كتحدٍ اجتماعي في جيل الصحابة، وتمت معالجتها بما يحقق مصلحة الأفراد والمجتمع آنذاك، وبما يتوافق مع مقاصد التشريع في الزواج وبناء الأسرة. وكان لافتتاح مجتمع المدينة (بعد الفتوحات) على أقوام من غير المسلمين، وبده بعض الصحابة الزواج من الكتابيات، أهمية في ظهور هذه القضية كتحدٍ له آثار مختلفة على المجتمع الإسلامي في عهد عمر - رضي الله عنه - الذي عُرف عصره بعصر الفتوحات.

فيبدأ قراء الصحابة وفقهاً لهم بإعادة دراسة مفردات النص القرآني وتحليله بدقة، ليستجيب لتحديات واقعهم، ونظروا في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لِكُمُ الظَّبَابُ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْسَنُونَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْسَنُونَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا

الْكِتَبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا هَاتَتُمُوهُنَّ أُجُورُهُنَّ مُحْصِنٰتٌ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَخْذِلٰتٌ أَخْدَانٌ وَمَن يَكْفُرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَرَطَ عَمَلَهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ» [المائدة: 5]، فرأوا أن الآية أباحت الاختلاط بأهل الكتاب والتعامل معهم بوجه عام، فقد أكد النص طرح وسيلتين من أهم وسائل التعارف الإيجابي في بناء علاقات إنسانية يعمرها الحب والتسامح والسلام، هما: المؤاكلة، والمصاهرة.

وبعد استقراء أحكام القرآن الكريم وأطروحته فيما يتعلق ببنية العلاقات الإنسانية السليمة، نجد أن الزواج والمؤاكلة هما من السنن الاجتماعية العملية الثابتة التي تتناقلها الأجيال، ولها قابلية التكيف مع كل زمان ومكان، ولا تتعرض للزوال، بل تعكس في كثير من الأحيان ملامح الحضارات الإنسانية؛ اقتصادياً، واجتماعياً وثقافياً ودينياً. فلكل حضارة آداب تميزها عن غيرها من الحضارات والمجتمعات الإنسانية الأخرى، يجب أن تراعى وتحفظ. ومن أبرز مميزات هاتين الوسيلتين أنهما من أهم بوابات الحوار الإيجابي. فحوال موائد الطعام تسترخي النفوس والعقول فيحلو الحديث، وقد تطرح أكثر الأفكار عمقاً بهدوء في جو يسوده التسامح، وتتفتح أمام المشاركين مجالات التفكير المتأني فيما قبل دون ضغوط نفسية أو فكرية.

ولذلك فقد كاد العلماء أن يجمعوا على أن من أهم مقاصد مؤاكلة أهل الكتاب ومصاهرتهم هو التعارف، لما فيه إغناء بين أتباع الرسالات السابقة والرسالة الخاتمة، تعريفاً بقيم كلا الطرفين وتعليمًا بمبادئهما لبعضهما بعضاً، فتُصحح المفاهيم وتُنْقِنَّ مما أصابها من تراكمات عبر الزمان. وما كان إرسال الرسل بين الحين والآخر إلا لمراجعة الأصول، وتنقية العقائد والأفكار من أي انحرافات أصابتها نتيجة تراكمات غطت الحقيقة، فجعلت الحق باطلًا، والباطل حقاً. وعندما يبيح القرآن الكريم المجالسة والمعاشرة في أقدس علاقة، وهي الزواج، فإنه يدعو إلى فتح أبواب الحوار البناء، ويسمح لجميع الأطراف بالمراجعة الجادة والتعاون على العودة إلى أصول تلك الشرائع ومشتركاتها، خاصة في مجال العقيدة المتمثل في التوحيد، مما يوحي أن المقصد هو فتح

المجال للتقرير بين المسلمين وأهل الكتاب، وتوسيع دائرة التسامح والألفة بينهم، وتحفيض بل وسد أي طرق قد تؤدي إلى الصراعات أو الحروب بين الطرفين بسبب الاختلاف الديني<sup>(135)</sup>.

ولذلك عندما طرحت هذه القضية في زمن الفتوحات على عمر -رضي الله عنه- درسها وحلّل جوانبها وظروفها زماناً وواقعاً، فدرس الحكم، وحلّل معانيه ومقاصده، متزلاً إياه على أرض واقعه مجتمعه خاصة، دون سحب تعميم اجتهاده على الأجيال التالية، لأن حكم الإباحة مطلق مع شروطه.

ورأى عمر أن الانفتاح بالزواج من الكتايات القادمات من البلاد المفتوحة، يتطلب معرفة أصولهن أو خلفياتهن الثقافية، وما إذا كان لقاوئن المسلمين هو بفعل ظروف تؤثر في مواقفهن من دخول المسلمين بلادهن؛ أي إن كانت معادية أو مسلمة، كما أخذ دور الرجل المسلم بالحسبان؛ بمعنى إن كان من القيادات أو عامة الناس، وذلك لما له من أهمية تتعلق بأمن الدولة، خاصة إذا كان الزوج في موقع القيادة.

ولذلك وقف عمر موقفاً صارماً مع حذيفة بن اليمان، كما روى الجصاص في تفسيره "أن حذيفة تزوج بيهودية، فكتب إليه عمر: أن خلّ سبيلها! فكتب إليه حذيفة: أحرام هي؟ فكتب إليه عمر: لا ولكنني أخاف أن تواقعوا المومسات منهم! أي العواهر. والرواية الأخرى: عن حذيفة "أنه تزوج بيهودية بالمداير، فكتب إليه عمر: أن خلّ سبيلها، فكتب إليه: أحرام يا أمير المؤمنين؟ فكتب إليه عمر: أعزم عليك أن لا تضع كتابي هذا حتى تخلي سبيلها، فإني أخاف أن يقتدي بك المسلمين فيختاروا نساء أهل الذمة لجمالهن، وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين!"<sup>(136)</sup>.

(135) القرضاوي، في فقه الأقليات المسلمة: حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى. مرجع سابق، ص. 97.

(136) الجصاص، أبو بكر الرazi. أحكام القرآن، القاهرة: المطبعة البهية المصرية، ط١، 1347هـ ج٢، ص. 397.

فقد وضح عمر -رضي الله عنه- لحذيفة حكمة الأمر وفهمه المقصادي لحكم النص، وشروط الحكم، والسياق الاجتماعي الذي يستدعيه تطبيق الحكم أو عدمه. فشرط الحكم الذي ورد في النص ﴿وَالْمُحْسَنُونَ مِنَ الَّذِينَ أَتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، فأدرك عمر أن الجهل بأصول هؤلاء النساء قد يؤدي إلى الوقع في نكاح المؤسسات منهن، وهذا يعني غياب الشرط الذي يبيح الحكم، وهو ما قد يؤدي إلى مفاسد تضر بكيان الأسرة والمجتمع، من مثل: اختلاط الأنساب، وضياع الأولاد بإفساد أخلاقهم، وغيرها. وهذا ما ظهر فيما بعد في المجتمع الإسلامي عندما تهاون الناس بهذا الأمر.

أما الشرط الآخر الذي تجب ملاحظته، فهو ألا يتربّ على الزواج من الكتابية ضرر أو مفسدة محققة أو مرجحة، لأن كل المباحثات مقيدة بعدم الضرر. فإذا تبيّن أن استعمالها سيؤدي إلى ضرر عام منعًا عاماً، وإذا كان سيؤدي إلى ضرر خاص منعًا خاصاً، وكلما عظم الضرر تأكّد المنع والتحريم. قال ﷺ: "لا ضرار ولا ضرار". والحديث قاعدة شرعية قطعية من قواعد الشرع، مأخوذة من حيث المعنى من نصوص وأحكام جزئية جمة من القرآن والستة<sup>(١٣٧)</sup>.

والضرر متوقّع من زواج حذيفة -الذي كان واحداً من قادة المسلمين وقدوتهم-، وهو ما يعني أن زواجه بكتابية يحفر المسلمين إلى الاقتداء به، فيتحول الزواج بغير المسلمات إلى ظاهرة اجتماعية مألفة، يتربّ عليها ضرر بترك المسلمات بلا زواج؛ ما قد يؤدي إلى فسادهن، فيقع اختلال في توازن المجتمع. وهكذا قد تكون كل من العلتين مقصوداً لعمراً -رضي الله عنه- بمنع حذيفة. فموقف عمر لا يعني نسخ الحكم أو إيقاف العمل به على وجه العموم، فالنص أو العمل بالحكم باقٍ إلى يوم القيمة، وإنما هو إجراء وقائي أدرك -رضي الله عنه- أبعاده وإطلاقيته ومقاصده، ودرس واقع مجتمعه بحكمة مكتته من استشعار المستقبل وأثار هذا الفعل في الأسرة المسلمة، ليكون معالجة لوضع مخصوص يتطلب اتخاذ هذا الإجراء في أيّ زمان أو مكان حماية للمجتمع الإسلامي.

---

(١٣٧) القرضاوي، في فقه الأقليات المسلمة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

أما اليوم فقد ظهرت هذه المسألة على نحو أكثر تحدياً وأشد تعقيداً، خاصة لدى الجاليات المسلمة التي تعيش في الغرب. ولذلك فقد نوقشت المسألة في مختلف المجامع الفقهية، واختلف العلماء حولها بين متشدد ومتناهل، ومضيق وواسع. وبمراجعة ما كتب حول الموضوع، وجدنا أنّ الشيخ القرضاوي، وهو واحد من الفقهاء المعاصرين، حاول تفكيك السؤال معرفياً وتحليل مفراداته حسب واقع اليوم وتحدياته في كتابه "في فقه الأقليات المسلمة"، وسنطروح رؤيته، ثم نناقشها في إطار التحدي الذي يواجهه المسلمون في الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، لما يحيط بهذه المسألة من تعقيدات لها خصوصيتها في إطار واقع اليوم.

بدأ القرضاوي التحليل بقوله إنّ الأصل في هذا الحكم هو الإباحة، إلا أنها مقيدة بضوابط يجب مراعاتها عند الزواج من الكتايات، ومن أهم تلك الضوابط:

- التوثق من أنها كتابية تؤمن بدين سماوي الأصل كاليهودية والنصرانية، بمعنى أنها تؤمن بالله ورسالته واليوم الآخر. وفي الغرب الآن اضطربت الموازين، فكثير من الفتيات لا يؤمننّ بدين أصلاً، حتى ولو نشأن في بيئه مسيحية.
- أن تكون عفيفة محصنة، لأنّ الله سبحانه قدّد الإباحة بالإحسان ﴿وَلَا حَصَنَتْ مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائد: 5]، وهذا الصنف من الفتيات في المجتمعات الغربية يُعد نادراً؛ نظراً لانتشار العلاقات غير المشروعة منذ سن مبكرة.
- ألا تكون معادية للإسلام، أو من قوم يعادون الإسلام، لأنّ الفقهاء فرقوا بين الذمية والحربية، فأباحوا الأولى ومنعوا الثانية؛ لما فيه -أحياناً- من تهديد لأمن المسلمين، خاصة إذا كانت هناك حرب قائمة بين الفريقين، قال تعالى: ﴿لَا يَحِدُّهُمَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُؤَذِّنُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: 22]. والزواج يوجب المودة، فنكاح الحربيات ينبغي أن يكون محظوراً، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّن دِيْرِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنَّ تَوَلَّهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكُمْ هُمُ

**الظَّلِيلُونَ** [المتحنة: 9]. وبناء على ذلك توصل القرضاوي إلى عدم جواز الزواج باليهودية ما دامت الحرب قائمة بين المسلمين وإسرائيل، ولم يفرق بين اليهودية والصهيونية، أو بين عامة المسلمين وقادتهم، لقناعته بأن كل امرأة يهودية اليوم إنما هي جندية بروحها في جيش إسرائيل.

- ألا يؤدي الزواج من الكتابية إلى فتنة أو ضرر محقق أو مرّجح، لأن المباح مقيد بعدم الضرر. والضرر المتوقع من انتشار الزواج بغير المسلمات يؤثر قطعاً في البنات المسلمات، ولذلك كره كثير من الفقهاء الزواج من الكتابيات مع وجود مسلمات صالحتات للزواج<sup>(138)</sup>. وورد في فقه الشافعية: "وحل نكاح الكتابية لكن تكره حرية، وكذا تكره ذمية على الصحيح... هذا إذا وجد مسلمة، وإلا فلا كراهة كما قاله الزركشي"<sup>(139)</sup>.

وبما أنّ عدد النساء الصالحتات للزواج -اليوم- غالباً ما يكون أكثر من الرجال، ولا سيما أنّ تعدد الزوجات في عصرنا أصبح نادراً، وأنّ المسلمة لا يحلّ لها أن تتزوج بغير المسلم، فلا حلّ لهذه المعادلة إلا بسدّ باب الزواج من غير المسلمات إذا خيف على المسلمات، كما فعل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-. أمّا في بلاد الغرب فالمسلمون يشكّلون أقلية، ولذلك فالامر أشد.

ومنطق الشريعة وروحها يقتضي منع زواج الرجل المسلم من غير المسلمات، وإلا لن تجد المسلمة رجلاً مسلماً يتقدّم للزواج بها، فتتعرّض المرأة المسلمة لأضرار كبيرة، منها ما بدأ ينتشر بين المسلمين في الغرب، وهو زواج المسلمة من غير المسلم، وهذا باطل في الإسلام، وقد يؤدي بها إلى الانحراف، أو العيش محرومة من حياة الزوجية والأمومة. ولذلك يتعيّن منع زواج الرجال المسلمين من غير المسلمات خاصة في الغرب.

---

(138) المرجع السابق، ص 95-104.

(139) الشريني، محمد الخطيب. مغني المحتاج في فقه الشافعية، القاهرة: التجارية المصرية، (د.ت.). ج 3، ص 187.

ويرى الشيخ القرضاوي أنه عندما أباح الإسلام الزواج من الكتابيات راعى في ذلك أمرين مهمين:

الأول: أن المرأة الكتابية تؤمن بدين سماوي، فهي تشارك المسلم في الإيمان بإله خالق، وبالقيم الأخلاقية التي توارثها الإنسانية عن النبوات -جملة لا تفصيلاً- الأمر الذي يقرب المسافات بينهما.

والثاني: أنه حين تعيش الكتابية في ظل زوج مسلم ملتزم بدينه، وفي مجتمع مسلم متمسك بقيم الإسلام وشرائعه، تصبح المرأة في دور المتأثر لا المؤثر، فيتوقع أن تختر الإسلام ديناً، أو تتأثر بقيم المجتمع وسلوكياته، فلا يخشى أن تؤثر في الزوج والأولاد سلباً. أما إذا بقيت المرأة في بلددها، مع كل التغيرات التي طرأت على شخصية الرجل والمرأة وأدوارهما في المجتمع، بالإضافة إلى ضعف تمسك بعض الرجال المسلمين بدينهم وقيمهم، وتغيير وضع المرأة، خاصة الغربية التي أصبحت تؤمن بفرديتها واستقلاليتها المطلقة مع تغيير مفهوم الزواج والأسرة في ثقافتها؛ فإن ذلك كله قد يتحول إلى أسباب غالباً ما تثير -فيما بعد- العديد من المشكلات، التي تؤثر في الزوج والأولاد، بل في كيان الأسرة وقيمها. وفي ظل غياب المجتمع الإسلامي الحقيقي المتبني لعقيدة الإسلام وشريعته وأخلاقه، لم يبق إلا الأسرة المسلمة، التي عسى أن تعوض النقص الناتج من غياب المجتمع الإسلامي، فإذا فرطنا بها بحيث يصبح قوامها أمّا غير مسلمة، وأباً لا يالي ما يصنع أولاده أو زوجه، فسنخسر آخر لبنة في بنية المجتمع الإسلامي<sup>(140)</sup>.

(140) ومع عدم توافر إحصائيات دقيقة تتناول حالة الأولاد من أم كتابية وأب مسلم، إلا أنه بناء على خبرة الباحثة الشخصية كمدرسة وأستاذة جامعية لها علاقة بمختلف صنوف الطلبة وأسرهم، بالإضافة إلى دورها التوجيهي في المساجد وبعض مؤسسات الخدمة الاجتماعية، فإنها تؤكد أن هناك نسبة غير قليلة منهم نشأوا لا يكترون بدين ولا قيم، بل أحياناً يؤتى بهم ذلك إلى رفض الدين عموماً والإسلام خصوصاً؛ نظراً لكثرة الغموض والتناقض بين المبدأ والممارسة، مما يمنعهم من رؤية الحقيقة التي قد يراها الأميركي من أبوين أمريكيين. وهذا هو عكس السبب الذي أجاز فيه الزواج من الكتابيات للتعارف والتعامل بالحسنى، لوجود الأرضية المشتركة بين

وخلص الشيخ القرضاوي إلى أنَّ الزواج من غير المسلمات في عصرنا هذا ينبغي أن يُمنع سداً للذرية التي قد تؤدي إلى ألوان شتى من الضرر والفساد، ودرء المفسدة مقدم على جلب المفعة، ولا يسوغ القول بجوازه إلا لضرورة قصوى تقدر بقدرها<sup>(141)</sup>. وهكذا ظهر في تحليلاته لمفردات القضية مراعاته لمنهج المقاصد الذي استحضره لتحرير هذه القضية المهمة؛ حماية للأسرة والمجتمع -في رأيه- من التفكك والانهيار.

ومع موافقة الشيخ القرضاوي في جانب تحليلاته، إلا أنَّ قضية علاقة المسلمين بالكتابيين في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم في إطار الأسرة خاصة والمجتمع عامة، هي أكثر تعقيداً من أن تختزل في إطار زواج المسلم بالكتابية فحسب، فيكون الحل بمنعه وإيقاف العمل بالنص، منعاً عاماً دون تخصيص أو تمييز، مع غضْنَ الطرف عن العلاقات الأخرى في إطار الأسرة، التي تمثل في علاقة دم، أو نسب، أو مصاهرة، وهي لا تقل أهمية عن علاقة زواج المسلم بالكتابية، فما هي إلا واحدة من عشرات القضايا المتعلقة بهذا الموضوع، وإذا

---

= تلك الشرائع الإبراهيمية. وهنا يجب أن ندرك أنَّ اللوم لا يقع على النساء فحسب؛ فالمسؤولية مشتركة بين الزوجين، وفي الغالب يلام الزوج الذي لم يكترث في بدأ الأمر بتنشئة أولاده على مبادئ دينه وقيمته، ف تكون النتيجة فضاماً في الشخصية وعقداً خطيرة؛ ما يتطلب وجود دراسات جادة ومتخصصة في علم الاجتماع والنفس وغيرها لتحليل هذه الظاهرة، ثم تقديم مقترنات علمية تساعد على المعالجة.

(141) القرضاوي، في فقه الأقليات المسلمة، مرجع سابق، ص104. وقد تتضح مسألة الضرورة القصوى فيما صدر عن المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ردًا على السؤال الآتي: هل يجوز الزواج بكتابية خلال مدة الدراسة إذا كان الرجل قد خطب مسلمة ولم يتمكن من الزواج بها نتيجة أوضاعه المادية، علماً بأنَّ الكتابيات اليوم لا يحتفظن بيکارتهن بعد سن الخامسة عشرة؟ فجاءت الإجابة أنَّ الله تعالى نهى عن الزواج بالزانة ولو كانت مسلمة، واتفق الجمهور على أنَّ الزانية المسلمة إذا تابت يجوز نكاحها، ويظهر أنَّ الزانية الكتابية كالزانة المسلمة في هذا الحكم، فيجوز الزواج منها إن أفلعت عن الزنا. أما إذا كانت مصرة عليه فلا يجوز الزواج بها. فإذا كان الذي يتعرض له الرجل هو بسبب الإقامة في هذا البلد وصعوبة الزواج، فلا بأس من اختيار كتابية، بشرط إلقاءها عن الزنا، وأن تستبرئ رحمها بحيلة. انظر:

- المجلة العلمية، أيرلندا: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، حزيران 2002م، ع8-9، ص633.

لم تتم دراسة القضية على نحو متكامل، فقد تتحول فيما بعد إلى تحديات عامة تهدّد الجالية المسلمة هناك على وجه العموم.

فهناك على سبيل المثال علاقة المسلمين الجدد (رجالاً، ونساء) بأفراد أسرهم غير المسلمين من والدين وإخوة وأقارب ونحوها من العلاقات، خاصة أنّ هناك دوماً تفاوتاً واختلافاً في طبيعة تلك العلاقات، فمنهم من يتميّز إلى أسر منفتحة تتقبلهم وتحترم اختيارهم للإسلام، ومنهم من يتميّز إلى أسر أخرى ترفض هذا الاختيار، فكيف نتناول هذا الموضوع في ظل استحضار المقاصد؟

وهناك أيضاً مسألة النساء اللاتي يسلمن وأزواجهن ما يزالون على دينهم، ولهن معهم علاقة حب ومودة، بل وأولاد، فهل نطلب من الزوجة أن تترك زوجها وأسرتها التي أسستها معه، خاصة إذا كان الزوج لا يعارضها أو يمنعها من ممارسة شعائر دينها أو تعليمها لأبنائها؟ فهل البقاء مع الزوج الكتابي لحفظ الأسرة وبنيتها أولى، أو ترك كل شيء؟ أيهما يحقق مقاصد دين الإسلام؟

إن كل هذا وغيره من المسائل المتعلقة بالعلاقة بأهل الكتاب في إطار الأسرة، أصبح يشكل تحديات تواجه الأسرة المسلمة الأمريكية اليوم، فكيف توظّف المقاصد منهاجاً في صياغة إجابات لتلك الإشكاليات؟

لا يمكن أن يتم التعامل مع هذه القضايا بتوافق إلا من خلال طرح القيم العليا والمبادئ الكبرى، وفيما يأتي بيان ذلك:

- قدم المنظور المعرفي الإسلامي أصولاً مشتركة بين البشر تدعوا إلى بناء ثقافة التعارف سلميّاً وإيجابياً تحت شعار ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَرَّةٍ وَإِنَّا جَعَلْنَاكُمْ شُعُورًا وَبَلَّلْنَا لَكُمُ الْأَرْضَ فَإِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عِلْمٌ حَيْثُ كُوِيتُمْ﴾ [الحجرات: 13]، وإن من أهم هذه الأصول هو الإيمان بوحدة الأصل الإنساني ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ رِبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نُطْسَرٍ وَجَعَلَكُمْ مِّنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: 1]، ووحدة الغاية، ووحدة البشرية في عهدها مع الله تعالى ﴿وَإِذَا أَنْذَرْنَاكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرَّتِهِمْ وَأَشَهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَّا سُلْطَنٌ لَّكُمْ قَالُوا بَلْ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: 172]، ووحدة المهمة في الاستخلاف في الأرض، وأداء الأمانة، وإقامة العمران ﴿وَإِذَا قَالَ رَبُّكَ لِلْمَتَّكِّهِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي

الْأَرْضَ حَلِيقَةً ﴿البقرة: 30﴾، وكذلك فإنّ مبدأ الابتلاء من المشتركات بين البشر جمِيعاً لِإِحْسَانِ الْعَمَلِ ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِبَلَوْتُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ أَعْزَى الْفَقُورُ﴾ [الملك: 2]. وعناصر الاختلاف بين الناس هي أحد العناصر التكاملية بين البشر، وهي أصول التنوع ثم التعارف.

- أصول تعامل المسلمين مع غيرهم تقوم على مبدأ البر والقسط، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا هُمْ جُوْكُمْ مَنْ يَرِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَقُتِّلُوكُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: 8]، مع تعزيز القرآن الكريم لمفهوم المعروف؛ أي ما تتعارف عليه البشرية من الخير والصلاح الذي استكمله القرآن الكريم، بإباحة النكاح من أهل الكتاب، وأكل طعامهم، والتعامل معهم بالحسنى جيرةً أو صحبة، قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْأَوَّلِيَّنِ إِحْسَنْنَا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينَ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَحْبِ وَابْنِ السَّيِّلِ وَمَا مَلَكْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُحْتَالاً فَخُورًا﴾ [النساء: 36].

- لا بدّ من تحويل بر الوالدين وصلة الأرحام ونحوها إلى قيم متحركة وأساسية، وهذا يعني أنّنا بحاجة إلى بناء فقه التعايش والتعارف الذي تراعي فيه القيم الإسلامية العليا<sup>(142)</sup>.

ففي الظروف المعقّدة الراهنة نحن بحاجة إلى اجتهادات جماعية يشارك فيها عدد من المتخصصين إلى جانب الفقيه، وهو ما قد يساعد على تطوير مستوى العطاء الفقهي في الإجابة عن التحدّيات المعاصرة، خاصة عند تحرير فتاوى شرعية فيما لا نصّ فيه، أو تفسير ما ورد فيه نص وتطبيقه في ظلّ ظروفه القائمة. ولذلك لا بدّ من اعتماد المقاديد الشرعية، بالإضافة إلى فقه الواقع عند القيام باستنباط الحكم<sup>(143)</sup>، وعدم اعتماد فقه الضرورة لصعوبة انضباطه، فلا يصدر بذلك تشريع أو فتوى تصادم نصاً أو قاعدة كلية، أو مبدأً عاماً في الشريعة الإسلامية.

(142) لمزيد من التفاصيل عن "فقه التعايش والتعارف"، انظر: العلواني، طه. "مقاصد الشريعة"، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، 28، 1421هـ/2000م، ص122.

(143) خليل، فوزي. دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م، ص91.

ففي حالة النساء المتزوجات اللاتي تقبلن الإسلام واختارن أزواجهن البقاء على دينهم مع التزامهم بعدم الإضرار بهن، ومنهن الحرية في ممارسة شعائر دينهن، كان لا بدّ من دراسة المسألة من كل جوانبها، خاصةً أنّ بعض العلماء المسلمين أفتوا بوجوب فراقهن لأزواجهن مجرد دخولهن الإسلام، وهو ما أدّى ببعضٍ منهن إلى الردة، وببعضهن الآخر إلى التعرض لفقدان العلاقة بأولادهن وأسرهن.

ورأى بعض العلماء أنّ على هؤلاء إعادة مراجعة هذا الأمر ودراسته بدقة، متبنيين مبدأً أنّ الفقه المبني على الضرورة ليس فقهًا مستقرًا، ويصعب أن يكون مضطربًا، فالضرورة تختلف باختلاف الشخص والظروف، ولا يمكن أن يبني عليه فقه مضطرب قابل للتميم والدوران عكساً أو طرداً. فأصبح البحث عن أصول أخرى تصلح للتميم والدوران طرداً وعكساً، وتشكل جزءاً من فقه مستقرًّا مطلوباً، ومن هنا جاءت أهمية تفعيل المقاصد منهجاً يساعد على صياغة رؤية شاملة للموضوع.

ولقد ظهر ذلك في تناول المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية هذا الموضوع برئاسة العلواني، الذي قام بتحليل المسألة وتحمّل عبء مخالفته الكبير من الفقهاء الذين يرون وجوب الفراق، فقام بتحليل المسألة كالتالي:

"حين التأمل في آيات الممتحنة المتعلقة بهذه القضية، نجد أنّ الفقه فيها كان كالفقه في آيات الغنائم، والخمس لآل البيت، وما أشبه ذلك من آيات الأحكام، فهناك فقه النزول وفقه التنزيل، وفقه النزول يقوم على فهم النص النازل بمقتضى قواعد اللغة والسياق ومراتب الدلالة وما إلى ذلك. أما فقه التنزيل فيعتمد أساساً بالإضافة إلى فقه النزول على فقه الواقع، بكل ما تعنيه عبارة فهم الواقع من معانٍ ودلائل. ولذلك يمكن الاستفادة من استحضار الفقه العمري في فهم النص لآية الغنائم والحدود ونحوها في تأسيس فقه مستقر، حيث أنّ فقه التنزيل في عصر نزول القرآن كان قائماً على تحقق إكراه المرأة على العودة عن دينها حتى يبلغ مستوى التعذيب حتى الموت، كما حصل لسمية أم عمار وأمثالها من النساء

ال المسلمات، أما بالنسبة للأزواج فقد كانوا يتصرفون في استعمال حقوقهم لتحقيق أغراضهم الشخصية في إجبارها على الشرك. وفي مثل هذه الحالة تصبح عملية الإكراه غير مسموح بها، حتى ولو أدى الأمر إلى القتال ﴿وَمَا لِكُنَّا نُنَكِّلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَلَادِينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرَبَةِ أَظَالِمُ أَهْلُهُمَا وَاجْعَلْنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلَيْأَ وَاجْعَلْنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: 75].

ولكن إذا تم التأكد من أن المرأة المسلمة التي دخلت الإسلام بعد الاقتران بزوجها غير المسلم لن تكره على تغيير دينها ولن تُضارَ من قبل زوجها، ولن تتعرض إلى الإساءة لهذا السبب، فتكون الظروف والشروط في تنزيل النص على تلك الواقعة غير متواقة، مثل ما حدث في المؤلفة قلوبهم وبخمس آل البيت، فلا يكون القول في مسألةبقاء الزوجة مع الزوج المسلم المحترم لها ولديها مظنة ضرر يقتضي التفريق، كما حدث في واقعة زينب بنت النبي ﷺ وال المسلمات اللاتي لم يتعرضن إلى الضرر والإضرار<sup>(144)</sup>.

وبمراجعة نتائج تلك الفتوى بعد عقدين من الزمن، وخاصة بعد تبني بعض أئمة المساجد لهذا الرأي، وجد أن هذه الحالات آلت إما إلى إسلام الزوج بعد مدة من الزمن، وإما إلى ترك الزوجة زوجها مختاراً غير مرغمة بعد أن نظمت أمور حياتها على نحو إيجابي. فعندما لاحظت هؤلاء النساء عدم تجاوب الزوج، طلبن الفراق بالحسنى وانتهت العلاقة سلمياً<sup>(145)</sup>.

وهكذا فقد تمت مراعاة المقاصد في معطيات الحالتين السابقتين، من ناحية موازنة المصالح والمضار على مستوى الفرد والأسرة والجماعة، مع اعتبار لمالات الأفعال والأخذ بأخف الضررين. وكذلك ظهرت في حالة تعريض

(144) انظر: نص التحليل في موقع مجلس الفقه لأمريكا الشمالية على شبكة الانترنت (باللغة الإنجليزية) ضمن فتاوى المجلس: <http://www.fiqhcouncil.org/>

(145) لا توجد إحصائيات دقيقة لمثل هذه الحالات، إلا ما يأتي من قضايا إلى بعض أئمة المساجد، أو ما يعرض في المؤتمرات العامة التي تُعقد في مختلف الولايات الأمريكية، ولكنها بدأت تظهر بوضوح إيجابية تلك الفتوى، مقارنة بإرث الزوجة المسلمة على الفراق مباشرة.

ال المسلمات الجدد للردة في حالة إرغامهن على ترك أزواجهن وأولادهن.

أما علاقة من أسلم من الرجال والنساء بأهلهم وذويهم من أهل الكتاب فلا بد من أن تقوم -على وجه العموم- على البر والقسط ومراعاة الحقوق والواجبات التي حددتها سبحانه؛ إذ حث على معاني التعاون، وبر الوالدين، وصلة الرحم، ومراعاة الجيرة، والصدقة، وزيارة المريض، والسلام، وتشميّت العاطس، والتقبّس في وجه الأخ، وتفریج الكروب، والإصلاح بين الناس، وإقراض المحتاج والتصدق عليه، ليحول هذه القيم إلى ضمانات حماية. وكذلك حرّم الغيبة، والنّيمّة، وسوء الظن، والتنابز بالألقاب. وبذلك تصبح هذه القيم ضوابط تحمي العلاقات الإنسانية على وجه العموم والخصوص، وتُعدّ ضمانات لحماية العلاقات، والحدّ من الصراع والتصارع بين الناس؛ فحتى في حالة سوء تعامل أهل المسلم الجديد معه، لا بد من تمسك المسلم بأخلاقه وقيمه، إلا في حالة تعرّضه لضغوط نفسية وفكرية من أهله لتغيير دينه، فينبغي حينئذٍ اتخاذ إجراءات أخرى لا تتعارض مع قيم الإسلام وأخلاقاته.

### 3 - النموذج الثالث: الحضانة

تُعدّ الحضانة إحدى القضايا الأسرية المهمة التي تواجهها وتعايشها الجالية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ما يجعل دراستها نموذجاً في غاية الأهمية، لإبراز أثر تفعيل المقاصد الأسرية فيها، بما يحقق تطبيق أحكام التشريع بين أبناء الجالية وحمايتهم في وسط المجتمع الأمريكي الذي يعيشون فيه.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تكثر الأسر التي يعيش فيها أولاد من الزوجين، ولا تربطهم علاقة قرابة أو دم، إلا علاقة المصاهرة عن طريق الأب أو الأم. ولقد انتشرت هذه الظاهرة حتى أصبحت عرفاً مقبولاً في البلد. وتتفاوت هذه العلاقات اليوم بين السلب والإيجاب حسب الزوجين، واختلاف نفسية كل منهما ونفسية الأولاد وطبعهم، فضلاً عن نسبة مراعاتهما حقوق المحمضون النفسية والبدنية والعقلية، التي تتأثر كثيراً بأساليب التربية والتعامل

المتبعة في الأسرة. فإذا أسيئت عملية التوجيه والتربية فقد تؤدي بالأطفال إلى الانحراف وتعاطي المخدرات، والانضمام أحياناً إلى عصابات القتل ونحوها. فانتشار الطلاق والتساهل فيه قد يؤدي إلى مضار لا تحمد عواقبها في المجتمع، ولذلك تعامل القانون المدني الأمريكي بوضوح وصرامة مع مثل هذه الحالات، لتوفير بعض الضمانات الوقائية، مادياً ومعنوياً؛ حماية للصغار من مختلف أنواع الإيذاء والظلم<sup>(146)</sup>.

وقد أخذت ظاهرة استخدام الآباء للأطفال وسيلة للاضرار بالأم<sup>(147)</sup> في حالة الطلاق، تنتشر في الجالية المسلمة الأمريكية، في حين يقول تعالى: ﴿لَا نُضَّكَّأْرَ وَلَا يُوَلِّهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدٍ﴾ [البقرة: 233]، ويقول سبحانه في منع الإضرار بالزوجة: ﴿وَلَا تُثْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لَنَعْدُدُ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ طَمَّ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: 231]. لذلك حرصنا على بحث قضية الحضانة قرآنياً وفقهياً، لاستخلاص المعايير المتعلقة بالقضية، ثم العمل على تفعيلها عن طريق تحديد مناطق الاتفاق والاختلاف مع القانون المدني الأمريكي الممتلك لسلطة تنفيذ الأحكام والقوانين المتعلقة بالأسرة في المجتمع الأمريكي اليوم، الذي تعدّ الجالية المسلمة جزءاً منه.

(146) يبيّن ذلك ما جاء في كتاب: التغيير من الداخل: رؤى متعددة حول العنف الأسري. وفيه تناول المؤلفون بالتحليل جوانب عدّة من هذه القضية حسب تخصصاتهم كمحامين، أو مستشارين اجتماعيين، أو من قصص النساء اللاتي تعرضن لمثل هذا النوع من التجارب. والكتاب باللغة الإنجليزية. انظر:

- Alkhateeb, Maha B. and Salma Elkadi Abugideiri, Eds. *Change from within: Diverse Perspectives on Domestic Violence in Muslim Communities*. VA: Peacfulfamilies, 2007.

وكذلك بناءً على تجربة الباحثة في المجتمع الأمريكي وخبرتها التي تزيد على السبع عشرة سنة، وبحكم أنشطتها المتنوعة في المدارس والجامعات ومرافق الخدمة الاجتماعية وهيئاتها، والمقابلات الشخصية والجماعية التي أجرتها، بالإضافة إلى احتلاطها المستمر بمختلف طبقات الشعب الأمريكي على اختلاف دياناتهم وعقائدهم ومللهم، فتكون لدى الباحثة رصيد متميز من الخبرات مكّنها من رصد العديد من الظواهر الاجتماعية ودراستها وتحليلها.

(147) Abugideiri and Alwani. *What Islam says about Domestic Violence?*; Zeini, Marwa. *A Legal Guide to Marriage and Divorce for the American Muslim Woman*. VA: Peaceful Families Project, 2007, p. 211–221.

## أ - الحضانة في التصور الإسلامي

### - الدلالة اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الحضانة

الحضانة لغة: مشتقة من مادة "حضرن"، ومنه: حضرن الطائر بيضه إلى نفسه تحت جناحيه، وحضرنت المرأة صبيها إذا جعلته في حضنها أو ربته. والحاضن والحاضنة الموكلان بالصبي يحفظانه ويربيانه. وحضرن الصبي يحضرنه حضنًا رياه<sup>(148)</sup>. وهي بفتح الحاء أشهر من كسرها مأخذة من الحضن؛ أي ما تحت الإبط للكشح، ويعني الحفظ والصيانة.

أما في الاصطلاح فللفقهاء تعريفات مختارة للحضانة على جميع مذاهبهم ومدارسهم. وتأكد جميع المذاهب الفقهية على معاني تحقيق الرعاية والحفظ والتربية والولاية على الطفل والدفاع عنه.

وقد توسيع بعض المذاهب كالشافعية والحنابلة، فضَّلت الحضانة رعاية الكبير والمجنون والمعتوه. ولأنَّ بحثنا يدور حول حضانة الصغير ذكرًا أو أنثى؛ فتعريف المالكية والحنفية أقرب إلى فهم المراد، وهو: "حفظ الولد في بيته وذهابه ومجيئه والقيام بمصالحه؛ أي في طعامه ولباسه وتنظيف جسمه وموضعه"<sup>(149)</sup> وقد عرَّفها الحنفية بأنَّها: "تربيَة الولد ممن له حق الحضانة"<sup>(150)</sup>. وتوسَّع الشافعية في تعريف الحضانة فرأوا أنها حفظ من لا يستقلُّ، وتربيته تنتهي في الصغير بالتمييز. أما بعده إلى البلوغ فتسمى كفاله<sup>(151)</sup>.

(148) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة حضن، ج 16، ص 278-279.

(149) الدردير، أبو البركات. الشرح الكبير على مختصر سيدى خليل، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د.ت.)، ج 2، ص 512.

(150) ابن عابدين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار، القاهرة: مطبعة بولاق، 1282هـ ج 3، ص 555.

(151) الشرييني، محمد. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1958هـ/1377م، ج 5، ص 191.

## - مقاصد التشريع في قضية الحضانة في القرآن الكريم

الأصل في أحكام الحضانة في الإسلام مراعاة الأصلاح للمحضون في حالة طلاق الوالدين، وبما أن آثار الطلاق وخيمة على الأولاد، فكل أحكامها تدور على تحقيق المصلحة ودفع المفسدة عن المحضون، قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدُ  
يُرْضِعُنَّ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرِّضَا  
عَوْنَى وَعَلَى الْمُؤْلُودِ لَهُ رِزْقُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُنَكِّفُ  
نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَلَدَهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَادِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ  
تَرَاضِيَّهُمَا وَنَشَوْرِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدَهُمْ أَنْ يَسْتَضِعُوا أَوْلَادَهُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ إِذَا سَلَّمُتُمْ مَا  
بِالْمَعْرُوفِ وَلَقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ إِمَّا تَعْلَمُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾ [البر: 233]. قال تعالى: ﴿أَتَنْكِثُونَ مِنْ  
حَيْثُ سَكَنُتُمْ مِنْ وُجُودِكُمْ وَلَا تُضَارُوْهُنَّ لِنُضِيقُوْهُنَّ وَلَمْ كُنْ أُولَئِكَ حَتَّى يَضَعُنَ حَلَاهُنَّ فَإِنْ  
أَرَضُعُنَ لَكُمْ فَأَتُوْهُنَ أُجُورُهُنَّ وَأَتَرُوْهُنَ يَنْكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَسَّرْتُمْ فَسَرُّضُعُ لَهُ أُخْرَى ﴿٦﴾ لِيُنْقِذُ ذُوْسَعَةً مِنْ  
سَعَيْتِهِ وَنَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَيَسْقِي مِمَّا أَنْذَهَ اللَّهُ لَا يُكَفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا مَأْتَهَا سِيَّجُلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ شَرِّ

﴿الطلاق: 6-7﴾

وهكذا حدد الإسلام بدقة حقوق الإنسان الأساسية، وجعلها من الضرورات التي ليس لأحد حق التنازل عنها أو عن بعضها، وأوجبت الشريعة الحفاظ عليها لصالح جميع الأطراف، ومنها: توفير المأكل، والملبس، والماوى، والأمن، وحرية الرأي، والتعليم، وغيرها، مع تأكيد الشريعة على خصوصية حقوق الولد في ثبوت النسب، وحق التربية والتعليم، وحق الإنفاق عليه، والمحافظة على أمواله. وجاءت أحكام الحضانة والرضاعة المادية منها والمعنوية سواء في تأمين النفقة والسكن للولد وأمه؛ لكي يتحقق الأمن النفسي والجسدي والعقلي للولد، فينشأ بذلك نشأة سوية. لذا، فإن واجبات الأب المتمثلة في توفير كل ما يستطيعه من متطلبات الولد مادياً ومعنىًّا تساعد على سلامته المحضون، وتنشيته تنشئة صحيحة سليمة، وكذلك قيام الأم بكل ما تستطيع من رعاية وحسن تربية وتوجيه، يساعد على تكامل عملية التربية بين الوالدين على النحو السليم. وبذلك يصبح كل أمر يعود بالفساد على المحضون في دينه، ونفسه،

وعقله، وعرضه، وغير ذلك يستوجب المنع، لأنّه مخالف لمقاصد الشريعة عامة، ومقاصد أحكام الحضانة خاصة.

وقد حرص القرآن الكريم على تحديد مسؤولية الوالدين، وجعل تنشئة الأولاد مسؤولية عظيمة تقع على عاتق الأبوين، وحذر من التفريط بها، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَوْأَنْفَسُكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَفُودُهَا النَّاسُ وَالْجَاهَةُ عَلَيْهَا مَلِئَكَهُ غَلَاظٌ شَدِيدٌ لَا يَعْصُمُونَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [التحريم: 6]. وقد ظهر الحرص على إحسان تربية الأولاد في مواقف الأنبياء مع أولادهم، وقد فصل القرآن الكريم بعض تلك المواقف للاقتداء بهم، فمن خلال دعاء إبراهيم -عليه السلام- يتبيّن منهج تربيته وأهدافه، قال تعالى: ﴿رَبِّيْ أَجْعَلْنِي مُتَّبِعَمِ الْصَّلَوةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِيْ رَبِّكَ وَقَبْلَ دُعَائِكَ﴾ [إبراهيم: 40].

ثم قدم القرآن الكريم نموذجاً متميّزاً تم التركيز فيه على أهمية دور الأب خصوصاً، والوالدين عموماً في مهمة تعليم الأبناء وتوجيههم إلى الخير والعمل الصالح، بل قدم القرآن الكريم من خلال هذا النموذج مشروعًا تربويًا تكاملت فيه أهم غايات التربية والتعليم وقواعدها وأساليبيها، ثم اكتملت بنية المشروع بعرض توازنت فيه جميع الأساليب التربوية الإيجابية من حيث المحتوى والمضمون.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَلَيْنَا لَقْمَنَ الْحِكْمَةَ أَنَّ أَشْكُرَ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرُ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فِي اللَّهِ عَنِ حَمِيدٍ ۚ وَلَذِكْرُ لَقْمَنَ لِأَنَّهُ وَهُوَ يَعْظُلُهُ يَبْيَنُ لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ إِلَّا كُلُّ الشَّرَكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۖ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَنَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَدَلُهُ فِي عَامَيْنِ أَنَّ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ۖ وَإِنْ جَهَدَكَ عَلَيْهِ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَأَتَيْعُ سَيِّلَ مَنْ أَنَّابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَإِنَّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۖ يَبْيَنُ إِنَّهَا إِنْ تُكْثَرَ حَبَّةً مِنْ خَرْدَلٍ فَتُكْنُ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَيْرٌ ۖ يَبْيَنُ أَقْمِ الْأَصْلَوَةَ وَأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَبَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزِمِ الْأُمُورِ ۖ وَلَا تَصْعَرْ حَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْنَالٍ فَخُورٍ ۖ وَاقْصِدْ فِي مَشِيكَ وَأَعْصُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ۖ﴾ [لقمان: 12-19].

ولذلك بين القرآن الكريم أحكام الطلاق على نحو تفصيلي بهدف حل العلاقة بين الزوجين سلميًّا، لما يتركه الطلاق من آثار سلبية قد تؤدي إلى تعقيدات نفسية وعاطفية، تطبع بصماتها المؤلمة على نفوس الأولاد والزوجين زمناً طويلاً. فأكَّد القرآن على تقوى الله، لأنَّها تشكُّل الرقابة الداخلية التي تصحّح فهم الإنسان وسلوكياته، وتنمِّنه من الظلم، وتحفظ للإنسان توازنه في حالات الابتلاء كالطلاق، قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَنَ أَجْلَهُنَّ فَأَسْكُوْهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهُدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهْدَةَ إِلَّا ذَلِكُمْ يُوْعَذُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقَى اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مَحْرَماً ۚ وَبِرِزْقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۖ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ أَمْرٍ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۚ﴾ [الطلاق: 2-3].

وهكذا يُعدُّ نظام الطلاق في الإسلام نموذجاً متميزاً في فض الخلافات بين الناس، بما يبني عليه من مبادئ العفو والإحسان والإصلاح والمعروف ونحوها، ليneathي العلاقة بسلام. قال الإمام علاء الدين الكاساني: "شرع الطلاق في الأصل لمكان المصلحة، لأن الزوجين قد تختلف أخلاقهما، وعند اختلاف الأخلاق لا يبقى للنكاح مصلحة، لأنه لا يبقى وسيلة إلى تحقيق المقاصد؛ أي مقاصد النكاح - فتغلب المصلحة إلى الطلاق ليصل كل واحد منهمما إلى زوج يوافقه، فيستوفي مصالح النكاح منه".<sup>(152)</sup>

وبما أنَّ علاقة الزوج لم تقم إلا على اتفاق بين الزوجين لبناء مؤسسة الأسرة على أساس إقامة حدود الله ومراعاة أوامرها، فإنَّها لا تنفك إلا لذلك، فيكون الزوج قاصداً الطلاق من غير غضب أو عناد؛ إذ لم يتكرر قول (أن يقيما حدود الله) مثل ما تكرر في آيات الطلاق<sup>(153)</sup>، وكأنَّه تأكيد على أنَّ نظام الطلاق محكم بأوامر الله، فلا يستطيع أحد التلاعب فيه. لذا، فعندما يصعب على الزوجين أداء ما اتفقا عليه من إقامة لحدود الله، تتولى الشريعة صياغة العديد من الأحكام لحماية هذه العلاقة وحل المؤسسة بسلام، من غير أن تخالف إجراءات "الحل" مشاعر سلبية

(152) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مرجع سابق، ج 3، ص 112.

(153) انظر: آيات سورة البقرة المتعلقة بالموضوع (226-242)، وكذلك سورة الطلاق.

تؤثر في بنية علاقات المعاشرة، بل تحاول الشريعة بأحكامها أن تحفظ العلاقة على نحو إيجابي، وتحولها من صورة الزوجية إلى صورة أخرى كالوالدية في حالة وجود الأولاد، أو الصداقة، أو نحوهما في ظل قاعدة ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 237].

وهذا ما أكدته البيان النبوى من توفير كل ما يخدم مصلحة الصغير، ويؤمن من له الحماية والرعاية البدنية والنفسية والعقلية والروحية، في بيئه صحية مناسبة تساعده على تربيته وتنشئته على نحو متوازن سليم، وتمكن كل ما يؤدى إلى التسبب في إيذاء الطفل وأمه أو أبيه، لما فيه من اعتداء على حدود الله، وظلم يحاسب عليه الشرع والقانون.

### - البيان النبوى وتفعيل المقاصد

أكّد رسول الله ﷺ أهمية دور الوالدين في تربية الأبناء، سواء أكانا متزوجين أم مطلقين، وحرص على بيان هذا المعنى قولًا وعملاً.

أخرج الشیخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته: الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، كلكم راع ومسؤول عن رعيته"<sup>(154)</sup>، وقد حرص ﷺ على جعل مسؤولية الإنفاق على الأهل والولد سبيلاً إلى الجنة، بالإضافة إلى ما تتضمنه من تشريف للإنسان المستخلف في حمله تلك المسؤولية، وما يناله من خبرة يكتشف من خلالها أموراً لا يمكن للإنسان المتقاعس عن العمل أن ينالها، فقال ﷺ: "إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْسِبُهَا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً"<sup>(155)</sup>. وجاء في مسنـد أـحمد "عـن المـقدـام بـن مـعـدي كـربـ، قـالـ: قـالـ رـسـولـ اللـهـ ﷺ: مـا أطـعـمـتـ نـفـسـكـ فـهـوـ لـكـ صـدـقـةـ، وـمـا أطـعـمـتـ

(154) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، باب قوا أنفسكم وأهليكم ناراً، حديث رقم 4892.

(155) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 4932.

وَلَدَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَمَا أَطْعَمْتَ زَوْجَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَمَا أَطْعَمْتَ خَادِمَكَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ<sup>(156)</sup>.

وقد يَبْيَنُ الخطوط التأسيسية لمنهج تربية الأولاد، فكان لبناته وأحفاده ولمن في كفالته من أيتام وربائب وأولاد المسلمين خير أب وقدوة، وظهر ذلك في كل تصرفاته وأقواله، فيها هو يعبر عن حبه لأسامة والحسن كما روي "عن أَسَامَةَ بْنَ زَيْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُهُ وَالْحَسَنَ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ أَجِبْهُمَا فَإِنِّي أَحِبْهُمَا"<sup>(157)</sup>. "وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الْأَفْرَغَ بْنَ حَابِسٍ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُقْبِلُ حُسَيْنًا فَقَالَ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الْوَلَدِ مَا فَعَلْتُ هَذَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرَحَّمُ"<sup>(158)</sup>.

وهكذا اقتدى به أصحابه الذين تلقوا عنه أرقى منهج تربوي، فجاء "عن البراء قال: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ أَوَّلَ مَا قَدَمَ الْمَدِينَةَ فَإِذَا عَائِشَةُ ابْنُتُهُ مُضْطَجَعَةٌ قَدْ أَصَابَتْهَا حُمَّى، فَاتَّاهَا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَهَا: كَيْفَ أَنْتِ يَا بُنْيَةً وَقَبَلَ حَدَّهَا"<sup>(159)</sup>.

وقد حرص رسول الله ﷺ على الاهتمام ب التربية البنات، وجعل الاهتمام بهن سبباً للوصول إلى الجنة. "عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ امْرَأَةً مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئاً غَيْرَ تَمْرَةً فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَقَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتِهَا وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: مَنْ ابْتُلَى مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سَتْرًا مِنَ النَّارِ"<sup>(160)</sup>. "وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَكُونُ لِأَحَدِكُمْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَوْ ثَلَاثُ أَخْوَاتٍ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِنَّ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ"<sup>(161)</sup>.

(156) ابن حنبل، المسند، مرجع سابق، حديث رقم 16550.

(157) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 3455.

(158) السجستاني، سنن أبي داود، مرجع سابق، حديث رقم 4541.

(159) المرجع السابق، حديث رقم 4545.

(160) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 5536.

(161) الترمذى، سنن الترمذى، مرجع سابق، حديث رقم 1835.

كما أكد ﷺ على غرس معاني العدالة والصدق في نفوس الأولاد منذ الصغر، وحث الوالدين على أن يكونوا قدوة لأبنائهم في ذلك، كما جاء "عن النعمان بن بشير قال: أتني أبي إلى رسول الله ﷺ فقال: إني نحلت ابني هذا غلاماً فقال: أكل بيتك نحلت، قال: لا، قال: فاردده".<sup>(162)</sup>

### - تفعيل المقاصد في مراعاة مصلحة الأولاد

أما تفعيله ﷺ للمقاصد في قضية الحضانة في حالة طلاق الوالدين، فكانت تتمثل في مراعاته المستمرة لتحقيق مصلحة المحسوبون، وقد ظهر ذلك واضحاً في مواقف عدّة، منها ما جاء في شكوى أم طالب بحضانة ابنها الذي انتزعه منها والده. "حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت يا رسول الله: إن ابني هذا كان بطني له وعاءً وثديي له سقاءً وحجري له حواءً، وإن أباه طلقني وأراد أن يتزوجه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: أنت أحق به ما لم تنكري".<sup>(163)</sup> وبعكس هذا الحديث مراعاة رسول الله ﷺ لمصلحة الولد، ودراسة الحالة بما يعكس حكمته ﷺ؛ إذ منح الحضانة للأم لما وجد في حديتها من حرص على ولدها، ومع ذلك فقد قيد حضانتها له بزواجهها؛ لما يسببه ذلك لها من انشغال عن الطفل.

واختيار الحاضن مسألة مهمة تتوقف عليها نشأة الطفل ومستقبله، لذا يتعين على المسؤولين من القضاة وغيرهم أن يراعوا اختلاف الحالات، ودراسة كل حالة دراسة دقيقة تتحقق فيها المقاصد، وأهمها تربية الطفل وتنشئته في أفضل بيئه ممكنة، كما يظهر في قصة ابنة حمزة:

"عن البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي ﷺ في ذي القعدة، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام، فلما كتبوا الكتاب كتبوا، هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقالوا: لا نقر بها

(162) النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، حديث رقم 3053.

(163) السجستاني، سنن أبي داود، مرجع سابق، حديث رقم 1938.

فَلَوْ تَعْلَمُ أَنِّكَ رَسُولُ اللهِ مَا مَنَعَنَاكَ، لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ. قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللهِ وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ: امْحُ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: لَا وَاللهِ لَا أَمْحُوكَ أَبَدًا. فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْكِتَابَ فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سَلَاحً إِلَّا فِي الْقَرَابِ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّعَهُ، وَأَنْ لَا يَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا. فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجْلُ أَتَوْا عَلَيْهَا فَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ اخْرُجْ عَنَا فَقَدْ مَضَى الْأَجْلُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَبَعَّهُمْ ابْنَةُ حَمْزَةَ يَا عَمَّ يَا عَمِّ، فَتَنَوَّلَهَا عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِيَدِهَا وَقَالَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: دُونَكِ ابْنَةُ عَمِّكَ حَمَلْتُهَا، فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلَيُّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ فَقَالَ عَلَيُّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أخِي فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِخَالَتِهَا وَقَالَ: الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، وَقَالَ لِعَلِيٍّ: أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ، وَقَالَ لِجَعْفَرٍ: أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي وَقَالَ لِزَيْدٍ: أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا" (164).

ومن روح رسول الله ﷺ الطفل حرية الاختيار بين أبويه، إذا كان قادراً على اتخاذ القرار بنفسه.

"عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأَمِّهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَدَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنَ جَعْفَرٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَبُو مَيْمُونَةَ أَسْمُهُ سُلَيْمَانُ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: يُخَيِّرُ الْغُلَامُ بَيْنَ أَبَوِيهِ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا الْمُنَازَعَةُ فِي الْوَلَدِ، وَهُوَ قُولُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَقَالَا: مَا كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا فَالْأُمُّ أَحَقُّ، فَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ خُيَرَ بَيْنَ أَبَوِيهِ" (165).

"عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ يَبْنَا أَنَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَةَ جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِأَنِّي وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ

(164) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 2501.

(165) الترمذى، سنن الترمذى، مرجع سابق، حديث رقم 1277.

بِئْرَ أَبَيِّ عَبَّةَ، فَجَاءَ رَوْجُهَا وَقَالَ: مَنْ يُخَاصِّمِنِي فِي أَبْنِي، فَقَالَ: يَا غُلَامُ هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ فَخُذْ بِيَدِ أَيِّهِمَا شِئْتَ، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ فَانْطَلَقَتْ بِهِ<sup>(166)</sup>.

وبذلك فعل رسول الله ﷺ مقاصد حضانة الأولاد، وأكّد وجوب مراعاتها في كل الأحوال مع اختلاف الظروف والأزمان.

#### - تفعيل المقاصد في قضية الحضانة عند الفقهاء

بحث الفقهاء في طبيعة الحضانة وحكمها، وشروط الحاضن، ومتى تسقط الحضانة، وغيرها من المباحث التي روعي فيها مصالح النسل، وما يخدمه. وقد اهتم الفقهاء بتفاصيل موضوع الحضانة، فأخذت مساحة واسعة في اجتهاداتهم استنباطاً وفهمًا وقياساً، لأهميتها في حفظ حقوق الطفل خاصة في حالة الطلاق. وقد توجّت جهود الفقهاء في تفعيل المقاصد في مجال تحديدتهم لشروط الحاضن.

#### - شروط كفاءة الحاضن

من أهم ما اشترط الفقهاء في من يقوم بحضانة الصغير: الإسلام، والعقل، والحكمة، والقدرة على الرعاية والتربية، والقيام بجميع شؤونه، والأمانة في الدين والخلق؛ أي ألا يكون فاسقاً، فاسد الأخلاق، لأن ذلك يتسبّب في تضييع مصلحة الصغير، والتفرير في مقتضيات الحضانة.

وجعل الفقهاء من مظاهر إهمال الحاضن كثرة الخروج من البيت، وهو ما قد يُبعده عن رعاية الطفل ومراقبته. ويدخل تحت هذا البند عموم مظاهر الإهمال حسب اختلاف الزمان والمكان والأعراف. ومما جاء في فقه الحنابلة في ذلك: "ولَا يقر الطفل ذكراً أو أنثى بيد من لا يصونه ولا يصلحه، لأن وجود من لا يصونه ولا يصلحه كعدمه، فتنقل عنه إلى من يليه"<sup>(167)</sup>.

(166) النسائي، سُنُن النسائي، مرجع سابق، حديث رقم 3439.

(167) الحنبلـي، كشاف القناع عن متن الإقناع، مرجع سابق، ج 3، ص 332.

واشترط الفقهاء كذلك الخلو من الأمراض المعدية التي يتعدى ضررها إلى المحضون، أو تعيق الاهتمام بتربية الصغير ورعايته، كالجذام والبرص والعته<sup>(168)</sup>، ويضاف إليها في هذه الأيام تعاطي المخدرات والمسكرات، والأمراض العصبية والنفسية الخطيرة التي تعرّض حياة الصغير للخطر.

وتؤكدأً لمراعاة مصلحة الصغير جسمياً وعقلياً ونفسياً، قال الفقهاء بسقوط الحضانة بوجود مانع منها؛ أي زوال شرط من شروط استحقاقها، كأن تتزوج الحاضنة بأجنبي عن المحضون<sup>(169)</sup>، عدا الظاهرة، فقالوا بعدم سقوط حضانتها<sup>(170)</sup>. ومما اتفق عليه الفقهاء أيضاً سقوط حضانة الأم بزواجهما، استناداً إلى نص الحديث، قال ﷺ: "أنت أحق به ما لم تنكحني" للمرأة التي جاءته وقالت له: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجر يله حواء، وإن أباه طلقني فأراد أن يتزوجه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: "أنت أحق به ما لم تنكحني"<sup>(171)</sup>.

فزواج الأم برجل أجنبي لا تربطه بالصغير قرابة ولا دم قد يخشى منه على الصغير سوء المعاملة من جانب زوج الأم. ولذلك كان الفقهاء حذرين في هذه القضية، خاصة في كون المرأة تشغله حقوق الزوج<sup>(172)</sup>.

(168) المرجع السابق، ج 3، ص 328. انظر أيضاً:

- الدردير، الشرح الكبير على مختصر سيدى خليل، مرجع سابق، ج 2، ص 825-925.

(169) ابن الهمام، كمال الدين. فتح القدير شرح الهدایة، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج 3، ص 316. انظر أيضاً:

- الشربيني، مغني المحتاج، مرجع سابق، ج 3، ص 554.

- الحنبلي، كشف النقاب عن متن الإقطاع، مرجع سابق، ج 3، ص 823.

- الدردير، الشرح الكبير على مختصر سيدى خليل، مرجع سابق، ج 2، ص 925-035.

(170) ابن حزم، المحتلى، مرجع سابق، ج 10، ص 323.

(171) رواه الحاكم في كتاب الطلاق، وقال عنه: هذا حديث صحيح الإسناد. انظر:

- الحاكم، محمد بن عبد الله. المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 0991، ج 2، ص 702.

(172) ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج 9، ص 139. انظر:

- الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مرجع سابق، ج 2، ص 925.

- الشربيني، مغني المحتاج شرح متن المنهاج، مرجع سابق، ج 5، ص 691.

وقد عالج القرآن الكريم مسألة زواج الحاضنة في قوله تعالى: ﴿ وَرَبِّكُمْ  
الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ سَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَ ﴾ [النساء: 23]، فقدّم إجراءات وقائية  
مهمة في هذه المسألة، حين جعل زوج الأم محراً، وهو مؤشر مهم من الناحية  
النفسية والعاطفية لجميع أفراد الأسرة ولزوج الأم خاصة؛ إذ يعدّ وسيلة تضمن  
حماية الصغار ذكوراً وإناثاً من الإيذاء أو التحرش الجنسي والنفسي ونحوها.  
وفي إشارة مهمة لجميع أعضاء الأسرة بأهمية مسؤولية زوج الأم، الذي يقوم  
مقام الأب، فهو مؤتمن على هؤلاء الصغار كأولاده، وفي المقابل تترتب عليهم  
واجبات تجاهه من احترام وحب ونحوهما.

وهكذا يهذب القرآن الكريم ويضبط علاقة استثنائية مهمة في الأسرة (جرى  
بها العمل في العادة والعرف) تلتزم فيها الأم بحضانة أبنائها، مع ارتباطها بزوج  
آخر، ووصف (في حجوركم) يحكى على غالب الأمر<sup>(173)</sup>. وقد نبه المالكي على  
ذلك بقوله: "إن الحضانة لا تنتقل عن الحاضنة بتزويجها لمن يسقط حضانتها  
حيث لم يكن للولد بعدها حاضن شرعي حاضر، أو يكون له غير مأمون أو عاجز  
لمانع به"<sup>(174)</sup>.

ولقد قال الفقهاء بعدم سقوط الحضانة إذا تزوجت الأم من قريب للصغير،  
والحكمة في ذلك أنّ نسبة مراعاته لمصلحة الصغير قد تكون أكبر من غيره  
للقرابة والدم. ومع أهمية هذا المبدأ أو الضابط وقابليته للتعميم، إلا أنه لا يخفى

(173) (في حجوركم) قيد أظهر به الغالب الأعم، وحكاية لواقع الحال؛ إذ الغالب أنّ أبناء الزوجة  
يكونون في حجر أزواج أمها لهم. وهذه الآية يأخذها الأصوليون مثلاً وشاهداً على عدم الأخذ  
بمفهوم المخالفة في حال كون القيد خرج مخرج الغالب الأعم، أو الأكثر. قال الأمدي: "اتفق  
القائلون بالمفهوم على أن كل خطاب خصص محل النطق بالذكر لخروجه مخرج الأعم الغالب،  
لا مفهوم له، وذلك كقوله تعالى: ورباكم فإن تخصيصه بالذكر لمحل النطق إنما كان لأنه  
الغالب، إذ الريبة إنما تكون في الحجر". انظر:

- الأمدي، الإحکام في أصول الأحكام، مرجع سابق، ج 3، ص 39.

(174) الخرشي، محمد. شرح الخرشي، القاهرة: مطبعة بولاق، 1371هـ، ج 3، ص 352.

تأثير الفقهاء بأعراف عصورهم، فأهمية القرابة والدم في حالة الحضانة ليست مطلقة في جميع الحالات والأشخاص، لأنها تستبطن دائمًا مراعاة مصلحة الصغير، ولذلك فمن اللازم مراعاة شخصية الحاضن وقدرته على حسن التعامل مع الصغار، وحسن توجيههم لما فيه صلاحهم في الدين والدنيا والآخرة.

## ب - مسائل أساسية بين التشريع الإسلامي والقانون الأمريكي

### - واجبات الوالدين تجاه الأولاد

تكثر اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية الأسر التي يعيش فيها أولاد من الزوجين، لا تربطهم علاقة قرابة أو دم إلا علاقة المصاهرة من خلال الأب أو الأم. ولقد انتشرت هذه الظاهرة حتى أصبحت عرفاً مقبولاً. وتتفاوت هذه العلاقات اليوم بين السلب والإيجاب؛ حسب الزوجين، واختلاف نفسية كل منهما ونفسية الأولاد وطبعهم، فضلاً عن مراعاتهم لحقوق المحسوبين النفسية والبدنية والعقلية، التي تتأثر كثيراً بأساليب التربية والتعامل المتبعة في الأسرة. فإذا أسيئت عملية التوجيه والتربية، فقد تؤدي بالأطفال إلى الانحراف وتعاطي المخدرات، والانضمام أحياناً إلى عصابات القتل ونحوها. فانتشار الطلاق والتساهل فيه قد يؤدي إلى مضار لا تحمد عوقيها في المجتمع، ولذلك تعامل القانون بوضوح وصرامة مع مثل هذه الحالات، ل توفير بعض الضمانات الوقائية، مادياً ومعنوياً؛ حماية للصغار من مختلف أنواع الإيذاء والظلم.

وقد جعل الإسلام حقوق الإنسان الأساسية "ضروريات"، كالماكل، والملابس، والأمن، وحرية الرأي، والتعليم، والتدريب، وغيرها، والمحافظة عليها تعد واجبة. فحفظ الضروريات أصبح مدخلاً لحفظ العلاقات بين البشر، فحدّد الإسلام بدقة حقوق الإنسان الشرعية، التي ليس لكتائن التنازع عنها أو عن بعضها، وإنما هي ضروريات إنسانية توجب الشريعة الحفاظ عليها؛ إذ نظم أولوياتها من خلال تحديد المقاصد والغايات في حفظ ضروريات الحياة و حاجياتها وكمالياتها، التي تحفظ العلاقة وتسمو بها ليتصل فيها الديني

بالآخروي، والمادي بالمعنوي. فتبدأ واجبات الوالدين تجاه الأولاد بالأتي:

- حفظ الدين، وهو الاختيار المناسب لشريك الحياة، حيث يختار الرجل الزوجة الصالحة، وكذلك المرأة تختار الزوج الصالح، قال تعالى: ﴿قَاتَلَ إِخْدَهُمَا يَكَبِّتُ أَسْتَغْرِهُ إِنَّكَ خَيْرَ مَنْ أَسْتَعْجَرَتِ الْقَوْىُ الْأَمِينُ﴾ [القصص: 26].

- تعليم الطفل عبادة الله وتعريفه بمهمته على الأرض، وكل ما يتعلق بالعبادات والمعاملات والأخلاقيات ونحوها، قال تعالى: ﴿وَلَذِكْلَ قُمْنَ لِإِنْهِ، وَهُوَ بِعَطْهُ، يَبْيَنُ لَا تُشْرِكُ بِاللهِ إِنَّ الشَّرِكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [١٣] وَصَبَّنَا إِلَيْنَسَنَ بِوَلَدِيَهِ حَمْلَتَهُمْ، وَهُنَّا عَلَى وَهِنِّ وَفِصَلُهُ، فِي عَامِينَ أَنَّ أَشَكَّرُ لِي وَلَوَلَدِيَكِ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [١٤] وَإِنْ جَهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِهُمَا وَصَاحِحُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَأَتَيْعُ سَبِيلَ مَنْ آتَابَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَإِنِّيْ كُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [١٥] يَبْيَنُ إِنَّهَا إِنْ تُكِ مِثْقَالَ حَبَّةِ مِنْ خَرَدِلِ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةِ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِيَهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَيْرٌ﴾ [١٦] يَبْيَنُ أَقِيمُ الصَّلَاةَ وَأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصِيرُ عَلَى مَا أَصَابَكُ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَرَمِ الْأَمْوَارِ﴾ [القمان: 13-17].

- تدريب الأولاد على إدراك معاني المساواة، بالتعامل الحسن مع الأولاد والبنات، وتدريبهم على استيعاب أبجديات المساواة في الخلق والمسؤولية والجزاء والعقاب، قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَقِيمَ عَمَلٌ عَمِيلٌ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيْرِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِهِمْ وَفَتَنُوا وَقُتُلُوا لَا كُفَّرَانَ عَنْهُمْ سِيَّئَاتِهِمْ وَلَا ذُلْلَهُمْ جَنَّتِ بَحْرِي مِنْ تَعْمِيَةِ الْأَنْهَارِ تَوَابًا مِنْ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْتَّوَابِ﴾ [آل عمران: 195]، كما تتضح صورة المساواة بين الجنسين في المسؤولية الدينية والأخلاقية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينِ وَالْقَنِينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالصَّدِيقَاتِ﴾ [الأحزاب: 35].

وينطلق حفظ العقل من مبدأ التوحيد الذي يجعل الإنسان حرًّا، فيعرف مهمته وما له وما عليه، فيتم تدريب الطفل وتنمية قدراته العقلية بتحرير فكره من التقليد الأعمى والأبائية، وتدربيه على التفكير الحر والنقد والتحليل، وعدم تقبل الاستعبداً (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً!)، فضلاً عن تحريم

كل ما يذهب العقل من الخمر والمخدرات ونحوها، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَاءْمَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرَةُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَزَانُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ فَاجْتَبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 90].

ومن أهم المؤشرات المنهجية التي حرص عليها الشرع الإسلامي في قضية الحضانة، تأسيس نظام تكافلي تعافي مبني على الرحمة وحب الخير في المجتمع الإنساني، من خلال بنية الأسرة الممتدة كنظام تعامل على البر والتقوى، يضمن المحافظة على كيان الأسرة وبنيتها الداخلية والخارجية بالمحافظة على أعضائها. وأقر الإسلام أنّ من حق كل طفل أن تكون له شبكة علاقات تحفظه من الضياع. لذا كان لا بدّ من انتساب ولد الزنا إلى أمّه؛ كي ينضم إلى شبكة علاقاتها ولا يبقى وحيداً.

وعلى الرغم من تفكك روابط الأسرة في المجتمع الأمريكي، وغياب الأسرة الممتدة، وكثرة ثغرات القانون الأمريكي، إلا أنّ تكامل المؤسسات الأمريكية وقدرتها الفائقة على المراجعة والتصحيح يُعدّ ميزة مهمة في استمراريتها وقدرتها على الإبداع والتجدد.

ومن أهم مميزات القانون الأمريكي في مسألة الحضانة أن جعلت مصلحة الأولاد أولوية يجب الحرص على حمايتها في حالة طلاق الوالدين، وهذا ما يقارب بين الفقه الإسلامي والقانون الأمريكي في هذا الشأن. ولذلك سارعت المحاكم إلى إنشاء مؤسسات ولجان تشرف على متابعة حالة الأولاد، ومراقبة الحاضن ومدى تحمله للمسؤولية. وفي حال تبيّن وجود تقصير من الحاضن -بعض النظر عن كون الحاضن الأم أو الأب-، فإن ملفات القضية تراجع، ويُسحب الأولاد من الحاضن الأول إلى الثاني إذا كان كفؤاً، وإلا فتضطر المحكمة إلى البحث عنّ من يت肯فله من أقاربه، فإذا لم تجد أحداً، يتم البحث عن أسرة أو أشخاص أكفاء بعد أن يخضعوا لتقدير واختبارات مكثفة ليضم الأولاد إليهم. ولكن، إذا عاد الأبوان أو أحدهما للمطالبة بحضانة الأولاد، بعد أن تكون أوضاعهما قد تحسنت، يعاد الأولاد

إليهما بعد التأكد من كفاءتهما في تحمل المسؤولية<sup>(175)</sup>.

#### - النفقة المادية للمطلقة

أكَّد التشريع الإسلامي وجوب النفقة للمحضون وحاضنته، وجعل هذا الأمر من مسؤولية الأب، فتستحق الحاضنة أجر حضانة ولدها إن لم تكن معتمدة لوالد ولدها، أو منكوبة، وهذا الأجر غير أجر الرضاعة والنفقة<sup>(176)</sup> وأجرها عند الحنابلة أجر المثل، قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْيَنٌ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُعِمَّ أَرْضَاعَةً وَعَلَى الْوَلَوْدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَفَّنْ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالْوَالِدَةُ بِوَالَّدَهَا وَلَا مَوْلُودُ لَهُ بِوَلَدَهِ﴾ [البقرة: 233]، وقال سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوكُمْ مِنْ مُجَدِّكُمْ وَلَا نُصَارِعُهُنَّ لِنُضِيقُ عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ اُولَئِكَ حَمْلٌ فَإِنْ قَنَقُوا عَلَيْهِنَّ حَقَّ يَضْعَنَ حَمَاهِنَ فَإِنْ أَرَضُعَنَ لَكُنْ فَاقُلُوهُنَّ أُجُورُهُنَّ وَأَتُرِوْنَ بِيَنْكُمْ بِعُرْفٍ وَإِنْ تَعَسَّرُمْ فَسَرْرُضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴿٦﴾ لِيُشْقِقُ دُوْسَعَةً مِنْ سَعْيَهُ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَيُنْفِقْ مِمَّا آتَهُ اللَّهُ لَا يُكِفِّفُ اللَّهُ هَذَا إِلَّا مَا آتَهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 6-7].

قال ابن عابدين: "والحاصل أن الأولى لزوم أجرة المسكن على من لزمه نفقة المحضون، فإن المسكن من النفقة، وهذا إذا لم يكن لها مسكن، أما إذا كان لها مسكن فيمكنها أن تحضن فيه الصغير، فلا تجب الأجرة لعدم احتياجه"<sup>(177)</sup>.

ولقد أكَّد القرآن الكريم وجوب دفع الزوج نفقة مطلقته مدة العدة، ولها مؤخر الصداق، كما عُقد العديد من الندوات والمحاضرات التي ناقش فيها الفقهاء موضوع نفقة المطلقة، وقد تباعدت آراؤهم وتقارب من المقاصد

(175) انظر الموقع الإلكتروني الآتي:

[www.dss.virginia.gov/family/dcse/court\\_case/index.cgi](http://www.dss.virginia.gov/family/dcse/court_case/index.cgi)

[www.courts.state.va.us](http://www.courts.state.va.us)

<http://patriot.net/~crouch/familylaw/custody.htm>

[www.divorcelawinfo.com/va/flc.htm](http://www.divorcelawinfo.com/va/flc.htm)

[www.karamah.org](http://www.karamah.org)

<http://namlnet.org/#>

(176) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح توسيع الأ بصار، مرجع سابق، ج 3، ص 560-562.

(177) المرجع السابق، ج 3، ص 560. ولمزيد من التفاصيل عن المذاهب، انظر:

- زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مرجع سابق، ج 1، ص 36-65.

القرآنية المتمثلة في تعامل الطرفين بالمعروف، ومراعاة ظروف بعضهما بعضاً، التي عبر عنها القرآن بالأية الكريمة: ﴿وَلَا تنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 237]. وإذا كانت نفقة المطلقة محدودة في بعض الأحيان، فإنها لا تعدّ مصادر الإنفاق الأخرى نتيجة التكافل الاجتماعي في الأسرة الممتدة، لأنّ المرأة المطلقة تجد من يقوم على نفقتها من المحارم، سواء الأب، أو الأخ، أو ابن، أو نحوه، فلا تقطع بها السبل. أمّا عندما تكون في بيئه غريبة وبعيدة عن أهلها فيجب مراعاة مقاصد الشرع في التكفل بها ورعايتها، كما ورد في الآية الكريمة: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَنْعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 241]. فالرجل الذي يتقي ربه يهتم بمطلقاته حتى تتمكن من إعانة نفسها، فلا يقتصر على مؤخر المهر المتفق عليه فحسب، ولا يقتضي القول بتوقف النفقة بمجرد انتهاء العدة إذا كان يعلم بحاجتها. ولذلك يجب على الزوج المسلم أن يقدر لها نفقة تكفيها إلى أن تتمكن من تحمل مسؤولية نفسها، وكذلك تقدر النفقة على حسب حال الزوج المادية من يسر أو عسر، كما جاء في الآية الكريمة: ﴿لِيُنْفِقُ ذُو سَعْةٍ مِنْ سَعْيِهِ وَمَنْ قُرِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ مِمَّا أَنْهَ اللَّهُ لَا يُكْلِفُ اللَّهُ شَسًا إِلَّا مَا مَأْتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 7]، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَنْعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 241] وقال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَنْفِرُوهُنَّ لَهُنَّ فَرِيضَةٌ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَنْعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 236].

وقد استغل بعض الرجال المسلمين عدم وجود مرجعية قانونية إسلامية معتمدة فبدأوا بالتلاعب، كما في قضية (ع.ع) / (ف.ع) الذي حاول التحايل على القانون الأمريكي في منع زوجته من حقها القانوني؛ وهو المناصفة بعد الزواج مدة معينة قد تختلف باختلاف الولايات. ولكن المدعي (ع) أساء استغلال التشريع الإسلامي بادعائه أن ليس لها حق عليه سوى صداقها المؤخر المسجل في عقد زواجهما، الذي تم تسجيله سنة 1980م، ويُقدر بنحو 2500 دولار أمريكي، في حين يمتلك الزوج الآن قرابة مليوني دولار، ولها حسب القانون نصف هذا

المبلغ. وهكذا حاول الزوج التلاعب بالقوانين الإسلامية والأمريكية تهرباً من الدفع، مخالفًا مقاصد الشريعة والتشريع؛ حفاظاً على مصلحته الشخصية<sup>(178)</sup>. وقد أصدر المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية فتوى في هذا الأمر منذ سنوات عدّة، إجابة عن حالة وسؤال مشابه لهذه القضية، ودعا المجلس إلى توظيف مفهوم المتعة القرآني تحقيقاً للمقاصد الشرعية من الحكم لضمان حق المرأة في حياة تحفظ فيها كرامتها وتصان عفتها<sup>(179)</sup>.

وللتأكّد من عدم وقوع الظلم على أيّ طرف من الأطراف، يجب على أبناء الجالية المسلمة؛ من: أئمّة: وفقهاء، ومحامين، وخبراء في الخدمة الاجتماعية أن يشكّلوا لجنة تدرس كلّ حالة بدقة، وتُقدّر النفقة حسب تفصيلات الحالة، مراugin فيها تحقيق العدالة. كما يجب التعاون في ذلك مع المحاكم الأمريكية لحلّ تلك الخلافات إذا امتنع الرجل عن الإنفاق بحجّة الشرع، كما حصل في حالة ميرلاند؛ إذ اتهمت الشريعة الإسلامية بالقصور بسبب جهل الرجل، واتخاده الدين وسيلة ليوقع الظلم على زوجته. لذا يتّعّن على الأئمّة توسيعية أفراد الجالية بأهميّة هذه المسألة، وما قد تفضي إليه من فساد وفتنة في الدين.

أمّا بالنسبة إلى نفقة الأولاد فيوجد تشابه بين أحكام الحضانة في التشريع الإسلامي والقانون الأمريكي، في مسألة إلزام الأب بالنفقة على الأولاد في حالة الطلاق. فالقانون الأمريكي يفرض نفقة ملزمة على الأب للأولاد، child support، يتّعّن عليه دفعها بانتظام كل آخر شهر، بحيث تلبّي كل احتياجات الطفل خلال ذلك الشهر. وشرع القانون عقوبات مشددة لمن يتهرّب من الأزواج عن دفع تلك النفقة<sup>(180)</sup>. ومع ذلك، فقد ظهر مؤخرًا بين أفراد الجالية المسلمة بعض

(178) [www.courts.state.md.us/opinions/coa/2008/108a07.pdf](http://www.courts.state.md.us/opinions/coa/2008/108a07.pdf)

(179) راجع أبحاث المجلس وفتواه على موقعه الإلكتروني:  
[www.fiqhcouncil.org/Articles/generalfiqhissues](http://www.fiqhcouncil.org/Articles/generalfiqhissues)

(180) انظر: قوانين الحضانة في القانون الأمريكي على الموقع الإلكتروني للمحاكم المختلفة حسب كل ولاية أمريكية.

الحالات التي تكشف عن تحايل كثير من الآباء على القانون والتهرب من دفع نفقة أبنائهم<sup>(181)</sup>.

### - سفر الحاضن -

من المسائل المهمة الأخرى التي ناقشها الفقهاء مسألة سقوط الحضانة لسفر الحاضن. فهي مما ليس فيه نص عن رسول الله ﷺ، أو فعل، أو تقرير. والقاعدة العامة في هذه المسألة أنّ الولي أو الحاضن إذا أراد السفر سفر نقلة، ففي كلتا الحالتين يكون الولي أولى بالمحضون. وفي تعليل هذه القاعدة ذهب الحنابلة إلى تغدر الولي من تأديب ابنه وتعليمه<sup>(182)</sup>، وذهب الشافعية إلى التعليل بحفظ النسب؛ فإنه يحفظه الآباء، أو رعاية لمصلحة التأديب والتعليم كما قال الحنابلة، ولسهولة الإنفاق<sup>(183)</sup>. واجتهادات الفقهاء في هذه المسألة بُنيت على العرف والعادة، لذا جعلوا مسافة القصر هي الحاكم في سقوط الحضانة.

ويرى ذلك مصطفى الزرقا؛ إذ يذهب إلى: "أن الفقهاء إن قرروا هذا الاجتهد كان لهم من طبيعة عصرهم وأقطارهم ما يبرر وجهة نظرهم في السفر... أما الآن وقد يسر العلم الانتقال السريع المريح، فوجب أن تبني الأحكام اليوم على هذه الاعتبارات، بحيث تراعي مصلحة الصغير وحق الأبوين معاً"<sup>(184)</sup>.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تبعاً للقانون، يجب أن تعلم المحكمة بمكان الطفل كي لا يحدث التباس أو إشكال مع الوالد الآخر، خاصة أنّ من قوانين المحكمة تحديد مواعيد زيارة أسبوعية للأطفال<sup>(185)</sup>.

---

(181) Zeini, *A Legal Guide to Marriage and Divorce for the American Muslim Woman.*, p. 211–217.

(182) ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج 9، ص 141.

(183) الشربيني، مغني المحتاج، مرجع سابق، ج 5، ص 201.

(184) الزرقا، مصطفى. مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد، (د.م.): (د.ن)، (د.ت.)، ص 304.  
انظر أيضاً:

- الزرقا، مصطفى. *شرح القواعد الفقهية*، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983م، ص 304 وما بعدها.

(185) Zeini, *A Legal Guide to Marriage a...*, p. 211–217.

## - شروط الحاضن ومدة الحضانة

تبدأ مدة الحضانة منذ الولادة، ولكن زمن انتهائها مختلف فيه بين الفقهاء؛ إذ تستمر حضانة الذكر إلى البلوغ على المشهور، وتستمر حضانة الأنثى حتى دخول الزوج بها<sup>(186)</sup>. وذهب الحنفية إلى أن حضانة الأم لابنها تستمر حتى يستغنى عن رعايتها، وقدر ذلك بسبع سنين، وقيل تسعة سنين. أما الأنثى فتستمر قائمة حتى تبلغ الحيض، وهي تقدر بتسعة سنين. فإذا انتهت المدة فلا يُخيّر المحضون لقصر عقله، وقد يختار من عنده اللعب والمرح، ولا يهتم بما يصلحه، فتنتقل حضانة الذكر إلى الأب حتى يبلغ الحلم، خاصة ولديه من سعة الإدراك والحكمة ما تمكّنه من تحمل المسؤولية، وكذلك بالنسبة إلى البنت<sup>(187)</sup>.

أما المالكية فذهبوا إلى أن حضانة الأم لابنها تستمر حتى بلوغه، ولا بنتها حتى زواجها<sup>(188)</sup>. في حين رأى الشافعية أن حضانة الأم تستمر حتى يبلغ سن التمييز (ذكراً، أو أنثى)، ويقدّر ذلك بسبعين أو ثمانين سنين، ثم يُخيّر المحضون بين الأبوين، وله الحق أن يُغيّر رأيه إذا تغيّر حال الحاضن. أما إذا امتنع عن الاختيار فالأم أولى، لأنها أشدق، وإلا اقترب بينهما، وإن امتنعا، ووُجد بعدهما من يستحق الحضانة من جدّ أو جدّة خير بينهما، وإلا أجبر عليها من تلزمته نفقته. فإذا بلغ الغلام وكان رشيداً لا يجبر على الإقامة عند أحد أبويه. أما البنت فالأولى أن تبقى مع أحدهما حتى تتزوج.

والحنابلة يقولون ببقاءه مع الأم حتى السابعة، فإن اتفق الأبوان على أن يكون الصغير مع أحدهما جاز، وإن اختلفا رجعوا إلى الحاكم ليُخيّر المحضون فكان

(186) ابن جزي، محمد بن أحمد. قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، بيروت: دار العلم للملائين، (د.ت.)، ص 223.

(187) ابن عابدين، محمد أمين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1386هـ، ج 2، ص 641-642. انظر أيضاً:

- الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مرجع سابق، ج 4، ص 34-35.

(188) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مرجع سابق، ج 2، ص 526.

مع من اختار. أمّا البنت فلا تُخِير، وإنّما تضم إلى الأب وجوباً لأنّها تُخطب من الأب، فوجب أن تكون تحت نظره. وتمسّك الذين حدّدوا سنّ الصغير بسبع مَرْدُه ببدايات أمر الشرع بالصلة. أمّا التخيير عند القائلين به فهو مقيد بشروط عدّة أبرزها: أكثر الأبوين كفاءة ومعرفة بأساليب التربية والتأديب والتهذيب<sup>(189)</sup>.

والأصل في الحضانة عند الفقهاء أنها للنساء. قال الحنابلة: "كفاله الطفل وحضانته واجبة، لأنّه يهلك بتركه، فيجب حفظه عن الهلاك، كما يجب الإنفاق عليه وإنجاؤه من المهالك. ومعنى هذا أنها حق للمحضون"<sup>(190)</sup>.

والقول بأنّ الحضانة حق للحاضن؛ أي أنّ الأم لا تجبر على إسقاطها والتخلي عنها - "فالأم أحق بحضانته لفضل حنوها وشفقتها"<sup>(191)</sup> - في المدة التي لا يستغني فيها الوليد عن أمّه في العادة، إلى أن يشب فيتخلى عن حضنها إلى محضن التربية الاجتماعية، فبعدها تقوم الأسرة مجتمعة بدورها في تربية النشء ورعايته؛ "ومالتيسير من الوالدة أن ترضع وتحضن، فيجب عليها ذلك، والمتييسر من الوالد أن ينفق عليه من طوله، وينفق عليها"<sup>(192)</sup>.

والعلة في تقديم الأم على الأب في الحضانة، لأنّها "أعرف بالتربية، وأقدر عليها، وأصبر وأرأف، وأفرغ لها"<sup>(193)</sup>؛ وإلى التعليل نفسه ذهب القرافي في قوله:

(189) ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد. بداية المجتهد ونهاية المقتضى، بيروت: دار المعرفة، 1982م، ج 2، ص 43.

- ابن جزي، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، مرجع سابق، ص 422.

- ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار، مرجع سابق، ج 3، ص 555.

- النووي، يحيى بن شرف. روضة الطالبين، بيروت: المكتبة الإسلامية، (د.ت.)، ج 3، ص 254.

(190) ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج 7، ص 612.

(191) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج 3، ص 160.

(192) الدهلوi، حجة الله البالغة، مرجع سابق، ج 2، ص 145.

(193) ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر. زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت - الكويت: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، 1986م، ج 5، ص 438.

"ولما كانت الحضانة تفتقر إلى وفور الصبر على الأطفال في كثرة البكاء والتضجر من الهيئات العارضة للصبيان، ومزيد الشفقة والرقابة الباعثة على الرفق بالضعفاء والرفق بهم، وكانت النسوة أتم من الرجال في ذلك كله قدمنَ عليهم".<sup>(194)</sup>

وأختلف الفقهاء في طبيعة الحضانة؛ هل هي حق للمرأة أم حق عليها؟ أي، هل الحضانة حق للصغير، أم حق للأم، أم حق لهما معاً؟ والغرض من طرح هذه المسألة ما يتربّب عليها من تبعات. فإذا كانت الحضانة ومثلها الرضاع حقاً للمرأة، فليس للأب جبرها عليها، فتسقط بالتخلّي عنها. أمّا إذا كانت حقاً للصغير فمن الواجب عليها حضانته إلزاماً، تقوم على شؤونه، فترضعه وترعاه، وتغذيه وتربيه حتى يستقل بنفسه في المأكل والملبس، وبعدها يساعدها الأب على تربيته وتنشئته النشأة الاجتماعية التي تكفل له الخروج إلى الحياة، وممارسة النشاط فيها، بعد أن تكون عائلته قد زودته بأهم قواعد التعامل الاجتماعي.

وقد يكون من المهم توضيح أهمية القول باعتبار الحضانة حقاً للولد، وما يتربّب عليها من تبعات تشريعية وقانونية مهمة في الفقه الإسلامي، تراعي حقوق المحسوبون وتحميهم، فهو من يتعرّض لضرر أكبر في هذه المعادلة، عندما يخلُ الأبوان بالمسؤولية. ويترتب على ذلك أمران، الأول: أنه "إذا اختلعت المرأة من زوجها على أن تترك ولدها عند زوجها، فالخلع جائز والشرط باطل، لأن الأم إنما تكون أحق بالولد لحق الولد، فإن كون الولد عندها أدنى له، ولهذا لو تزوجت لم تكن أحق بالحضانة، لأنها مشغولة بخدمة زوجها، فلا منفعة للولد في كونه عندها. وإذا ثبت أن هذا من حق الولد، فليس لها أن تبطله بالشرط".<sup>(195)</sup>

والأمر الثاني: جاء في رد المحتار لابن عابدين؛ إذ قال: "وعن المفتري أبي السعود في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه، وأسقطت حقها من الحضانة، وحكم بذلك حاكم، فهل لها الرجوع بأخذ الولد؟ الجواب: نعم، لها ذلك، فإن

(194) القرافي، أنوار البروق على أنواع الفروق، ج3، ص206.

(195) السرخسي، المبسوط، مرجع سابق، ج6، ص169.

أقوى الحقين في الحضانة للصغير، ولئن أسقطت الزوجة حقها فلا تقدر على إسقاط حقه أبداً<sup>(196)</sup>.

وهنا تظهر مواطن التشابه بين الفقه الإسلامي والقانون الأمريكي. فقد قررت المحاكم الأمريكية شرطًا يجب أن تلاحظ عند اختيار الحاضن، أهمها مصلحة الطفل، ثم النظر في قدرة الحاضن الصحية النفسيّة على تربية المحسوبون، والحالة المادية، ونوعية العمل، وضمان تلبية الحاضن كل احتياجات الطفل حسب سنّه، وكذلك تجب مراعاة مسألة سماح الحاضن بزيارة الوالد الآخر، والخروج مع الطفل باستمرار. ونلاحظ هنا موافقة القانون الأمريكي للمذاهب الفقهية في مراعاة مصلحة المحسوبون في كل الأحوال، مما لا يشكّل حرجاً على الجالية المسلمة في الخضوع للقوانين المدنية الأمريكية، ما دام أنّها تحقق العدالة والمصلحة العامة للأسرة وخاصة الطفل<sup>(197)</sup>. بل أثبتت الممارسة العملية نجاح النظام الأمريكي في هذه القضية -إلى حد كبير- في تحقيق العدالة، وذلك لمرونته في سنّ القوانين التي تخدم جميع أطراف الأسرة، والأخذ على يد الطرف المتعدّي في القضية.

وما على الجالية المسلمة الأمريكية إلا إنشاء لجان مختلفة من محامين وأئمة وفقهاء ومستشارين اجتماعيين يتّعاونون مع المحاكم الأمريكية، لتوضيح مواطن الاختلاف والاتفاق بين القانونين، بالإضافة إلى توعية المسلمين وتذكيرهم بتقوى الله وأداء واجباتهم في مجال الطلاق والحضانة ونحوها، لاجتناب وقوع الظلم على أيّ طرف في الأسرة، وبذلك تتحقق مقاصد التشريع من إقامة العدالة والسلام لجميع أفراد الأسرة ثم المجتمع.

ونخلص من مسألة حضانة الطفل في أمريكا، إلى وجوب مشاركة الوالدين في تربية الأولاد وتنشئتهم. وعلى الوالدين أن يدركا أنّ الفشل في علاقتهما الزوجية لا يعني انقطاع العلاقة بينهما، وإنما هو تعغير في طبيعتها، حيث تكرّس

(196) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مرجع سابق، ج 3، ص 559.  
(197) Zeini, A Legal Guide to Marriage..., p. 213.

العلاقة بينهما كوالدين مسؤولين ويتعنّى عليهما أن يتعاونا ويعملوا بجد لصالحة أولادهما، ولن يتم هذا إلا بالغفو والإحسان كما أكده تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ إِلَيَّ الْتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ يُمَدِّنُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران: 134].

#### 4 - النموذج الرابع: العنف الأسري وتحدياته

يُعدّ العنف الأسري من أخطر الممارسات التي تهدّد كيان الأسرة، وأمنها، وغاياتها في بناء علاقات إنسانية سليمة. وتؤدي ممارسات العنف بكل أنواعه إلى فقدان الشعور بالأمن والحب والمودة، وتحول إلى مصدر إزعاج وخوف ورعب. وفي بعض الأحيان تتجاوز تلك المشاعر لتصل إلى مرحلة الخطر، فتنتهي بالقتل، أو التشویه، أو الإصابة بعاهات دائمة أو مؤقتة. إنّ رسم حدود واضحة لطبيعة العنف الأسري مرتبط بعوامل عدّة، أبرزها: الثقافة، والأعراف السائدة، والأديان، والقوانين، وغالباً ما تكون الأعراف هي الأكثر تأثيراً، مع أنّ بعض تلك الأعراف لا تستند إلى دين، أو منطق، أو قانون، ولكنها تبقى ممارسات اجتماعية مقبولة ما لم يأت ما يبطل العمل بها. وهناك كثير من المؤشرات - عبر تاريخ البشرية - تشير إلى هذه الظاهرة المرضية، فلا يختصّ وقوعها بمجتمع دون آخر، ولكن ما قد يخفّ أو يقلّل نسب حدوثها هو الوسائل التي تتخذ لمعالجتها جذريّاً، حين يتكمّل فيها الجانب النفسي والاجتماعي والقانوني والديني والسياسي، حتى تصبح ثقافة المجتمع قائمة على رفض مثل هذه الممارسات، ومعاقبة مرتكبيها.

والعنف الأسري من الظواهر التي عرفتها البشرية منذ القدم، ولقد انتقد القرآن الكريم بشدة واحدة من أقسى ممارسات العنف الأسري وأخطرها، وهي ظاهرة قتل الأولاد وتقديمهم قرابين للآلهة وسواها، وقد أصبحت هذه الظاهرة عرفاً تداولته بعض المجتمعات الإنسانية، وانتهكت فيه حرمة الإنسان، وضيّعت حقوقه؛ نتيجة ظلم وطغيان أباطرتها وكهتها، الذين تعاونوا على ابتداع تلك الأعراف الباطلة ونشرها. ثم بين القرآن الكريم كيف عالج

الخالق الرحيم هذه الظاهرة الجائرة، حين أبطل الله سبحانه هذا العرف في قصة إبراهيم عليه السلام، عندما رأى في المنام أنه يذبح ابنه الذي يحبه، فعندما أراد أن يفعل ذلك ظنّاً منه أنه أمر إلهي، مع أنه من المعلوم أن "لا تشريع في الرؤية"، فإذا بالله يفديه بكبش عظيم، فأعاد الأمور إلى موازينها، وعلم البشرية تحريم قتل أبنائها بنموذج نبوي حي، ليربم قسوة هذه الجريمة وانتهاكها لحرمة الإنسان وحقه في الحياة، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَيْنَاهُ الْجِنَّيْنَ ١٠٣﴾ وَنَذَرْنَاهُ أَنْ يَنْهَا إِبْرَاهِيمَ ١٤﴿قَدْ صَدَقَتِ الْأُرْثَيْنِ إِنَّا كَذَلِكَ بَعْزِيْزُ الْمُحْسِنِينَ ١٥﴾ إِنَّكَ هَذَا لَهُوَ الْبَأْتُوُ الْمُسِيْنِ ١٦﴿وَقَدْ نَذَرْنَاهُ أَنْ يَنْهَا إِبْرَاهِيمَ ١٧﴾ وَرَنَّكَنَاعِيْهِ فِي الْآخِرِيْنَ ١٨﴿سَلَمُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ١٩﴾ كَذَلِكَ بَعْزِيْزُ الْمُحْسِنِينَ ١١٠﴾ إِنَّهُ مِنْ عِبَادَنَا الْمُؤْمِنِيْنَ ١١١﴾ [الصافات: 103 - 111].

وقد ظهرت في عام 1700 قبل الميلاد في شريعة حمورابي إشاراتٌ إلى انتشار هذه الظاهرة، واعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون؛ إذ أوجبت على مرتكب العنف دفع تعويض للضحية. ومن اللافت للنظر في هذا القانون أنه ألزم الأسرة والمجتمع بعدم التهاون في هذه القضية، فاستبطن (هذا القانون) وجود ظاهرة العنف الأسري في تلك المجتمعات، وكذلك فإن قيام الدولة بسن قوانين صارمة لمعالجتها يؤكّد خطورتها، ليس على الأسرة فحسب، وإنما على المجتمع كله<sup>(198)</sup>.

واستنكر القرآن الكريم شكلاً مروعاً من العنف الأسري، كان عرفاً لبعض القبائل العربية قبل الإسلام، وهو وأدب البنات، قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَمْوَادَهُ سُلِّمَتْ ٨﴾ يَأْتِي ذَنْبٌ قُتِلَتْ ٩﴾ [التوكير: 8-9]، ويعني دفنهن أحياء في سنّ صغيرة. وواصل القرآن الكريم استنكاره لاستمرار عرف قتل الأولاد وتقديمهم قرابين للآلهة

(198) Wallace, Harvey. *Family Violence: Legal, Medical, and Social Perspectives*. (3rd Ed.) Boston: Altyn and Bacon, 2002, P 374.

انظر أيضاً:

- الجبرين، جبرين محمد. العنف الأسري خلال مراحل الحياة، الرياض: إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، ط 1، 2005م، ص 30.

الباطلة، وتمثل ذلك في صورة محاولة ذبح عبد الله بن عبد المطلب والد رسول الله ﷺ، التي وصفها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شَرًّا كَّاًوْهُمْ لِيُدْرُهُمْ وَلِيَلْسُوْ عَلَيْهِمْ دِيَتُهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَدَرَّهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: 137]، وقال تعالى: ﴿قَدْ حَسِرَ الَّذِينَ قَاتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا إِغْيَارًا وَحَرَمُوا مَا دَرَّقُهُمُ اللَّهُ أَفَرَأَهُمْ عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلَّوْ وَمَا كَانُوا مُهْتَبِينَ﴾ [الأنعام: 140]، وهكذا حرم القرآن الكريم تلك الأعراف الجائرة، وأبطلها، وأزالها.

وقد تميزت العصور القديمة في أوروبا بانتشار ظاهرة العنف ضد الزوجات والبنات وقتل الأولاد، على نحو ما كان شائعاً في الجاهلية، وذلك خشية الفقر والجوع وغيرهما من الحاجة الباطلة، فضلاً عن ظاهرة إهمال الأطفال غير المرغوب فيهم، وتركهم عرضة للأمراض وسوء التغذية<sup>(199)</sup>.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في العقود الأخيرين، بدأ التركيز عالمياً على ظاهرة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال برامج الأمم المتحدة ومشاريعها المختلفة في مجال حقوق الإنسان وقضايا المرأة ونحوها، ولا سيما ما ورد في الإطار الذي سنته الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في عام 1993م. وقد أبدت بعض المجتمعات تخوفاً -في بادئ الأمر- من قبول الخوض في هذا الموضوع بوصفه جزءاً من المشروع الغربي وحركته النسوية الداعية إلى تفكيك الأسرة. ولكن، مع تطور البحوث والدراسات العلمية، ووضوح معاني مفردات الظاهرة، تبيّن السبق القرآني في استنكاره وتحليله ثم تقديم معالجاته لهذه الظاهرة الخطيرة عبر تاريخ البشرية.

لقد قدم الإسلام للإنسانية نموذجاً فريداً للأسرة، يمتاز بالدقة في بنية العلاقات ومنظومة الحقوق والواجبات؛ ما أسمهم في المحافظة على التوازن المادي

(199) Barnett, Ola W., Cindy Miller-Perrin, and Robin D. Perrin. *Family Violence Across the Lifespan*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications: 1997, P6.

والمعنى بين أفرادها، مدعماً بقيم المودة والرحمة والعفو والمعروف<sup>(200)</sup>، الأمر الذي ساعد على توفير السكن، ومن ثم بناء علاقات صحيحة تحفظ كيان الأسرة داخلياً. وحدّر القرآن الكريم من الممارسات القائمة على العنف والقسوة وسوء التعامل بين أفراد الأسرة، ونهى عنها؛ لما يترتب عليها من تفكك دعائم الأسرة. وقد جاءت سنة رسول الله ﷺ تطبيقات واقعية لبني النموذج القرآني للعلاقات الأسرية السليمة، رافضة أي ممارسات تفضي إلى العنف، بوصفها وسائل لتفكير بنية الأسرة وتدمير عرى علاقتها.

## أ - تعريف العنف الأسري

العنف في اللغة العربية كما جاء في "لسان العرب" هو ضد الرفق، وأعنف الشيء: أخذه بعنف، والتعميف: التقرير واللوم<sup>(201)</sup>.

وقد تناول القرآن الكريم هذه القضية وعرّفها كعادته ليس التعريف الحدي، وإنما بتعريف السلوكات والممارسات التي تستبطن هذا النوع من المرض، أو قد تؤدي إليه، ولم يكتف القرآن الكريم بوصف الحالة، وإنما قدم معالجات ونموذجًا كلياً يشمل مستوى "الإجراءات الوقائية"، بالإضافة إلى المعالجات الواقعية بعد حصول الحدث. وقد مثلت ممارسات رسول الله ﷺ وتطبيقاته تأكيداً لهذه المعاني.

يمكن تعريف العنف الأسري، كما توضحه القيم القرآنية العليا بأنه نوع من أنواع الظلم والاعتداء، يؤدي إلى ضرر أو إيذاء، يرتكبه طرف ضد آخر، ويأخذ هذا الظلم

(200) دراز، دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن، مرجع سابق، ص 21-134.

قام الدكتور عبد الله دراز بتأصيل مفهوم الواجب "الإلزام"، وناقش فيه الآراء الفلسفية المطروحة في هذا المجال ليحضرها بفلسفة الواجب الشرعي في القرآن الكريم ذات الخصائص المتميزة بالثبات والمرونة والتوازن والقدرة وغيرها من الخصائص التي استمدت من مصدريتها المطلقة من الله سبحانه، فتأمل تأصيل الأستاذ دراز الفلسفية والشرعية لهذا المفهوم العميق.

(201) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة "عنف".

صوراً مختلفة، سواء بالفعل أو القول ضد رغبة الآخر، فيكون على هيئة إيذاء مباشر يقع على الجسد بالضرب أو نحوه، فيؤدي في بعض الحالات إلى القتل، أو يسبب عاهات جسدية أو عقلية دائمة أو مؤقتة، وقد يكون على صورة عنف جنسي. وهناك الإيذاء اللغطي الذي غالباً ما يرتبط بالجانب العاطفي والنفسى، فاستعمال التهديد بالحرمان من المال أو الأطفال هو نوع من الإيذاء النفسي أو العاطفي ونحوه، وهو ما يسبب آلاماً نفسية تتفاوت في شدتها، ويصعب في كثير من الأحيان تقديرها، أو تأتي على هيئة إيذاء نفسي أو عقلي، وذلك باستعمال ألفاظ وصف بعضها القرآن الكريم في سورة الحجرات والهمزة وغيرهما؛ من: سخرية، واستهزاء، ولمز، وهمز، وتنابز بالألقاب، وكذب، وافتراء، وسوء ظن، وتجسس، ونحوها؛ لإهانة الضحية وإذلالها، فهي الجانب الأضعف في العلاقة<sup>(202)</sup>.

وهذا ما تناوله القرآن الكريم بالتفصيل في سورة الحجرات، وهو من الممارسات المحرمة في القرآن، وتوعّد سبحانه كل من يقوم بهذه الأفعال بالعذاب والحساب الشديد في حال لم يتبع إلى الله تعالى؛ نظراً لمناقضة أفعاله جميع مقاصد التشريع، سواء على مستوى القيم العليا (التوحيد، والتزكية، والعمran)، أو على مستوى الأخلاق والقيم المطلقة (العدل، والحرية، والرحمة، والعفو، والمعروف، والإحسان)، أو على مستوى هدم جميع الضروريات التي تتطلبها العلاقات الإنسانية الكريمة، ودعت مقاصد التشريع جميعاً إلى صيانتها والحفظ عليها. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا يَسْأَءْ قَوْمٌ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَنْجِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنْبَثِرُوا إِلَى الْأَقْدَمِ يَسَّرْ اللَّهُمَّ الْفَسُوقَ بَعْدَ أَلْيَمَنِ وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾١١﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَجْتَبِوْكُمْ كَيْرًا مِّنَ الظُّنُنِ إِنَّكُمْ بَعْضُ الظُّنُنِ إِنَّمَا وَلَا تَجْسِسُوْلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَبِيَّبْ أَهَدُّكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيَّتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَلَفَوْا أَمْلَأَنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابُ رَّحِيمٌ ﴾ [الحجرات: 11 - 12]

(202) انظر بعض مؤلفات الباحثة في هذا المجال باللغة الإنجليزية:

- Abugideiri and Alwani. *What Islam says about Domestic Violence?*.
- Alwani, Zainab. "The Qur'anic Model to Harmony in Family Relations."

وَحَذَرَ الْقُرْآنُ أَيْضًاً مِنْ اسْتِعْمَالِ الضررِ بِكُلِّ أَنْوَاعِهِ فِي حَالَةِ الطَّلاقِ تَحدِيدًا، وَمِنْعِ الرِّجَالِ مِنِ إِلْحَاقِ الْأَذى بِمَطْلَقَاتِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَغْنِ أَجْهَنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُشْكِوْهُنَّ ضَرَارًا لَنَعْدُدُهُ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَنْخِذُوهُنَّ إِذَا نَبَتَ اللَّهُ هُرُوا وَأَذْكُرُوهُنَّ بِعِصْمَتِ اللَّهِ عَيْنَكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَيْنَكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةُ يَعْلَمُ بِهِ وَأَتَقْوُ اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ عَلِيهِمْ﴾ [البقرة: 231]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْشِكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوكُمْ مِنْ وُجُودِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضْيقُوهُنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حُلُّ فَانْقِقُوهُنَّ حَتَّى يَضْعَفُنَ حَلَاهُنَّ فَإِنَّ أَصَمَّنَ لَكُمْ فَاقْتُلُوهُنَّ أُجْوَرُهُنَّ وَأَتْبِرُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَسَّرُمْ فَسَرْضُمْ لِهِ أُخْرَى﴾ [الطلاق: 6].

وَحَثَّ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ الَّذِينَ يَقْعُدُونَ عَلَيْهِمُ الظُّلْمَ أَلَا يَسْكُنُوا وَيَتَقْبِلُوا هَذَا الظُّلْمِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَتَصَرَّفُوا لِأَنْفُسِهِمْ، وَيَرْفَضُوا تَلْكَ الْمَمَارِسَاتِ، كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ آيَاتِ سُورَةِ الشُّورِيِّ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابُوهُمُ الْبَغْيَ فَهُمْ يَنْصُرُونَ ٢٩١ وَجَزَرُوا سَيِّئَةً مُثْلِهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْنَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِلَيْهِ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ٢٩٢ وَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَيْنَهُمْ قَنْ سَيِّلَ ٢٩٣ إِنَّمَا أَسَيِّلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَعْوُنُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْرِيُ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٢٩٤ وَمَنْ صَرَّ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمَّا لَمَّا عَزَمَ الْأُمُورِ﴾ [الشُّورِيِّ: 39 - 43].

أَمَّا مَنْ اهْتَمَ بِدِرَاسَةِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْمَرْضِيَّةِ الْخَطِيرَةِ؛ فَمِنْ: عُلَمَاءِ الاجْتِمَاعِ، وَعُلَمَاءِ النَّفْسِ، وَالْقَانُونِيِّينِ، وَالْأَطْبَاءِ، وَالْاِخْتَصَاصِيِّينِ الاجْتِمَاعِيِّينِ، وَعُلَمَاءِ الْجَرِيمَةِ، وَغَيْرِهِمْ، فَكُلُّ حَاوِلٍ تَعْرِيفَهَا حَسْبَ الْجَانِبِ الَّذِي يَتَعَامِلُ مَعَهُ. وَلَكِنْ، يُجْمِعُ الْمُتَخَصِّصُونَ عَلَى أَنَّ الْعَنْفَ الْأَسْرِيَّ هُوَ سُلُوكَاتٍ مَرْضِيَّةٍ يَتَخلَّلُهَا إِيَّادَهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الشَّخْصِ فِي أَسْرَتِهِ، وَأَنَّهُ "أَيِّ فَعْلٍ أَوْ سُلُوكٍ يَتَمْ بِقَصْدِهِ أَوْ بِنِيَّتِهِ إِحْدَاثُ ضَرَرٍ أَوْ أَلْمٍ جَسْدِيًّا أَوْ نَحْوِهِ عَلَى شَخْصٍ آخَرَ" (203)، وَأَنَّهُ "أَيِّ تَصْرِفٍ أَوْ فَعْلٍ يَقْوِدُ إِلَى الْعَنْفِ الْبَدْنِيِّ أَوِ الإِهْمَالِ أَوِ إِسَاعَةِ الْمُعَامَلَةِ بِأَيِّ شَكْلٍ كَانَ، سَوَاءَ نَفْسِيًّا أَوْ عَاطِفِيًّا، أَوْ جَنْسِيًّا، أَوْ بِأَيِّ شَكْلٍ آخَرٍ يَصْدُرُ مِنْ أَحَدِ أَفْرَادِ الْأُسْرَةِ مُوجِهًًا إِلَى آخَرَ" (204).

(203) Crowell, N. and W. Burgess. *Understanding Violence Against Women*. Washington, D.C.: National Academy Press. 1996, P14.

(204) Wallace, Harvey. *Family Violence...*, P 31.

وبهذا فالعنف الأسري هو سيطرة فرد على أحد أفراد أسرته، بالاعتداء البدني، أو التهديد، أو إساءة المعاملة، أو الإهانة، أو التقليل من الشأن والاحتقار، أو الاستغلال، أو فرض عزلة اجتماعية عليه، كما أنّ الإهمال بكل أشكاله يُعدّ من أنواع العنف الأسري.

## ب - العنف الأسري في المجتمع الأمريكي

يُعدّ العنف الأسري في أمريكا أحد أكبر المشكلات التي يعانيها المجتمع بكل طبقاته، وهو لا يختص بجنسية، أو قومية، أو دين، أو طبقة اجتماعية معينة. وتقع حوادث الضرب والإيذاء والشتم وقتل النساء مرة كل تسع ثوانٍ حسب تقرير وزارة العدل الأمريكية، وتبيّن أنّ ما نسبته 50% من المشردين الذين لا مأوى لهم (نساء، وأطفال) كانوا من ضحايا العنف، وهو ظاهرة منتشرة في أمريكا.

وما يزيد الأمر سوءاً هو أنّ معظم الأطفال يعيشون مع أشخاص غير متزوجين أو مطلقين. فقد أشارت الإحصائيات الأمريكية إلى ارتفاع نسبة الاعتداءات على الأطفال بين عامي 1985م و1991م بنسبة 40%， وقدّرت إحصائيات اليونيسيف لسنة 2004م أنّ نحو 3500 طفل ممّن تقلّ أعمارهم عن سنّ الخامسة عشرة في أمريكا وغيرها من الدول الصناعية يموتون بسبب العنف وإساءة المعاملة في الأسرة. وأعلنت إدارة الصحة والشؤون الاجتماعية الأمريكية أنّ مؤسسات حماية الأطفال قد تلقت عام 1999م ما يقرب من مليوني بلاغ عن إساءة معاملة الأطفال، ووُجد أنّ أكثر من مليون حالة منها استدعت التحقيق والمتابعة، لثبت صحتها. ومع أنّ هذه الحالات تُدوّن عادة في السجلات الإحصائية، إلا أنّ هناك أضعاف هذه الحالات التي لا يتم الإبلاغ عنها. وتبيّن بعض الدراسات الأمريكية أنّ ما نسبته 80% من جرائم القتل كانت نتيجة العنف الأسري، وبين عامي 1960م و1990م ارتفعت

معدلات الجريمة إلى 500%. بالإضافة إلى كارثة المخدرات والأطفال المدميين وراثياً، التي تؤدي إلى انتقال هذا الوباء إلى الأطفال الأبرياء.<sup>(205)</sup> وفي عام 1999م تعرضت أكثر من خمسة ملايين امرأة للعنف؛ أي أنّ واحدة من كل أربع نساء تتعرض للعنف بصورة منتظمة.

وقد تتابعت الدراسات والبحوث الخاصة بدراسة أسباب هذه السلوكيات العنيفة، ومع تنوع الحقول التي تناولت هذه الظاهرة بالتحليل، إلا أن النتائج تؤكد أنّ هذا السلوك العنفي لا يمكن تفسيره بسبب واحد، وإنّما أسبابه متداخلة، وهي ذات تأثير متبادل. وهناك نظريات متعددة حاولت تفسير هذه السلوكيات وأسبابها في هذا المجال، تراوحت بين النفسي والاجتماعي، وما يزال البحث مستمراً في هذا المجال، لكنّ بعض تلك الأسباب العامة ركّزت على أهمية التنشئة وال التربية، خاصة في السنوات الأولى من حياة الطفل، وما لها من أثر كبير في تكوين الشخصية. ويحدث ذلك من خلال مراقبة الطفل لوالديه والأقربيين في استعمالهم العنف وسيلة لحل مشكلاتهم، بالإضافة إلى تهانون الأسرة والمجتمع وتقبّلهم لتلك السلوكيات.

وتوجد أسباب مهمة أخرى تؤدي إلى العنف الأسري، منها: تعاطي الكحول والمخدرات، والأمراض النفسية التي قد تؤدي إلى اضطرابات في الشخصية، وكذلك الجهل، والفقر، والبطالة، والتمييز الاجتماعي. ويضاف إلى جملة الأسباب السابقة بعض الأسباب الخاصة بالأسر المسلمة الأمريكية، ولا سيّما المهاجرة منها، التي تعرض كثير من أفرادها للعنف، سواء عن طريق الحروب التي زادت وتيرتها في العقود الأخيرة، أو تعرض الرجال خاصة للاضطهاد السياسي ونحوه، بالإضافة إلى الاختلافات الجذرية في العادات والتقاليد على

---

(205) السمّاك، محمد. "حقوق الطفل بين الشّرعة والشّريعة"، بيروت: دار الاجتهد، مجلة الاجتهد، ع.م 39-40، 1998.

(206) Kurdek, Lawrence A. "Are Gay and Lesbian Cohabiting Couples Really Different from Heterosexual Married Couples?" *Journal of Marriage and Family*, 66, 4 (November, 2004): 880-900

مستوى التكافل الاجتماعي، وغياب الأسرة الممتدة، وهو ما يجعل الزوجان يواجهان كل تلك التحديات وحدهما.

### ج - وسائل الحماية من العنف الأسري

بدأت حملات توعية مكثفة في جميع أنحاء أمريكا، بعد إدراك خطورة هذه الظاهرة ومدى انتشارها، بل امتد الاهتمام بها ليشمل الحقل الأكاديمي، فأنشئت أقسام دراسية في الجامعات والمعاهد، والمراكمز البحثية المتخصصة لدراسة معاني العنف الأسري، وتحليل أسبابه وأعراضه وآثاره وطرائق معالجته، واعتبر هذا النوع من الأفعال والممارسات مرضًا من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي يجب معالجتها بصورة فاعلة، لما قد يسببه من مفاسد عظيمة للأفراد والأسر، ومن ثم المجتمعات. وقد ركّزت كثير من المراكز البحثية المهمة، مثل مؤسسة "راند"<sup>(207)</sup> الرائدة في توجيه الدفة السياسية، على دراسة أوضاع الأطفال، ومتابعة الإحصائيات والدراسات المهمة بأحوالهم، وكذلك محاولة رصد ومتابعة ومراقبة البرامج والجمعيات التي تسهم في تحسين أحوال الأطفال صحياً وتعليمياً ونفسياً، فضلاً عن تقديم المساعدة للأسر ذات الدخل المحدود، ومساعدة المسؤولين السياسيين على متابعة مثل هذه القضايا، واتخاذ الإجراءات الالزمة بحقها، علماً بأنه توجد سجلات تفصيلية تحوي أسماء كل من يساعد الأسرة على متابعة تعليم أبنائها في جميع الولايات.

وهكذا أدركت جميع الجهات المسؤولة أهمية توفير وسائل فاعلة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، فسنت الدولة قوانين مختلفة تناسب كل حالة للتعامل مع هذا النوع من السلوكيات، بالإضافة إلى إنشاء منظمات الخدمة الاجتماعية للتعامل مع قضية العنف الأسري من مختلف جوانبه. وبعد مدة تبيّن غياب بُعدِهم، ألا وهو الدين. وكعادة النموذج العلماني في توزيع المهام، تم تحديد مهمة الدين وتوظيفه في مجال المعالجة عن طريق التوعية والتعليم، وإعادة

---

(207) www.rand.org

تأويل بعض المفاهيم الدينية التي أُسيء فهمها. وهكذا تم التعاون بين القانون والمؤسسات الاجتماعية والعلمية والمؤسسات والمراكز الدينية من كنائس وغيرها، لبذل كل الجهود في نشر الوعي بأخطار العنف الأسري، وما ينجم عنه من آثار سلبية تمتد من الأفراد والأسر إلى المجتمعات. وبدأ تطوير مختلف أنواع الإجراءات الاحتياطية والاحترازية للوقاية من العنف، بالإضافة إلى معالجة الحالات التي تعرضت للعنف الأسري. كما خُصصت برامج لتحسين أحوال الزواج والمتزوجين، وأصبحت جزءاً من أنشطة المؤسسات الدينية تحديداً، سواء قبل عقد الزواج أو بعده.

أما بالنسبة إلى حماية الأطفال فقد تكفلت الدولة بسنّ عدد من التشريعات ضد الجرائم التي يرتكبها بعض الأشخاص بحق الأطفال، مثل إجبارهم على العمل الشاق ساعات طويلة، وتجارة الجنس sex trafficking، وهي جرائم تقوم على إغراء الأطفال بالحصول على المال مقابل الجنس، وفي أحايin أخرى يتم خطف الأولاد واختساب البنات مقابل المال. وفي ما يخصّ مسألة معالجة السلطات الرسمية للمشاكل العالقة بين الأطفال وأسرهم، فقد أخذ هذا المنحى بالظهور في العقود الثلاثة الأخيرة، متزامناً مع إصدارات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والطفل والمرأة، خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

فعلى مستوى المدارس الحكومية، قدمت برامج تدريبية للأولاد منذ الصغر، ليدركوا مفهوم إساءة معاملة الأطفال child abuse، وهو مصطلح فضفاض، ويُقصد به أيّ فعل يؤذي الطفل أو يحاول تقييد حريته، سواء صدر عن الوالدين أو المعلمين أو غيرهم. وتختلف أشكال الإساءة في طبيعتها، فمنها الخطير كالاعتداء الجسدي، أو الجنسي، أو النفسي، أو العاطفي، ويتم التعامل مع هذه الإساءات؛ كلّ على حدة. وفي حال كانت الإساءة صادرة عن أحد المعلمين أو مدربِي الرياضة في المدرسة، فإنّ الباحثة الاجتماعية تتعاون مع الأسرة وإدارة المدرسة لمعالجة الآثار المترتبة على هذه الإساءة. ومع تطور الوسائل العلمية

والأساليب التربوية، أصبح المدرسون والباحثون الاجتماعيون أكثر وعيًا بعادات الأطفال وتقاليدهم المتنوعة، وازداد حماسهم للتعاون مع الوالدين والأسرة لتعزيز العادات والتقاليد النافعة في أذهان أبنائهم الطلبة، وتخلصهم من الطالح منها.

ويعدّ الضرب والإيذاء البدني من العادات التي ترسّخ الاعتقاد ببطلانها وعدم فاعليتها تربويًّا؛ ما دفع العديد من الولايات إلى منع الضرب في المدارس التابعة لها.

أمّا بالنسبة إلى ضرب الوالدين لأولادهم، فقد رُصدت العديد من الحالات التي فقدت فيها الأسرة أحد أبنائها جراء استعمالها الضرب أسلوبًا تأديبيًّا، وتعدّ الولايات الأمريكية الضرب نوعاً من أنواع إساءة المعاملة التي تُعرض مرتكبها للمساءلة والملاحقة القانونية، ولكنّ كثيراً من المهاجرين يجهلون قوانين الولايات التي يقطنون فيها، وحتى قوانين المدارس وأنظمتها. ففي حال تعرض طفل للضرب، فإنّه يقوم وحده، أو بمساعدة مدرسته، أو غيرهما من الجيران بإبلاغ الجهات المسؤولة، خاصة إذا خلّف الضرب كدمات وإصابات ظاهرة. وفي حال ثبت أنّ حياة الطفل في خطر، أو أنه أُوذى، وكانت آثار الكدمات واضحة على بدنـه، فإنّه يؤخذ من أسرته، ويُضم إلى "أسرة حاضنة" foster family، وقد يبدأ البحث بين أقارب الطفل عمن يكفله في تلك الفترة الانتقالية، فإذا ثبت عدم وجود من يت肯ّل به من أقاربه، استعينن بأسرة بديلة تُرشّحها بلدية تلك المنطقة، وتكون مسجلة رسميًّا لديها، إلى حين انتهاء الإجراءات القانونية وصدور قرار المحكمة بشأن الطفل. ثمّ يعود الطفل إلى أسرته بعد إنتهاء برامج معينة، مثل برنامج "معالجة الغضب"، واستكمال برامج للعلاج النفسي والعصبي، وغيرها من البرامج المتخصصة. أمّا إذا كان الطفل مصاباً بالإدمان فإنّ الإجراءات تأخذ منحى آخر، يتضمن معالجة الإدمان، ومتابعة الحالة بدقة إلى حين التأكّد من سلامـة الطفل، علمًا بأنّ لكل ولاية ومنطقة خصوصيتها من حيث

القوانين والبرامج المطروحة في هذا المجال، وهي تخضع لاعتبارات عدّة، أبرزها: عدد السكان، وطبيعة المنطقة، والحالة الاقتصادية والثقافية والتعليمية.

وفي الآونة الأخيرة ظهر الاهتمام جلّياً بظاهرة ما يسمى "إهمال المسنين"؛ إذ يوجد كثير من المسنين في الشوارع أو الأماكن العامة وهم فاقدو الذاكرة، أو لا يعلمون ما يفعلون. وفي المقابل، يوجد العديد من المهاجرين الذين وفروا من بيئات توجّب على الأبناء الاهتمام بأبائهم، ويتشتّر فيها مبدأ التكافل الاجتماعي القائم على الأسرة الممتدّة ومنظومة الحقوق والواجبات، فيتعاونون أفراد الأسرة، وتتوزّع أعباء المسؤوليات في ما بينهم، فلا تقع على عاتق شخص واحد. أمّا البلاد الغربية القائمة على فلسفة النظام العلماني الذي يؤمّن بالفردية والحرية الفردانية، فإنّها تفتقر إلى نظام التكافل الاجتماعي، فلا نجد أبناء يرعون آباءهم عند الكبر. فمفهوم الأسرة في النظام العلماني الغربي يختلف كل الاختلاف عنه في ثقافات الشعوب الأخرى، ويظهر ذلك واضحاً في مجال الاهتمام بكبار السن وغيرهم. ويواجه المهاجرون هذه المشكلة عندما يستدعي بعض المهاجرين والديهم إلى تلك البلاد، ويذهب الأبناء خلال النهار إلى أعمالهم ويتركونهم وحدهم، فيُنسّر ذلك إهمالاً، خاصة إذا خرج المسن وهو لا يعرف معالم المنطقة، وقد عدّت بعض الدراسات ذلك نوعاً من أنواع العنف الأسري.

وفي السنوات الأخيرة انتشرت العديد من المؤسسات والجمعيات التي تُعنى بشؤون المسنين وأحوالهم؛ وذلك استجابة لاحتياجات المجتمع، ومنها المؤسسات الدينية والخيرية التي تعمل جاهدة على خدمة كبار السن، وتحرص على التعاون مع الحكومة التي يكون دورها محدوداً في الغالب. يخضع العاملون في هذه المؤسسة لتدريب مكثّف، ليتمكنوا من التعامل مع مختلف الحالات المرضية، خاصة المزمنة منها، كمرض الزهايمر أو "الخرف" وغيره من الأمراض المنتشرة على نطاق واسع اليوم، علمًا بأنّ معظم العاملين في تلك المؤسسات هم من المتطوعين، وكثير منهم يعمل من خلال كنيسته، أو المراكز الدينية المنتشرة في المنطقة.

ونظراً للحياة اليومية المعقدة والمرهقة للفرد والأسرة؛ فإنه يصعب تحمل أيّ أعباء أو مسؤوليات أخرى، خاصة في حال تدهور الحالة الصحية لأحد الوالدين أو كليهما، ولذلك أنشئت تلك المؤسسات لتقوم على رعاية المسنين<sup>(208)</sup>، ومساعدة ذويهم علىمواصلة حياتهم اليومية، وتيسير أعمالهم بسهولة، وهو تطور طبيعي يعكس فلسفة المنظور العلماني المتبني في أمريكا والغرب.

#### د - الجالية المسلمة والعنف الأسري

على الرغم من خصوصية بنية العلاقات الأسرية وقيمها في أواسط الجالية المسلمة الأمريكية وتميز نموذجها، إلا أن ذلك -ولأسباب مختلفة- لم يعصيها من أن تناول نصيتها من ظاهرة العنف الأسري؛ إذ أسهمت عوامل عدّة في اتساع نطاق هذه الظاهرة وأشكالها لتطال أبناء الجالية المسلمة، وهو ما أدى إلى جعلها اليوم واحدة من التحديات الخطيرة التي تواجه الجالية المسلمة الأمريكية، وتستدعي من فقهاء الأمة وعلمائها والمتخصصين في جميع الحقوق الاجتماعية والإنسانية وغيرها التعاون على تفكير مفردات هذه الظاهرة وإشكالياتها، ثم إعادة صياغة الحلول لمعالجتها، ليس على مستوى الجالية فحسب، ولكن على مستوى المجتمع الإنساني عموماً، كما فعل رسول الله ﷺ في معالجة الكثير من عادات الجاهلية التي اتسمت بالظلم والاعتداء، خاصة ضد المرأة، والأطفال، وضعاف البشر من العبيد والفقراء وغيرهم، وذلك خلال ثلاثة وعشرين عاماً من العمل المتواصل والجاد في التغيير والإصلاح الاجتماعي. وفي ما يأتي عرض وتحليل لنماذج بعض أهم التحديات المتعلقة بهذا الموضوع على مستوى الجالية، بما في ذلك توظيف المقاصد والقيم الإسلامية العليا واتخاذها منهجاً لتقييم الموضوع ومعالجته.

---

(208) إن تفاعل الباحثة مع المجتمع الأمريكي ومشاركتها مختلف فعاليات مؤسساته وخاصة التربية والأكاديمية والاجتماعية، منحها خبرة علمية وعملية مكتنفتها من رصد وتحليل العديد من تلك الظواهر الاجتماعية.

## هـ - أهم مظاهر العنف الأسري في الجالية المسلمة

من أوائل الذين لفتو الأنوار إلى وجود هذه الظاهرة في أوساط الجالية المسلمة الأمريكية، السيدة شريفة الخطيب -رحمها الله تعالى- عندما كانت تترأس جمعية أمريكا الشمالية للمرأة المسلمة NACMW. ففي عام 1993 سَجَّلت أول إحصائية في هذا المجال ضمت نحو 63 مسلماً ومسلمة من مختلف الجاليات المسلمة في أمريكا، وقدرت نسبة العنف البدني فيها بنحو 10%， وحمنت أنّ نسبة سوء المعاملة المتعلقة بالعنف النفسي والعاطفي أعلى من ذلك بكثير، وقد أثبتت هذا الأمر بعدها باحثون آخرون متخصصون في الصحة العقلية والنفسية؛ إذ أكدوا أنّ هناك كثيراً من الاعتداءات الأسرية غير المثبتة رسمياً، وهذا ما يجعل النسبة محدودة ظاهرياً<sup>(209)</sup>.

أما العاملون في حقل الاستشارات النفسية والاجتماعية، فقد بدأوا يقدمون بعض الدراسات عن الحالات المعروضة عليهم، وهذا بحد ذاته يعكس أهمية الموضوع ومدى انتشاره بين أوساط الجالية المسلمة، بغض النظر عن قوميتها وأصولها المتنوعة.

وقد شاركتُ في بحث هذا الموضوع برؤية إسلامية، وفق النموذج القرآني في بناء العلاقات الأسرية السليمة، وذلك بثلاثة كتب بالتعاون مع باحثين آخرين متخصصين في مختلف الحقول المتعلقة بموضوع العنف الأسري، وجاءت هذه الجهود في إطار نشر الوعي بين أفراد الجالية المسلمة من جهة، وتوعية العاملين في هذا المجال من غير المسلمين وتعريفهم بالرؤية الإسلامية حول موضوع العنف الأسري من جهة أخرى<sup>(210)</sup>.

وفي ما يأتي أبرز مظاهر الظلم والعنف الأسري الذي ساد أوساط الجالية المسلمة:

(209) Elkhadi Abugideiri, Salma. "Domestic Violence Among Muslims Seeking Mental Health Counseling." p. 93.

(210) Abugideiri and Alwani. *What Islam says about Domestic Violence?.*; Alwani, "The Qur'anic Model for Harmony in Family Relations."

- تطليق الرجل زوجته ثلاثةً بالقول من دون شهود أو إسناد، بحيث يتركها معلقة لا تدري إن كانت مطلقة أو متزوجة، وحين تنتهي العدة التي ظنّت أنها عدّة طلاق، يأتي من يريد أن يتزوجها، فيسارع زوجها إليها ليخبرها بأنّها لا تزال على ذمته، وأنّها ستبقي معلقة، لا متزوجة ولا مطلقة مدى الحياة، وقد يكون بينهما أولاد، فيتركها مع الأولاد بلا نفقة، وقد يتقاус عن أداء واجباته الأبوية؟ ما يحمل الزوجة أحياناً على الانحراف، أو الردة عن الإسلام إذا كانت من المسلمات اللاتي أسلمن حديثاً.

- إذا وثّق الزوجان عقد الزواج في المحكمة المدنية الأمريكية، ثمّ وقع الخلاف بينهما، ولجأت الزوجة إلى المحكمة، للمطالبة بحقوقها وحقوق أولادها من الزوج الذي منعها إياها، فتحصل على الطلاق منها، ثمّ يأتي الزوج ليعملها بأنّ طلاقها في المحكمة غير الإسلامية أمر غير شرعي، والحكم بالطلاق من قاض غير مسلم لا يترتب عليه أثر شرعي. ثمّ يبدأ بممارسة الضغوط النفسية والمادية عليها من ابتزاز للمال أو التهديد بتركها معلقة. وحتى عندما تقرر المحكمة تخصيص نفقة لأولادها، فإنه يحاول أن يسترجعها منها بالتهديد، وذلك هو الظلم والاعتداء الذي نهى عنه كتاب الله وحذر منه أشد التحذير في آياته، وبيّنه للناس رسول الله ﷺ.

- الإضرار بالزوجة ثمّ إرغامها على التنازل عن حقوقها عن طريق الخلع، وهو عكس المفهوم القرآني الذي يمنح المرأة حقها بالطلاق من غير ضرر، قال تعالى: ﴿أَطْلَقَ رَبَّاتِنَا فَإِمْسَاكُ الْمَعْرُوفِ أَوْ شَرِيفٌ لِيَحْسِنَ وَلَا يَمْلِأَ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا أَتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَا يُمْسِكَ حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَفْتُمُ الْأَيْمَنَ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا أَفْنَدْتُ بِهِ تِلْكَ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوهَا وَمَنْ يَعْدَ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 229].

وقد بيّن هذا المعنى رسول الله ﷺ في قصة المرأة التي طالبت بالخلع، ليس بسبب إيداء زوجها لها، لأنّ هذا يستوجب الطلاق مع استيفاء المرأة جميع حقوقها

المادية والمعنوية<sup>(211)</sup>. ولكنّ وقوع الخلع في هذه الحادثة كان بسبب مشاعر المرأة تجاه زوجها، التي تُعدّ سبباً كافياً لعدم تحقيق "السكن النفسي والعاطفي"، وهو من مقاصد الزواج المهمة، مما يؤدي إلى عدم قدرتها كزوجة على إقامة حدود الله التي أشارت إليها الآية. ومن هنا سألهما رسول الله ﷺ أن تعيد للزوج حديقته، وهي مهرها، ففعلت. وهناك من يستند إلى هذا النص في النيل من حقوق المرأة، انتلاقاً من إساءة فهم حكم الخلع في الإسلام، وإساءة توظيفه، مما أدى إلى الإضرار بالمرأة، وهو مخالف لجميع المقاصد الشرعية المتعلقة بهذا الحكم.

- استعمال العديد من الأزواج مقوله "وجوب طاعة الزوجة لزوجها"<sup>(212)</sup> التي خالفوا فيها المعاني القرآنية، ليبرروا لأنفسهم ضرب الزوجات وإيذاءهن وإذلالهن بمختلف الوسائل والطرق، مثل الضغط النفسي بالشتم والسب والتنازع بالألقاب، وفي بعض الأحيان، قد يقوم الزوج بحبس زوجته، ولا يسمح لها بالخروج، خاصة إذا كانت من المهاجرات اللاتي قدمن حديثاً، ولا يمتلكن الخبرة، ولا يُحسن التحدث بلغة البلد، فقد يأتي بها الرجل من بلدتها، ثم يتسلط عليها، ويستغل بعدها عن أسرتها وأقربائها فيحرمها من الذهاب إلى المسجد، أو الاجتماع بالأخوات هناك؛ لكيلا تكشف أمره. وفي كثير من الأحيان تُكتشف هذه الحالات بالمصادفة، أو بوساطة الجيران الذين يبلغون عنها عندما تتعالى أصوات الزوجين مراراً. وهناك حالات الإضرار المنتشرة بالتهديد بعدم منح الزوجة حق الإقامة، وحجز كل أوراقها الرسمية. وفي حال كانت أمريكية مسلمة فغالباً ما يكون زواجها في المسجد من دون توثيق عقد الزواج في المحكمة، فتفشل بالحصول على حقوقها من الزوج، وقد تخسر دينها بسبب هذا الإنسان.

---

(211) انظر: سورة البقرة، الآيات (221-226).

(212) انظر ما جاء في هذه الدراسة عن مفهوم القوامة.

- وجود حالات من العنف الأسري الذي يمارسه أهل الزوج ضد الزوجة، وخاصة الأم التي تمارس ضغوطاً نفسية قاسية على زوجة ولدها، إلى درجة قد تصل إلى الطلاق. ومع عدم وجود إحصاءات دقيقة في هذا المجال، إلا أنه بناء على خبرة الباحثة الشخصية، بالإضافة إلى مقابلتها بعض الأئمة من ذوي الخبرة، فإنّها تؤكّد وقوع مثل هذا النوع من العنف بنسبة ليست بالقليلة. وهكذا تتحول الأسرة الممتدّة من وسيلة عون للأسرة الجديدة إلى أداة تفكّيك لها.

- تعامل الوالدين مع الأطفال بالضرب، أو الإهانة اللفظية، أو الإهمال العاطفي وال النفسي، كوسيلة تربوية، أو نحوها من الأساليب التي تعكس آثارها سلباً على نموهم وطرق تفكيرهم، وقد يتسبّب ذلك -أحياناً- بعاهات دائمة أو مؤقتة لهم، وهو ما قد يعرض الأسرة للتحقيق والمحاكمة إذا علمت السلطات المسؤولة بذلك، فضلاً عن أخذ هؤلاء الأطفال من الأسرة، ثم إرسالهم إلى أسرة أخرى تحتضنهم<sup>(213)</sup>. وكذلك فإن استعمال الأولاد وسيلة ضغط على أحد الوالدين، خاصة الأمهات، يُعدّ نوعاً من أنواع العنف الأسري. وأقسى هذه الممارسات هو خطف الأب الأولاد والرحيل بهم إلى بلده الأصلي إذا كان مهاجراً، أو إخفاوهم في مكان لا تصل إليه الأم.

#### و- استراتيجية الحماية من العنف الأسري

##### – التوعية الشاملة

يجب على الجالية المسلمة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية اليوم نشر الوعي بمعاني العلاقة الزوجية والمفاهيم المحورية في هذه العلاقة، عن طريق المساجد، والمؤتمرات العامة، والجمعيات القائمة على حماية الأسرة، والمدارس، وحلقات النساء في المساجد وغيرها، مع التركيز على المعاني القرآنية وتطبيقات السنة النبوية في توضيح معاني الزواج، والولاية، والزوجية، وحقوق الزوجين.

(213) مصدر هذه البيانات هو المقابلات الشخصية التي أجريتها مع عدد من الأسر، وكذلك بعض الإحصائيات الاجتماعية المسلمات، وأئمة المساجد.

ولا بدّ من تأكيد القيم التي دعا إليها القرآن الكريم وتمثل في الحفاظ على هذه العلاقة، كالمعروف، والفضل، والإحسان، والعفو، والإصلاح، والمودة، والرحمة، والسكن، وغيرها من المفاهيم<sup>(214)</sup>.

ويجب على العلماء والأئمة الاضطلاع بمسؤولية تصحيح مفاهيم القوامة، والدرجة، والطاعة، وغيرها من المفاهيم التي أسيء فهمها، فجعل بعضهم يفترى على الله الكذب لبيع لنفسه ضرب زوجته وشريكة حياته<sup>(215)</sup>. كما يتعمّن عليهم شرح وتبيّان معاني العنف الأسري وخطورته، واستنكار الممارسات التي تؤدي إلى وقوع الظلم على أفراد الأسرة، كما وردت في كتاب الله، وبينته السنة النبوية الشريفة. وعلى الرغم من قيام كثير من أفراد الجالية وعلمائها وأئمتها بذلك، إلا أننا ما زال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لنشر الوعي بذلك.

#### - بناء مؤسسات الخدمة الاجتماعية

تشارك الجالية المسلمة الأمريكية اليوم كثيراً من المؤسسات الأمريكية في معالجة ظاهرة العنف الأسري على نحو فعال، وعلى جميع المستويات. وقد أنشئ العديد من مؤسسات الخدمة الاجتماعية التي أخذت على عاتقها التعاون مع أئمة المساجد، والخبراء التربويين والمتخصصين في العلاج النفسي لمناقشة القضايا المتعلقة بهذا الموضوع.

وما تزال الحاجة ملحة لإنشاء مؤسسات رائدة مثل مؤسسة "الأسر الحاضنة" التي تُعني بالأطفال الذين يتعرّضون للعنف الأسري مدة معينة؛ إذ إنّ القانون الأمريكي يجيز أخذ الطفل من أسرته إذا ثبت وقوع اعتداء عليه، الأمر الذي يجعله سبباً كافياً للإقرار بعدم أهلية (كفاءة) الوالدين أو أحدهما لمهمة التربية. وفي حال ثبت ذلك يُحبس المعتدي مدة معينة تتناسب ونوع الاعتداء. وقد يتأنّد هذا الأمر بوجود آثار للضرب على جسم الطفل، فيؤخذ الطفل من الأسرة،

(214) Alwani, "The Qur'anic Model for Harmony in Family Relations."

(215) Abugideiri and Alwani. *What Islam says about Domestic Violence?*.

وتُحدّد المحكمة مَن يقوم على رعايته مدة معينة، لحين إحالته إلى مكان ثابت يستقر فيه. ففي حال غياب الأسرة الممتدة، وعدم وجود أسر حاضنة مسلمة مسجلة رسمياً في سجلات المحكمة تحتضن الطفل لدى تعرّضه لأي اعتداء، تضطر المحكمة إلى إرسال الطفل إلى أية أسرة غير مسلمة. ومن هنا أصبح من الضروري، بل من الفروض الكفائية المهمة التي ينبغي للجالية المسلمة توفيرها، تدريب أسر حاضنة مدة مؤقتة أو دائمة، والتأكّد من تسجيل تلك الأسر رسمياً في المحاكم الأمريكية للحفاظ على أطفال المسلمين.

#### - تأهيل الأئمة علمياً وعملياً في مختلف المجالات

يجب ألا يقتصر علم الإمام على العلم الشرعي فحسب، بل ينبغي له دراسة فقه الواقع، وفن الاستشارات العلمية والنفسية، ليتمكن من توجيه المقبلين على الزواج وتدربيهم باستخدام برنامج "استشارة ما قبل الزواج" premarital counseling الذي يتيح لهم تحديد الأولويات وتعرف حقوق الزوجين. ويجب على جميع الأئمة تعرّف معاني العنف الأسري، وكيفية التعامل مع الحالات التي تعرّض عليهم، ولا يتم ذلك ما لم يكن هناك تعاون بين الأئمة والمتخصصين من علماء الاجتماع والنفس وال التربية على إعداد برامج لتوسيع أفراد الجالية بأساليب تربية الأولاد، وأسس التعامل الصحيح بين الزوجين من جهة، وبين أفراد الأسرة الممتدة والمجتمع من جهة أخرى، فتحدد المقاصد والأهداف لكل علاقة، حتى تستعيد الجالية قدرتها على استيعاب ومواجهة أي تحدٌ خارجي أو داخلي بحكمة ووعي. واليوم يتوافر العديد من البرامج التدريبية لأئمة المساجد؛ نظراً لدورهم الفاعل في الحفاظ على بنية الأسرة، ومن ثم الجالية، والمجتمع.

نخلص من هذا كله إلى القول بأن الدين هو الذي يمثل التعاليم الإلهية التي خوطب بها الإنسان على وجه التكليف، وهي غالباً كليات عامة، مطلوب تنزيلها وتطبيقاتها على الواقع المعاش. أمّا الدين فهو الكسب الإنساني في الاستجابة لتلك التعاليم، وتكييف الحياة بحسبها في التصور والسلوك، كما أنه يشكّل

مجالاً لاستقصاءات الإنسان المختلفة في فهم الدين، فهو منهج لتطبيق الدين على أرض الواقع<sup>(216)</sup>.

لقد مضى على وجود المسلمين في أمريكا عقود عدّة، مارست فيها الجالية المسلمة مهمة التدين بصور مختلفة، واستطاعت أن تكون أعرافاً وتقالييد متنوعة، فيها السلب والإيجاب؛ لذا، وجب القيام بعملية تقييم لتلك الأعراف من حيث قربها أو بعدها عن تحقيق مقاصد الشريعة، ورصد قدراتها على فهم معاني الولي وتطبيقها على الواقع المعاش، عن طريق مراجعة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الجالية، ووسائل التعامل معها، للتمكن من رصد مواطن القوة والضعف.

---

(216) النجار، عبد المجيد. في فقه التدين فهماً وتنزيلاً، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1410هـ، ص28

## الفصل الرابع

### ضوابط الكشف عن المقاصد الأسرية وتفعيتها

تبين لنا من عرض طبيعة التحديات التي تواجه الجالية المسلمة في الولايات المتحدة الأميركية، وتقديم بعض النماذج التطبيقية لتفعيل المقاصد الأسرية هناك، أنّ ثمة حاجة وضرورة ملحة تستدعي النظر في الضوابط والمعايير التي ينبغي السير عليها في أثناء تفعيل المقاصد والكشف عنها.

وتظهر أهمية استدعاء الضوابط والمعايير في التوجه المقصادي، في إحداث نقلة منهجية، يتم من خلالها التحول من مرحلة التأصيل القائمة على التركيز على أهمية المقاصد الأسرية، ودورها في معالجة الاجتهداد المتعلق بقضايا الزواج والطلاق ونحوها، إلى مرحلة بناء وتكوين ضوابط القبول أو الرفض لأيّ تأويل، أو جهد يروم استحضار هذه النهج المقصادي.

وهنا بعض الضوابط التي لا بدّ من استحضارها في أثناء عملية الكشف عن المقاصد الأسرية وتفعيتها، لما يمكن أن يتربّى على غياب استحضار الضوابط من انفلات أو تضييع لمقاصد التشريع قاطبة.

وإذ نقترح هذه الضوابط، فإنّ هذا لا ينفي إمكانية وجود ضوابط أخرى مساندة.

## أولاً: حакمية النصوص

### 1 - الحاكمية بين الدلالة اللغوية والقرآنية

الحاكمية في اللغة مأخوذة من كلمة الحكم، وأصله منع منعاً لإصلاح، ومنه سُمي اللجام حَكْمَة الدابة، فقيل حكمته، وحكمت الدابة: معنطها بالحكمة. والحكم أيضاً: العلم والفقه والقضاء بالعدل، فالحكم بالشيء أن تلزم به غيرك أو لم تلزمه، فإذا قيل حكم بالباطل، فمعناه أجرى الباطل مجرى الحكم<sup>(1)</sup>.

والحكم أعم من الحكمة، فكل حكمة حكم، وليس كل حكم حكمة. فالحكمة: إصابة الحق بالعلم والعقل، والحكمة من الله تعالى: معرفة الأشياء وإيجادها على غاية الإحكام، ومن الإنسان: معرفة الموجودات وفعل الخيرات. ويشترط فيها الجمع بين العلم والعمل، فلا يسمى الرجل حكيمًا حتى يجمعهما. والحكم أيضاً من الإحكام أي الإتقان، ومن أسماء الله الحسنى الحكم والحكيم<sup>(2)</sup>.

وخلاصة المعنى اللغوي لمادة حكم: أن الحكم ما كانت غايته أو مقصدته الأساس المنع من الفساد بغية الإصلاح، ومن ثم فإنه لا بد أن يتسم بالإتقان، وأن يؤسس على الحكمة، وهي إصابة الحق، والجمع بين العلم والعمل، والقضاء بالعدل<sup>(3)</sup>.

ومع ثراء مفهوم الحاكمية لغوياً، إلا أن القرآن الكريم أضاف إلى معنى الحاكمية دلالات أكثر عمقاً وأوسع شمولية، فاستعمل لفظ الحكم ليدل على التحليل والتحريم في أمر العبادة والدين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ أَجِلْتُ لَكُمْ بِهِمَةً الْأَنْعَمَ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: 1]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 57].

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، مادة (ح. ك. م.).

(2) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق، ص 126.

(3) جعفر، هشام. الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية: رؤية معرفية، هيرنندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م، ص 57.

وأكَّدَ أَنَّ الْخِتَالَفَ وَالتَّنَازُعَ فِي أَمْرِ الدِّينِ يَكُونُ مَرْدِهِ إِلَى اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿وَمَا أَخْتَلَفْتُمُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَعُحِمْكُمْ بِإِلَيَّ اللَّهِ﴾ [الشُّورى: 10]، بَلْ إِنَّ عَدَمَ التَّحَاكُمَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَةِ نَبِيِّهِ، يَكُونُ مُوجِبًا لَعدَمِ التَّصْدِيقِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبَّكَ لَأُبُوْمُؤْنَتَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَحْدُوْنَ فِي آنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النَّسَاء: 65].

وَجَاءَ كَذَلِكَ الْحُكْمُ بِمَعْنَى النَّبُوَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغْتُمُ أَشَدَّهُ وَأَسْتَوَى أَئِنَّهُ مُحَكَّمًا وَعَلَمًا وَكَذِيلَكَ بَنِيَّنَ الْمُحَسِّنِينَ﴾ [الْقَصْص: 14]، وَقَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ: ﴿وَلُوطًا أَئِنَّهُ مُحَكَّمًا وَعَلَمًا﴾ [الْأَنْبِيَاء: 74] يَعْنِي النَّبُوَةَ أَوْ سَنَةَ الْأَنْبِيَاءِ<sup>(4)</sup>.

وَجَاءَ الْحُكْمُ بِمَعْنَى الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ<sup>(5)</sup>، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُؤْتَ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتَ حِكْمَةً كَثِيرًا﴾ [الْبَقْرَة: 269]، وَالْحِكْمَةُ مُصْدَرٌ مِنَ الْإِحْكَامِ وَهُوَ الْإِتْقَانُ فِي قَوْلِ أَوْ فَعْلٍ، فَكِتَابُ اللَّهِ حِكْمَةٌ، وَسَنَةُ نَبِيِّهِ حِكْمَةٌ، وَكَذَا الْعُقْلُ وَالْفَعْلُ، وَأَصْلُ الْحِكْمَةِ مَا يَمْتَنِعُ بِهِ مِنَ السُّفْهِ، وَهُوَ كُلُّ فَعْلٍ قَبِيعٍ<sup>(6)</sup>.

وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْحُكْمُ بِمَعْنَى الْقَضَاءِ وَالْفَصْلِ فِي الْخُصُومَاتِ وَالْخِتَالَفَ بَيْنِ النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزُّمُر: 3]، وَهَذَا الْفَصْلُ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا، بِكِتَابِ اللَّهِ وَسَنَةِ نَبِيِّهِ، بَلْ إِنَّ أَحَدَ الْمَقَاصِدِ مِنْ إِرْسَالِ الرَّسُولِ وَإِنْزَالِ الْكِتَبِ مَعَهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْفَصْلُ فِي الْآخِرَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَ الْحِسْنَى يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الْحِجَّة: 56]<sup>(7)</sup>.

وَكَذَلِكَ جَاءَ الْحُكْمُ بِمَعْنَى الْإِتْقَانِ وَالْمَنْعِ مِنَ الْفَسَادِ، فَالْقُرْآنُ أَحْكَمَ آيَاتِهِ وَنَظَمَ بِنَظَامِ مُحَكَّمٍ، وَقَدْ خَلَصَهَا اللَّهُ مِنِ الْبَاطِلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَسْأَلُ اللَّهُ مَا يُلْكِي﴾

(4) الدامغاني، الحسين بن محمد. قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن، تحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، بيروت: دار العلم للملائين، ط 3، 1980م، ص 142. انظر أيضاً:

- الزمخشري، تفسير الكشاف، مرجع سابق، ج 3، ص 398-397.

(5) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج 1، ص 476.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج 2، ص 1252-1253.

(7) جعفر، الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمة: رؤية معرفية، مرجع سابق، ص 65.

الشَّيْطَانُ شَرٌّ يُحَكِّمُ اللَّهُ أَيْنَتِهِ، ﴿الحج: 52﴾، فيحفظ آياته ويحكمها فلا يصيّبها تغيير أو تبديل. وقد جاءت السنة بهذا المعنى، فمن ذلك قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ لَكُمْ أَنْ تَرْبُوَ النِّسَاءَ كَثِيرًا﴾ [النساء: 19]: "وذلك أن الرجل كان يرث امرأة ذات قرابة، فيعضلها حتى تموت أو تردد صداقها، فأحكم الله عن ذلك، ونهى عن ذلك؛ أي منعه هذا الظلم".<sup>(8)</sup>

فالحاكمية في الإسلام آلت إلى كتاب الله تعالى، الذي وصف بصفات لم توصف بها الكتب السابقة، فجعل القرآن مصدقاً لما جاء قبله من الكتب، ومهيمناً، ولذلك أحاط بضمانته إلهية لحفظ نصه، بحيث يبقى محفوظاً عبر الأجيال إلى يوم القيمة. وتنطلق الشريعة من النص القرآني المحفوظ لتمتاز بالعموم والشمول وبأنها شريعة تخفيف ورحمة ورفع للحرج، فتضهر فيها المسؤولية الإنسانية في القراءة والفهم والتطبيق والتنزيل على الواقع.<sup>(9)</sup>

وهذه الخصائص تجعل نصوص القرآن الكريم هي الحاكمة، لكن بقراءة إنسانية، ومن هنا تأتي أهمية قضية القراءة وضبط منهاجيتها<sup>(10)</sup>. إن حاكمة الكتاب تعزّزها عموم الشريعة وشمولها وانطلاقها من النص القرآني المحفوظ، وتظهر فيها المسؤولية الإنسانية في القراءة والفهم والتطبيق والتنزيل على الواقع<sup>(11)</sup>. ولذلك جاء الحرص هنا على استنباط المقاصد الأسرية الأساسية من داخل النص، وهذا ينطبق على عموم المقاصد.

(8) آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق. عون المعبود: شرح سنن أبي داود، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990م. انظر الحديث في:

- السجستاني. سنن أبي داود، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب 24، ج 6، حديث رقم 2090.

(9) المرجع السابق، ص 23 وما بعدها.

(10) انظر مقدمة طه العلواني لكتاب:

- جعفر. الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمة: رؤية معرفية، مرجع سابق، ص 22.

(11) المرجع السابق، ص 23 وما بعدها.

وتتأكد حاكمة النصوص بوصفها ضابطاً أساسياً في الكشف عن المقاصد الأسرية وتفعيتها، لذلك فإنّ من أهم ما سيتم التركيز عليه في هذا الفصل هو كيفية استخلاص المقاصد من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وسيتم طرح وتحليل جهود علماء الأمة في هذا المجال لغاية الوصول إلى مناهج تساعد الباحثين والفقهاء على مواجهة التحديات المعاصرة، بتوفير إجابات تراعي فيها المقاصد الكلية، فنظهر بذلك قدرة الشريعة وصلاحها لكل زمان ومكان.

فالقرآن الكريم كتاب منزل يشتمل على قيم عامة مشتركة، ومقاصد وغaiات يجب على الإنسان أن يحسن قراءتها وتلاوتها وتدبرها، ثم تطبيقها. فالقرآن هو الحاكم في تقييم الفهم الإنساني، بمعنى أنه لا يحق لمجتهد أو مكلف أن يستبّط حكماً أو مقصدًا ما لم يشهد له النص. وبناء على ذلك يجب على المجتهد أن ينطلق في اجتهاده من كتاب الله تعالىً ومتذرباً آياته، ليسبّط منها الأحكام والمقاصد، ولا يحق لأحد أن يستبّط مقصدًا من خارج النصوص الواردة في كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ الصالحة الثابتة.

ولذلك فيقتضي على المجتهد (القارئ لكتاب الله) أن يدرك الفروق بين اللغة العربية بمستوياتها المتنوعة في الفصاحة والبلاغة، وبين "لسان القرآن" الأعلى دائمًا في نظمه وأسلوبه وفصاحته وبلاغته، فلسان القرآن مستوّعٌ للسان العرب متتجاوز له<sup>(12)</sup>.

كما أن "لسان القرآن" يختلف عن العربية المعهودة بميزة كبرى كذلك، هي الاستعمال الإلهي له للتعبير عن وحيه، وهي ميزة لا تتوافر لأي خطاب أو لسان آخر. وذلك يجعل عائد المعنى والمغزى أكبر بكثير منه في عائد اللغة العربية المألوفة. ولذلك فإن "المجتهد المتذرب" في حاجة إلى التدرب على فهم معاني القرآن من داخله، فإذا ألف ذلك واعتاده فإنه سينمّي ملكته ومهاراته في فهم مفردات القرآن في سياقاتها المتنوعة، وإدراك أساليب القرآن في توظيف المفردات لأداء معانٍ متنوعة في سياقات متعددة.

---

(12) العلواني، طه. لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب، مرجع سابق، ص 8-9.

وقد أولى علماؤنا من أصوليين وبلغيين علم الدلالات اهتماماً شديداً، ولدينا مخزون علمي مهم في هذا المجال يساعد أهل البحث والاختصاص على استخراجه والاستفادة منه.

فهناك دلالات بحسب الوضع اللغوي وتركيب الجمل والصيغ البلاغية ونحوها، مما لا بدّ من مراعاتها عند دراسة النص. كما أنّ هناك دلالات السياق، وهي ذات أهمية بالغة، اهتم الأصوليون بها، لما تتضمنه من تبيين المعجمل، وتعيين المحتمل، ونحوه، كما أنّ دلالة النصوص تنقسم إلى حقيقة وإضافية، فالحقيقة تابعة لقصد المتكلم، وهذه الدلالة ثابتة لا تختلف. أمّا الإضافية فتابعة لفهم السامع وإدراكه، وجودة فكره، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، بالإضافة إلى صفاء روحه وذهنه. وهذه الدلالة تختلف اختلافاً كبيراً بين السامعين<sup>(13)</sup>.

وبذلك يكون "السياق" هو الناظم الذي يعطي المفردة معاني إضافية، وأحياناً معاني جديدة في ارتباطها بما قبلها وبما بعدها، وذلك ما يطلق عليه اسم "المعنى السياقي" للمفردة؛ وهو غير "المعنى المعجمي" لها. ولا شك في أنّ "التدبر" في سياقات القرآن الكريم سوف يساعد "المجتهد المتدبّر" على فهم عادات القرآن المجيد في التعبير عن مقاصده. وأمّا "الكشف عن المناسبات" فهو متصل بفهم السياق" وأعم منه؛ إذ إنّ التناسب يدرك بإدراك الفصاحة والبلاغة -معاً-، والسياق يمثل إضافة نوعية إليه، تعزّز وسائل الكشف عن المعاني التي يحملها الخطاب، ويفتح أمام "المجتهد" آفاقاً واسعة لفهم و التعقل والتفكير<sup>(14)</sup>.

وهكذا فهي حاكمة كتاب يكون الإنسان فيها مسؤولاً عن توفير سائر الضمانات التي تقتضيها القيم العامة المشتركة بين البشر، وهي قيم العدل والأمانة والهدى. والإنسان مطالب بأن يقرأ هذا القرآن قراءة منهجية، تقوم على قراءته للكتاب الكريم من جهة، مرتبطاً بقراءة الكون في منهج منضبط. ففي الوقت الذي

(13) ابن القيم، إعلام الموقعين، مرجع سابق، ج 1، ص 350-351. انظر أيضاً:- العلواني، أثر العرف في فهم النصوص: قضايا المرأة أنموذجاً، مرجع سابق، ص 260-265.

(14) الشاطبي، المواقف في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 4، ص 274. انظر أيضاً:

يقوم به القارئ بالتلاوة والتدبر يقوم بالملاحظة والتأمل والاستقراء لسنن الكون بشكل منضبط، لاستكمال القوانين الضابطة للحياة والقواعد المنهجية التي يمكن للإنسان أن يهتدي بها، ويخرج من دائرة التناقضات والثنائيات المتصارعة الناجمة عن القراءات المنفردة<sup>(15)</sup>.

## 2 - منهج المتقدمين في الكشف عن المقاصد

ظهرت بوادر هذه العملية المنهجية عند الأصوليين الأوائل في مباحث مسالك التعليل، وقد اعترافها الكثير من المعوقات خاصة فيما تغلغل من حوارات كلامية أدت إلى عرقلة مسيرة بناء المنهج. ولكن، مع ذلك، فقد ترك العلماء بذوراً لها القدرة على التاج إذا حسن استعمالها وتحصيبيها.

لقد قدم الشاطبي جهوداً ملحوظة في سبيل استخلاص المقاصد، فاتخذ الاستقراء منهجاً، محاولاً من خلاله ضم الجزئيات في إطار الكليات، ومبيناً أصولها النقلية بأطراف من القضايا العقلية<sup>(16)</sup>، ليتجاوز بذلك ظنية أصول الاستدلال الفقهى، والأخذ بها نحو القطعية. ولا ننسى أن الشاطبي كان يؤصل لمقاصد المكلفين، فبدت أهمية دوره في قدرته على استخراجه وصياغته لمنهج<sup>(17)</sup>، جعل فيه تحكيم النص المسلط الأول، وسماه تبيان المقصد الإلهي من مجرد الأمر والنهي الوارددين في النصوص<sup>(18)</sup>.

فالمقاصد العامة للشريعة هي أحد المبني الأساسية لعلم الأصول، وهي التي يلزم أن تكون قواعدها قطعية، وقطعيتها لا تستفاد من آحاد الأدلة، وإنما تستفاد من استقراء جملة أدلة تضافت على معنى واحد، حتى أفادت القطع. فإن

(15) انظر المقدمة لطه العلواني في:

- جعفر، الأبعاد السياسية لمفهوم الحكمية: رؤية معرفية، مرجع سابق، ص 23 وما بعدها.

(16) الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 1، ص 23.

(17) علوان، فهمي. القيم الضرورية ومقاصد التشريع الإسلامي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989م، ص 61-62.

(18) الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 2، ص 291-290.

للاجتماع من القوة ما ليس للافترار، ومن أجله أفاد التواتر القطع. ويطلب تحقيق هذا المسلك تجريد المقاصد العليا من القرآن مباشرةً، بوصفه المصدر المنشئ للأحكام، وربط السنن الصحيحة المبينة للآيات التي وجهت إلى المقاصد العليا بتلك المقاصد. وبذلك يتعزز النظر الكلي، ويتيسر ربط الأحكام الكلية والجزئية بالقيم والمقاصد العليا، بل واستنباطها منها، مع بيان كيفية القيام بها.

وقد خرج الشاطبي من مراجعاته لمحاولات من سبقة من أئمة الأصول في المقاصد، بأنّ الأصل لا بدّ أن يكون مقطوعاً به، لأنّه إن كان مظنوناً، تطرق إليه احتمال الاختلاف، وهذا لا يجعله أصلاً في الدين والقوانين الكلية.

واستفاد الشاطبي من محاولات السابقين كالغزالى وابن رشد وابن حزم في مجال القطعي والظني، فطور ثلات خطوات منهجية: اثنان استفاداهما من ابن حزم وابن رشد، وهما: استنتاج القياس الجامع، والاستقراء. أما الثالثة فتمثل في التركيز على ضرورة اعتبار مقاصد الشرع في إحلال الدليل أو القياس المنطقي محل القياس الفقهي<sup>(19)</sup>.

ويأتي الشاطبي ليستلهم تطبيق ابن رشد لمنهج ابن حزم، فيلخص هذا المنهج الأصولي بقوله: "كل دليل شرعى مبني على مقدمتين: أحدهما نظرية ثبت بضرورة الحس أو العقل أو الاستدلال، والأخرى نقلية ثبت بالنقل عن الشارع نقاً صحيحاً، مثل تحريم الخمر (نص) والتحقق من أن هذا المشروب المعين هو خمر فعلاً (نظر عقلي)"<sup>(20)</sup>.

وقد حدد ابن حزم أصول منهجه بقوله: "وأقسام الأصول التي لا يعرف شيء من الشرائع إلا منها أربعة، وهي: نص القرآن، ونص كلام رسول الله ﷺ، وإجماع جميع علماء الأمة... أو دليل لا يحتمل إلا وجهاً واحداً"<sup>(21)</sup>، ومفهوم الدليل

(19) يغوت، ابن حزم والفكر الفلسفى بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 90 وما بعدها.

(20) المرجع السابق، ص 90.

(21) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، ج 6، ص 69.

عنه مجموع العمليات الاستنتاجية التي يقتدر بها المستدل على استخراج الحكم الشرعي من النص والإجماع استخراجاً منطقياً.

وقد أرسى ابن حزم دعائمه منهجه على يقينه بقدرة النص على مواجهة الواقع مهما كثرت، فقال: "لأن النص قادر على شمولها بأحكامه، دون حاجة إلى القياس، فالقرآن نص مطلق والواقع نسبي، والمطلق مهمٌّن على النسبي إذا عرف المجتهد كيف يتعامل معه"<sup>(22)</sup>.

فسلك بذلك منهج التجريد؛ أي تجريد الواقع وتحويلها إلى قاعدة كلية يمكن أن تشتمل على ما يتناهى من الواقع. "فيمكن تجريد قاعدة من آية تحريم الخمر والميسر ﴿إِنَّمَا الْحَمْرَةُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ﴾ [المائدः: ٩٠]" كل مسكر حرام" ، وبالتالي فأيّ أنواع تستحدث من المسكرات فهي حرام من النص ذاته، دون الحاجة إلى جعل ما ورد في النص أصلاً، وما لم يرد فرعاً، ونجتمع بينهما بالعلة ثم نشرك بينهما في الحكم"<sup>(23)</sup>.

وكذلك أبطل ابن حزم كل تأويل لم يأت به نص أو إجماع، فاهتم بلغة النص ورفض القياس في اللغة، وأكّد ضبط دلالات اللغة وقواعدها بضوابط منهجهية، لصيانة الذهن عن الخطأ في الفهم<sup>(24)</sup>، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على ما يقتضيه لفظ القرآن فقط، الذي أطلق عليه ظاهر اللفظ، ورفض التأويل على غير مقتضى اللغة العربية في النص. وكذلك فعل مع السنة النبوية، حيث اهتم ابن حزم بعلم الحديث وسعى إلى بنائه على القطع<sup>(25)</sup>.

ثم جاء الشاطبي ووظّف منهج الاستقراء -الذي دعا ابن حزم إلى اعتماده في التعامل مع النص القرآني للوقوف على معاني الفاظه- في استخلاص كليات

(22) ابن حزم، علي بن محمد. الإحکام في أصول الأحکام، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.

(23) الزعبي، أنور. ظاهرة ابن حزم، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص. ٥.

(24) انظر المناقشة في:

- ابن حزم، الإحکام في أصول الأحکام، مرجع سابق، ج٧، ص. ٥٧-٥٨.

(25) ابن حزم، المحلی، مرجع سابق، ج٥، ص. ٧٢.

الشريعة بالاستقراء، وذلك بضرورة اعتبار مقاصد الشريعة. وكان مبتغى الشاطبي هو بناء الشريعة كلها على القطع، بإعادة صياغة أصولها بصورة تجعل منها علمًا برهانياً<sup>(26)</sup>.

فالبحث في المقاصد -في نظره- هو بحث في العلل الحقيقة، التي هي مقاصد الحكم، بعض النظر عن كونها ظاهرة أو خفية، منضبطة أو منفلتة من الانضباط. وأماماً الظهور والانضباط فيحتاج إليهما عند إجراء الأقيسة الجزئية، وعند تقديم الأحكام لعموم المكلفين.

وبذلك فإنّ ما وظّفه الشاطبي هو إمكانية من الإمكانيات التي يطرحها التعليل الفقهي، ولا تعتبر إمكانية منفصلة تنشأ خارجه<sup>(27)</sup>، وفي هذا كرس الشاطبي قضية التكليف والتركيز على بنية مقاصد المكلفين على نحو يتسم بوضوح المنهج، فجاءت محاولته لتبرهن على قصد الشارع في المحافظة على القواعد الثلاث: الضروريات، وال حاجيات، والتحسينيات التي استنبطها الأوائل.

وواصل الشاطبي حوارات الأصوليين الأوائل في مسألة القطع والظن، فحاول توضيح ذلك من خلال فرضيته أنّ مقصد الشارع أصل من الأصول الشرعية، وأصول الشريعة قطعية، فلا بدّ أن تكون قطعية، فإذا ثبت هذا، فكون هذا الأصل مستنداً إلى دليل قطعي لا يخلو أن يكون الدليل القطعي عقلياً أو نكلياً، ولا بدّ أن يكون نكلياً، والأدلة النكالية لا بدّ أن تكون قطعية الدلالة والثبوت، وجود مثل هذه النصوص متنازع فيه بين العلماء، كما أنّ القائلين بوجود نصوص قطعية الثبوت وأنّ الدلائل في أنفسها لا تفيد قطعاً، لكنّها إذا اقترنـت بها قرائن، مشاهدة أو منقولـة، فقد تقيـد اليقـين، وهذا ليس متـواافقـاً دائمـاً؛ لأنّ القرائن المـفيدة لـليقـين

(26) الصغير، عبد المجيد. الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام: قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة، بيروت: دار المتنبـ، للدراسـات والنشر، 1994م، ص 347 وما بعدهـا.

(27) يفوت، سالم. حـفريـات المـعـرـفة الـعـربـيـة الـإـسـلامـيـة: التـعلـيل الـفقـهيـ، بيـرـوـت: دار الـطـيـعـةـ، 1990م، ص 174.

غير لازمة لكل دليل<sup>(28)</sup>، فكيف يثبت الشاطبي أن المقصاد معتبرة شرعاً بالدليل الشرعي القطعي؟!

لرأى الشاطبي إلى الاستقراء المعنوي لإثبات قطعية المقصاد، والاستقراء المعنوي هو منهج بحث ذو صلة وثيقة بالمنطق الإسلامي، وخاصة القياس الشرعي، ومنطق الفقهاء أكثر صلة به من صلته بالمنطق الصوري<sup>(29)</sup>.

والاستقراء المعنوي يشبه الاستدلال المرسل الذي اعتمدته مالك والشافعي، حين وجدا أن الفرع وإن لم يشهد له أصل معين فقد يشهد له أصل كلي. والأصل إذا كان قطعياً قد يساوي الأصل المعين، وقد يربو عليه، بحسب قوة الأصل المعين وضعفه.

والاستقراء المعنوي له جذور في علم مصطلح الحديث. فقد أخذ منه فكرة التواتر المعنوي، فهو موجود في الأصول ومصطلح الحديث.

فالاستقراء المعنوي يفيد اليقين؛ لأنَّه استقراء معانٍ لا إحصاء أنواع، وهو ينصب على إدراك العقل للمعاني التي يستخلصها من الواقع تجريبي، فهو يرتقي من معنى إلى آخر حتى يصل إلى معنى كلي يأخذ حكم الضروري<sup>(30)</sup>. "والأدلة المستقرأة هنا هي المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع"<sup>(31)</sup>.

ومن هنا فالمبادئ العامة مثل (لا ضرر ولا ضرار)، و(رفع الحرج)، ونحوها هي مقصاد قطعية مبنية على الكليات<sup>(32)</sup>. ولتنزيل تلك المبادئ على الواقع الجالي

(28) الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 2، ص 49-50. انظر أيضاً:

- الريسوني، نظرية المقصاد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 253.

(29) علوان، القيم الضرورية ومقصاد التشريع الإسلامي، مرجع سابق، ص 61-62.

(30) المرجع السابق، ص 62.

(31) الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 1، ص 36-37.

(32) المرجع السابق، ج 1، ص 32-33.

الأمريكية المسلمة -على سبيل المثال-، نقول: يتعين على الفقهاء المجتهدين في الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على اجتناب وقوع الضرر في حالات الخلاف والنزاع بين الزوجين، وجعلها مقصدًاً غاية محددة وواضحة لكلا الطرفين. أمّا الوسائل التي تتحقق المقصد منها: التأكيد على دقة صياغة عقد الزواج والطلاق، وتسجيلهما في المحكمة المدنية لتحصيل الحقوق كاملة، كحقوق النفقة والمهر أو نحوها بالنسبة إلى الزوجة والأولاد دون ظلم أو اعتداء. وهذا يستدعي -في بعض الأحيان- من الزوجة التي تحصل بحكم المحكمة المدنية على حقوق تمنحها أكثر مما تستحق، أن تعيد المال الزائد إلى طليقها، وبذلك يوفّي كلا الزوجين حقوق الآخر عدلاً وفضلاً.

ومبدأ رفع الحرج في الدين مثلاً، يفتقد إلى صيغة عموم، ونستفده من نوازل متعددة خاصة مختلفة الجهات، متفقة في أصل رفع الحرج، كشرع التيمم عند مشقة الماء، والصلاوة قعوداً عند مشقة القيام، والقصر والفطر في السفر، والصلاوة لأي جهة لعسر تحديد القبلة، والمسح على الخفين لمشقة النزع ولرفع الضرر، وغيرها من الجزئيات الكثيرة التي يحصل من مجموعها قصد الشارع في رفع الحرج، فمن هنا نحكم بمطلق رفع الحرج عملاً بالاستقراء، فكأن عمل الاستقراء المعنوي هنا هو عمل عموم اللفظ، والمعنى المتواتر المستفاد منه هو المعنى المستفاد من العموم المنصوص عليه. ومع أنَّ (لا حرج في الدين) منصوص عليه في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْتُ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ وَلَا أَيْكُمْ لِزَهْمٍ هُوَ سَمِّنَكُمُ الْمُسْلِمُونَ إِنْ قَبْلُهُ﴾ [الحج: 78]، إلا أنَّ النص وإن كان قطعياً ثبوتاً فقد يتحمل المناقشة في دلالته.

وهنا تكمن أهمية الاستقراء المعنوي كمنهج لا يعتمد على دليل واحد، بل يجمع كل الظواهر والعمومات والمطلقات والمقيمات والجزئيات في أعين مختلفه، مع ما ينضاف إلى ذلك من قرائن وأحوال، وبهذا يقع لنا القطع في أحکام المسائل الفرعية من تواتر النصوص والأدلة والقرائن كفرضية الصلاة وتحريم الظلم والعداوة... وهكذا امتاز العلم الكلي على الجزئي.

وأضاف الشاطبي للمقاصد محوراً منهجياً مهماً، حين حاول أن يكرّس خلاصة جهده في صياغة مسالك الكشف عن المقاصد. وبغض النظر عن اتصاف بعض المسالك التي طرحتها بالجزئية؛ أي في نطاق آحاد الأحكام لا في نطاق المقاصد الكلية العامة؛ إلا أنه استخلص المسلك الأول، وجعل مجرد الأمر والنهي في القرآن طريقاً لتعيين المقصد دليلاً على توظيفه لمنهج الاستقراء، لاتصال هذا المسلك بالكلية التي تساعده على استعادة الارتباط المباشر بالقرآن الكريم<sup>(33)</sup>.

وهذا الضابط يهدف إلى ترشيد المنهج التطبيقي بمبدأ الامتثال المطلق لله، ومدافعة الهوى المشوهة للأفعال، ثم تسييده باعتبار المقاصد؛ لأنّها تسدّد التطبيق فيما لا نص فيه من الأحكام، حيث تتطلب مستجدات النوازل تطبيق أحكام تصاغ على أساس من المقاصد الشرعية العامة. ويعُدّ هذا الأصل العقدي في التطبيق مدخلاً للأصول التطبيقية الأخرى ذات الصبغة المنهجية الإجرائية، كتنقيح المناط الذي جعله الأصوليون تحت مسالك العلة، وإذا بالشاطبي يجعله مبدأ مهماً في التطبيق.

ويُعدّ تنقيح مناط الأحكام وتحقيقه منهجاً مهماً في تفعيل المقاصد، فهو التهذيب والتمييز، باعتبار المقاصد تسدّد التطبيق فيما لا نص فيه من الأحكام، فمستجدات العصر تتطلب تطبيق أحكام تصاغ بناء على المقاصد الشرعية العامة، وبهذا يُعدّ تنقيح المناط مدخلاً منهجياً مهماً في إطار تفعيل المقاصد.

وتكون أهمية التحقيق في مناط الحكم في صوره الجزئية في محاولة معرفة ما يبقى من مفردات المسألة وما يستبعد، فهو منهج يرشد تطبيق الاستنباط ويسدده<sup>(34)</sup>.

(33) النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، مرجع سابق، ص158-159.

(34) المرجع السابق، ص194.

وقد عقد الغزالى في كتابه "شفاء الغليل" فصلاً مهماً في تنقية المناط (35)، بين فيه معناه ودوره في تعرّف علة الحكم، ويرى صاحب "البرهان" أنه استخراج للعلة بالسبر القائم على اختبار الأوصاف وحذف ما لا يصلح منها للعلية. ولقد وصفه الأسنوي بأنه "يبين إلغاء الفارق؛ أي تخلص ما أناط الشارع الحكم به؛ أي ربطه به وعلقه عليه وهو العلة" (36).

وأكّد الشاطبي أهميته، وجعل إهداره أو الغفلة عنه وصرف الحكم عن أفراده الحقيقة، مؤدياً إلى تحريف الكلم عن مواضعه (37).

ولذلك بين معناه بأنَّ كل دليل شرعي مبني على مقدمتين: إحداهما راجعة إلى تحقيق مناط الحكم، والأخرى ترجع إلى نفس الحكم الشرعي. فالشارع حكم على أفعال المكلفين بمقتضى المقدمة الثانية، ولا ينزل الحكم بها إلا على ما تحقق أنه مناط ذلك الحكم. فإذا قلت: إنَّ كل مسكر حرام، واعتبرته حكماً شرعاً حصل بالنقل، فإنه لا يجري على أفراده الواقعية إلا بعد تفحص ما يشربه المكلف، لتبيّن ما إذا كان خمراً فيحق عليه اجتنابه، وذلك هو معنى تحقيق المناط (38).

(35) تنقية المناط: هو أن يضيق الشارع الحكم إلى سبيه فتقترن به أوصاف يجب حذفها، فالنص المتعلّق بالأعرابي الذي واقع زوجته في يوم رمضان فيه إيماء إلى أنَّ العلة الواقع، لكن اقترن بها بعض الأوصاف التي يحتاج المجتهد إلى حذفها ليخلص إلى أنَّ العلة هي وقوع المكلف لا وقوع الأعرابي، وأنَّ المناط هو انتهاء حرمته رمضان. وهكذا يستمر المجتهد في بذل الجهد في حذف الأوصاف التي لا أهمية لها في الكشف عن العلة. انظر: كتب الأصول المختلفة في هذا المجال.

(36) الأسنوي، جمال الدين بن عبد الرحيم. نهاية السول شرح منهاج البيضاوي، القاهرة: طبعة صبيح والسلفية، (د.ت.)، ج 4، ص 127.

(37) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الاعتصام، تحقيق: محمد رشيد رضا. بيروت، دار المعرفة، ج 1، ص 249.

لقد حاول الشاطبي توظيف منهج تحقيق المناط لمعالجة مسائل البدعة وإشكالياتها، وكانت من أكبر همومه الفكرية والعملية.

(38) الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 3، ص 43. انظر أيضاً:  
- النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، مرجع سابق، ص 195 - 196.  
- النجار، عبد المجيد. في المنهج التطبيقي للشريعة الإسلامية: تنزيلاً على الواقع الراهن، أبو ظبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1990م.

وعلى هذا فإن تحقيق المناط له مرتبان من حيث تحقيقه في نطاق النوع،  
يعنى أن الحكم الكلي ينطبق على الأفراد عن طريق أنواعها، مثل حكم تحريم  
الظلم أو إيقاع الضرر على الآخرين، ففي حالة العنف الأسري على سبيل المثال،  
هناك أنواع من وقوع الضرر، كالإيذاء الجسدي، أو النفسي، أو المالي، أو  
العاطفي، أو الجنسي، وكلها تقع في إطار العنف الأسري، مما على المجتهد في  
المجتمع الأمريكي إلا العمل على توضيح هذا الأمر على نحو يُسهّل على العامة  
فهم الموضوع، وربطه بالنص، لتحول فيما بعد إلى ثقافة، ثم "محاسبة اجتماعية"  
تمنع وقوع أي نوع من أنواع العنف أو الظلم الأسري. فإذا التزمت الأسرة بهذا،  
ستجعل الإنسان المسلم يرفض تقبل الظلم أو وقوعه عليه أو على غيره، وبذلك  
تتفكك أنظمة الظلم بكل أشكالها.

أما تحقيق المناط في نطاق العين؛ أي ما يتعلق بالفاعلين والأحداث وأمثالها،  
فيبدو أن هذه المرتبة لا تنضبط بطرق معلومة، وإنما تعتمد على كفاءة المجتهد  
وتقواه، مثل حكم إباحة الطلاق مع الكراهة، وهو حكم له أهمية خاصة في بنية  
الأسرة وتركيبتها، فلا تأتي الإباحة حين تستحيل استمرارية الحياة بين الزوجين،  
ويفشلان في إدارة مؤسسة الأسرة معاً، وهنا لا بد من اتخاذ الطلاق وسيلة سلمية  
لفك رباط المؤسسة، لتحقيق معنى التسريح بإحسان. ولكن، توجد حالات خاصة  
لا بد من التتحقق من أن أفرادها على معرفة إذا كانت تنددرج تحت هذا الحكم  
أم لا، ومثال ذلك إذا زادت نسبة الطلاق وأصبحت ظاهرة مرضية بدلاً من أن  
تكون حللاً سلبياً. وقد بدأت تنتشر مؤخرًا في أواسط الجالية الأمريكية المسلمة  
خاصة بين الشباب ظاهرة الطلاق بعد ولادة الطفل الأول، والسبب يكمن في  
انشغال الزوجة الطبيعي بولدهما الجديد، وهو ما يجعل الزوج يشعر بافتقاده  
لعاطفة الزوجة، خاصة إذا كان تقييم العلاقة بين الرجل والمرأة قائماً على حسب  
مقاييس "هوليود"، فيبدأ الرجل بالبحث عن من تستطيع أن تقدم له مشاعر بديلة  
عن المشاعر التي يحتاج إليها كلا الطرفين من الآخر في تحقيق المودة والسكن.

فتعظيم الشهوات والنزوات في هذا المجتمع خاصة بالنسبة إلى الرجل الشاب، وغياب مفهوم التضحية والصبر والتعاون بين الزوجين، يقلل من كون الزواج مؤسسة يحمل فيها الطرفان معنى المسؤولية والالتزام، وهو ما يؤدي بالرجل إلى الطلاق أو الخيانة الزوجية.

وهنا تأتي الحاجة إلى تدقيق المجتهد أو الإمام في هذه الحالة، للبحث عن أنسج الوسائل التي تحفظ هذه المؤسسة، وتساعد الزوجين على اجتياز هذا الاختبار، فقد يقع حكم الطلاق هنا تحت الكراهة على نحو أقرب إليه من الإباحة، وهنا لا بد للمجتهد من تحليل مفردات المسألة بدقة في إطار فقه الواقع، ليتمكن من تحقيق المقاصد في حفظ كيان الأسرة، من غير ظلم أو اعتداء على حقوق أي من أفرادها.

وهذا المجال لا يزال بحاجة إلى جهود تطبيقية أوسع، ليصبح منهجاً تقييمياً واضح المعالم في عمليتي الاستنباط والتطبيق.

### 3- مناهج المعاصرين في الكشف عن المقاصد

اتبع ابن عاشور خطى المتقدمين في مسالك الكشف عن المقاصد مع تطوير صياغتها؛ إذ جعل النص القرآني هو المسلك الأول والثاني، وسماه في الأول استقراء أدلة الأحكام الشرعية، والثاني: الاستخلاص المباشر لمقاصد الشريعة من تصريحات القرآن الكريم (النص الصريح)<sup>(39)</sup>، بالإضافة إلى السنة النبوية المتواثرة.

وقد واصل ابن عاشور تطوير منهج الاستقراء، وامتاز جهده في العمل على التأصيل النظري في تقديم منهج للكشف عن المقاصد، ثم حاول القيام بتفعيله خاصة في مجال الأسرة والمعاملات المالية ونحوها<sup>(40)</sup>. ويعتمد منهج الاستقراء عند ابن عاشور على النص الصريح، وهو ما يستدعي فهم النص ودلالاته اللغوية

(39) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 21.

(40) المرجع السابق، ص 155 وما بعدها.

والسيادية<sup>(41)</sup>، ثم استقراء تصرفات الشارع في الجزئيات، للوصول إلى المقصود الكلي في وقت ما. وهكذا حاول جاهداً تطوير مسالك الكشف عن المقاصد بإخراجها من الإطار الظني إلى القطعي، فحدد لذلك ثلاث طرق:

أ - استقراء الشريعة في تصرفاتها من خلال الأحكام: والاستقراء هو التتبع؛ أي تصفح جزئيات المعنى لإثبات حكم عام؛ أي لاستخلاص معنى كلي، وهو استقراء الشريعة في تصرفاتها من خلال أحكامها. وهي مرحلتان:

الأولى: استقراء أدلة الأحكام الشرعية بحيث يفضي الاستقراء إلى أنّ جملة منها اشتركت في علة واحدة، فيحصل من ذلك يقين بأنّ تلك العلة التي اشتركت فيها الأحكام هي مقصود الشارع، ومثاله النهي عن الإضرار بالزوجة، خاصة في حالة وقوع الطلاق، فمنع الزوجة في زمن العدة أو نحوها من العودة إلى زوجها إذا اختارت ذلك، أو منعها من أي مصدر مالي سواء باحتكار ميراثها، أو عدم توفير النفقة الالزمة لها، أو منعها من البقاء في بيتها، أو حرمانها من اللقاء بأهلها أو الخروج إلى المسجد الذي يُعدّ مكان تجمع الجالية الأمريكية المسلمة - على

(41) لقد اتجه النظر الأصولي منذ نزول القرآن إلى فهمه طلباً لتحديد معناه المقصود، فلما كان الأساس عندهم ضبط قصد الشارع من الخطاب فقد توالت مباحثهم الدلالية بحسب اعتبارات متنوعة: واعتبار المتكلم والسامع، واعتبار شمول الخطاب لأفراد محصورين أو غير محصورين، وشروع الاستعمال وتغير معنى الخطاب حسب تغير الأزمان والبيئات، واعتبار وضوح النص أو خفايه، واعتبار كيفية دلالة النص. ولذلك انشغل الأصوليون بالتنظير والتأصيل لقواعد الاستبطاط اللغوية، فوجدوا أنّ الأدلة اللغوية تبني على جملة أمور: نقل اللغات وأراء النحو، وعدم الاشتراك، وعدم المجاز، والتقليل الشرعي أو العادي، والإضمار، والتخصيص للعلوم، والتقييد للمطلق، وعدم الناسخ، والتقديم والتأخير، والمعارض العقلي. واهتموا بربط الآيات بأسباب نزولها، حتى إن دلالة النص عندهم ترکزت على هذا المعنى، ولذلك فالمقام هو عصب مباحث الدلالة عند الأصوليين، وقد قسموا أنواع مقام الخطاب إلى مقام الحال، ومقام المقال، وهو ما يحفل الخطاب من القرائن اللغوية، والعناصر اللغوية والبيانية والدلالية، بتحديد دلالة اللفظ على الحكم بعبارته، أو إشارته، أو إيمائه، أو اقتضائه، أو مفهومه، حيث يكون التفسير الدلالي عاماً أو خاصاً، مطلقاً أو مقيداً، ظاهراً أو نصاً، واضحاً أو خفيّاً. أما مقام الحال فهو ما يحفل الخطاب من القرائن الحالية التي تدل على مقصود منه؛ أي ما يحيط بالخطاب الشرعي من الظروف والسيارات المختلفة التي رافقت وروده.

سييل المثال - أو نحوها، فتكون العلة التي تشرك فيها جمِيعاً هي رفع الظلم عن المرأة على وجه العموم.

الثانية: استقراء علل الأحكام: وهي مبنية على أن العلل إنما هي مقاصد قريبة؛ لأنها متعلقة بآحاد الأحكام، وفوقها مقاصد أعم منها، فإذا تحصلت لدينا علل متعددة للأحكام، وأصبحت معلومة بطرق مسالك العلة، فإننا نقوم باستقراء هذه العلل، فإذا وجدنا عدداً كبيراً منها يشترك في الدلالة على حكمة واحدة، أيقناً بأن تلك الحكمة هي مقصد شرعي أصلي يتنزل من تلك العلل منزلة المفهوم الكلي، الذي يحصل باستقراء الجزئيات، كما هو مرسوم في المنطق، مثل استخلاص علة النهي عن أن يخطب المسلم على خطبة أخيه، فيستخلص منها مقاصداً شرعياً يتمثل في الدعوة إلى تأسيس الأخوة بين المسلمين ودوامها، ثم يتخذ من ذلك المقصد ميزاناً للأحكام الاجتهادية.

ب - الاستخلاص المباشر لمقاصد الشريعة من تصريحات القرآن الكريم، وهو القطعي الثبوت، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: 205]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْأَيْسَرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْأَعْسَرَ﴾ [سورة البقرة: 185]، فهذه كلها مقاصد شرعية تعرف بالفهم المباشر من النص القرآني.

ج - الاستخلاص المباشر من السنة المتواترة باستقرارها، وهي نوعان:  
أولهما: المتواتر المعنوي الحاصل من مشاهدات الصحابة عملاً من النبي ﷺ، فيحصل لهم علم بتشريع ما، ليصبح من المعلوم من الدين بالضرورة.

والثاني: تواتر عملي يحصل لأحاد الصحابة من تكرر مشاهدة أعمال النبي ﷺ، بحيث يستخلص من مجموعها مقصد شرعي كلي. ولقد ميز الأصوليون بين أفعال النبي ﷺ وفضلوا بين ما يقتضي التشريع، أو ما هو مما تقتضيه الطبيعة البشرية<sup>(42)</sup>.

ومن أهم ما كُتب في هذا المجال كتاب "الفروق" للإمام القرافي، الذي يَبْيَن

(42) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 22-19.

مقامات الخطاب في أفعال الرسول ﷺ وتصراته، واختلافات تلك المقامات تتراوح ما بين مقام التبليغ والتعليم والإمامية والقضاء والفتوى أو التشريع ونحوها.

فمنها ما هو عام ملزم، ومنها ما هو خاص غير ملزم. قال ابن عاشور في ذلك: "إن على العالم المتشبع بالاطلاع على مقاصد الشريعة وتصاريفها أن يفرق بين مقامات خطاباتها، فإن منها مقام موعظة وترغيب وترحيب وتبشير وتحذير، ومنها مقام تعليم وتحقيق، فيرد كل وارد من نصوص الشريعة إلى مورده اللائق"<sup>(43)</sup>، وهي تساعد على تفسير النصوص وتحليل الأحكام والاستدلال عليها.

لقد أثمرت جهود ابن عاشور المنهجية في صياغة منهج الكشف عن المقاصد بإطار قطعي أو ما يقاربه؛ إذ وَظَّفَ معطيات السابقين ومحاورات المعاصرين له الباحثين في مناهج فهم النص القرآني والسنّة النبوية الصحيحة - باقتدار - في غربلة التأويلات وتنقيتها علمياً، وبلورة الاجتهاد المقاصدي وتيسيره، وبناء فقه التدين بمعايير النظر والنقد.

وبما أنّ ضبط المقاصد الشرعية يكون على مستويين: مقاصد الشارع من خطابه، ومقاصده من أحكامه، فإنّ الفهم في هذا المستوى يروم إلى إفراغ الباحث جهده في استجلاء الإرادة الشرعية من النصوص والأحكام<sup>(44)</sup>.

وقد جاء ابن عاشور ليذكر على جانب جديد امتاز به جيله، هو الجانب الاجتماعي، ولكنه حاول أن يفعّله في مسألة المقاصد بقوله: "إن المقصد العام من التشريع هو حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه، وهو نوع الإنسان، ويشمل صلاحه صلاح عقله وصلاح عمله ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه"<sup>(45)</sup>، ليكون بذلك من أوائل من التفت إلى تكيف البعد المجتمعي، وليس التركيز على الفرد فحسب، وهو ما يؤدى إلى إمكانية التأصيل

(43) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 1، ص 273.

(44) الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص 133.

(45) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 63.

المصلحي السياسي والاجتماعي والاقتصادي ونحوها، خاصة أنه قام بتطبيق ذلك في مجال المعاملات الخاصة في مقاصد أحكام العائلة وفي التصرفات المالية<sup>(46)</sup>.

فقد ناقش ابن عاشور -على سبيل المثال- معنى حفظ النفس، فيَّـنَـ آنَـهـ لا يعني فقط الطعام والشراب واللباس، بل يحفظ الأرواح من التلف أفراداً وعومماً. أما القصاص فـيُـعـدـ أـضـعـفـ أنـوـاعـ الحـفـظـ<sup>(47)</sup>؛ فـمـقاـوـمةـ الأمـرـاـضـ السـارـيـةـ فيـ الـمـجـتـمـعـ، وـاـرـتـفـاعـ مـسـتـوـىـ الـعـلـمـ فـيـ الـتـعـاـمـلـ مـعـ التـغـيـرـاتـ الطـبـيـعـيـةـ التـيـ قدـ تـسـبـبـ كـوـاـرـثـ إـنـسـانـيـةـ، مـثـلـ الـبـراـكـينـ وـالـلـازـلـ وـالـفـيـضـانـاتـ وـنـحـوـهـاـ، تـدـخـلـ فـيـ إـطـارـ حـفـظـ الـأـرـوـاحـ وـالـنـفـوسـ<sup>(48)</sup>. وـبـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ، فـإـنـ حـفـظـ كـيـانـ الـأـسـرـةـ الـإـنـسـانـيـةـ كـمـؤـسـسـةـ فـيـ تـكـوـيـنـهـاـ الـمـبـنيـ عـلـىـ الزـواـجـ بـيـنـ رـجـلـ وـامـرـأـةـ فـقـطـ، وـالـمـحـافـظـةـ عـلـىـ طـرـقـ الـإـنـجـابـ الـطـبـيـعـيـةـ التـيـ تـحـفـظـ لـلـأـلـوـلـادـ نـسـبـهـمـ لـوـالـدـيـهـمـ مـنـ حـيـثـ الـعـلـاقـاتـ الـوـرـاثـيـةـ: بـيـولـوـجـيـاـ، وـاجـتمـاعـيـاـ، وـاـقـتصـادـيـاـ، خـاصـةـ فـيـ الـجـالـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـمـسـلـمـةـ، يـعـدـ مـنـ الـضـرـورـيـاتـ الـمـمـتـدـةـ بـيـنـ حـفـظـ النـفـسـ وـالـنـسـلـ.

ولـذـلـكـ بـيـّـنـ الـحـسـنـيـ شـارـحـ نـظـرـيـةـ ابنـ عـاـشـورـ آـنـهـ "يـتأـسـسـ ضـبـطـ الـضـرـورـيـاتـ فـيـ الـمـجـتـمـعـ الـإـسـلـامـيـ عـلـىـ اـسـتـيـعـابـ تـامـ، وـانتـبـاهـ كـامـلـ لـلـمـسـتـجـدـ مـنـ التـحـولـاتـ فـيـ الـأـحـوـالـ وـالـأـوـقـاتـ الـطـارـئـةـ عـلـىـ الـمـجـتـمـعـ الـإـسـلـامـيـ خـاصـةـ، وـالـمـجـتـمـعـ الـإـنـسـانـيـ عـامـةـ"<sup>(49)</sup>.

وـحـرـصـ ابنـ عـاـشـورـ عـلـىـ تـقـدـيمـ مـعـلـمـ مـنـهـجـيـ آـخـرـ لـاـ يـقـلـ أـهـمـيـةـ عـنـ سـابـقـهـ، هوـ تـقـدـيمـ الـقـيـمـ الـإـسـلـامـيـةـ بـوـصـفـهـاـ مـقـاصـدـ عـلـيـاـ، مـثـلـ: السـماـحةـ وـالـحـرـيـةـ وـالـمـساـواـةـ، فـدـعـوـتـهـ إـلـىـ الـاعـتـدـالـ -عـلـىـ سـبـيلـ الـمـثـالـ- مـنـ خـلـالـ مـفـهـومـ السـماـحةـ<sup>(50)</sup>، تـُـعـدـ الـيـوـمـ مـنـ الـضـرـورـيـاتـ، خـاصـةـ بـعـدـ أـنـ ظـهـرـتـ تـيـارـاتـ التـعـصـبـ الـدـينـيـ وـالـسـيـاسـيـ

(46) الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص296-297.

(47) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص80.

(48) الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص238-239.

(49) المرجع السابق، ص299.

(50) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص60-62.

بما زاد من نسبة الحروب والقتل والظلم بين البشر، الذي غالباً ما يؤدي إلى الفوضى والخراب بكل أشكاله. واليوم امتد التأثير السلبي للتعصب الديني والسياسي والمذهبي إلى الأسرة الأمريكية المسلمة، فقد زادت نسبة الخلافات بين الزوجين، التي كثيراً ما تنتهي بالطلاق وتفكيك عرى الأسرة<sup>(51)</sup>، بدلاً من ترسیخ مبادئ الحوار الإيجابي، الذي يؤدي إلى حسن التعارف والتعايش التي دعا إليه القرآن الكريم ورسم خطوطه، وصاغ وسائله وأالياته، وجعل الزواج من أهم ساحات التعارف والتعايش الإيجابي، الذي وضح معانيه في سورة الحجرات، وقُنن بإباحة الزواج بالكتابيات<sup>(52)</sup>، وبذلك جعل الأسرة هي النواة الاجتماعية التي تحمل مسؤولية ترسیخ مبادئ الحوار الإيجابي، ثم تفعيله بحسن التعايش. ومن هنا فإن نشر الوعي حول مفهوم السماحة والحوار الإيجابي يُعدّ من الضروريات التي ينبغي للجالية الأمريكية المسلمة القيام بها.

وبذلك توجهت أنظار الباحثين إلى المنظومة القيمية وأهمية ربطها بالمقاصد. فكما كشف علماؤنا الأصوليون كالشاطبي ومن سبقه عن مقاصد المكلفين، والتأكد على تحقيق مقاصد المكلف من الضروريات وال حاجيات والتحسينات، أصبح من المهم اليوم تنظيم حوار عن ربط المقاصد العليا بالمقاصد العائدة على المكلفين وأهمها "القيم"؛ كما فعل ابن عاشور حين أدرج (الحرية) ضمن المقاصد، واعتبرها ناشئة عن الفطرة. أما علال الفاسي فاعتبرها ملزمة للمسؤولية والتکلیف، وجميعها منبثقة عن التوحيد الذي يحرر الإنسان من العبودية لغير الله، وفرع عن هذا المفهوم صور الحرية المختلفة من حرية الإيمان، والحرية الوطنية،

(51) بناء على مقابلة شخصية مع الإمام محمد ماجد مدير مركز آدمز في ولاية فرجينيا، أكد فيها انتشار ظاهرة الطلاق نتيجة التعصب المذهبی والديني تحديداً من خلال تجربته كإمام للجالية متعددة الجنسيات والمذاهب.

(52) ﴿يَكُنْ لِّلشَّاءِ إِنَّا نَكْتَبُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُونَا وَكَيْلَاتَهُوَ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَقْنَطَمْ لِلَّهِ عَلِمُ خَيْرٍ﴾ [الحجرات: 13]، وقال تعالى: ﴿الَّذِيمُ أَجْلَ لَكُمْ أَطَيْتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْسَنُونَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْسَنُونَ مِنَ الْلَّهَيْنِ أُوتُوا الْكِتَبَ إِذَا عَاهَنُوهُنْ أُجْوَهُنْ مُّحْسِنُونَ وَلَا مُّنْجِذَى أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكُفُرْ بِالْإِيمَنِ فَقَدْ حَرَكَ عَمَلَهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَيْرِينَ﴾ [السائد: 5].

والحرية الفردية، والحرية السياسية، وحرية البحث العلمي، وحرية العمل<sup>(53)</sup>.

ولقد واصل الباحثون حواراتهم حول القيم، فأدرج محمد الغزالى المساواة والعدالة وحقوق الإنسان في المقاصد<sup>(54)</sup>. وكذلك أكد يوسف القرضاوى الحاجة إلى إعادة النظر في المقاصد من حيث مفرداتها، وذلك بالاهتمام بالمقاصد المتعلقة بالمجتمع، كالحرية والمساواة والعدالة والإخاء والتكافل والكرامة. ودعا إلى مراجعة الأمثلة التي طرحتها الأصوليون في حفظ العقل، والتي تكاد تنحصر في عقوبة شرب الخمر، وأكّد أهمية إنشاء العقلية العلمية، وطلب العلم وقيمة المعرفة<sup>(55)</sup>.

وبناء على هذا، فعلى الجالية الأمريكية المسلمة بذل جهود مضاعفة في تربية الأولاد وتعليمهم كيفية قراءة القرآن الكريم وفهم منهجه في طلب العلم لغرض الوصول إلى الحقيقة، فهو الذي يمنحهم القدرة على التحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية والطبيعية على أساس تحرر الإنسان من قيود التقليد والاتباع الأعمى التي نهى القرآن الكريم عن اتخاذها منهجاً للتفكير.

وقد قام العلواني بالتأصيل لهذا المنهج الفكري من خلال تقديميه لبناء هيكلية المقاصد على مستويات ثلاثة؛ يشمل أولها منظومة المقاصد العليا (التوحيد، والتزكية، والعمران)، وهي تقوم على قاعدة أنَّ الله خالق الكون، وأنَّه استخلف الإنسان في الأرض لعمارتها، فما يجري في الأرض هو حاصل هذه العلاقة بين الله والإنسان المستخلف والكون المسخر، الذي هو ميدان الخلق الإلهي، والتسخير والإرادة والعمaran، وميدان الفعل الإنساني لتحقيق ذلك العمran<sup>(56)</sup>.

وجاء استنباطه للمقاصد العليا بعد استقراء تام للقرآن الكريم، فتوصل إلى

---

(53) الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، مرجع سابق، ص244-258. انظر أيضاً:

- عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص104.

(54) عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص98.

(55) المرجع السابق، ص80.

(56) العلواني، طه. "مقاصد الشريعة"، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، 28، 1421هـ/2000م، ص122.

أن المقصاد المحورية التي تدور عليها سور القرآن وآياته، يمكن حصرها في ثلاثة: التوحيد؛ أي إفراد الله تبارك وتعالى بالربوبية والإلهية والصفات، والتزكية؛ أي تزكية الإنسان لنفسه، وبيئته ونظم حياته، ومجتمعه، وكل ما يعاشه أو يتصل به. والعمان الذي يقوم على إعمار الكون وإحياء مواته، والاستفادة بكل ما أتاحه التسخير الإلهي من النعم الظاهرة والكامنة فيه، وجعل كل شيء فيه داخلاً في دائرة التسبيح لله سبحانه، فهو ثمرة التزكية ومرأة التوحيد، ليتكامل موكب التوحيد الشامل للخلق المستخلف المخير، وهو الإنسان، والخلق المسخر (وهو الطبيعة).<sup>(57)</sup>

أما ما أسماه بالمستوى الثاني من المقصاد فهو مستوى القيم، كالعدل والحرية والمساواة، وهو ضروري لتحقيق القيم العليا. وجعل المستوى الثالث ما جرى تركيز الأصوليين والفقهاء عليه وهو ما صنفوه إلى ضروريات حاجيات وتحسينيات، وقد عدّوها مقصاد الشرعية. وبحسب رأيه فإنّها وحدتها لا تستطيع أن تولد أو تقدم منظومة الأحكام التي تحتاج إليها لتفصيل ومعالجة كل مستجدات الحياة التي يتعلّق بها الفعل الإنساني حتى يوم الدين؛ لأنّها كانت بمقام الحكم والمقصاد لدعم القياس وتتوسيع آفاقه، وتعزيز الدليل المصلحة وبناء الثقة برعاية الأحكام الشرعية لمصالح العباد. وبقيت بذلك الأحكام التكليفية منها والوضعية تدور حول محاور الأوامر والنواهي والمنطلقات اللغوية التي أدت إلى بناء وتدعم الاتجاه الجزئي في النظر الفقهي.<sup>(58)</sup>

وأكّد أنّ بناء الفكر المقصادي يتطلب تجريد المقصاد العليا من القرآن مباشرة، كونه المصدر المنشئ للأحكام، وربط السنن الصحيحة المبينة لآيات، التي وجهت إلى المقصاد العليا بتلك المقصاد، وبذلك يعزّز النظر الكلي، ويتيسر ربط الأحكام الكلية والجزئية بالقيم والمقصاد العليا. فيعمل الدليل النقلي والعقلاني وآيات الآفاق والأنفس، وقواعد الاجتماع الإنساني، كلها تعمل متضافة لتقييم

---

(57) المرجع السابق، ص 122 وما بعدها.

(58) المرجع السابق، ص 123 وما بعدها.

ال فعل تقييماً حقيقياً، آخذة بالحسبان حقيقة الفعل في ضوء منطلقات: العهد، والاستخلاف، والائتمان، والابتلاء، والتسخير، وباعتبار الآثار المترتبة على ذلك الفعل، إيجابية كانت أم سلبية، دنيوية أم أخرى، مادية أم معنوية، مع اعتبار الإرادة الإنسانية "النية والقصد" والعزم والقدرة وحسن الفعل أو قبحه من سائر الوجوه.

وتوصل العلواني إلى أنها مقاصد قرآنية عليا حاكمة؛ لأنها انبثقت من استقراء تام لآيات القرآن الكريم، ومن الممكن أن تتفرع عنها المقاصد الأخرى بحسب مستوياتها لتصبح المنظومة كلها قادرة على بناء قواعد أصولية، قادرة على مدّ المجتهد المعاصر والمفتري والمستفتى بالقدرة على الوصول إلى فقه قرآن نبوى، قائم على القرآن إنشاء، وعلى السنن التي هي في حقيقتها ذات أصول وجدور قرآنية، وتُعدّ تأويلاً لآيات الكتاب، وتفعيلاً لها، وتطبيقاً عملياً يقترن بالقول أحياناً، أو يكون فعلاً مجرداً على القول، أو فعلاً حدث وأقره رسول الله ﷺ، أو يكون قولهً يستدعي أو يقتضي فعلاً. وفي كل الأحوال ستكون مصادر أو أصول الفقه أصولاً قرآنية، ينشئها القرآن ويفعلها رسول الله ﷺ في واقع يعيشه الناس، ويتمكنون بالتأسى به ﷺ، في اتباع الكتاب وحسن تأويله وتفعيله.

أما عن كيفية تفعيل هذه المقاصد، فيبين العلواني أنها تعتمد على التجارب التي سيقوم بها العلماء المعنيون بتفعيل هذا النسق، وقد تكون من أهم العوامل المساعدة على بلورة منهج التفعيل. ويؤكد أنّ النقطة الإيجابية في مسائل إجراءات التفعيل قد تكون في استكمال أدوات (بناء فقه الواقع)، فإذا استكملت هذه الأدوات وكشفت عن إجراءاتها، فسوف تقدم كثيراً من الخطوات المنهجية التي تساعده على بناء منهج التفعيل وبلورته.

وأكّد العلواني أهمية إدراك أنّ هناك فرقاً مهمّاً بين (العهد النبوى) والعصور اللاحقة، ومنها عصرنا هذا. فالقرآن الكريم في عصر رسول الله نزل منجماً عبر اثنين وعشرين سنة وخمسة أشهر واثنين وعشرين يوماً، ليثبت به فؤاد النبي ﷺ وأفئدة أبناء جيل التلقي، ويؤكد إلهية المصدر القرآني، وأنّه كلام الله، فربط بينه

وبين وقائع عصر النبوة، لتشيّط منهجية استيعاب ذلك العصر نصوص القرآن الكريم، ثم تجاوزه بعد تمام القرآن الكريم.

وهنا لا بدّ من ملاحظة التغيير المنهجي في هذا الموضوع، فإذا كانت الحالة في عصر النبوة أن تبرز مشكلة ما، مثل قضية الإفك، ثم تنزل آيات قرآنية لمعالجتها، فإنّ الأمر الآن مختلف، فالقرآن كامل تام هو الذي يتّظر الأزمات والأسئلة لتلقي عليه وليس العكس. ففي عصر النبوة كانت الأزمات والأسئلة والمشكلات تتّظر القرآن لينزل حالاً لها، أمّا في عصرنا هذا والعصور التي تلت عصر النبوة، فالقرآن يتّظر مجيء الأزمات والمشكلات إليه بتمامه وكماله، وما على الإنسان السائل إلا دراسة القرآن وربط معانيه وفهم كلياته ومبادئه وقيمته بشكل متكمّل ليتمكن من درج الجزئيات في إطار الكليات، للوصول إلى الإجابة عن السؤال المطروح بمنهج متوازن سليم.

ولذلك فدراسات الواقع والواقع المستفيدة المستقرأة ستعطي للعلماء المحاورين للقرآن الكريم فرصة عرضها على القرآن الكامل، مما يفرض عليهم ألا يدعوا صغيرة ولا كبيرة من متغيرات الواقع والواقع إلا ويحصونها، لتكون الصورة كاملة بين يدي القرآن الكريم، كما كان الواقع في جيل التلقي ظاهراً وبارزاً بين يدي القرآن.

ومن هنا، فإنّ الحوار مع الخطاب القرآني في عصرنا هذا لن يكون حواراً لغوياً ولسائياً فحسب، بل ستتضاف إلى عناصر الواقع ومعطياته ومتغيراته كلها بدراسات علمية مستقرأة. فإذا استحضر القائمون على تفعيل هذه المقاصد من سائر العلماء ما سبق ذكره، فإنّ المنهج القرآني القائم على الجمع بين القراءتين، والوحدة المنهجية، والوحدة البنائية، ووحدة الحق ووحدة الخلق، ووحدة الأرض، ووحدة النشأة والمصير، كل ذلك سوف يعين العلماء على الكشف عن سائر مفاصل وفواصل منهج تفعيل هذه المقاصد، ووضع الخطوات الإجرائية للكشف عن فاعليتها في كل شأن.

وبذلك أكّد العلواني قطعية المقاصد، وقدرتها على توليد، أو تقديم منظومة الأحكام القادرة على معالجة كل مستجدات الحياة التي يتعلّق بها الفعل الإنساني.

وهكذا امتازت هذه المرحلة بترامن فتح الحوارات بين العلماء في العقود الأخيرة حول المقاصد، ومناهج الكشف عنها، خاصة في النص القرآني، مع الدعوة إلى التركيز على تطوير الدراسات القرآنية، وبذل الجهد في تطوير مناهج منضبطة في فهم القرآن الكريم والسنّة النبوية، في محاولات لتوظيف الدلالات اللغوية والسياقات الاجتماعية والتاريخية، والاستفادة من علوم اللسانيات المعاصرة والعلوم الاجتماعية والإنسانية وغيرها، بوصفها أدوات ووسائل منهجية في الاستنباط، مع الحفاظ على مرجعية النص، واستخلاص كلياته بالرجوع المستمر إليه وفقاً لتوجيهات الشارع، للتمكن من اختبار المقولات والنظريات المطروحة في الساحة، فتبدّد بذلك مخاوف العلماء الغيرين من الانفتاح غير المنضبط.

ويضاف إلى ذلك أنّ الساحة العلمية اليوم بحاجة إلى تطوير المنهج التطبيقي، وما يتعلّق به من فقه الواقع وفقه الأولويات، واعتبار الماليات ونحوها، مما يعيد لمنهجية تقييم الفعل الإنساني، ومقاصد المكلف ونتيته، وتزكية النفس وانعكاسها على السلوك فاعليتها في علم الأصول والفقه، بدلاً من حصرها في التصوف ومقاماته.

ولا يزال المجال بحاجة إلى التنسيق الفكري وتطوير الأفكار، وترتيب الأولويات بما يمنح العلماء والفقهاء والقانونيين والاجتماعيين القدرة على تفعيل المقاصد إيجاباً.

## ثانياً: فقه تفعيل المقاصد في الواقع المعاش

الفقه: الفهم، كما ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَنَذَّهُوا فِي الْأَدِيْنِ﴾ [التوبه: 122].

والفقه: فهم يتوصل إليه بعلم شاهد إلى ما هو غائب، وقد شاع إطلاقه على "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية"، ولكنّه يتسع حسب الإطلاق القرآني إلى مطلق الفهم، أو فهم الأمور الدقيقة المتعلقة بمسألة أو قضية ما.

أما لفظة الواقع فوردت في الاستعمال القرآني بمعنى السقوط (والثبوت)، فالساقت الواقع صار في متناول الحواس، قال تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرِحْنَا لَهُمْ دَأْبَةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِغَایَتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]، فالقول الإلهي إذا وقع على قوم فلا راد له، ووجب تحقق مضمونه ومعناه، فهو قول واجب الثبوت والتحقق. فالأمر الواقع هو الذي حدث وثبت وسقط، وصار ثابتاً لا يمكن إنكاره، وقد يكون في شأن ديني أو دنيوي، تاريخي أو معاصر، سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، عالمي أو إقليمي<sup>(٥٩)</sup>.

وقد أكد علماؤنا المتقدمون أن للأشياء واقعاً ذهنياً وواقعاً خارجياً وواقعاً لغوياً، والواقع الخارجي يكون أحياناً على سبيل الواقع ونفس الأمر، ويكون أحياناً واقعاً في تصوراتنا وأذهاننا، فتحسنه واقعاً وما هو بواقع إلا في أذهاننا، أو مخيالتنا، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كُسُبٌ يَقِيعَةٌ يَحْسَبُهُ أَلْظَمَّ عَانِي مَاءٌ حَقَّ إِذَا جَاءَهُ، لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ، فَوَقَّهُ حِسَابُهُ، وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩] فالوجود الذهني قد لا ينسجم مع الوجود الخارجي. والوجود اللغوي، قد لا يعبر بالدقة اللازمة عن أي من الوجودين: الذهني والخارجي. ولذلك كان فهم الواقع بكل مركباته وعلاقاته والمؤثرات فيه ضرورياً للمجتهد والمفكر والقاضي، والفقير والمصلح، وكلّ معنى بالشأن العام<sup>(٦٠)</sup>.

واهتم العلماء بفقه الواقع والبيئة التي يعيشون فيها في تنزيل الأحكام والاجتهادات الشرعية، كما نرى في مدونات الفقه والفتاوی. وقد شهد عصر

(٥٩) أبو الفضل، مفاهيم محورية في المنهج والمنهجية، مرجع سابق، ص ١٩.

(٦٠) المرجع السابق، ص ١٢-١١.

المجتهدین علی وجوه من المعالجة التطبيقیة للشريعة، أثّرت في ما سجله علم الأصول في التنظیر المنهجي. ولكن، بتوقف الأصول في القرن الخامس، قصر أن يستوعب ما جرت به الممارسة الفقهیة، خاصة في كتب الفتاوى والنوازل، ورکز أغلب الأصوليين على منهج استنباط الأحكام أكثر من البحث عن منهج تنزيلها على الواقع. ولم يظفر منهج التطبيق الذي يرتبط "بفقه الواقع" بحیز في كتب الأصول، إلا ما كان من باب الاجتهاد. فمع إمكانية تناوله للواقع، إلا أنّ الأصوليين ضمّوا هذا الباب أيضاً إلى الاجتهاد الاستنباطي.

والآمة المسلمة اليوم لها واقع بوصفها آمة، وشّمة واقع للكل إقليم أو شعب، وواقع عالمي لا يمكن الانفصال عنه، و "فقه واقع الآمة" يتطلب فهماً في كل جانب. ودراسة الواقع اليوم وفقه معالمه أمر ضروري، حيث لا يمكن تقديم أي مخطط للمستقبل أو حلّ للحاضر، ما لم يكن هناك منهج واضح في دراسة "فقه الواقع" يقوم على دعائم تحمل طاقات تحليلية وتفسیرية سليمة ودقيقة.

ولا شكّ في أنّ الأصوليين تناولوا بالبحث قضايا أصولية ذات صلة بمنهج التطبيق، مثل الاستحسان والمصلحة المرسلة والاستصلاح والعرف، وكلها تنزع إلى استنباط الحكم الشرعي بناء على الواقع، لتطبيقها بحسب ما تحقق من المصلحة، إلا أنّ هذه الطرق كانت محل اختلاف الأصوليين في القبول والرفض. ولذلك فمنهم من لم يتتوسع بالتحليل والتوجيه التطبيقي بما يفضي به إلى رسم منهج تطبيقي يساعد على تطوير فقه الواقع، بل أحقها بالأدلة التشريعية الأخرى.

ولذلك يجب أن يصبح "فقه الواقع" علمًا يتعلّق بجميع العلوم والمعارف تقريبًا، الطبيعية منها والإجتماعية أو الإنسانية والسلوكية؛ إذ إنّ جميع هذه العلوم لها تعلُّق بالواقع، من حيث تفسيره، أو وصفه، أو نحوه. ولفقه الواقع أهمية كبيرة في الدراسات التشريعية، خاصة أنّ دراسة "فقه المقاصد"، و"فقه الأولويات" تعدّ الأسس التي تساعده على فهم النصوص ومعانيها بدقة، وتحديد أهدافها وغاياتها من جهة، وتؤدي بدورها إلى بناء واقع الشعوب والأمم من جهة أخرى. ولذلك

على كل مجتهد وفقيه ومصلح أن يكون له القدرة على فهم "الواقع" الذي يُشرّع له واستيعابه.

وقد يكون الشاطبي من أكثر الأصوليين الذين اهتموا بفقه التطبيق في كتابيه: "المواقفات"، و"الاعتراض". فقد استقل كتاب "المواقفات" بين سائر المؤلفات الأصولية بباب المقاصد، الذي غير من هيكل علم الأصول، فأخذ به من غلبة المنهج الاستنباطي إلى غلبة المنهج التطبيقي. فالمقاصد موضوع مشترك بين الاستنباطي والتطبيقي، لضبطه الكيفية التي تطبق بها الأحكام، والتي غايتها تحقيق المقاصد، فيكون تحقق المقاصد هو المكيف الأكبر للتطبيق<sup>(61)</sup>.

إنَّ دراسة "فقه الواقع" ضرورية لأيٍ تشرع، من حيث تحديد الأهداف والمنظلات بدقة، ما يساعد على إصلاح أحوال الأمم، وتسدِّد انحرافات الواقع.

ولا مناص لمن يروم "فقه الواقع" اليوم من تبني منهج يتسم بالشمولية، تدمج فيه المقتربات الاستقرائية التاريخية بالمقتربات العقلية الاستنباطية، فتجمع بين البحث الميداني واستقراء الأحداث والواقع، وبين المداخل التحليلية الفكرية والنظرية في التعامل مع النتائج، ومع الظواهر التي يتم تناولها. وهذا يتطلب مهارات متنوعة في مجالات شتى، وهو ما يجعل من العمل الجماعي في مشروع لدراسة الواقع أمراً ضرورياً، يستفيد من كل الطاقات والخلفيات، ويُوظفها لصالح دراسة الواقع وفهمه بدقة. أما بالنسبة إلى كيفية تحقيقه، فلا بدّ من دراسة الواقع في ضوء التاريخ والاستشراف المستقبلي معاً، الذي لا بدّ أن يقوم بتحديد خصائص ذلك الواقع ومكوناته، ثم تحليل تلك الخصائص وتفكيكها ودراستها، ثم إعادة تركيبها، ومن ثم يتم البحث في مستويات التغيير المطلوبة ووسائلها، ومنهاج التعامل معها، وبذلك يمكن تحديد دور كل فرد أو جماعة في المنظومة التغييرية التي تم تحديدها، ولتسعي الأمة قدرتها على النهوض والفاعلية الإيجابية<sup>(62)</sup>.

(61) النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، مرجع سابق، ص 169.

(62) أبو الفضل، والعلواني، مفاهيم محورية في المنهج والمنهجية، مرجع سابق، ص 11.

وهنا لا بدّ من البحث عن أفراد الواقع والأوضاع والأفعال، فيلحق كل منها بما هو حكم شرعي مقرر له، ويقع به التتحقق من المال الذي يؤول إليه الحكم في كل فرد منها من منفعة أو مفسدة، باعتبار الظروف الشخصية لذلك الفرد. وبذلك يتحقق المنهج التطبيقي القادر على تحليل الواقع في إطار زمانها ومكانها، ثم القيام باختبار نتائج ذلك الحكم على أرض الواقع.

فإذا كان منهج الفهم مهمًا باعتباره الموصى إلى الحق في تحصيل الأحكام الشرعية، فإنّ منهج التطبيق يوازيه في الأهمية؛ إذ توقف عليه صيغة الأحكام إلى تحقيق مقاصدتها في توجيهه أفعال الإنسان. والإهمال فيه يفضي إلى تعطل المقاصد، ولحقوق الحرج والمشقة بحياة الناس، بل قد تفشو به المفاسد من حيث بنيت الأحكام على المصالح<sup>(63)</sup>.

وبذلك تتأكد أهمية المنهج التطبيقي كلما توسيع تحديات المجتمع وتعقدت، وتکاثرت الواقع، وهو ما يستدعي مزيداً من الفقه التطبيقي لتفويق الطوارئ من صور الواقع إلى هدي الشريعة بما يحقق مقاصدتها. وقد تكون الحاجة إلى تطوير منهج التطبيق اليوم أكثر من أي مرحلة أخرى، خاصة أنّ العالم أصبح كالأسرة الواحدة في التشابك والتقارب، مما أدى إلى تزايد التحديات، وتزايد الحاجة إلى تطوير منهج فقه التطبيق وإثرائه، بحيث يكفل توجيه البشرية إلى الصلاح والخير.

إنّ خصائص الشريعة الإسلامية التي تمتاز بالثبات والمرونة في آن واحد، وفرت إمكانية تنزيل النص على الواقع إذا بذل الجهد في تحصيل معانيه، كما قال ابن القيم في كتابه "إعلام الموقعين": "لا يمكن المفتى ولا الحاكم من الفتوى أو الحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم الحقيقة ما وقع بالقرائن والعلامات حتى يحيط به علماً. والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر، فمن بذل جهده

---

(63) النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، مرجع سابق، ص 169.

واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجره<sup>(64)</sup>.

فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله، والفقير هو الذي يزاوج بين الواجب والواقع، فلا يعيش فيما يجب أن يكون فقط، بل فيما هو كائن، فلا بد من التوازن، وهذا ما جعل ابن القيم يقرر وجوب تغيير الفتوى بتغيير الزمان والمكان والعرف والعادات والحال، وقبله العديد من العلماء مثل ابن القرافي المالكي، وقرره بعدهما ابن عابدين<sup>(65)</sup>.

وقراءة الواقع تؤكد أن فقه أحوال الأسرة ينبغي أن يكون فقه واقع، وأن الواقع يتغير، فالسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالأسرة تؤثر في تغيير الأدوار وخاصة أدوار المرأة، ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى مراجعة لتحقيق المصالح الشرعية العامة من عدل وإنصاف، لضمان تماسك الأسرة<sup>(66)</sup>.

وللحافظة على كيان الأسرة من الذوبان في المجتمع الأمريكي، لا بدّ أولاً من استنباط المقاصد الأساسية للنكاح، ثمّ تقييم ممارسات الجالية المسلمة الأمريكية في ظل تلك المقاصد سلباً وإيجاباً.

وثمة ممارسات شاعت في أواسط الجالية المسلمة في أمريكا، تستدعي نظر المجتهدين فيها، بناء على فهم مقاصد التشريع في الأسرة وتفعيلها من جهة، وفهم طبيعة الواقع المعاش من جهة أخرى. ومن ذلك انتشار النكاح بنيّة الطلاق، وكذلك النكاح السري، أو المخادنة، أو "تعدد الزوجات"، وهو من نوع حسب القانون الأمريكي؛ أي أنّ أي زوجة غير مسجل عقد زواجها في المحكمة المدنية تكون عرضة لفقدان حقوقها في حالة الطلاق. والأخطر من هذا هو أنّ هذا النوع من العلاقات على الأولاد؛ إذ يعتبرون أطفالاً غير شرعيين، وبذلك تتعرّض الحقوق

(64) الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج 1، ص 87-88.

(65) القرضاوي، في فقه الأقليات المسلمة: حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى. مرجع سابق، ص 44-45.

(66) حسني، زيما مير. "الطلاق في القانون الإسلامي والممارسة: النموذج الإيراني"، ترجمة: أبو بكر أحمد باقادر، مجلة الفكر العربي، ع 83، 1996م، ص 124-142.

والواجبات للضياع والتللاعُب، وهذا يتطلب من المجتهدين والفقهاء توظيف المقاصد لمعالجة مثل هذه القضايا المهمة. وهناك النكاح لغرض الحصول على الإقامة، الذي لا ينسجم في أى حال من الأحوال مع المقاصد الشرعية. وقد تجاوزت أضرار هذا النوع من الممارسات الأفراد أو الزوجات، وأصبحت تهدد كيان المجتمع المسلم الأمريكي، وتسيء إلى سمعة الإسلام في كل مكان.

ومن الواقع التي أخذت تواجه الجيل الثاني من أبناء الجالية، مسألة اختيار الشريك (الزوج، أو الزوجة)، والزواج من الكتابيات أو المسلمات من أصول قومية مختلفة، ومعارضة الأهل لهذا الاختيار في إطار عدم التكافؤ، خاصة في حال اختلاف القوميات، أو أية أمور أخرى مادية أو معنوية.

ولا بدّ من دراسة مشكلة "صراع الأجيال" في علاقة الوالدين بأبنائهم، وتحليلها، ومعالجتها، فهي مشكلة أصبحت تتعاظم، وتشكل مانعاً من مواطن الزواج، لما تسبّبه من معوقات ومشكلات للشباب، تؤدي إلى تفكك الأسر، خاصة المهاجرة منها<sup>(67)</sup>.

توجد إشكاليات واقعية معقدة وخطيرة قد تهدد الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية، تستدعي استنباط المقاصد الأسرية بدقة؛ لكيلا تؤدي بالجالية المسلمة فيها إلى التفكك والتفرق، وتتطلب تكوين فرق بحثية جماعية تضم مختلف التخصصات الاجتماعية والنفسية والسياسية وغيرها، لدراسة ملابساتها وملآتها، وتحليلها، ومنها أن المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبرون أقلية، ومصطلح الأقلية مصطلح سياسي يقصد به مجموعة رعايا دولة من الدول تنتهي من حيث العرق أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتهي إليه الأغلبية. وتُعرف في الغرب بأنّها الجماعات الطائفية التي تقوم على عناصر مشتركة مثل التاريخ والخبرات، أو الأساطير والمعتقدات الدينية، أو اللغة والعرق، أو السلالة ومنطقة الإقامة، لكن ما يميّز الجماعات الطائفية ليس وجود سمة خاصة، بل

---

(67) Abugideiri and Alwani. *What Islam says about Domestic Violence?..*

الإدراك المشترك بأن هناك سمات معينة تجمع أبناء الجماعة<sup>(68)</sup>. وطالب الأقلية عادة بالمساواة مع الأغلبية في الحقوق المدنية والسياسية، وتحاول إبراز مبادئها وحيويتها من خلال إرثها التاريخي والقيمي والثقافي.

لقد قدمت العلمانية هذه المفهوم بوصفه مصطلحاً سياسياً، لها من وراء استعماله غaiات وأهداف تخدم مصالحها. فالمفهوم الجديد للأقليات الذي يروج له النظام العالمي الجديد والأمم المتحدة، ودعاة نظرية الحقوق الجديدة، جعل الجماعات الدينية أقلية، والشواذ أقلية، والمعوقون أقلية، والنساء أقلية، والأطفال أقلية؛ ما يعني أنَّ فكرة المجتمع الذي يستند إلى عقد اجتماعي وإلى إيمان بإنسانيته المشتركة مستحيلة<sup>(69)</sup>.

وتكمِن خطورة هذا المفهوم في محاولة تفكير المجتمع الإنساني من خلال مفهوم الأقليات، حتى يصبح الجميع أقليات، فلا توجد معيارية إنسانية ولا ثوابت، وتغدو كل الأمور نسبية، فتسود الفوضى المعرفية والأخلاقية، ويصبح من الصعب تحديد المشتركات الإنسانية<sup>(70)</sup>.

لقد توقع فلاسفة الليبرالية والحداثة أن تتلاشى القوميات والإثنيات العرقية؛ لأنَّهم ظنوا أنَّ الأنظمة العقلية والاتصالات ستتركز على تقليص قوة القوميات، حتى يحكم الجميع نظاماً عاماً تغيب فيه تلك العرقيات. أمّا الماركسية فتوقعـت

(68) وهذا تعريف مترجم لتيد روبرت غور، ورد في كتابه: غور، تيد روبرت. الأقليات عند حافة الخطر، ترجمة: مصطفى محمد، مجلة الإجتهد، عدد 30، 1996م، ص 227. وقد تناول الكاتب في كتابه موضوع الأقليات واضطهادها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا أنه تجاهل العديد من القضايا التي تهم الأقليات والتي غضَّ النظام الغربي الطرف عنها، وفي المقابل حاول إثبات صلاحية النظام الأمريكي للتعامل مع الأقليات. لذا، فنحن بحاجة اليوم إلى دراسات جادة عن هذا الموضوع، لبيان التجاوزات والانتهاكات التي تلحق بالأقليات في البلدان الغربية. انظر:

- Gurr, T. R. *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts*. Washington, D. C: Institute of Peace Press, 1993. p 430.

(69) المسيري، قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، مرجع سابق، ص 13.

(70) المرجع السابق، ص 13.

تلاشي القوميات؛ لأنّ الجميع سيُغلب مصالحه التفعية الشخصية على القيم والأخلاقيات والترااث، مما سيؤدي إلى تقليل الاعتزاز بالانتماء إلى القوميات والأديان، إلا أنّ التطور الذي حصل مؤخراً أثبت فشل هذه الفكرة، بل أظهر أنّ الحداثة زادت من قوة تمسك الناس بالقوميات خلافاً لتوقعات علماء الحداثة، وأصبح القضاء النهائي على الإثنيات والقوميات مستحيلاً، بل إنّها تطورت لتفرز (الحداثة وما بعدها) تعصباً عرقياً شديداً بين جميع فئات المجتمع، أدى إلى التطرف على جميع المستويات: عرقياً ودينياً وقومياً، كما زاد ذلك من ترسير مبدأ العنصرية المتطرفة<sup>(71)</sup>، فكلّ يعتقد أنه أفضل من غيره. ولقد وضع القرآن الكريم خطورة ذلك التوجه على الأمم في تحليل أعراق الشعوب التي وظفت مفهوم (الاصطفاء) سلباً، في حين حذر الأمة المسلمة من توظيف مفهوم الخيرية سلباً، كما حدث من قبل لتلك الأمم<sup>(72)</sup>.

والجالية المسلمة الأمريكية تفتقد أمراً مهماً، هو توحيد القيادة. وتوجد نماذج مختلفة للقيادة لخصها الدكتور سليمان نيانغ بما يأتي:

- نموذج الإمارة الواحدية، أو القدرة الإدارية الخارقة للأمير، التي تتيح له ممارسة السيطرة "الديكتاتورية" في إصدار القرارات وغيرها.
- نموذج مجلس المسجد أو هيئة عضوية المسجد أو المركز، وهذا النموذج غالباً ما يكون في جالية المهاجرين؛ إذ يتشكّل المجلس من أعضاء غير منتخبين من الجالية، ممّن أسهموا في خدمة المسجد، ونصّبوا لإدارته.

(71) توجد دراسات إحصائية متعددة تثبت تزايد العنصرية في المجتمع. من ذلك إحصائيات مراكز الشرطة، والمستشفيات، والخدمة الاجتماعية. وقد أجرت الباحثة عدداً من المقابلات مع شخصيات من مختلف الأصول العرقية (بالإضافة إلى مخالطتها أفراداً من المجتمع) أظهرت النتيجة ذاتها. وللإعلام دور في إثبات ذلك بعرض العديد من الأفلام السينمائية (الوثائقية وغير الوثائقية) التي تعكس وجه نظر المنتج والمخرج، وما هو حاصل على أرض الواقع حقاً. ويظهر هذا واضحاً في فيلم "Crash" الذي عُرض مؤخراً وكرس مفهوم الحداثة وما بعدها للعنصرية.

(72) سورة البقرة: الآية 80 وما بعدها.

- نموذج الإدارة عبر الأقمار الصناعية، وفيه يكون الإمام منضماً إلى جماعة محلية مرتبطة بجماعة دولية. ويطلب هذا النوع من الإدارة أن يكون الإمام مسؤولاً أمام الجالية محلياً، والجماعة أو الحزب دولياً، وهو نموذج مبني على فكرة القائد أو الإمام المستورد.

- نموذج الحكم المحلي الاستقلالي للمساجد والمراكم الإسلامية، ويقوم على أساس مبدأ الشورى في انتخاب قيادة المسجد، التي تتألف من أشخاص مسؤولين أمام الجالية عن رعاية مصالح المسجد والمسلمين التابعين لذلك المسجد. وهذا النوع من الإدارة يرفض القيادة المترفردة أو التابعة المسيرة عبر قيادات وسيطة محلية أو دولية، ويفتح الباب أمام ممارسة القيادة من خلال التعامل المباشر مع أفراد الجالية، والتعايش مع مشكلاتهم مباشرةً من غير واسطة، وتوظيف نموذج الشورى النبوي في التشاور، ثم اتخاذ القرارات بعد التشاور الحقيقي.<sup>(73)</sup>

إن أكثر الدراسات الإمبريقية التي اعتنت بدراسة السلطة والقيادة في المجتمع، أكدت عدم القدرة على تغيير نماذج السلطة في المجتمع ما لم يحدث تغيير في الأسر.

فأنماط التشارك والشورى لا بدّ من أن تبدأ من الأسرة<sup>(74)</sup>، وتقويم الزوجين لأسكار السلطة غير المتكافئة وتصحيحها، وإرساء مفهومي الشورى والكرامة، كل ذلك يُمثل الخطوة الأولى للتغيير الحقيقي وإنها نماذج الاستبداد. فكيف تستطيع هذه النماذج القيادية خدمة الإسلام والمسلمين في أمريكا وإعادة بناء مفهوم الأمة؟ هل يمكن أن تشكل الأسرة اللبنات الأولية لإعادة بناء الأمة؟ كيف يتم ذلك؟ ماذا عن مشكلاتها وتحدياتها المتغيرة باستمرار؟ هل يمكن للأسرة المسلمة الأمريكية ومنظومتها القيمية الإسلامية تأسيس بنية علاقات بشرية سليمة تساهم في بناء المجتمع؟

---

(73) Nyang, *Islam in the United States of America*, p. 44.

(74) عزت، هبة رؤوف. "التغيير السياسي في الأسرة"، مجلة إسلامية المعرفة، ع2، 1991 م ص14.

### ثالثاً: اعتبار مآلات الأفعال

يُعدّ اعتبار مآلات الأفعال أصلًاً منهجيًّا مهمًّا في تفعيل المقاصد الشرعية<sup>(75)</sup>، يستدعي بيان حقيقة الفعل وماهيته، وأثاره المتنوعة من مختلف الزوايا، بحيث يتطلب توظيف عدد من المتخصصين في المناحي الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والنفسية، والإعلامية، والطبية، وغيرها؛ من أجل تقييم قدرة الفعل على تحقيق مقاصد الشارع وغاياته، إيجاباً وسلباً.

والفعل الإنساني يتمثل في التصرفات التي تصدر عن الإنسان بإرادته واختياره؛ تلبية لدواعيه ودوافعه، وعلى هذا الفعل وبأثاره يقوم العمران، ويتحقق التوحيد والتزكية.

وهذا الفعل إما أن ينسجم مع العهد الذي أخذه الله تعالى على عباده، ويحقق هدف الاستخلاف، ويقوم بحق أمانة الاختيار، وينجح في اختبار الابتلاء ويكون مؤهلاً للتسخير الإلهي للكون له، وإما لا ينسجم مع ذلك كله.

وقد أكد الشاطبي وغيره من علماء المقاصد أهمية النية وقصد الفاعل؛ لأن الفعل لا بدّ أن يصدر عن نية مبنية على قصد التقرب إلى الله تعالى وعبادته. فلا يدخل فيه الفعل التسخيري؛ لأن استحضار النية ركن أساسي في اعتبار الفعل، وترتب آثاره عليه، حيث إن "المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد لله اضطراراً"<sup>(76)</sup>.

ولقد قام الكيلاني باستخلاص كثير من القواعد المقاصدية في مجال مآلات الأفعال من كتاب الشاطبي "الموافقات"، فأجاد استخلاصها، ثم تبيانها، ويُعدّ

(75) الفعل نوعان: أحدهما يُعدّ من أحوال الإنسان الضرورية، لا يتعلّق به تكليف، ولا يلحقه مدح أو ذم، مثل التنفس والنوم ونحوه. أما الثاني فهو ما يقع منه مما هو مقدور له، ويلحقه مدح أو ذم، ويقع في جنسه التكليف، وهو مخير فيه، وهو الفعل الذي تدور حوله التشريعات والتکلیف. انظر:

- الأصفهاني، تفصيل الشأتين وتحصيل السعادتين، مرجع سابق.

- العلواني، مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 177 وما بعدها.

(76) الشاطبي، المواقفات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 2، ص 331.

استخلاصه لقواعد مآلات الأفعال خطوة مهمة في البحث في هذا الباب، الذي كاد أن يُهمل تنظيره وتفعيله بوصفه منهجاً من مناهج التطبيق المقصادي<sup>(77)</sup>.

وقد تم توظيف "منع الحيل" كونها عملاً ظاهر الجواز لإبطال حكم شرعي، وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر، مثل من تزوج امرأة بنية الطلاق، أو تزوج بنية تحصيل مصالحه الشخصية من جنسية أو عمل، وفي نيته ترك الزوجة بعد ذلك. وهكذا يُعدّ منع الحيل مسلكاً لاعتبار المال في تطبيق الأحكام، آخذًا أهمية قصد الفاعل ونيته بالحسبان.

ومن هنا، لا بدّ من تأسيس فقه المراقبة عند الإنسان على مبدأ إحسان النيات بالاقرب إلى الله تعالى وحده دون خلط ذلك بالمصالح المادية، وغيرها من الأهواء التي تفسد النيات. وعليه، فإنّ منهج مآلات الأفعال بحاجة إلى تطوير، وتوظيف المتخصصين كافة في تفعيله على نحو إيجابي يؤدي إلى تغيير تصرفات البشر؛ تحقيقاً لمبادئ التقوى المبنية على محاسبة النفس ومراقبة الله، لتتلاقى مقاصد المكلف مع مقاصد الشارع.

وهنا يمكن الاستفادة من كتاب الغزالى "إحياء علوم الدين" وغيره من كتبه المهمة، وكذلك الأصفهانى في كتابيه: "الذريعة إلى مكارم الشريعة"، و"تفصيل النشأتين". وقد تناولت بعض الدراسات المعاصرة الجادة هذا الموضوع فلسفياً وأصولياً، مثل دراسة محمد دراز المتميزة: "دستور الأخلاق في القرآن"<sup>(78)</sup>، التي تناول فيها توضيح معاني النية ومداخلها الفلسفية والإيمانية، ودورها في ضبط السلوك الإنساني وتوجيهه، وأثار ذلك على الفعل، ومن ثمّ تقييم مخرجانه ومدخلاته من حيث السلب والإيجاب، مع ربط كل هذا بمفاهيم مهمة أخرى، مثل الواجب وغيره من المحاور المهمة في هذا المجال.

---

(77) الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي: عرضاً ودراسةً وتحليلاً، مرجع سابق، ص360 .460

(78) دراز، دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن، مرجع سابق.

أما الشاطبي فقد تناول بعض مسالك الكشف عن مآل الفعل، موظّفاً ما قدّمه السابقون في هذا المجال<sup>(79)</sup>، مثل "قاعدة الذرائع"، فمعنى الذريعة أن يُؤول فعل صحيح شرعاً إلى مآل فيه مفسدة، كما جاء في مسألة النهي عن سب آلها الكفار وصرفه عن الجواز إلى المنع، لأنّه يُتذرع به إلى مفسدة، وهي سب الله.

وبطّبعه بذلك ابن عاشور، فانطلق يوضح أنّ الشريعة كما سدت ذرائع الفساد، فتحت ذرائع الصلاح، بأن جعلت لها حكم الوجوب، وإن اقتضت صورتها المنع أو الإباحة<sup>(80)</sup>. ومع أنّ بعضهم قد أساء استعمال قاعدة سد الذرائع، فأدى ذلك في بعض الأحيان إلى الإفراط أو التفريط فيها، إلا أنّ ابن عاشور أوكل النظر الذريعي إلى المجتهدين، ليراقبوا نتائج الفعل من فساد أو صلاح، ثم يقيّموه بحسبها، مع تأكيده ضبط هذه القاعدة<sup>(81)</sup>.

ووظّف ابن عاشور قاعدة الذرائع عند قيامه بعملية التطبيق، خاصة في مجال المعاملات، ومنها أحكام الأسرة.

ولذلك فإنّ تطبيق الأحكام على الفعل بحاجة إلى أصل آخر، هو تتبع أثر الفعل في مستويات مختلفة؛ أي أن يقدر المجتهد مآلات الفعل التي هي محل حكمه وإفتائه، وفي ذلك يقول ابن عاشور: "النظر في مآلات الفعل يعتبر مقصود شرعاً، سواء كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، فلا يحكم على فعل إلا بعد النظر إلى ما يُؤول إليه ذلك الفعل...".<sup>(82)</sup>

(79) النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، مرجع سابق، ص 221-232.

(80) ابن عاشور، التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج 7، ص 432، انظر أيضاً:

- ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 122-125.

(81) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 148.

(82) الشاطبي، المواقف في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج 4، ص 196. انظر أيضاً:

- الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي: عرضاً ودراسةً وتحليلاً، مرجع سابق، ص 363 وما بعدها.

وَتُعَدُّ عَمْلِيَّة اخْتَبَارِ الْفَعْلِ وَتَمْحِيصُهُ بَعْدَ صِدْرَةِ الْفَتْوَى ضَرُورَةً مِنْهَجِيَّةً لَا بُدَّ لِلْفَقِيهِ وَالْمُجْتَهِدِ مِنْ إِتقَانِهَا، بِتَتَّبِعُ نَتَائِجُ فَتْوَاهُ أَوْ بَحْثَهُ عَلَى الْأَفْرَادِ وَالْمُجَتمِعَاتِ، وَعَدْمِ الْاِقْتَصَارِ عَلَى الْبَحْثِ النَّظَريِّ فِيهَا.

أَمَّا الْمُسْلِكُ الْآخَرُ فِي الكِشْفِ عَنْ مَالَاتِ الْأَفْعَالِ، فَيَكْمَنُ فِي الْمُوازِنَةِ بَيْنَ الْمُصَالِحِ وَالْمُفَاسِدِ حِينَ تَكُونُ مُخْتَلِطَةً. فَعِنْدَمَا يَبْتَدِئُ أَنْ نَوْعًا مِنْ أَفْرَادِ الْكُلِّيِّ يَحْصُلُ فِيهِ الْمُقْصِدُ الشَّرِعيُّ بِإِجْرَاءِ الْحُكْمِ الْكُلِّيِّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ خَطْوَةً إِجْرَائِيَّةً نَحْوَ التَّطْبِيقِ، وَمَدْخَلًا إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ نَظَرًا نَهَايِيًّا يَجْرِي عَلَى أَثْرِهِ تَطْبِيقُ الْحُكْمِ تَلَقَّائِيًّا عَلَى كُلِّ أَفْرَادِ ذَلِكَ النَّوْعِ، بَلْ ثَمَّةَ خَطْوَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ أُخْرَى، تَتَمُّ بِالْتَّحْقِيقِ فِي أَفْرَادِ النَّوْعِ مِنْ حِيثِ حَصْولِ الْمُقْصِدِ فِيهِ، لَأَنَّ الْفَردَ الْمُعَيْنَ مِنْ النَّوْعِ قَدْ تَلَبِّسَهُ أَوْضَاعٌ وَأَحْوَالٌ خَارِجِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنْ حَصْولِ الْمُقْصِدِ فِيهِ عِنْدَ إِيقَاعِهِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ دَاعِيًّا لِأَنْ يَصْرُفَ عَنِ الْحُكْمِ الشَّرِعيِّ الْمُتَجَهِّ إِلَى نَوْعِهِ، وَهُنَّاكَ طُرُقٌ عَدَّةٌ لِضَبْطِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

### - المُوازِنَةُ بَيْنَ الضررِ وَالنَّفْعِ فِي الْأَفْعَالِ

إِنَّ مَعْقَدَ الاعتِبَارِ فِي إِجْرَاءِ الْحُكْمِ عَلَى الْفَعْلِ إِنَّمَا هُوَ حَصْولُ الْمُصْلَحَةِ فِيهِ، وَهُوَ مَقْصُودُ الشَّارِعِ، وَلَكِنَّ مِنْ طَبِيعَةِ الْأَفْعَالِ عِنْدَ وَقْوَعِهَا أَنَّ تَكُونُ الْمُصْلَحَةُ فِيهَا مَشْوَبَةً بِالْمُفْسَدَةِ؛ إِذْ تُعَدُّ الْأَفْعَالُ صَالِحةً أَوْ فَاسِدَةً بِحُكْمِ غَلْبَةِ أَحَدِ الْطَّرَفَيْنِ فِيهَا، "فَالْمُصَالِحُ وَالْمُفَاسِدُ الرَّاجِعَةُ إِلَى الدِّينِ إِنَّمَا تَفَهَّمُهُ عَلَى مَقْتضَى مَا غَلَبَ..."<sup>(83)</sup>، وَالْحُكْمُ الشَّرِعيُّ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ أَمْرًا وَنَهْيًّا، بِحَسْبِ مَا غَلَبَ فِيهَا مِنَ الْمُصْلَحَةِ وَالْمُفْسَدَةِ، "فَالْمُصْلَحَةُ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْغَالِبَةُ عِنْدَ مَنَاظِرِهَا مَعَ الْمُفْسَدَةِ فِي حُكْمِ الْاعْتِيَادِ، فَهِيَ الْمَقْصُودَةُ شَرِعًا... وَكَذَلِكَ الْمُفْسَدَةُ..."<sup>(84)</sup>. وَيَقُولُ العَزِّيْزُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامَ: "إِنَّ الْمُصَالِحَةَ الْخَالِصَةَ عَزِيزَةُ الْوِجُودِ..."<sup>(85)</sup>.

(83) المرجع السابق، ج 2، ص 26.

(84) المرجع السابق، ج 2، ص 26-27.

(85) ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مرجع سابق، ج 1، ص 15.

ولقد قال ابن عاشور بواقعية إشكال اختلاط المصالح بالمفاسد، خاصة أنه ركز على تطبيقه في المعاملات الخاصة، وتناول مسألة التعارض من مدخل الأساس المصلحي للحقوق، حيث يجب مراعاة حقوق الغير، و اختيار أهون الشررين، واعتبر حقوق الله حقاً عاماً، وحقوق العباد حقاً خاصاً، وأكّد أنّ مقصد جلب المصالح ودرء المفاسد مقصد مهيمٌ ومؤسس للحقوق في المعاملات العامة والخاصة، ومنها الحقوق الأسرية<sup>(86)</sup>.

وقد أدى التعقيد المقاصدي دوراً مهمّاً في مجال الموازنة بين المصالح والمفاسد<sup>(87)</sup>. ولذلك وضع العلماء عدداً من القواعد لتساعد على الموازنة، مثل: "المشقة تجلب التيسير"، و"لا ضرر ولا ضرار"، و"الخاصة تنزل منزلة الضرورة"، و"الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف"، ونحوها<sup>(88)</sup>.

فمن القواعد المهمة: قاعدة "درء المفاسد أولى من جلب المصالح"، وهي قاعدة واردة عندما تكون المفسدة الواقعية أو المترتبة على أمر ما أعظم من المصلحة المرجوة منه، ولا يمكن جلب المصلحة ودرء المفسدة في آن واحد، فتُدرأ المفسدة وتُترك المصلحة<sup>(89)</sup>.

وقاعدة "الضرر لا يُزال بمثله"، وتعني أن المفسدة أو الضرر موجود أو

(86) الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص292-293.

(87) انظر: الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي: عرضاً ودراسةً وتحليلاً، مرجع سابق، ص360-360.

(88) المرجع السابق، ص293. ولقد ظهرت هذا القواعد درست ضمن القواعد الفقهية، والدراسات حولها كثيرة. انظر:

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. القواعد النورانية الفقهية، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت: مكتبة المعارف، 1983.

- الروكي، محمد. نظرية التعقيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، الرباط: منشورات كلية الآداب، ومطبعة النجاح الجديدة، 1994م، ص93-96.

(89) ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مرجع سابق، ج1، ص86. انظر أيضاً:  
- ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم. الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاؤه، 1968م، ص90.

المترتب على أمر ما لا يجوز إزالته (مع أنّ الضرر واجب الإزالة) إذا ترتب على إزالته ضرر آخر مثله أو أعظم منه<sup>(90)</sup>. أما إذا تعارضت المصلحة والمفسدة في أمر ما، ولم يمكن جلب المصلحة ودرء المفسدة، وكانت المصلحة المرجوة أعظم من المفسدة الواقعية، فإنّ الفقه يتضيّي جلب المصلحة، وتحمّل المفسدة الواقعية<sup>(91)</sup>.

وقاعدة "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما"، ويمكن تطبيق هذه القاعدة وتنقيحها وتنسيقها عندما يكون الإنسان مُخيّراً بين مفسدين، وليس بإمكانه تركهما معاً، فإنه يرتكب ما فيه مفسدة أخف وأقل من أجل اجتناب المفسدة العظمى<sup>(92)</sup>. ولا تزال الدراسات في التعقيد المقصادي بحاجة إلى تكوين تراكيمات علمية تكشف تلك القواعد وتنقحها وتنسقها، لتسير عملية الاجتهداد المقصادي وتضبطه.

ومع ذلك، فإنّ المصلحة والمفسدة في الفعل ليست ثابتة مطردة، بحيث يعلم أنّ هذا الفعل تغلب فيه المصلحة دوماً، وأنّ ذاك تغلب فيه المفسدة باطراد؛ لأنّ النسبة مصلحة، والمفسدة إضافية في الفعل وليس ذاتية كما بينها الشاطبي: "ومعنى كونها إضافية أنها منافع أو مضار في حال دون حال، وبالنسبة إلى شخص دون شخص، أو وقت دون وقت"<sup>(93)</sup>. لذا، ينبغي إجراء موازنة دقيقة لمعرفة غلبة المصلحة فيعلم أنّ المقصود يتحقق، أو غلبة المفسدة فيعلم أنّه لا يتحقق، وهذه الموازنة تكون بحسب الاعتبارات الإضافية لا الذاتية.

ومن هذه الاعتبارات "اختلاف الزمان والمكان"، ويعني ذلك أنّه إذا كان هناك فعل تحقق في المصلحة في زمن ما أو مكان معين، ثمّ تغيير الحكم بتغيير الزمان أو المكان، فقد يؤول إلى مفسدة.

(90) شبير، محمد عثمان. *القواعد الكلية والضوابط الفقهية*، عمان: دار الفرقان، ط1، 2000م، ص184-185.

(91) ابن عبد السلام، *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*، مرجع سابق، ج1، ص68.

(92) ابن نحيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، القاهرة، ص89. انظر أيضاً:

- شبير، *القواعد الكلية والضوابط الفقهية*، مرجع سابق، ص183.

(93) الشاطبي، *الموافقات في أصول الشريعة*، مرجع سابق، ج2، ص39.

وبناء على ذلك، فإن مسألة الزواج بالكتابيات قد يتحقق من ورائها مصلحة التعايش والتآلف بين أتباع الشرائع المختلفة، من خلال آصرة المصاهرة والنسب. إلا أن مآلات هذا الفعل في زمن تكون فيه القيم الإسلامية غالبة وقوية ورصينة، بحيث تتأثر الزوجة (ومن ثم الأولاد) بقيم المسلمين الطيبة وتقاليدهم، فيحفظ النسل، ولا يحدث انفصام في شخصية الأولاد أو فقدان لهويتهم؛ تختلف تماماً عن مآلات إذا كان الزواج في بلد، أو زمان ضعفت فيه القيم، حيث يصعب تحقيق هذه المصلحة أو المقصود.

ولذلك، لا بد من الموازنة بين المفاسد والمصالح في جميع الحالات، أخذين اختلاف الزمان والمكان بالحسبان.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما تروم الدراسة تأكيده في سياق الحديث عن أهمية النظر في مآلات الزواج بالكتابيات في أمريكا أو في البلدان الغربية، أنه لا بد من مراعاة قواعد الإسلام العامة من الإيمان بوحدة الأصل الإنساني الذي يُعد أحد أصول الإسلام وقواعد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَقْسٍ وَجَدَهُ وَخَلَقَ مِنْهَا رِجْلًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: 1]، وأن عناصر الاختلاف بين الناس هي أحد عناصر التكامل بين البشر؛ وهي أصول التنوع ثم التعارف إذا أحسن توظيفها.

وتقوم أصول تعامل المسلمين مع غيرهم على مبدأ البر والقسط كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُو اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُفْتَنُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ يَبُرُّهُمْ وَقُنْصُطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: 8]، مع تعزيز القرآن الكريم لمفهوم المعروف؛ أي ما تتعارف عليه البشرية من الخير والصلاح، الذي استكمله القرآن الكريم بإباحة النكاح من أهل الكتاب وأكل طعامهم، قال تعالى: ﴿الَّيْلَمَ أَحْلَلَ لَكُمُ الظَّبَابُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْسَنُتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْسَنُتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: 5]، وكذلك مبدأ القوامة بالحق والعدل، قال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِمَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَوْمٌ يُؤْمِنُونَ بِالْقِسْطِ شَهِدَهُ اللَّهُ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوْ أَلْوَالِهِنَّ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَنَاهُو عَنِ الْمَوْئِلِ أَوْ إِنْ تَأْتُوا أَوْ تُعَرِّضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ حَيْرًا﴾

[النساء: 135]، ومبدأ "لا تنسوا الفضل بينكم"، والعفو، والمعروف، والإحسان، وغيرها.

إلا أن ذلك ينبغي أن يدرس في ظل التحديات التي تواجهها الجالية المسلمة، وما يتربّ على ظاهرة الزواج بالكتابيات من مآلات وآثار بعيدة أو قريبة المدى. وهو أمر يتطلّب دراسات ميدانية لأوضاع أحوال الجالية المسلمة المطبقة لذلك.

ولا بدّ من التوعية بأهمية الأسرة وقيمها بوصفها وحدة صغرى ينطلق منها بناء المجتمع. فالعدل والمعروف والإحسان لن يتحقّق ما لم يُبدأ بتعلّمه والتدرّب على مبادئه في الأسرة. فإذا أحسن بناء الأسر الصالحة المقيمة لحدود الله، قامت مجتمعات تحكمها العدالة والمحبة والسلام.

وثمة أمر آخر يتمثّل في اختلاف النفوس؛ فقد يجري حكم ما على شخص معين فيتحقق مقصده فيه، ولكنه يجري على شخص آخر فلا يتحقق فيه؛ نظراً لاختلاف النفوس والمشاعر. وتنطبق هذه الحالة على تربية الأولاد، أو مجال الدعوة إلى دين الله، خاصة في بلاد الغرب. لذا، لا بدّ من مراعاة اختلاف أحوال الشخص النفسية والظرفية.

وهناك مسألة اختلاف الأثر الذي يحدثه الفعل خارج محله<sup>(94)</sup>، فقد يكون فعل ما يجري عليه حكمه فيحصل مقصده، ولا تترتب عليه آثار تمتد إلى غيره، وربّ فعل آخر من نفس النوع يحصل مقصده، ولكن يكون له أثر بمفسدة خارج محله، وقد تكون أكبر من المصلحة الحاصلة في محله. ويُشيع هذا غالباً في الأفعال التي تكون فيها مصلحة للنفس ومضرّة للغير. ومثال هذا ما يحدث في بعض الجاليات المسلمة الأمريكية حين لا تسجل عقود الزواج في المحكمة المدنية الأمريكية، فتخسر الزوجة وأولادها حقوقهم المادية والمعنوية، وتُعدّ العلاقة بين الزوجين غير شرعية أمام القانون، فالزوج بذلك آخر مصلحته الشخصية ليضر الآخرين. ولا

(94) النجار، عبد المجيد. فصول في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 214 وما بعدها. انظر أيضاً: - الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي: عرضاً ودراسةً وتحليلاً، مرجع سابق، ص 424 وما بعدها.

شك في أن الموازنة في مثل هذه الحالات وغيرها الكثير، تتطلب ضرباً دقياً من الاجتهاد في التتحقق من المقاصد، لا يتأتى إلا لمن حصل قدرأً كبيراً من العلم بأسرار الشريعة، وبطابع الواقع والنفس وخفائها<sup>(95)</sup>.

فمن اللازم على الباحث والمجتهد أن يسبر الغايات التي لاحظتها الشريعة في المصالح المختلفة، وأثارها في قوام الأمة أفراداً وجماعات، ودراسة المال بدقة، وملحوظة الاعتبارات، مثل: "قوة آثار المصلحة وما يعارضها من مصالح أو مفاسد، تفاوت مراتب العلم بقوتها لتفصي كونها مقصدًا للشارع، عموم الحاجة في تحصيل المصالح، واختلاف أحوال الأمة في السلم وال الحرب في تحصيل المصالح ودرء المفاسد"<sup>(96)</sup>.

فالأفعال تُطبق الأحكام عليها في الواقع على أساس أن تتحقق فيها مقاصد الشرع منها، فإذا فعلها المكلف بقصد مخالف للشارع، فإنها تُعد باطلة، مثل زواج التحليل الذي يتزوج فيه الرجل المرأة بنية تحليلها لزوجها الأول، مخالفًا قصد الشارع من دوام الزواج وإثماره للولد والسكنية، أو من يتزوج بنية الطلاق لتحقيق مصلحة ما يتغيرها، كجنسية، أو عمل، أو نحوه. عليه، فلا بد من مراعاة الموازنة بين المقاصد والوسائل.

وبما أن المقاصد العليا هي القادره على توليد فقه قطعي، ولا تقتصر على التمييز في الأحكام التشريعية فحسب، خاصة في مجال التنظير العام، وإنما البحث عن مآل الفعل للوصول إلى توصيف دقيق للمشكلة دينياً واجتماعياً، فإن الفقيه يحتاج إلى الكفاءة والقدرة على التمييز بين الضروري والحاجي والتحسيني.

فالمقاصد الضرورية لازمة لقيام مصالح الدنيا والآخرة. أمّا الحاجة فهي التي يتحقق بها رفع الضيق والحرج عن حياة المكلفين، والتتوسيع عليهم. وأمّا التحسينية فهي المقاصد التي دون الأوليين، ولكنها تكملها. فالصالح الضرورية

(95) النجار، فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب، مرجع سابق، ص 215.

(96) الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص 303-304.

هي الأصل والأساس. أمّا الحاجة والتحسينية فهي خادمة ومكملة لها. وبينى على هذا الترتيب مبادئ مهمة جدًا في الأولويات، وفي الترجيح بين المصالح عند تعارضها؛ كلٌ مكملة لها من حيث هي تكميلة شرط، وهو ألا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال، مثل الصلاة وما لها من شروط ومكممات كالطهارة واستقبال القبلة، فإذا تعددت الشروط أو بعضها وبقينا مصرin على توفير المكممات، فإنَّ الأصل سيضيع ونبقى بغير صلاة، وبذلك يجب التمسك بالأصل ولو بتضييع مكمله.

فالشارع جعل المصالح يكمل بعضها بعضاً، ويستخدم بعضها بعضاً<sup>(97)</sup>. والمهم ألا تتحول الوسائل إلى مقاصد لذاتها، كأن يعيش الإنسان ليأكل، بدلاً من أن يأكل ليعيش، وكالسكن وغيرهما من وسائل حفظ النفس، فلا تتحول إلى مقصد.

وهذا ما يدعو المتخصصين إلى التدقير في ضرورات الأمة وأولوياتها، وتعديل مواقعها وفقاً لذلك، وهو ما يجعل المقاصد منهجاً فعالاً يرتبط بالكليات، ثم يدخل الجزئيات في إطارها، فينتقل تأصيل الضروريات المصلحية للباحث أو الفقيه من مجرد مقررات للشرع إلى دراسة الواقع، وتدخل فيه الاختصاصات المختلفة التي تساعده على فهم الواقع.

ومن هنا يتسع مفهوم حفظ الضروريات لكل المستجدات، حتى لو أبقينا على الضروريات التقليدية؛ من: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وستكون لنا القدرة على إدراج الكثير من قضايا العصر وتوزيعها في إطار الضروريات. وبناءً على ذلك، فإنَّ التفاعل مع فقه المقاصد واستخراج العلل وتنظيم سلم المصالح ما بين ضروري وحاجي وتحسيني، سيؤدي إلى بناء ما يسمى بفقه الأولويات؛ وهو تسكين كل مسألة أو أمر في مكانه الصحيح في المجالات المختلفة، فلا تهدر الضروريات من أجل الحاجيات، ولا الحاجيات من أجل التحسينات.

---

(97) الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص 147.

إن إدراك الأولويات يساعد على تنظيم المراتب المقصدية من حيث كونها ضرورية أو حاجة أو تحسينية؛ لأن تداخل المراتب وعدم القدرة على تنظيم الأمور في إطار كلي جامع يحدّد لكل منها قيمته ووظيفته، يؤدي إلى الاستغراق في الجزئيات والتفاصيل، والانشغال عن الكليات والأصول. كما أن تجاوز الأولويات يؤدي إلى تكريس النظر الجزئي الذي لا يستنبط قاعدة ولا يصوغ قانوناً، فيحكم على الشريعة بالجمود<sup>(98)</sup>.

أما أنواع الوسائل فمنها: الوسائل الثابتة التي حددتها الشارع سبحانه بوصفها طرقاً منضبطة تؤدي إلى المقصد، فلو اختلت تلك الوسائل وأثرت في المقصد، مثل الطهارة والنية واستقبال القبلة لتحقيق مقصد الصلاة، وكذلك بالنسبة إلى اشتراط النصاب للزكاة، والقدرة المادية والمعنوية للحج<sup>(99)</sup>. وقد بيّن ابن عاشور بعض الوسائل المهمة التي تساعد على إقامة مؤسسة الزواج على أساس صحيح، مثل الإشهاد في عقد النكاح، فهو غير مقصود لذاته، بل هو وسيلة لإبعاد صورة النكاح عن شوائب السفاح<sup>(100)</sup>. وكذلك نية الدوام في الزواج وعدم ارتضاء نكاح المتعة، أو ما يشابهه، وسيلة إلى تحقيق بناء الأسرة الإنسانية وصرحها وعمارة الأرض؛ لأن توقيت الزواج ابتداء ينافي مقاصد الزواج، وهو بخلاف الطلاق الذي ينجم عمّا يستجد في أثناء الحياة الزوجية من خلافات أو إضرار بين الزوجين، مما يجعل الطلاق وسيلة لتحقيق السلام بين زوجين فشلاً في تحقيق أهداف الزواج ومقاصده التي حددتها الله تعالى له<sup>(101)</sup>.

وهناك الوسائل المتغيرة؛ وهي التي تتغير حسب الأحوال والظروف، وطبيعة النصوص، وملكة الفقيه وأحواله. وهنا يكون دور الفقيه مهمّاً في تحديد الوسائل وربطها بالمقاصد التي تتحقق بها، بالإضافة إلى قدرته على تحديد الأولويات حين

(98) العلواني، مقاصد الشريعة، مجلة قضايا إسلامية، مرجع سابق، ص122.

(99) الخادمي، الاجتهد المقاصدي، مرجع سابق، ص65-67.

(100) الحسني، نظرية المقاصد عند ابن عاشور، مرجع سابق، ص254.

(101) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص146-150.

تتدخل الوسائل وتتعدد، وتعين جميعها كطرق إلى مقصد واحد، مثل التعازير التي يحدّدها الحاكم، والوسائل التربوية التي تحقّق مختلف المقاصد في تحسين وضع الأولاد الأخلاقي والسلوكي والعقائدي، وتكون بذلك الوسائل لتحصيل أحكام أخرى مهمة<sup>(102)</sup>. ومن الوسائل ما هي حقوق الله، مثل منع الظلم والضرر في الطلاق، لإيصال الحقوق إلى أصحابها من أهل الخصومات. وينضوي تحتها ما يفيد معنى كصيغ العقود، خاصة عقود الزواج والطلاق، في كونها وسائل إلى التعريف بمقاصدهم فيما عقدوه أو شرطوه<sup>(103)</sup>.

وينبغي النظر في مالات الأفعال، إن كانت هذه المالات معتبرة مقصودة شرعاً؛ لأنّ هذه المالات تقيد استعمال الحق، وتجعل شرعيته رهناً بتحقيق الغاية منه، بحيث لا يكون العمل مناقضاً من حيث المال والثمرة للأصل الذي قامت عليه الشريعة من جلب المصالح ودرء المفاسد.

يهدف التشريع الإسلامي في ما يخص تنظيم شؤون الحياة والمجتمع إلى غایتين أساسيتين، هما: مصالح الأفراد، ومصالح الجماعة، وتقديم الأخيرة عند تعارضهما لأهميتها. ومن ثم تكون الحقوق وسائل لتحقيق هذه الغايات، فالحق له صفة مزدوجة؛ فردية واجتماعية، وعليه أن يتحققها دون تناقض بينهما.

### - التعسف في استعمال الحق

وفحوى التعسف وجوهره هو تقيد استعمال الحق في ضوء غايته، ومن ثم فإنّ التعسف في استعمال الحق ينتمي إلى قاعدة أصل اعتبار المال في الأفعال.

أما بين الزوجين فقد فصل القرآن الكريم نظام الطلاق وبيّنته السنة النبوية بصورة لا تدع مجالاً للظلم أو التعدي على حقوق الطرف الآخر لمن كان يؤمّن بالله واليوم الآخر. فقد سميت سورة بأكملها (الطلاق) لأهمية الموضوع وخطرته، بل خُتمت السورة بتحذير يشمل الجماعة ولا يقتصر على الأفراد،

(102) الخادمي، الاجتهد المقاصدي، مرجع سابق، ج 1، ص 63-68.

(103) عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص 127.

وكانها إشارة إلى مسؤولية الجماعة عند وقوع هذه الحالة، أن تخلق نوعاً من المحاسبة الاجتماعية على كل من يتجاوز حدود الله في مسألة الطلاق، وهذا يشكل حماية للأسرة، وللمجتمع بأسره. ومن أجل ذلك منع سبحانه ترك المرأة معلقة بنية الإضرار بها، أو ظلمها لأي سبب من الأسباب.

ومن الممارسات التي يجب توعية المسلمين بخطورتها، لما فيها من سوء فهم للمفاهيم القرآنية، توظيف بعض الأزواج مفهوم الطاعة في تبرير ظلمهم لزوجاتهم، بأنّ من حقهم على زوجاتهم الطاعة المطلقة، وقد تناصوا كل المفاهيم والقيم القرآنية المتعلقة بالزواج، التي يجب أن تقرأ آية سورة النساء وغيرها من الآيات التي تتناول العلاقة الزوجية وغيرها في ضوئها، كالولاية بين المؤمنين، والمودة، والرحمة، والسكن، واللباس، والعفو، والإحسان، والمعروف، وغيرها. ومن الواضح أن هناك خلطاً كبيراً وسوء فهم لمعنى الحقوق والواجبات، من حيث تحديد ما هو تجاوز وعدوان على حق الآخرين، وما هو حق للشخص أن يُطالب به، وذلك على مستوى الممارسة بين بعض المسلمين.

فالزوج الذي يتلاعب بحدود الله في مسألة الطلاق، أو إيذاء زوجته والإضرار بها، أو التهرب من دفع نفقة الأولاد بعد الطلاق، وترك الزوجة وأولاده في ضنك من العيش، يقع في دائرة الظلم، وليس في دائرة التعسف في استعمال الحق، فإذا كان من حق الرجل أن تتزين له زوجته، فإنّ هذا الحق يتحول إلى تعسف إذا طالبها أن تتزين له في كل أحوالها، صحيحة كانت أو مريضة، دون مراعاة لحالتها النفسية أو البدنية، ففي هذه الحالة يصبح طلبه تعسفاً في استعمال الحق. أمّا تعمد الإضرار فهو ظلم<sup>(104)</sup>.

ويا للأسف! فقد انتشرت هذه الممارسات في أوساط الجالية المسلمة الأمريكية مؤخراً على مختلف المستويات، بما يدعو المجهدين والمتخصصين

---

(104) لمزيد من التفصيل عن التعسف في استخدام الحق، انظر: الدرني، فتحي عبد القادر. نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988م.

إلى تفعيل المقاصد لإيقافها، كيلا تتحول إلى ظواهر اجتماعية خطيرة تهدد كيان الأسرة، بل والجالية المسلمة في أمريكا. ولذلك صيغت أحكام الشريعة في دوائر مختلفة، خاصة فيما يتعلق بأحكام الأسرة والمجتمع.

ففي الأسرة مثلاً نجد قيمًا تضبط حركة الحقوق، كالامر بالعدل والقسط والإحسان، وقد نظمت هذه القيم عملياً من خلال بره الوالدين، وصلة الرحم، والترابط، والسكن بين الأزواج، والجبرة، والصحبة، وغيرها، ثم وجدت أنظمة، كالنفقة، والميراث، والمحارم، والحرمات، وأداب التعامل، وحوّلت الحقوق والواجبات من مستوى التجريد إلى أدوار يقوم بها الفرد؛ أباً وأمّا وزوجاً وزوجة، وأخاً وأختاً، وابناً وبنتاً. وهكذا يتم بناء شبكة من العلاقات الإنسانية الراقية.

إن المنظومة الحقوقية للأسرة في القرآن لا تحمل للعلاقات النوعية بين الرجل والمرأة، سواء من حيث الظاهر أو إمكانات النص التفسيرية معضلات جوهرية، فهي تدعم وضع المرأة بوصفها شريكاً فاعلاً ذا كرامة في الأسرة والمجتمع على مختلف المستويات؛ إذ تبرز التسوية بينهما في أعقد المستويات ذات الصلة بالعقوبات الجنائية، كما في الزنا والسرقة، بينما تنصف العقوبة في حالة العبيد. وحرص الإسلام على اكمال الذمة المالية للمرأة واستقلالها، فلم يعتبر الله سبحانه المرأة من ناقصي الأهلية ممن يجب الحجر عليهم، بل إن تعميم القاعدتين قانونياً وتفعيلهما كان كفياً بتحقيق وضعية ممتازة للمرأة إزاء القانون والتصرفات المالية.

إن مساحة المشاركة بين الرجل والمرأة في مسؤوليات الأمة واسعة، ومنها دورها الاجتماعي في الولاية والبيعة وغيرهما، فقد أمرا بالالتزام بصلة الرحم ومراعاة الحرمات وحفظ الفروج والتحلي بالفضيلة ونحوها، ولكن تظل عملية الاجتهاد الفقهي وما يترتب عليها من قياس وبناء للأحكام ذات أهمية محورية في تكوين البنية الاجتماعية من أعراف وعادات، خاصة فيما يتعلق بعملية إنصاف المرأة في ظل رؤى ثقافية مغايرة للإطار الثقافي الذي جرت فيه عمليات إنتاج

التراث الفقهي. كما أنّ هذه المنظومة بحاجة إلى جهود كبيرة في الفقه والتفسير واستنباط الأحكام التي يتعمّن على المرأة أن تُسهم فيها.

وبما أنّ المجتمع الأميركي يمرّ بتحولات وتغيّرات اجتماعية وأخلاقية باستمرار، فإنّ ذلك يؤكّد أهمية دور المسلمين في هذه التحوّلات. فما مدى اعتبار الأعراف الأمريكية في التبيّح والتحسين لما لم يرد فيه نص، أو في تفسير الحاجات الضرورية والحااجية والتحسينية؟ وقد أقرّ الشارع العرف الصحيح المعتبر، سواء كان أمر إيجاب، أو ندب، أو تقرير. ولأهمية العرف في التشريع فقد اعتبر من أدلة الأحكام والتشريع في المواطن التي لا نص فيها، قال الشاطبي: "العوائد المستمرة ضربان: أحدهما التي أقرّها الدليل الشرعي أو نفاهما، ومعنى ذلك أن يكون الشارع أمر بها إيجاباً أو ندبًا، أو نهى عنها كراهة أو تحريمًا، أو أذن فيها فعلاً أو تركاً، والضرب الثاني العوائد الجارية بين الخلق بما ليس في نفيه ولا إثباته دليل شرعي"<sup>(105)</sup>. فكيف يكون للمسلمين دور إيجابي في صياغة أعراف المجتمع الأميركي على نحو يكون أقرب إلى الحق والهدى، خاصة أنّ المسلمين أنفسهم يعانون إشكالية الخلط المزدوج بين الدين والعادات والأعراف التي يحملونها من مختلف البلدان التي هاجروا منها؟ وهل يمكن تكوين أعراف فيها صلاح المجتمع ككل؟<sup>(106)</sup>

(105) الشاطبي، المواقف، مرجع سابق، ج 2، ص 283.

(106) لقد ظهرت تحليلات ومقولات اجتماعية ودينية متعددة في هذا الشأن، منها ما قرّره المؤتمر الفقهي الأول لرابطة علماء الشريعة بأمريكا الشمالية، الذي جاء فيه: "واما الأعراف التي نشأت في بيئات غير إسلامية فإنها توزن بميزان الشرع ولا يُستبعد منها إلا ما تعارض مع نص شرعي صحيح صريح، أو خالف قاعدة شرعية كلية، أو أخل بمقصد من المقاصد الشرعية. ولا بأس شرعاً من التيسير والتدرج في أثناء ذلك مع حديثي العهد بالإسلام أو حديثي الالتزام بأحكامه، مع الاستمرار في توعيتهم وتحثّم عليهم حتى يتركوا (عن علم وقناعة) ما أفسدوه من تلك الأعراف الفاسدة. أما ما لا يتعارض من تلك الأعراف مع الشرع فلا بأس بإقرارهم عليه وإن لم يتفق مع أعراف أخرى شائعة في بلاد المسلمين". انظر: قرارات المؤتمر الفقهي الأول لرابطة علماء الشريعة في أمريكا الشمالية، المنعقد في مدينة ديترويت بولاية ميشigan بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة: 19-22 نوفمبر 1999م.

فبناءً على المقاصد، يمكن ترتيب أولويات المجتمع في ضوء ظروفه المكانية والزمانية، انطلاقاً من قواعد ثابتة تفرق بين الضروري لوجود الإنسان واستمرار عيشه، والحاجي والكمالي والتحسيني، الذي يمكن الاستغناء عنه أو تأجيله. فطبقاً لهذا المعيار نجد أنّ ضروريات الحياة التي يجب أن تتوافر بداية، هي: القوت والغذاء، والمسكن، والملابس، والأمان، والزواج. وورد عن ابن خلدون قوله: "إن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي، والضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه، وأول مطالب الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمالية والترف إلا إذا كان الضروري حاصلاً، كما أن زيادة التفنن في الكمالية والتحسيني يؤدي إلى زوال الحضارة".<sup>(107)</sup>

فيجب ترتيب أولويات الأسرة المسلمة الأمريكية، وذلك عن طريق رصد الأحكام المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الجنسين، والزواج والطلاق، لتمكن الجماعة من تحقيق قوتها، والدفاع عن نفسها، ونشر دعوتها، تحقيقاً للوظيفة العقائدية التي كلفها الله بها، وربط خير هذه الأمة بالقيام بها<sup>(108)</sup>.

وهنا تظهر أهمية تحديد الثوابت والمتغيرات وفق منهجية واضحة وفعالة، فالمنهجية تُعد علم بيان الطريق الذي يتيح الوقوف على الخطوات أو الوسائل التي يتحقق بها الوصول إلى الغاية والمقصد على أفضل وأكمل ما تقتضيه الأصول والأحوال. أمّا أهم وظائفها فالوضوح، والنظامية، والضبط. وقدان أيّ وظيفة من تلك الوظائف يفقد المنهجية جوهرها ومعناها. ومن أبرز السمات التي يجب أن تنسّب بها المنهجية: اللياقة المنهجية للممارسة، وتفعيل مقاصد الشريعة في التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة.

وبذلك تبني أصول فقه المقاصد على عالمية الخطاب القرآني في معالجة قضايا الإنسانية في كل العصور، مع التأكيد على دراسة القواعد الأصولية، خاصة

(107) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص 468.

(108) الرافعي، مصطفى صادق. الإسلام انطلاق لا جمود، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الكتاب الثالثون، 1966م، ص 22.

المقاصد، وملاحظة الفروق بين مقاصد الشارع والمكلف، وتوظيف منهج تنقیح المناطق في فهم الواقع الإنساني، والاستفادة من فتاوى العلماء السابقين وأقضياتهم، دون جعلها مرجعية مطلقة للفتوى، وتأكيد أهمية تطبيق القواعد المنهجية الضابطة في الفتوى، ومن ثم متابعة الأثر المترتب عليها للتصحيح والتقييم، فتكون الفتوى بذلك جدلاً متواصلاً بين الفقه والواقع، كما برزت في فقه قراءة الصحابة وبخاصة الشیخان أبو بکر وعمر، اللذان اتسم فقههما وفتاواهما برد الجزئيات إلى الكليات على نحو تظهر فيه بوضوح ملحوظة هذه القيم والمقاصد، وكما كشف علماؤنا الأصوليون كالشاطبي ومن سبقه عن مقاصد المكلفين، وما أكدوه من تحقيق مقاصد المكلف من الضروريات وال حاجيات والتحسينيات، إلا أنه من المهم اليوم ربط هذه المقاصد العليا بالمقاصد العائدة على المكلفين.

## الخاتمة

اهتمت معظم الدراسات التي تناولت المقاصد بعرضها على نحو تنظيري غالباً، ما حفز هذه الدراسة إلى معالجة موضوع المقاصد عملياً في حلقة من أهم حلقاته ألا وهي حلقة الأسرة.

وقد قدمت الدراسة نماذج تطبيقية من واقع الجاليات المسلمة في المجتمع الأمريكي، لإبراز أهمية تعديل المقاصد في مجال القضايا الأسرية، في محاولة تعدد الأولى من نوعها - حسب علمي المتواضع - في مجال الدراسات المقاصدية والأسرية ب خاصة.

ولم تكتف الدراسة بذلك فحسب، بل قدّمت ضوابط وإجراءات وقائية تروم ضبط الاجتهاد المقاصدي، وحماية تعفيله في واقع الجاليات المسلمة، التي تواجه كثيراً من التحديات والتغيرات الداخلية والخارجية. ويمكن تأكيد الحقائق الآتية بوصفها خلاصة عامة:

- ضرورة تعديل المقاصد الأسرية، ومن أبرزها: تحقيق الزواج الشرعي، وتحقيق السكن والاستقرار الأسري، وحفظ النسل، وضبط العلاقة بين الرجل والمرأة، والتسريح بإحسان.

- العمل بالمقاصد وتأكيد أهميتها لا يعني إلغاء الأحكام الشرعية، أو التشريع لمبدأ الذوبان في المجتمعات الغربية التي تعيش فيها مختلف الجاليات المسلمة، وقد ان الهوية، بل هو حماية حقيقة لأحكام التشريع من التلاعيب بها.

- ضرورة الاهتمام بعملية ضبط الاجتهد المقاصدي المتضمن وسائل الكشف عن المقاصد الأسرية ووسائل تفعيلها، وتتأكد أهمية هذه الضرورة في ظل التحديات المعاصرة التي تعيشها الجاليات المسلمة في المجتمعات الغربية عامة والأمريكية خاصة.

- من أبرز ضوابط التفعيل المقاصدي: حاكمة النصوص في الكشف والتفعيل للمقاصد، وفقه الواقع المعاش، واعتبار مآلات الأفعال.

ولهذا برزت الحاجة إلى إنشاء مجتمع فقهية ودينية، تتعاون مع المؤسسات البحثية، وتضم الأئمة، والفقهاء، والأصوليين، والمحامين، وعلماء الاجتماع، والنفسيين، والاقتصاد، والسياسة وغيرها؛ لمناقشة قضايا الأسرة من الناحية الشرعية، ومعالجة التحديات الكبرى بطريقة علمية وجماعية جادة، تجتمع عليها كلمة العلماء.

ويتطلب هذا توعية الجالية المسلمة الأمريكية بأنّ دوام النوع الإنساني الذي ارتبط بالعهد الإلهي، الذي نتج منه الاستخلاف، وتحمّل فيه الإنسان الأمانة والابتلاء والاختبار في هذه الحياة، يقوم على قاعدة تكوين الأسرة بوصفها مؤسسة تنشأ عن النكاح الشرعي.

وهذا يتطلب ضرورة التعاون بين العلماء وأئمة المساجد والمعلمين والمتخصصين الاجتماعيين والإعلاميين؛ لتوعية الجالية المسلمة بأهمية مقاصد التشريع في الأسرة، القائمة على مبدأ الاستعفاف، من خلال تطبيق مفاهيم عده، منها: غض البصر، وستر العورة، وحجاب المرأة ونحوه، الذي يمتد بمعانيه إلى الابتعاد عن كل ما يستثير الغرائز، وينضوي تحت ذلك وسائل الإعلام الساقطة، ومجلات الجنس الإباحية، وارتياد أماكن معلوم أنها تؤدي إلى الاستشارة، كالمسابح العامة، أو أماكن الرياضة المختلطة، ونحوها. ولا بدّ أن يتم ذلك من خلال استخدام مختلف وسائل الإعلام الحديثة وتوظيفها، وقد يكون الإنترن特 من أهم تلك الوسائل اليوم، بالإضافة إلى خطب الجمعة، ومدارس عطلة نهاية الأسبوع، وحلقات الشباب والنساء.

ولا بد من خلق حالة من الوعي، ونشر مبدأ تسهيل الزواج الشرعي بكل الوسائل المشروعة، وإزالة كل المعوقات التي تواجه الشباب، وأدت إلى إباحة صور من العلاقات غير المشروعة بين الجنسين. ويجب على الأئمة والعلماء توظيف خطب الجمعة والحلقات الأسبوعية والمؤتمرات وغيرها في تنبيه الوالدين على أهمية شروط اختيار الأزواج والزوجات، والأولويات التي يجب أن تراعى عند الاختيار، ونبذ التعصب القومي والمذهبي ونحوهما، والسعى لتحقيق الاختيار المناسب الذي يفضي إلى تكوين أسرة صالحة، تؤدي دورها الاستخلاصي على الأرض. ولا يتحقق هذا إلا بتكييف مجالات التعاون بين الأسر والمساجد والمراكز الإسلامية في توعية الشباب وذويهم بمختلف القضايا الأسرية، والتحديات التي تواجه مؤسسة الأسرة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما ينبغي حتى الأسر المسلمة وأئمة المساجد وأهل الخير على مساعدة الشباب في تلبية متطلبات الزواج. ويمكن تخصيص ميزانية تشتراك فيها الأسر بالتنسيق مع المراكز والمساجد؛ لمساعدة الشباب الراغبين في الزواج، ومحاولة إنشاء مؤسسات توفر برامج منظمة ضمن الإطار الشرعي، تهيء الشباب لتحمل مسؤوليات الزواج، و اختيار الزوجات والأزواج الصالحين بحضور متخصصين مسلمين، من ذوي الكفاءة والحكمة والخبرة في هذا المجال؛ كي يعينوا الشباب على الاختيار. وهذا الأمر يتطلب إعداد برامج استشارة لما قبل الزواج؛ بهدف تهيئة الشباب في مرحلة ما قبل الزواج ومساعدتهم على اختيار شركاء الحياة، ومعرفة المبادئ الإسلامية في ذلك، وتدريبهم على تحمل المسؤولية، وإدراك معاني الزوجية، وكيفية التعامل بين الزوجين لحماية مؤسسة الأسرة الجديدة بوصفها مؤسسة تنظيمية للعلاقات الإنسانية في بناء الأسرة المسلمة النموذج، ومن ثم الأمة.

ويجب نشر الوعي بين الأئمة والفقهاء والجاليلات، والتعريف بخطورة العنف الأسري، وطبيعته، وتحليل الآثار الناجمة عن ممارسات العنف في الأسرة. وينبغي

لأئمة المساجد والمسؤولين في المراكز الإسلامية وقادة الجالية الكشف عن هذه الجرائم، ومحاولة تكوين رقابة اجتماعية، وقد يتم ذلك بتحذير أفراد الجالية من ذوي السوابق في ارتكاب جرائم العنف ضد أهليهم، وصياغة اتفاق بين قيادة الجالية يتضمن كيفية معاقبة هذا النوع من الناس اجتماعياً؛ لكي يُمنع وقوع الظلم ابتداءً، فلا يسمح لهم بالزواج ما لم يعالجوا من الأمراض التي يعانونها. وكذلك توفير دروس وحلقات تربوية وروحية خاصة في المساجد لمثل هؤلاء للمساعدة على تأهيلهم. ولا مندوحة من نشر الوعي بين الجالية بأهمية إعادة بناء العلاقة بالقرآن الكريم؛ بتدبره على نحو يفتح الحوار بين القارئ وكتاب الله، لإعادة بناء معرفتنا بالقرآن المجيد، وذلك بأن ندرك عن اعتقاد يقيني أنَّ القرآن المجيد جعله الله -تبارك وتعالى- فينا بعد رسوله، وبعد ختم النبوة ليكون النبي المقيم والرسول الخالد الذي يحمل إلينا الهدى والتسديد والرشاد والمنهج القويم في كل ما يلزمنا في شؤون الدنيا والآخرة.

ولا يكون ذلك إلا بتدبر القرآن الكريم في أثناء تلقّي الدروس وحضور الحلقات الأسبوعية واليومية، وجعله مدار البرامج التعليمية في المساجد؛ بغية تدريب الأولاد منذ الصغر على حسن التدبر، وبناء علاقة صحيحة بالقرآن الكريم، بحيث لا تقتصر على الحفظ وحسن الترتيل، بل تعمد ذلك إلى الفهم والاستيعاب والتفاعل المباشر مع القرآن الكريم.

ولم يغب في هذا السياق ضرورة ممارسة الاجتهاد المقاصدي باستحضار الثوابت التي لا تتغير أو تتبدل، والضوابط التي وقفت عليها الدراسة من حاكمية النصوص، وفقه الواقع المعاش، واعتبار مآلات الأفعال. وكذلك ضرورة مراعاة فقه الأولويات والموازنات، وبيان أهميته في حل التعارض بين القطعيات والظننات، والتدقيق بترتيب الضروريات وال حاجيات والتحسينيات، والتferiq بين المقاصد والوسائل بنظرة شاملة كافية، توفر إجابات واضحة عن أبرز تحديات العصر.

## المراجع

### المراجع العربية:

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. متنى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م.
- ابن الهمام، كمال الدين. فتح القدير شرح الهدایة، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. نظرية العقد، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1368هـ.
- ابن تيمية، أحمد عبد الحليم. مجموع الفتاوى الكبرى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الرياض: مطبع الرياض، 1381هـ.
- ابن جزي، محمد بن أحمد. قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، بيروت: دار العلم للملائين، (د.ت.).
- ابن حزم، أبو محمد. المحتلى، تعليق: أحمد شاكر، القاهرة: مطبعة منير الدمشقي، 1352هـ.
- ابن حزم، علي بن محمد. الإحکام في أصول الأحكام، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983م.
- ابن حزم، علي بن محمد. البذ في أصول الفقه، تقديم وتحقيق: أحمد حجازي السقا، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1981م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.
- ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد. بداية المجتهد ونهاية المقتضى، بيروت: دار المعرفة، 1982م.
- ابن عابدين، محمد أمين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، القاهرة: مطبعة بولاق، 1282هـ.

- ابن عاشور، محمد الطاهر. **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**، تونس- الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985 م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. **تفسير التحرير والتنوير**، تونس- الجزائر: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. **مقاصد الشريعة**، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1978 م.
- ابن عبد السلام، عز الدين. **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**, ضبط: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1999 م.
- ابن عبد السلام، عز الدين. **مقاصد الصلاة**، تحقيق: إيمان خالد الطباع، بيروت- دمشق: دار الفكر المعاصر، 1995 م.
- ابن عبد السلام، عز الدين. **مقاصد الصوم**، تحقيق: إيمان خالد الطباع، بيروت- دمشق: دار الفكر المعاصر، 1995 م.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. **المغني على مختصر الخرقى**، القاهرة: هجر، ط 1، 1990 م.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. **المغني**، دمشق: دار الفكر، ط 1، 1404هـ/1984 م.
- ابن كثير، عماد الدين أبو البقاء إسماعيل بن عمرو. **تفسير القرآن العظيم**, تقديم: عبد القادر الأرناؤوط، دمشق - الرياض: مكتبة دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة دار السلام، ط 1، 1414هـ/1994 م.
- القزويني، محمد بن يزيد. **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد عبد الباقى، القاهرة: عيسى الحلبي، كتاب الطلاق، 1983 م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب**، القاهرة: دار المعارف، 1979 م.
- ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم. **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ/1985 م.
- ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم. **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاؤه، 1968 م.
- أبو الفضل، منى. العلواني، طه جابر. **مفاهيم محورية في المنهج والمنهجية**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009 م.

- أبو زهرة، محمد. **الأحوال الشخصية**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط.3.
- أبو زهرة، محمد. **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، القاهرة: دار الفكر العربي، (د.ت.).
- أرسلان، شكيب. **تاريخ غزوات العرب**، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1966 م.
- الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم. **نهاية السول شرح منهاج البيضاوي**، القاهرة: طبعة صبيح والسلفية، (د.ت.).
- الأصفهاني، الراغب. **الذرية إلى مكارم الشريعة**، تحقيق: أبو اليزيد العجمي، القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط 1، 1985 م.
- الأصفهاني، الراغب. **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة، (د.ت.).
- الأصفهاني، الراغب. **تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين**، تحقيق: عبد المجيد النجار، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987 م.
- الأفغاني، جمال الدين. **الأعمال الكاملة**، تحقيق: محمد عمارة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 م.
- الأفغاني، جمال الدين. **عبده، محمد. العروة الوثقى**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1980 م.
- الآلوسي، محمود. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، (د.ت.).
- إمام، محمد كمال الدين. **الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي**، بيروت: المؤسسة الجامعية، ط 1، 1996 م.
- الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد. **الإحکام في أصول الأحكام**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983 م.
- الأصبهي، مالك بنأنس. **المدونة الكبرى برواية سحنون**، القاهرة: مطبعة السعادة، 1323 هـ.
- الإيجي، عبد الرحمن. **المواقف**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، ط 1، 1997 م.
- الباقي، أبو الوليد. **أحكام الفصول في أحكام الأصول**، تحقيق: عبد المجيد التركى، بيروت: دار الغرب، 1986 م.
- بدر، محمد. "المساواة بين الرجل والمرأة في القرآن" ، القاهرة: مجلة المحاماة، 1487 هـ

- بدر، محمد. "تاريخ قانون الزواج والأسرة"، القاهرة: مجلة المحاماة، 1489هـ.
- بدران، أبو العينين بدران. أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، (د.ت.).
- بدران، أبو العينين بدران. الزواج والطلاق في الإسلام، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1989م.
- البسام، عبد الله العبد الرحمن. "هل الأصلح تعين مفتين أو إنشاء مجمع فقهي في أمريكا للأقليات الإسلامية"، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة 8، ع 10، 1412هـ/1996م.
- البشري، طارق. مشكلتان وقراءة فيهما، تقديم وقراءة: طه العلواني، هيرنندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 2، 1992م.
- البوطي، محمد سعيد. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982م.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، القاهرة: دار الكتب العربية، 1330هـ.
- الترابي، حسن. تجديد الفكر الإسلامي، جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط 2، 1987م.
- تركي، عبد المجيد. مناظرات في أصول الفقه، نقله عن الفرنسي: عبد الصبور شاهين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1414هـ/1994م.
- الترمذى، محمد بن علي. الصلاة ومقاصدها، تحقيق: حسني نصر زيدان، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1965م.
- الترمذى، محمد عيسى بن سورة. سنن الترمذى وهو الجامع الصحيح، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر، ط 2، 1983م.
- التفتازانى، سعد الدين مسعود بن عمر. التلويح على التوضيح على التنقیح، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت.).
- التلمسانى، محمد الشريف. مفتاح الوصول في علم الأصول، مصر: دار الكتاب العربي، 1962م.
- الجبرين، جبرين محمد. العنف الأسري خلال مراحل الحياة، الرياض: إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، ط 1، 2005م.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي. التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري. مصر: دار الكتاب العربي، ط 2، 1992م.

- الجزيري، عبد الرحمن، مختصر الفقه على المذاهب الأربعة، اختصره وعلق عليه: إبراهيم محمد رمضان، بيروت: دار القلم، (د.ت.).
- الجصاص، أبو بكر الرازي. أحكام القرآن، القاهرة: المطبعة البهية المصرية، ط 1347هـ.
- جعفر، هشام. الأبعاد السياسية لمفهوم الحكمية: رؤية معرفية، هيرندين: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م.
- جماعة من علماء الهند (القرن الحادى عشر). الفتاوی الهندیة، مصر: بولاق، المطبعة الأميرية، 1310هـ.
- الجندي، أنور. الفكر الغربي: دراسة مقارنة، الكويت: مطبعة فيصل، ط 2، 1994م.
- الجوزية، ابن القيم شمس الدين محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين، مراجعة: طه عبد الرءوف، بيروت: دار الجيل، 1973م.
- الجوزية، ابن القيم. زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت- الكويت: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، 1986م.
- الجوزية، ابن القيم. مفتاح السعادة ومنشور ولایة العلم والإرادة، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت.).
- الجوزية، ابن القيم. الطرق الحكمية، تقديم وتحقيق: محمد جميل غازي، جدة: طبعة دار المدنى، (د.ت.).
- الجوهرى، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، (د.ت.).
- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله. البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الدبي، قطر: مطابع الدوحة الحديثة، ط 1، 1399هـ.
- حسان، حسين حامد. نظرية المصالحة في الفقه الإسلامي، إسلام آباد: مكتبة الجامعة الإسلامية، 1981م.
- الحسني، إسماعيل. نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، هيرندين: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م.
- حسني، زبيا مير حسني. "الطلاق في القانون الإسلامي والممارسة: النموذج الإيراني"، ترجمة: أبو بكر أحمد باقادر، مجلة الفكر العربي، ع 83، 1996م.

- الحنبلي، منصور بن إدريس. *كشاف القناع عن متن الإقناع*، مصر: المطبعة الشرقية، 1319هـ.
- الحنفي، عبد المنعم. *معجم مصطلحات الصوفية*، بيروت: دار السيرة، ط1، 1400هـ.
- الخادمي، نور الدين بن مختار. *الاجتهاد المقادسي: حججته - ضوابطه - مجالاته*، الدوحة: دار الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1998م.
- الخرشي، محمد. *شرح الخرشي*، القاهرة: مطبعة بولاق، 1371هـ.
- خروفة، علاء الدين. *شرح قانون الأحوال الشخصية: مقارنة القانون العراقي مع قوانين البلاد العربية وبيان الأحكام المماثلة في الشرائع الإسلامية واليهودية والمسيحية*، بغداد: 1962م.
- خضر، عبد العليم عبد الرحمن. *الإنسان والكون في القرآن والعلم*، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 1983م.
- الدامغاني، الحسين بن محمد. *قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن*، تحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، بيروت: دار العلم للملايين، ط3، 1980م.
- دراز، محمد عبد الله. *النبا العظيم: نظرات جديدة في القرآن*، تحقيق: عبد الحميد أحمد الدخاخني، القاهرة: دار المرابطين، دار طيبة، 1997م.
- دراز، محمد عبد الله. *دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية*، الكويت: دار القلم، 1984م.
- دراز، محمد عبد الله. *دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن*، تعریف وتحقيق وتعليق: عبد الصبور شاهين، مراجعة: السيد محمد بدوي، الكويت- بيروت: دار البحوث العلمية، مؤسسة الرسالة، ط1، 1973م.
- الدردير، أبو البركات أحمد. *الشرح الكبير على مختصر سيدى خليل*، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د.ت.).
- الدردير، أبو البركات أحمد. *الشرح الصغير*، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1995م.
- دروزة، محمد عزة. *الدستور القرآني في شؤون الحياة*، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1956م.
- دروزة، محمد عزة. *المرأة في القرآن والستة*، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1980م.
- الدريري، فتحي عبد القادر. *نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي*، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988م.

- الدسوقي، أحمد بن عرفة. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مطبوعة مع الشرح الكبير، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (د.ت.).
- الدسوقي، أحمد بن عرفة. حاشية الدسوقي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1996م.
- الدمشقي، علاء الدين. الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ت.).
- الذهبي، محمد حسين. التفسير والمفسرون، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط2، 1976م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. المحسوب في علم الأصول، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1992م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. مفاتيح الغيب، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1289هـ.
- الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح، بيروت: مكتبة لبنان، 1995م.
- الرافعي، سلامة أحمد المغربي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مصر: المطبعة الأميرية، 1909م.
- الرافعي، مصطفى صادق. الإسلام انطلاق لا جمود، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الكتاب الثالثون، 1966م.
- ربيع، حامد. نظرية القيم السياسية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1972م.
- الريعة، عبد العزيز. السبب عند الأصوليين، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1980م.
- رضا، محمد رشيد. الوحي المحمدي ثبوت النبوة بالقرآن، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط2، 1352هـ.
- رضا، محمد رشيد. تفسير المنار- تفسير القرآن الحكيم، القاهرة: مطبعة المنار، ط1، 1346هـ.
- رضا، محمد رشيد. تفسير المنار، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1971م.
- الريسيوني، أحمد. الفكر المقاصدي: قواعده وفوائده، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1999م.

- الريسوبي، أحمد. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، هيرنندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992 م.
- الزرقا، مصطفى. مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد، (د.م.)، (د.ن.)، (د.ت.).
- الزرقا، مصطفى. شرح القواعد الفقهية، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983.
- الزركشي، بدر الدين. البحر المحيط، الكويت: وزارة الأوقاف، 1988 م.
- الزمخشري، محمود بن عمر. تفسير الكشاف، القاهرة: مطبعة الاستقامة، 1946 م.
- زيد، مصطفى. المصلحة في التشريع الإسلامي ونبجم الدين الطوفي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1964 م.
- زيدان، عبد الكريم. المفصل في أحكام المرأة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1993 م.
- السباعي، مصطفى. المرأة بين الفقه والقانون، بيروت: المكتب الإسلامي، ط 6، 1984 م.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 1995 م.
- السرخسي، شمس الدين. المبسوط، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط 3، 1398هـ/1978 م.
- السرخسي، محمد بن أحمد. المبسوط، القاهرة: مطبعة السعادة، (د.ت.).
- سعيد صادق. رسالة المنهج القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، دار النهضة، (1977 م).
- السلمي، عياض. استدلال الأصوليين بالكتاب والسنّة على القواعد الأصولية، الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط 1، 1418هـ.
- السماك، محمد. "حقوق الطفل بين الشريعة والشريعة"، بيروت: دار الاجتهاد، مجلة الاجتهاد، ع 39-40، 1998 م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي. الاعتصام، تحقيق: محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، (د.ت.).
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي. الاعتصام، تحقيق: محمد رشيد رضا، القاهرة: مطبعة المنار، 1332هـ.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي. المواقف في أصول الشريعة، تحقيق: محمد عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط 2، 1975 م.

- الشافعي، محمد بن إدريس. *الأم مع مختصر المزن尼*، بيروت: دار الفكر، 1990م.
- الشافعي، محمد بن إدريس. *الأم*، القاهرة: شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1381هـ.
- الشافعي، محمد بن إدريس. *الرسالة*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1321هـ.
- الشاوي، توفيق. *فقه الشورى والاستشارة*، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ/1992م.
- شبير، محمد عثمان. *القواعد الكلية والضوابط الفقهية*، عمان: دار الفرقان، ط1، 2000م.
- الشربيني، محمد الخطيب. *معنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج*، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1377هـ/1958م.
- الشربيني، محمد الخطيب. *معنى المحتاج شرح متن المنهاج للنبووي*، بيروت: دار الإحياء العربي، (د.ت.).
- الشعراوي، محمد متولي. *القرآن الكريم معجزة ومنهج*، بيروت: دار الندوة الجديدة، 1987م.
- شلبي، محمد مصطفى. *تعليق الأحكام: عرض وتحليل لطريقة التعليق وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليل*، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981م.
- شلتوت، محمود. *الإسلام عقيدة وشريعة*، القاهرة: دار الشروق، ط12، 1403هـ/1983م.
- شلتوت، محمود. *تفسير القرآن العظيم*، الكويت: دار القلم، 1966م.
- الشوكاني، محمد بن علي. *فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير*، القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، 1964م.
- الشوكاني، محمد بن علي. *فتح القدير*، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، 1349هـ.
- الشوكاني، محمد بن علي. *نيل الأوطار شرح منتقة الأخبار من أحاديث سيد الأئمة*، القاهرة: المطبعة العثمانية المصرية، 1357هـ.
- الشوكاني، محمد بن علي. *نيل الأوطار*، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، 1347هـ.
- الشيرازي، أبو إسحاق. *المهذب في فقه الإمام الشافعي*، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
- الشيرازي، أبو إسحاق. *المهذب مع شرحه المجموع*، القاهرة: مطبعة العاصمة، (د.ت.).

- صالح، أمانى. "قضية النوع في القرآن: منظومة الزوجية بين قطبي الجندر والقوامة"، المرأة والحضارة، ع3، شعبان/1423هـ، أكتوبر 2002م.
- الصغير، عبد المجيد. الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام: قراءة في نشأة علم الأصول ومقاصد الشريعة، بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر، 1994م.
- الصناعي، محمد بن إسماعيل. سبل السلام شرح بلوغ المرام، القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ط4، 1960م.
- صليبا، جميل. المعجم الفلسفي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1978م.
- الطبرى، ابن جرير. جامع البيان عن تأويل آى القرآن، القاهرة: مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، ط3، 1968م.
- الطبرى، ابن جرير. جامع البيان وتأويل القرآن، تقديم: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعرفة، 1950م.
- الطوفى، سليمان بن عبد القوى. الببل فى أصول الفقه، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1420هـ/1999م.
- الطوفى، سليمان بن عبد القوى. التعين فى شرح الأربعين، بيروت: مؤسسة الريان، 1419هـ.
- عارف، نصر محمد. الحضارة - الثقافة - المدنية: دراسة لسير المصلحة ودلالة المفهوم، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994م.
- عارف، نصر محمد. نظريات التنمية السياسية المعاصرة، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992م.
- العالم، يوسف. مقاصد الشريعة العامة، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1991م.
- عبد الحميد، عرفان. اليهودية: عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية، عمان: دار عمار، بيروت: دار البيارق، ط1، 1997م.
- عبد القادر، خالد. فقه الأقليات المسلمة، لبنان: دار الإيمان، 1998م.
- عبد المعطي، عبد الباسط محمد. البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1994م.

- عزت، هبة رؤوف. المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، هيرنندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م.
- العسقلاني، ابن حجر. صحيح البخاري بشرح فتح الباري، بيروت: دار الفكر، (د.ت.).
- العسقلاني، ابن حجر. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز عبد الله بن باز، الرياض: المطبعة السلفية، 1382هـ.
- عطية، جمال الدين. نحو تفعيل مقاصد الشريعة، عمان- دمشق: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، 2001م.
- العقاد، عباس محمود. موسوعة عباس محمود العقاد الإسلامية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1971م.
- علوان، فهمي. القيم الضرورية ومقاصد التشريع الإسلامي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989م.
- العلواني، رقية طه. أثر العرف في فهم النصوص: قضايا المرأة نموذجاً، دمشق: دار الفكر، 2003م.
- العلواني، طه جابر. "مدخل إلى فقه الأقليات"، ندوة تطور العلوم الفقهية، عُمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 8/4/2009م.
- العلواني، طه. "مقاصد الشريعة"، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، 28، 1421هـ/2000م.
- العلواني، طه. أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، هيرنندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م.
- العلواني، طه. الوحدة البنائية للقرآن المجيد، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006م.
- العلواني، طه. في فقه الأقليات المسلمة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
- العلواني، طه. لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006م.
- العلواني، طه. مقاصد الشريعة، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م.
- عمر، السيد. "حول مفهوم الأمة في قرن: نقد تراكمي مقارن"، في: مجموعة من الباحثين: الأمة في قرن: الماهية - المكانة - الإمكانية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2001م.

- عودة، جاسر. **فقه المقاديد: إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها**، هيرندن: المعهد العالمي للتفكير الإسلامي، 2006م.
- الغزالى، أبو حامد. **إحياء علوم الدين**، بيروت: دار المعرفة، (د.ت.).
- الغزالى، أبو حامد. **المستصفى في علم الأصول**، ترتيب: محمد عبد السلام الشافى، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م.
- الغزالى، أبو حامد. **المنخول من تعليلات الأصول**، تحقيق: محمد حسن هيتو، دمشق: دار الفكر، 1970م.
- الغزالى، أبو حامد. **شفاء الغليل**، تحقيق: حمد الكبيسي، العراق: إحياء التراث الإسلامي، 1970م.
- الغزالى، محمد. **كيف نتعامل مع القرآن**، هيرندن: المعهد العالمي للتفكير الإسلامي، 1991م.
- الغزالى، محمد. **قضايا المرأة بين التقاليد الراكرة والواحدة**، بيروت: دار الشروق، 1990م.
- الفاسي، علال. **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**، بيروت: دار الغرب، 1993م.
- فرج، أحمد. **الأسرة في ضوء الكتاب والسنة**، القاهرة: دار الوفاء، 1989م.
- فرج، أحمد. **الزواج وأحكامه في مذهب أهل السنة**، القاهرة: دار الوفاء، 1989م.
- فرج، أحمد. **الفرقة بين الزوجين وأحكامها في مذهب أهل السنة**، القاهرة: دار الوفاء، 1990م.
- فضل الله، محمد حسين. **من وحي القرآن**، بيروت: دار الزهراء للطباعة والنشر، ط3، 1985م.
- فضل الله، مهدي. **الاجتهاد والمنطق الفقهي في الإسلام**، بيروت: دار الطليعة، 1987م.
- الفيروز آبادى، مجد الدين محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**، بيروت: مطبعة الرسالة، 1987م.
- قحف، عمارة. **الأحكام الشرعية الناظمة للعادات الاجتماعية للأقليات المسلمة في أمريكا**، رسالة غير منشورة، الأردن/عمان: الجامعة الأردنية، 2001م.
- القرافي، أحمد بن إدريس. **الإحکام في تمییز الفتاوی عن الأحكام وتصرفات القاضی والإمام**، تحقيق: عدد من العلماء، القاهرة: المکتب الثقافی للنشر والتوزیع، طبعة الأزهر. تحقيق: أبو بكر عبد الرزاق، ط1، 1989م.
- القرافي، أحمد بن إدريس. **الإحکام في تمییز الفتاوی عن الأحكام وتصرفات القاضی والإمام**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشاير، 1995م.
- القرافي، أحمد بن إدريس. **الفرق (أنوار البروق في أنواع الفروق)**، مصر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، 1344هـ.

- القرافي، أحمد بن إدريس. *شرح تنقية الفصول*، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1993م.
- القرضاوي، يوسف. *الحل الإسلامي فريضة وضرورة*، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1974م.
- القرضاوي، يوسف. *العبادة في الإسلام*، القاهرة: مكتبة وهبة، 1985م.
- القرضاوي، يوسف. في فقه الأقليات المسلمة: *حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى*، القاهرة: دار الشروق، 2001م.
- القرضاوي، يوسف. *مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية*، القاهرة: مكتبة وهبة، ط3، 1997م.
- القرطبي، أحمد بن أبي بكر، *الجامع لأحكام القرآن*، القاهرة: طبعة دار الكتب المصرية، ودار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967م.
- قطب، سيد. *خصائص التصور الإسلامي*، بيروت: دار القرآن الكريم، 1978م.
- قطب، سيد. في ظلال القرآن، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، 1971م.
- الكاساني، علاء الدين. *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، القاهرة: الجمالية، 1328هـ.
- الكيلاني، عبد الرحمن. *قواعد المقادص عند الإمام الشاطبي: عرضاً ودراسةً وتحليلاً*، دمشق: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، ط1، 1421هـ/2000م.
- المتقي الهندي، علي بن حسام الدين. *منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1410هـ/1990م.
- المحقق الحلي. *المختصر النافع في فقه الإمامية*، العراق: مطبعة النجف الأشرف، 1383هـ.
- مذكور، إبراهيم. *الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق*، القاهرة: دار المعارف، ط3، 1976م.
- المسيري، عبد الوهاب. *إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد*، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1996م.
- المسيري، عبد الوهاب. *قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى*، القاهرة: نهضة مصر، 1999م.
- المسيري، عبد الوهاب. *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، القاهرة: دار الشروق، 1999م.
- المقدسي، ابن قدامة. *المغني*، القاهرة: إدارة المثار، 1367هـ.
- الميلاد، زكي. *الجامع والجماعة والجامعة*، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1998م.

- الميلاد، زكي. الفكر الإسلامي بين التجديد والاصالة، بيروت: دار الصحوة، 1994 م.
- ناصف، منصور علي. التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي. د.ت.
- النجار، عبد المجيد. خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1993 م.
- النجار، عبد المجيد. دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1991 م.
- النجار، عبد المجيد. فضول في الفكر الإسلامي بالمغرب، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992 م.
- النجار، عبد المجيد. في المنهج التطبيقي للشريعة الإسلامية: تنزيلاً على الواقع الراهن، أبو ظبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1990 م.
- النجار، عبد المجيد. في فقه التدين فهماً وتنزيلاً، كتاب الأمة، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1410هـ.
- الندوي، أبو الحسن. ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، الكويت: دار القلم، 1994 م.
- النووي، يحيى بن شرف. روضة الطالبين، بيروت: المكتبة الإسلامية، (د.ت.).
- النووي، يحيى بن شرف. صحيح مسلم بشرح النووي، بيروت: دار المعرفة، 1994 م.
- هاشم، مازن موفق. أمريكا بلد المتناقضات، دمشق: دار الفكر، 2007 م.
- هدسون، مايكل. آخرون. العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986 م.
- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى. المعيار المعرّب والجامع المغرّب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف محمد حجي، الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981 م.
- يفوت، سالم. ابن حزم والفكر الفلسفى بالمغرب والأندلس، الدار البيضاء: المركز الثقافى العربى، 1986 م.
- يفوت، سالم. حفريات المعرفة العربية الإسلامية: التعليل الفقهي، بيروت: دار الطليعة، 1990 م.

## المراجع الأجنبية:

- Abd al Ati, Hummudah. *The family structure in Islam*. Maryland: American Trust Publications, 1977.
- Abdal-Rehim, Abdal-Rahman Abdal-Rehim. "The Family and Gender Laws in Egypt During the Ottoman Period." In *Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History*. Edited by Amira El Azhary Sonbol, 98–110. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1996.
- Abou El Fadl, Khaled. *Speaking in God's Name: Islamic Law, Authority and Women*. Oxford: Oneworld Press, 2001.
- Abudabbeh, Nuha, and Margaret Nydell. "Transcultural Counseling and Arab Americans." In *Transcultural Counseling: Bilateral and International Perspectives*, edited by John McFadden, 261–284. Alexandria, VA: American Counseling Association, 1993.
- Abugideiri, S., and Z. Alwani. *What Islam says about Domestic Violence*. Herndon, VA: FAITH, 2008.
- Afary, Janet. "Feminism and the Challenge of Muslim Fundamentalism." In *Spoils of War: Women of color, cultures and revolutions*. 83–100. Rowman and Littlefield, 1997.
- Afkami, Mahnaz, ed. *Faith and Freedom: Women's Human Rights in the Muslim World*. Syracuse: University Press, 1995.
- Aguirre, Adalberto and Jonthan Turner. *American Ethnicity: The Dynamics and Consequences of Discrimination*. Boston: McGraw-Hill, 2004.
- Ahmed, Leila. *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate*, New Haven: Yale University Press, 1992.
- Ahmed, Mumtaz, ed. *State, Politics, and Islam*. Indianapolis: American Trust Publications, 1986.
- Al Faruqi, Ismail Raji. *Al Tawhid: Its Implications for Thought and Life*. 2nd ed. Herndon, VA: International Institute of Islamic Thought, 1992.
- Al-Alwani, Taha. *Towards a Fiqh for Minorities: Some basic Reflections*. Translation: Ashur A. Shamis. London, Washington: The International Institute of Islamic Thought, 2003.
- al-Hibri, Azizah. "Muslim Women's Rights in the Global Village: Challenges and Opportunities." *The Journal of Law and Religion*, 15 (1/2), (2000–2001) Saint Paul, MN: Hamline University School of Law.
- Alwani, Zainab. "The Qur'anic Model for Harmony in Family Relations." In *Change from Within: Diverse Perspectives on Domestic Violence in Muslim*

*Communities*, edited by Maha B. Alkhateeb and Salma Elkadi Abugideiri, 33–64. VA: Peaceful Families Project, 2007.

- Amato, P. R., D. R. Johnson, A. Booth, and S. L. Rogers. "Continuity and change in marital quality between 1980 and 2000." *Journal of Marriage and Family* 65, (2003): 1–22.
- Amato, Paul R. "Tension Between Institutional and Individual Views of Marriage." *Journal of Marriage and Family* 66, (November, 2004): 959–965.
- Ask, K., and Marit Tjomsland. Women and Islamization: Contemporary Dimensions of Discourse on Gender Relations. Oxford: Berg Press, 1998.
- Aswad, Barbara and Nancy Adadow Gray, eds. "Challenges to the Arab-American Family and ACCESS (Arab Community Center for Economic and Social Services)." In *Family and Gender and American Muslims: Issues Facing Middle Eastern Immigrants and Their Descendants*. Philadelphia: Temple University Press, 1996.
- Aswad, Barbara, and Barbara Bilge, eds. *Family and Gender among American Muslims: Issues Facing Middle Eastern Immigrants and their Descendants*. Philadelphia: Temple University Press, 1996.
- Auda, Jasser. *Maqasid Al-Shariah as Philosophy of Islamic law: a Systems Approach*. London, Washington: The International Institute of Islamic Thought, 2008.
- Awad, Abed. "Family Law: Court Enforces *Mahr* Provision in Muslim Marriage Contract." *New Jersey Law Journal*. (September 9, 2002). Vol. CLXIX–NO 11–INDEX 1050.
- Bakhtiar, Laleh. *Sufi Women of America, Angels in the Making*. Chicago: Institute of Traditional Psychoethics and Guidance, 1996.
- Banks, Michael. "The Inter–Paradigm Debate." In *International Relation: A Handbook of Current Theory*, Edited by Margot Light and A. J. R. Groom, Colorado: Lynne Rienner Pub. INC., 1985.
- Barazangi, Nimat. "Parents and Youth: Perceiving and Practicing Islam in North America." In *Family and Gender among American Muslims*, edited by Barbara Aswad and Barbara Bilge, 129–142. Philadelphia: Temple University Press, 1996.
- Barlas, Asma. *Believing women in Islam: Unreading Patriarchal Interpretations of the Qur'an*. Austin: University of Texas Press, 2002.
- Barnett, Ola W., Cindy Miller–Perrin, and Robin D. Perrin. *Family Violence Across the Lifespan*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications: 1997.
- Benhabib, Seyla and Drucilla Cornell, eds. *Feminism as Critique*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987.
- Benhabib, Seyla, Judith Butler, Drucilla Cornell, and Nancy Fraser. *Feminist*

*Contentions: A Philosophical Exchange*. New York: Routledge, 1995.

- Bodman, Herbert, and Nayereh Tohidi. *Women in Muslim Societies: diversity within unity*. Boulder: Lynne Rienner, 1998.
- Bowen, Donna Lee, "Abortion, Islam and the 1994 Cairo Population Conference." *International Journal of Middle East Studies*, 29, no. 2 (1997): 161–184.
- Brundage, James A. *Law, Sex, and Christian Society in Medieval Europe*. Chicago: University of Chicago Press, 1987.
- Buikema, Rosemarie. "Windows in a Round House: Feminist Theory." In *Women's Studies and Culture: A Feminist introduction*. Edited by Rosemarie Buikema and Anneke Smelik, 3–13. London: Zed Books, 1995.
- Burgess, E.W., H. J. Locke, and M. M. Thomas. *The family: From institution to companionship*, 3rd ed. New York: American Book, 1963.
- Burgess, Ernest W., and Leonard S. Cottrell. *Predicting Success or Failure in Marriage*. New York: Prentice Hall, 1939.
- Burguiere, Andre, Christiane Klapisch-Zuber, Martine Segalen and Francoise Zonaben, ed. *A History of the Family*. Cambridge, Massachusetts: Havard University Press, 1996.
- Burton, Antoinette. *Burdens of History: British Feminists, Indian Women and Imperial Culture 1865–1915*. Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press, 1994.
- Cherlin, Andrew J. "Deinstitutionalization of American Marriage." *Journal of Marriage and family* 66, 4 (November 2004): 848–861.
- Clark, Homer H. *The Law of Domestic Relations in the United States*, 2nd ed. St. Paul: West Publishing, 1988.
- Coontz, Stephanie. "The World Historical Transformation of Marriage." *Journal of Marriage and Family*, 66, 4 (November, 2004): 974–979.
- Crowell, N. and W. Burgess. *Understanding Violence Against Women*. Washington, D.C.: National Academy Press. 1996.
- Delorenzo, Yusuf Talal. "The Fiqh Councilor in North America." In *Muslims on the Americanization Path?*. Edited by Yvonne Haddad, and John Esposito, 65–86. New York: Oxford University Press, 1998.
- Doumato, Eleanor Abdella. *Getting God's Ear: Women, Islam and Healing in Saudi Arabia and the Gulf*. New York: The Columbia University Press, 2000.
- Duran, Jane. *Toward a Feminist Epistemology*. USA: Rowman and Littlefield Publishers, 1990.
- El Guindi, Fadwa. *Veil: Modesty, Privacy and Resistance*. Oxford, New York: Berg Publishers, 1999.

- El Saadawi, Nawal. *The Hidden Face of Eve: Women in the Arab World*. Boston: Beacon Press, 1980.
- Elon, Menachem, ed. *Principles of Jewish Law*. Jerusalem: Encyclopaedia Judaica, 1975.
- Etzioni, Amitai. "Universal Declaration of Human Responsibilities." *The Responsive Community*. Spring issue, 1998.
- Fadel, Mohammad. "Two Women, One Man: Knowledge, Power and Gender in Medieval Sunni Legal Thought." *IJMES* 29, no. 2, (1997): 185–204.
- Fernea, Elizabeth, and Basima Bezigan. *Middle Eastern Muslim Women Speak*. Austin: University of Texas Press, 1977.
- Fraser, Nancy. "From Redistribution to Recognition? Dilemmas of Justice in a 'Post-Socialist' Age." In *Feminism and Politics*, edited by Nancy Fraser, 430–460. New York: Oxford University Press, 1998.
- Fraser, Nancy. *Unruly Practices*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1989.
- Gelareh, Asayesh. *Saffron Sky: A Life between Iran and America*. Boston: Beacon Press, 1999.
- Glendon, Mary Ann. *The Transformation of Family Law in the United States and Western Europe*. Chicago: University of Chicago Press, 1989.
- Gurr, T. R. *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts*. Washington, D. C: Institute of Peace Press, 1993.
- Haddad, Yvonne, and Adair Lummis. *Islamic Values in the United States*. New York: Oxford University Press, 1987.
- Haddad, Yvonne. *A century of Islam in America*. Occasional paper no. 4, Washington, D.C.: Islamic Affairs Program, 1987.
- Hatem, Mervat. "Modernization, the State, and the Family in Middle East Women's Studies." In *Social History of Women and Gender in the Modern Middle East*, edited by Margaret Meriwether and Judith Tucker, 63–87. Boulder, Colo: Westview, 1999.
- Hussein, Aamer ed. *Hoops of Fire: Fifty Years of Fiction by Pakistani Women*. Saqi Books, 1999.
- Huston, Ted L., and Heidi Melz. "The case for Promoting Marriage: the Devil is in the details." *Journal of Marriage and Family*, 66, no. 4, November (2004): 943–958.
- Jacob, Herbert. *Silent Revolution: The Transformation of Divorce Law in the United States*. Chicago, University of Chicago Press, 1988.
- Jawad, Haifaa. *The Rights of Women in Islam: an Authentic Approach*. London:

MacMillan, 1998.

- Jennings, R. C. "Women in Early Seventeenth Century Ottoman Judicial Records: the Sharia Court of Anatolian Kayseri." *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 18 (1975): 87–89.
- Kandiyoti, Deniz. "Contemporary Feminist Scholarship and Middle East Studies." In *Gendering the Middle East: Emerging Perspectives*, edited by Deniz Kandiyoti. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1996.
- Khan, Shahnaz. *Muslim Women: Crafting a North American Identity*. Gainesville: University Press of Florida, 2000.
- Krause, Harry. *Family Law in a Nutshell*. St. Paul: West Publishing, 1995.
- Kurdek, Lawrence A. "Are Gay and Lesbian Cohabiting Couples Really Different from Heterosexual Married Couples?" *Journal of Marriage and Family*, 66, 4 (November, 2004): 880–900.
- Landes, Joan B. *Women and the Public Sphere in the Age of the French Revolution*. Ithaca: Cornell University Press, 1988.
- Lois Lamya, Al-faruqi. *Women, Muslim Society and Islam*. Plainfield, IN: American Trust Publications, 1988.
- Lorde, Audre, and Adrienne Rich, "An Interview with Audre Lorde." *Journal of Women in Culture and Society* 6, no.4 (Summer 1981): 713–736.
- Lorde, Audre. "Poems Are Not Luxuries." *Chrysalis: A Magazine of Female Culture*, no. 3 (1977): 7–9.
- Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. "Women and Modernization: A Reevaluation." In *Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History*. Edited by Amira El Azhary Sonbol, 39–51. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1996.
- Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. *Egypt's Liberal Experiment, 1922–1936*. Berkeley: University of California Press, 1977.
- McCloud, Aminah Beverly. *African American Islam*, New York: Routledge, 1995.
- Mernissi, Fatima. *The Veil and the Male Elite: a Feminist Interpretation of Women's Rights in Islam*. New York: Addison-Wesley, 1991.
- Nash, Gary, Julie Roy Jeffrey, John R. Howe, Peter J. Frederick, Allen F. Davis, and Allan M. Winkler. *The American People*. New York: Harper and Row Publishers, 1986.
- Nashat, Guity, and Judith Tucker. *Women in the Middle East and North Africa*. Series: Restoring Women to History. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1998.
- Nyang, Sulayman S. *Islam in the United States of America*, Chicago: ABC International Group, Inc. 1999.

- Okin, Susan Moller. *Justice, Gender, and the Family*. New York: Basic Books, 1989.
- Pateman, Carole. "The Patriarchal Welfare State." In Feminism: the Public and the Private, Edited by Joan B. Landes, (241–276). Oxford, New York: Oxford University Press, 1998.
- Phillips, Anne. *Engendering Democracy*. University Park, PA: The Pennsylvania State University Press, 1991.
- Phillips, Anne. *The Politics of Presence*. New York: Oxford University Press, 1995.
- Regan, Milton C. *Family Law and the Pursuit of Intimacy*. New York: New York University Press, 1993.
- Rigaux, Francois. "Same-Gender Marriage: A European View." *Journal of Family History* 28, (2003): 199–207.
- Roald, Anne Sofie. *Women in Islam: The Western Experience*, London: Routledge, 2001.
- Scanzonini, Letha, and John Scanzonini. *Men, Women and Change*. New York: McGraw Hill Book Co., 1976.
- Schneider, Carl E. "Moral Discourse and the Transformation of American Family Law." *Michigan Law Review* 83, (1985): 1803–79.
- Scott, Joan Wallach. *Gender and the Politics of History*. New York: Columbia University Press, 1988.
- Seltzer, Judith A. "Cohabitation in the United States and Britain: Demography, Kinship, and the Future." *Journal of Marriage and family* 66 (November 2004): 921–928.
- Benard, Cheryl. Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2004. [http://www.rand.org/pubs/monograph\\_reports/MR1716](http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716).
- Shaham, Ron. "State, Feminists and Islamists: The Debate over Stipulations in Marriage Contracts in Egypt. Bulletin of the School of Oriental and African Studies." 62:3 (1999): 462–483.
- Benard, Cheryl. *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2004. [http://www.rand.org/pubs/monograph\\_reports/MR1716](http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716).
- Tignor, Robert L. *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882–1914*. Princeton: Princeton University Press, 1966.
- Tong, Rosemarie. *Feminist Thought: A comprehensive Introduction*. San Francisco: Westview Press, 1989.

- Wadud, Amina. "Rights and roles of women." In *Islam in Transition: Muslim Perspectives*. Edited by J. J. Donohue and J. L. Esposito, 162–166. Oxford: Oxford University Press, 2006.
- Wadud, Amina. *Qur'an and Woman*. Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti, 1994.
- Walbridge, Linda. "Sex and the Single Shi`ite: Mut`a Marriage in an American Lebanese Shi`ite Community." In *Family and Gender among American Muslims*, edited by Barbara Aswad and Barbara Bilge, 143–154. Philadelphia: Temple University Press, 1996.
- Wallace, Harvey. Family Violence: Legal, Medical, and Social Perspectives. (3rd Ed.) Boston: Altyn and Bacon, 2002.
- Wardle, Lynn D. "No-Fault Divorce and the Divorce Conundrum." *Brigham Young University Law Review* 1. (1991): 79–142.
- Waugh, Earle H., Sharon McIrvin Abu-Laban, and Regula Burckhardt Qureshi, eds. *Muslim Families in North America*. Edmonton: University of Alberta Press, 1991.
- Wollstonecraft, Mary. *A Vindication of the Rights of Woman*. New York: Penguin, 1792.
- Zeini, Marwa. *A Legal Guide to Marriage and Divorce for the American Muslim Woman*. VA: Peaceful Families Project, 2007.



# الكتاب

- التعصب الديني 45  
تفعيل المقاصد 9  
,130 ,69 ,47 ,31 ,22 ,19 ,18 ,9  
,303 ,269 ,267 ,259 ,257 ,220 ,194 ,147  
355 ,351 ,338 ,328 ,315  
التكامل الوظيفي 82 ,81  
اللاعب بعقود الرواج 220  
التنشئة 290 ,194 ,86  
تنظيم العلاقة بين الجنسين 145  
توثيق العقود 220
- ج**  
الجالية المسلمة 17 ,18 ,90 ,90  
,173 ,171 ,158 ,174  
,187 ,184 ,182 ,180 ,179 ,176 ,174  
,220 ,217 ,210 ,209 ,208 ,204 ,203 ,193  
,277 ,260 ,259 ,255 ,246 ,244 ,243 ,221  
,333 ,303 ,302 ,300 ,299 ,296 ,295 ,282  
356 ,350 ,345
- ح**  
الحجيات 47  
347 ,217 ,208  
حالة المرأة النفسية 87  
الحجاب 195  
الحركات النسوية 199 ,196 ,187 ,155 ,81  
حركات تحرير المرأة 196 ,197  
الحرية الفردية 190  
الحضارة الإسلامية 3  
الحضانة 267 ,263 ,262 ,261 ,260 ,259 ,246  
,279 ,278 ,277 ,274 ,272 ,271 ,270 ,269  
282 ,281 ,280  
حفظ الدين 116  
347 ,273 ,116  
حفظ النسب 110 ,64  
حفظ النسل 145 ,119 ,118 ,116 ,86 ,28 ,22  
حماية الأسرة 299 ,98
- ا  
الاجتهد المقصادي 41  
,349 ,348 ,343 ,321 ,57 ,41  
364 ,358 ,356 ,355  
الإحسان 230 ,91  
الأحوال الشخصية 212 ,203 ,157 ,129 ,126 ,23  
364 ,361 ,278 ,241 ,239 ,216 ,215 ,214  
الاختلاط 248 ,192 ,186  
,156 ,137 ,118 ,99 ,80 ,67 ,64 ,17  
,240 ,228 ,200 ,191 ,189 ,188 ,179 ,174  
344 ,310 ,305 ,294 ,282 ,256 ,249 ,245  
الاستقلال الاقتصادي 190  
الأسرة التقليدية 156  
الأسرة الممتدة 183 ,169 ,163 ,112 ,109 ,89  
,291 ,276 ,274 ,202 ,201 ,188 ,187 ,185  
301 ,299 ,294  
الأسرة النووية 187 ,113  
الإشكاليات الاجتماعية 151  
آخرة النسب 143 ,125 ,121  
اعتبار المصلحة 40  
الأقليات المسلمة 29  
,205 ,204 ,177 ,149 ,147 ,29  
,368 ,333 ,254 ,251 ,250 ,249 ,244 ,208  
371 ,369
- ب**  
بنية الأسرة 317 ,301 ,286 ,274 ,174 ,154 ,97
- ت**  
التحديات الخارجية 189 ,189  
التحسينات 347  
التربية الجنسية 191  
التسريح بإحسان 317 ,245 ,129 ,128 ,127 ,121  
تعدد الزوجات 252 ,187 ,174 ,159 ,115 ,24  
333

**د**

الدرجة 102 ,100 ,30

**ز**

الزواج ,30 ,29 ,28 ,24 ,22 ,21 ,19 ,18 ,4 ,3 ,1  
 ,89 ,86 ,85 ,84 ,83 ,82 ,77 ,73 ,72 ,70  
 ,108 ,107 ,105 ,102 ,97 ,96 ,95 ,94 ,91  
 ,123 ,122 ,121 ,119 ,116 ,110 ,109  
 ,154 ,141 ,138 ,132 ,130 ,127 ,125  
 ,161 ,160 ,159 ,158 ,157 ,156 ,155  
 ,168 ,167 ,166 ,165 ,164 ,163 ,162  
 ,182 ,181 ,178 ,174 ,173 ,170 ,169  
 ,214 ,211 ,210 ,205 ,203 ,186 ,184 ,183  
 ,226 ,224 ,223 ,222 ,221 ,220 ,218 ,217  
 ,240 ,238 ,237 ,235 ,234 ,232 ,231 ,230  
 ,248 ,247 ,246 ,245 ,244 ,243 ,242 ,241  
 ,292 ,276 ,264 ,254 ,253 ,252 ,251 ,250  
 ,322 ,318 ,314 ,303 ,301 ,299 ,298 ,297  
 ,355 ,349 ,348 ,346 ,345 ,344 ,334 ,323  
 370 ,362 ,361 ,357

الزواج التقليدي ,160 ,156 ,155 ,116 ,97 ,96

166

الزواج الشرعي 357 ,355 ,97 ,96 ,82

الزواج بالكتابية 247 ,110

الزواج من الكتابية 252 ,250

**س**

السكن ,97 ,96 ,95 ,94 ,92 ,90 ,88 ,86 ,22 ,15  
 ,234 ,226 ,205 ,154 ,145 ,128 ,119 ,107  
 355 ,298 ,286 ,245 ,240

السكن النفسي والعاطفي 298 ,96 ,94

**ص**

صراع الأجيال 334  
 الشهر 144 ,25  
 صياغة العقود 218  
 الضرورات 262 ,220 ,204 ,149 ,123  
 الضروريات ,217 ,208 ,118 ,47 ,46 ,45 ,40 ,22  
 358 ,354 ,347 ,323 ,322 ,312 ,287 ,272

**ط**

الطلاق ,103 ,102 ,100 ,96 ,89 ,58 ,37 ,22 ,14  
 ,126 ,125 ,124 ,123 ,122 ,121 ,104

,133 ,132 ,131 ,130 ,129 ,128 ,127  
 ,184 ,167 ,163 ,159 ,158 ,155 ,139  
 ,221 ,219 ,218 ,211 ,203 ,202 ,195 ,186  
 ,241 ,236 ,232 ,230 ,229 ,224 ,223 ,222  
 ,272 ,270 ,269 ,264 ,262 ,260 ,246 ,245  
 ,317 ,299 ,297 ,288 ,282 ,277 ,276 ,275  
 ,349 ,348 ,346 ,339 ,333 ,323 ,319 ,318  
 363 ,360 ,350

**ع**

العالم 4  
 العصمة 195  
 عقد الزواج ,224 ,222 ,220 ,218 ,169 ,159 ,157  
 298 ,297 ,292 ,245 ,242 ,241 ,238 ,235  
 العلاقات المثلية 162 ,156  
 علاقات جنسية بديلة 162  
 علاقة الرجل بالمرأة 79  
 العلاقة الزوجية ,162 ,123 ,102 ,91 ,89 ,88 ,85  
 ,299 ,245 ,243 ,241 ,230 ,186 ,185 ,169  
 350  
 العلاقة بين الجنسين 353 ,155 ,145 ,97  
 العنف الأسري ,185 ,164 ,153 ,129 ,107 ,31  
 ,290 ,289 ,288 ,286 ,284 ,283 ,260 ,187  
 ,301 ,300 ,299 ,296 ,295 ,294 ,292 ,291  
 362 ,357 ,317

**غ**

غياب الزوج 133

**ف**

فقه الأقليات ,209 ,208 ,207 ,205 ,204 ,149 ,29  
 ,369 ,368 ,333 ,254 ,251 ,250 ,249 ,216  
 371

فقه المقاصد 370 ,353 ,347 ,330 ,46  
 فقه الواقع ,326 ,318 ,301 ,257 ,256 ,209 ,206  
 331 ,330 ,328

الفقهاء المعاصرین 251

**ق**

قانون العائلة 210

القوامة ,221 ,116 ,107 ,100 ,99 ,89 ,88 ,30  
 344 ,300 ,298  
 القيم الأسرية 170

**م**

- الولايات المتحدة الأمريكية 4 ,349 ,341 ,339 ,338 ,142 ,19 ,9 مآلات الأفعال ,358 ,356 المجتمعات الغربية 356 ,355 ,251 ,113 المجلس الفقهي 277 ,257 ,222 المحارم 276 ,111 ,110 ,108 ,73 المحاكم الأمريكية ,246 ,229 ,219 ,214 ,212 ,301 ,282 المحكمة الأمريكية 222 ,219 ,218 ,213 ,203 المصاهرة 259 ,245 ,230 ,162 ,143 ,123 ,109 مقاصد الأسرة 145 ,115 المقاصد الأسرية 82 ,70 ,31 ,28 ,22 ,19 ,18 ,9 ,307 ,306 ,303 ,259 ,220 ,138 ,131 ,130 ,356 ,355 ,334 مقاصد الشريعة 43 ,27 ,25 ,24 ,22 ,18 ,4 ,3 ,1 ,110 ,64 ,63 ,57 ,53 ,50 ,48 ,47 ,46 ,45 ,230 ,183 ,144 ,143 ,142 ,141 ,119 ,321 ,320 ,318 ,312 ,302 ,277 ,256 ,232 ,353 ,349 ,348 ,340 ,338 ,325 ,324 ,322 ,370 ,369 ,368 ,360 المهر 239 ,238 ,237 ,230 ,218 ,157 ,129 ,126 ,276

**ن**

- النسب 125 ,121 ,110 ,109 ,98 ,86 ,64 النظرة الدونية للمرأة 159 ,157 ,106 النفقة 215 ,139 ,125 ,113 ,106 ,105 ,104 ,30 النكاح 319 ,314 ,277 ,276 ,275 ,262 ,219 ,92 ,85 ,83 ,72 ,38 ,25 ,22 ,21 ,14 ,12 ,116 ,115 ,109 ,108 ,107 ,103 ,98 ,93 ,143 ,139 ,129 ,122 ,119 ,118 ,117 ,233 ,232 ,231 ,230 ,229 ,223 ,219 ,145 ,242 ,241 ,240 ,239 ,238 ,237 ,236 ,234 ,356 ,348 ,344 ,343 ,333 ,306 ,264 ,256 نكاح 230 ,203 ,139 ,131 ,107 ,54 ,38 ,14 ,348 ,252 ,250 النوازل 315 ,149

**هـ**

هيكيلية الأسرة 153

## الأسرة في مقاصد الشريعة

(فراء) في قضايا الزواج والطلاق في أمريكا



زنبق العروض

العنوان: العادي للفيزياء

## هذا الكتاب

يتناول قضية أساسية من القضايا التي تعيشها الجالية المسلمة في المجتمع الأمريكي، والتحديات التي تواجهها على صعيد الأسرة والعائلة فيما يتعلق بأحكام الزواج والطلاق وملحقاتهما. والكتاب ليس كتاباً في الفقه، وإنما هو تأصيل وتحليل لمعنى المقاصد وتعميلها لمواجهة التحديات التي تعصف بالأسرة المسلمة المهاجرة والمقيمة في أمريكا وبلاط الغرب على العموم؛ إذ تقدم المؤلفة خلاصة تجربتها البحثية الميدانية، ومعاييرتها لأبناء دينها في مجال العمل الاجتماعي والتدريس في مؤسسات ومراكز الجالية المسلمة في أمريكا الشمالية. وتعرض نماذج تطبيقية لتفعيل المقاصد في القضايا الأسرية، وضوابط واجراءات وقائية تنطلق من تنزيل النص على الواقع وفق رؤية اجتهادية معاصرة.

ويكشف الكتابُ النقانع عن كثير من المشكلات الأسرية المسكوت عنها في أوساط الجالية المسلمة، ويجيب على الكثير من الأسئلة، منها: كيف تتم حماية أحكام التشريع من التلاعب بها؟ وما هي وسائل تفعيل المقاصد فيما يتعلق بالجاليات المسلمة في الغرب؟ وأين يلتقي التشريع الإسلامي مع القوانين الأمريكية؟ وهل من سبيل لإنصاف المرأة المسلمة وحماية الأسرة في واقعٍ زاخر بالتحديات؟



عام ١٤٨١ - ٢٠٠١  
1401AH - 1981AC

ISBN 978-1-56564-476-2

9 781565 644762